جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كليـــة الادارة والاقتصـــــاد
قسم الاقتصاد

قياس أثر السياستين المالية والنقدية في معالجة الصدمات النفطية في العراق للمدة (1973-2019) باستخدام نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE)

أطروحة تقدم بها

عدنان هادي جعاز الشطب الشمري

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة البصرة

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

باشراف الأستاذ الدكتور

رجاء عبدالله عيسى السالم

1443 هـ **2022م**

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ

نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ

صدق الله العلي العظيم

المائدة(6)

توصية الأستاذ المشرف

اشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (قياس أثر السياستين المالية والنقدية في معالجة الصدمات النفطية في العراق للمدة (1973–2019) باستخدام نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE)) التي تقدم بها طالب الدكتوراه(عدنان هادي جعاز) قد جرى تحت إشرافي في جامعة البصرة/كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد, وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم الاقتصاد لذا أوصي بمناقشتها.

التوقيع:

الاسم: أ.د رجاء عبدالله عيسى السالم

المرتبة العلمية: استاذ

التاريخ: / /2022

توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناء على توصية الأستاذ المشرف على هذه الأطروحة أرشحها إلى لجنة المناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ.د سامي عبيد محمد التميمي

المرتبة العلمية: استاذ

التاريخ: / /2022

إقرار الخبير اللغوي

اشهد أن هذه الاطروحة الموسومة بـ(قياس أثر السياستين المالية والنقدية في معالجة الصدمات النفطية في العراق للمدة (1973-2019) باستخدام نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE)

لطالب الدكتوراه(عدنان هادي جعاز) قد انيطت بي مهمة تقويمها لغوياً واعتقد أنها مستوفية شروط السلامة اللغوية.

التوقيع

الاسم: أ.د صباح عبدالكريم مهدي

مدرس اللغة العربية في قسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد

الإهداء

الى روح والدي (رحمهم الله)

الى اخواني واخواتي جميعا

الى زوجتي (ام مصطفى)

الى روح والدتها (ليلى الجزائري)

الى والدها (نعمة الجزائري)

الى ابنائي

نور..مصطفى..نبأ ..زينب.. بتول

شكر وامتنان

الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على ان من علي باتمام هذه الدراسة والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد المصطفى واله الطيبين الطاهرين

لا يسعني في هذا المضمار الى ان أتقدم بوافر الشكر والامتنان الى الأستاذ الدكتورة (رجاء عبدالله عيسى السالم)لتفضلها بالاشراف على هذه الاطروحة ، وعلى ما بذلته من جهد متواصل وتوجيه دائم ، التي كان لها الأثر البالغ في إتمام هذه الدراسة ، والشكر موصول للمرحوم للأستاذ الدكتور كمال فيلد البصري والذي كان له اثر مهم في بداية العمل الا ان المرض من ان يواصل معنا كمشرف ثاني وحرمنا من الاستفادة من علميته وخبرته الكبيره (نسال الله له الرحمة والغفران)

أتقدم بوافر الشكر والامتنان الى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور عبدالحسين توفيق شبلي ، واتقدم بوافر الشكر والامتنان الى الهيئة التدريسية والادارية في قسم الاقتصاد جميعا وعلى راسهم السيد رئيس القسم الأستاذ الدكتور سامي عبيد التميمي .

واتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان الى اساتذتي في الدراسات العليا (الأستاذ الدكتور نبيل جعفر عبدالرضاوالاستاذ الدكتور يوسف عبد على الاسدي والأستاذ الدكتور شعبان صدام الامارة والأستاذ الدكتور احمد جاسم المطوري والأستاذ الدكتور ندوة هلال والأستاذ الدكتور احمد صدام والأستاذ الدكتور عدنان فرحان الجوراني والأستاذ الدكتور بشير هادي الطائي) ، ولاشك ان هذا العمل هو ثمرة جهودهم المباركة .

ولايفوتني ان أتقدم بجزيل شكري وامتناني لزملاء الدراسة (سكنة)(ميادة) .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المحتويات	د
المقدمة	7-1
الفصل الأول(إطار نظري) : الفصل الاول :السياسات المالية والنقدية والصدمات النفطية	83-8
تمهيد	9
المبحث الاول : مفهوم السياسات المالية والنقدية عبر المدارس الاقتصادية المختلفة .	49-10
اولا : السياسة المالية	10
1: : مفهوم السياسة المالية عبر المدارس الاقتصادية	10
2 : اهداف وادوات السياسة المالية	24
ثانيا :السياسات النقدية	33
1: مفهوم السياسة النقدية عبر المدارس الاقتصادية	33
2: اهداف وادوات السياسة النقدية	41
ثالثا : مشكلات ومحددات السياستين المالية والنقدية :	44
1:مشكلات ومحددات السياسة المالية	44

2: مشكلات ومحددات السياسة النقدية	46
المبحث الثاني : فاعلية السياستين المالية والنقدية لاقتصاد مفتوح	67-50
اولا : نموذج IS-LM-BP	50
1: اشتقاق منحنى BP	52
2-آلية عمل نموذج IS-LM-BP	55
ثانيا : فاعلية السياسة المالية والنقدية في نموذج IS-LM-BP	58
1 : سياسة مالية ونقدية في ظل نظام تثبيت سعر الصرف	58
2: : فاعلية السياسة المالية والنقدية في ظل نظام سعر صرف مرن	63
المبحث الثالث : الصدمات النفطية المفهوم والانواع	85-68
اولا :مفهوم وانواع الصدمات النفطية	68
ثانيا: انواع الصدمات النفطية	69
اولا : صدمات النفط الدولية	69
1- صدمة النفط الاولى (1973-1974)	69
2- صدمة النفط الثانية (1979-1980)	72
3- صدمة النفط الثالثة (1985-1986)	73
4- صدمة النفط الرابعة (1995-1996)	76
5-صدمة النفط الخامسة (2006-2007)	78
6- صدمة النفط السادسة (2014-2015)	80
ثانيا : صدمات النفط الخاصة	83
الفصل الثاني :واقع السياستين المالية والنقدية في العراق في ظل الصدمات النفطية	153-86
تمهيد	87
المبحث الأول : دور النفط في البناء الاقتصادي للعراق	110-88

أولاً: بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة (1973-1980)	88
ثانيا ً: بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة (1981-2003)	94
ثالثاً: بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة (2004 -2019)	102
المبحث الثاني : المبحث الثاني السياسة المالية في العراق (1973-2019)	129-111
أولا: أولاً:هيكل الموازنة في العراق (1973-2019)	111
ثانياً: الدين العام في العراق	122
ثالثاً: تقييم اداء السياسة المالية	125
المبحث الثالث: السياسة النقدية في العراق للمدة (1973-2019)	130
أولا : السياسة النقدية في العراق للمدة (1973-1980)	131
ثانيا: السياسة النقدية في العراق للمدة(1981-2003)	133
ثالثا: السياسة النقدية في العراق للمدة (2004-2019)	153
ثالثا: تقييم أداء السياسةالنقدية	150
الفصل الثالث : قياس اثر الصدمات النفطية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقية	204-154
المبحث الأول :نماذج الاقتصاد القياسي الحديثة :متجه الانحدار الذاتي و التوازن الديناميكي العشوائي العام	164-155
أولا : فشل النماذج القياسية الكينزية التقليدية	155
ثانيا : نماذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ونماذج التوازن الديناميكي العشوائي الكينزي العام (DSEG/RBC)	156
المبحث الثاني : استخدام نموذج (DSGE) لقياس فاعلية السياسات المالية والنقدية في العراق في ظل الصدمات النفطية	165
أولا : نماذج (DSGE) لاقتصادات منتجة للنفط.	156
ثانيا : تطبيق نموذج التوازن الديناميكي العشوائي العام باستخدام تطبيق (gECon)	165

ثالثا: معايرة النموذج	175
رابعا : طريقة البيزية Bayesian VAR (BVAR)	189
المبحث الثالث : رؤية (75/25)للتحول من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد الانتاج الثانوي	204-193
الاستنتاجات والمصادر	208-205
المصادر	223-209
الملاحق	224
الملخص باللغة الإنكليزية	

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول الصناعية (1971-1983)	71
2	انتاج النفط الخام العالمي (1970-1980)	73
3	انتاج النفط الخام العالمي (1981-1990)	75
4	انتاج النفط الخام العالمي (1991-2000)	77
5	معدلات نمو اقتصادات النمور الاسيوية (1990-2000)	77
6	معدل نمو الاقتصاد الهندي والصيني	79
7	معدل نمو الانتاج والاستهلاك العالمي من النفط	79
8	معدل نمو GDPالعالمي واسعار النفط (2006-2010)	80
9	انتاج النفط العالمي (2010-2016)	81
10	اسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي ونسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات وميزان المدفوعات للعراق للمدة من (1970-1980)	89
11	تخصيصات التنمية والتنفيذ المالي للخطتين الخمسيتين (1970-1975)و(1976-1980)	91
12	الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (1970-1980)	92

13	أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي ونسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات وميزان المدفوعات للعراق للمدة من (1981-1990)	95
14	اثر الصدمات المحلية والدولية (1980-1986)	97
15	اسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي ونسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات وميزان المدفوعات للعراق للمدة من(1991-2003)	99
16	اثر صدمة النفط العراقية من خلال معدل التغير بين 1990-1991	101
17	اسعار النفط وحجم الناتج المحلي الاجمالي والصادرات النفطية والميزان التجاري للمدة (2004-2019)	105
18	الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة للسنوات (2003-2019)	108
19	ايرادات ونفقات الموازنة العراقية للمدة (1973-1980)	111
20	ايرادات ونفقات الموازنة العراقية للمدة (1981-1990)	112
21	ايرادات ونفقات الموازنة العراقية للمدة (1991-2003)	114
22	ايرادات ونفقات الموازنة العراقية للمدة (2004-2019)	115
23	الاهمية النسبية لهيكل الموازنة العراقية (2004-2019)	119
24	هيكل النفقات الاستهلاكية (2009-2019)	120
25	هيكل النفقات الاستثمارية (2009-2019)	121
26	هيكل النفقات الاستثمارية (2009-2019)	122
27	الدين المحلي العراقي للسنوات (2004-2019) (مليون دولار)	125
28	العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد في العراق للمدة (1973-1980)	132

29	العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد في العراق للمدة (1981-2003)	135
30	عرض النقد وسعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2019)	139
31	حجم مشتريات ومبيعات البنك المركزي من (2004-219)	145
32	سعر فائدة السياسة (Policy interest rate) للمدة (2004-2019)	146
33	سعر الفائدة للايداع والاقراض (2004-2019)	147
34	معايرة معالم المتغيرات على وفق طريقة مربعات الصغرى الاعتيادية	175
35	الحالة المستقرة لقيم المتغيرات	176
36	الانحراف المعياري وتباين للمعلمات المقدرة	179
37	مصفوفة الارتباط	180
38	مصفوفة الارتباط الذاتي	181

قائمة الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1	اثار سياسة الاستقرارسيئة التوقيت	46
2	مكونات ميزان المدفوعات	51
3	اشتقاق منحنى (BP)	54
4	التوازن الكلي IS-LM-BP	55
5	توازنIS-LM مع عجز ميزان المدفوعات	56
6	توازنIS-LM مع فائض ميزان المدفوعات	56
7	قدرة راس المال على التنقل ودرجة ميل منحنى BP	57
8	الاثار النهائية للسياسة المالية بدون تعقيم في ظل انخفاض قدرة راس المال على التنقل	59
9	الاثار النهائية للسياسة المالية بدون تعقيم في ارتفاع قدرة راس المال على التنقل	60
10	سياسة نقدية توسعية في ظل سياسة تثبيت سعر الصرف	62
11	فاعلية السياستين المالية والنقدية في ظل نظام تثبيت سعر الصرف	63
12	سياسة مالية توسعية مع انخفاض قدرة راس المال على التنقل	65

13	سياسة مالية توسعية مع ارتفاع قدرة راس المال على التنقل	65
14	سياسة نقدية في ظل سعر صرف مرن	67
15	فاعلية السياسة المالية والنقدية في ظل نظام سعر صرف مرن	67
16	يوضح صدمة النفط الخاصة (الايرانية) 2019	84
17	اهداف وأدوات البنك المركزي العراقي	150
18	خطوات حل نموذج DSGE	156
19	شكل نتائج المعايرة	176
20	يوضح اثر الصدمات النفطية على المتغيرات المختارة	177
21	تقييم الصدمات الهيكلية في المتغيرات قيد الدراسة	185

المستخلص :-

تسعي الدراسة الى تتبع مسار السياستين المالية والنقدية في العراق للمدة (1973-2019) والتي تضمنت عدة صدمات نفطية ، كان لها اثر في متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي ، وبالتالي معرفة دور السياستين في مواجهة تلك الصدمات ، من خلال تحليل بيانات اهم المتغيرات ، مثل (الإيرادات النفطية ، والانفاق الحكومي العام ، والاستهلاك الاسري ، والاستثمار ، والمعروض النقدي ، وسعر الصرف الاسمي والموازي ، والميزان التجاري مع وبدون النفط)، فضلا عن تحليل حركة ادوات السياسة المالية (هيكل الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وحركة الدين في العراق)، اما في ما يخص السياسة النقدية فتم التطرق للمعروض النقدي وأسعار الصرف ، وما هو اثر أدوات السياستين على الميزان التجاري .

وللوصول الى هذا الهدف اعتمد الباحث على منهجين لتدعيم بعضهما بعضا الأول وهو المنهج الوصفي و الثاني هو المنهج القياسي باستخدام نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي Dynamic Stochastic General Equilibrium Models (DSGE) وهو من النماذج الحديثة نسبيا والتي بدات تستخدم على نطاق واسع من قبل الباحثين وعلماء الاقتصاد ، فضلا عن البنوك المركزية لاظهار اثر الصدمات المالية ، والتكنولوجية ، والنفطية ، سواء للدول الصناعية المستهلكة للنفط ، او الدول المنتجة له .

وقد توصلت الدراسة الى ان السياستين المالية والنقدية كانتا مسايرتين للصدمات النفطية ، مما يعني ان فاعليتهما كانت منخفضة للتصدي للاثار السلبية للصدمات السلبية ، او الاستفادة من الصدمات الإيجابية

ومن ثم تم وضع رؤيا مقترحة مستقبلية تزيد من فاعلية السياستين المالية والنقدية في مواجهة الصدمات المستقبلية من خلال إيجاد نموذج لسعر صرف الدينار العراقي ، وإيجاد طرق لزيادة الانفاق الاستثماري ، وتخفيف عبء الموازنة ، وتشجيع القطاع الخاص ليكون شريك أساسي في إدارة القطاعات الاقتصادية المختلفة ، خصوصا الصناعة والزراعة.

مقدمة :

تحظى السياستان المالية والنقدية بأهمية بالغة في توجيه حركة الاقتصاد المحلي وهذا ما اتفقت عليه اغلب المدارس الراسمالية ، الا انها اختلفت في أولوية احداهما على الأخرى وايهما اكثر فاعلية واثر في توجيه الاقتصاد، وخصوصا بين اتباع المدرسة الكينزية و الكلاسيكية الحديثة، الذين احتدمت المناظرات بينهما لسنوات عديدة ، فضلا عن مدرسة التوقعات الرشيدة ،التي كانت لها بصمة واضحة في هذا الصدد، واراء المدرسة النمساوية التي تشكك في دور السياستين والتي تعد من المدارس المتطرفة لصالح القطاع الخاص ، الا ان هذه الرؤى تاثرت بشكل واضح بالظروف الاقتصادية السائدة ،ومن ثم فان الدول تكيف اقتصادها مع ما تتطلبه الظروف الاقتصادية السائدة .

والعراق كغيره من الدول يستخدم السياستين المالية والنقدية لتسيير اقتصاده، الذي ارتبط بقطاع تصدير النفط بشكل واضح في عقد السبعينات، من خلال زيادة اسهام النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي وسيطرته التامة على إيرادات الموازنة السنوية ، طول مدة الدراسة ، ومن ثم ارتبط الاقتصاد العراقي بشكل وثيق باسواق وأسعار النفط العالمية ، والذي يؤدي الى ارتباط الاقتصاد العراقي بالدورات التجارية للدول الصناعية والتي غالبا ما تسبب صدمات نفطية ، اما بسبب ارتفاع معدلات الطلب على النفط او انخفاض المعروض منه فضلا عن توقعات النشاط الاقتصادي العالمي ، وفي بعض الأحيان تحدث الصدمات وكما تعرض له العراق في فترات محددة من تاريخه بسبب قرارات سياسية محلية او دولية ، ومن هنا كانت هناك مسؤولية على متخذي القرارات الاقتصادية وخصوصا فيما يخص السياستين المالية والنقدية متمثلتين بوزارة المالية والبنك المركزي من إيجاد الاليات انية لتخفيف اثر الصدمة ، ومستقبلية لاصلاح هيكل الاقتصاد العراقي وإيجاد قطاع انتاج ثانوي ، يشارك فيه القطاع الخاص لتخفيف سطوة النفط على الاقتصاد العراقي وزيادة اسهام الصناعة والزراعة في تكوين الناتج المحلي العراقي وايرادات الموازنة العامة .

1- أهمية البحث :

تتجلى أهمية البحث ،أولا في تتبعها لمسار السياستين المالية والنقدية ، ابان الصدمات النفطية ، من خلال دراستها لمجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي، وقراءة التغيرات ،من خلال المنهج الوصفي ، والقياسي من خلال استخدام نموذج (DSGE/RBC) ، ووضع رؤية مستقبلية

2-مشكلة البحث :

إن التقلبات في أسعار النفط تؤثر بشكل كبير في استقرار الاقتصاد العراقي خصوصا بعد ان ازداد اعتماد العراق على النفط كمورد وحيد في تكوين موازنته السنوية، وتنفيذ خططه التنموية ,يسعى البحث لتتبع حركة السياستين المالية والنقدية خلال المدة (1973-2019) والتي تضمنت صدمات نفطية عديدة ، بعضها ايجابي ، والأخر سلبي على الاقتصاد .

تتعرض أسواق النفط بين مدة وأخرى إلى تقلبات حادة سواء في الارتفاع الكبير نسبيا ام في الانخفاض مما يؤثر في الاقتصاد العراقي وفي الخطط التنموية وعليه فان مشكلة البحث تتمحور في السؤال الآتي

ما مدى فاعلية السياستين المالية والنقدية في مواجهة تقلبات أسعار النفط والحد من آثارها السلبية في الاقتصاد العراقي ؟

3- هدف البحث :

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على فاعلية السياستين المالية والنقدية في مواجهة تقلبات أسعار النفط ومدى نجاعة إجراءات السلطتين المالية والنقدية في العراق والتخفيف من آثارها السلبية والاستفادة من أثرها الايجابي ، فضلا عن تصميم نموذج نقدي ومالي مقترح يخفف من الاعتماد على الريع النفطي.

4-فرضية البحث :

إن قصور إجراءات السلطتين المالية والنقدية في الاستفادة المثلى من ارتفاع أسعار النفط من جهة و التخفيف الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى , أدى إلى محدودية فاعلية السياستين المالية و والنقدية في مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تقلبات ألاسعار للمدة 1973-2019 وخصوصا على الخطط التنموية في العراق ، كما لم يسهما في تخليص العراق من اثار الاعتماد على الريع النفطي السلبية .

5-مدة البحث وحدوده :

تضمن البحث المدة (1973-2019) ، وذلك لتتبع اثر الصدمات النفطية وامدها الزمني على متغيرات الاقتصاد العراقي ، ودراسة حركة السياستين المالية والنقدية في ظل تلك الصدمات ، اما الحدود المكانية فقد حددت بالعراق كعينة .

6- منهجية البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي والمنهج القياسي لاثبات فرضية البحثوالهدف منه و . وذلك بالاعتماد على البيانات الرسمية المتوافرة .

7- : هيكلية البحث :

لغرض اثبات صحة فرضية البحث من عدمها ولتحقيق أهدافها ، قسم البحث الى ثلاثة فصول .

عرض الفصل الأول الاطار النظري للسياستين المالية والنقدية ، والصدمات النفطية ، اذ قسم الفصل الى ثلاثة مباحث ، الأول الذي تضمن مفهوم السياستين المالية والنقدية عبر المدارس الاقتصادية المختلفة. في حين تعرض الثاني الى فاعلية السياسة المالية والنقدية لاقتصاد مفتوح اما المبحث الثالث فقد خصص لتاريخ وأنواع الصدمات النفطية .

اما الفصل الثاني فقد سلط الضوء على تاريخ الاقتصاد العراقي منذ 1973الى 2019 وتضمن ثلاثة مباحث الأول بين دور النفط في البناء الاقتصادي العراقي والثاني عرض السياسة المالية في العراق للمدة (1973–2019) والثالث السياسة النقدية في العراق للمدة ذاتها .

تناول الفصل الثالث دراسة قياسية بهدف تأكيد فرضيات البحث من خلال استخدام نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSEG/RBC) ،لاظهار الصدمات النفطية ومسار المتغيرات المختارة في اثناء الصدمة وامدها الزمني ، اذ تم تقسيم االفصل الى ثلاثة مباحث الأول نماذج الاقتصاد القياسي الحديثة :متجه الانحدار الذاتي و التوازن العام العشوائي الديناميكي اما الثاني فقد تضمن تقدير استخدام نموذج (DSGE) لقياس فاعلية السياسات المالية والنقدية في العراق في ظل الصدمات النفطية ، وتضمن الثالث وضع رؤية مختلفة لاداء السياستين المالية والنقدية لمواجهة الصدمات النفطية .

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

بحسب ما اطلع عليه الباحث فان الدراسات التي استخدمت نموذج نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE) لقياس فاعلية السياسة المالية اوالنقدية للاقتصادات منتجة للنفطية او اقتصادات الدول النامية هي قليلة نسبيا ، ومن ابرز تلك الدراسات :

اولا: دراسة (كابسارك 2018)

(نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي للمملكة العربية السعودية)

طرحت هذه الدراسة اول نموذج توازن عام عشوائي دسناميكي يمثل اقتصاد المملكة العربية السعودية باعتباره اقتصادا مفتوحا صغيرا غنيا بالموارد ، تتاثر سياساته الاقتصادية بالصدمات النفطية

تصف الدراسة نموذجًا عشوائيًا ديناميكيًا للاقتصاد السعودي طوره مجموعة من الباحثين في مركز الملك عبدالله للبحوث والدراسات البترولية)كابسارك .يهدف النموذج إلى تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية ضمن الإطار العام لرؤية 2030 وذلك عبر محاكاة البيانات والتطبيقات الحالية بالاضافة إلى دراسة تأثير السياسات العامة على الاقتصاد الكلي– خصوصًا تلك التي تتعلق بالطاقة والسياسات المالية والبيئية والمالية والنقدية – استنادًا إلى نماذج سابقة يتم استخدامها حاليًا في المركز ، توصلت الدراسة الى جملة من التوصيات منها ، تطبيق ضريبة القيمة المضافة ،وفرض ضرائب على العمالة الاجنبية ، وتفعيل دور الاستثمار .

ثانيا :(دراسة احمد رمزي 2019)

(نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية لقياس مسار االستدامة المالية داخل االقتصاد المصري)

استهدفت الدراسة الكشف عن المحددات الاقتصادية للاستدامة للاستدامة المالية داخل الاقتصاد المصري ، وانعكاساتها على مدى فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية ، والاداء الاقتصادي المصري باستخدام نماذج (DSGE) ، توصلت الدراسة الى ان الاقتصاد المصري شهد حالات عدم الاستدامة المالية ، الا ان الاقتصاد المصري يسير في الآونة الأخيرة على الخطى الصائبة لتحقيق الاستدامة المالية ،لكن هذه الحالة غير قابلة للتغير في الاجل المتوسط .

ثالثا:(دراسة تشوكتشن 2019)

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وتقييم دور التفاعل ما بين الســـياســـتين المالية والنقدية في مواجهة تداعيات تقلبات أســـعار النفط على متغيرات االقتصـــاد الكلي في االقتصادات المصدرة للنفط. عملت الدراسة على

توسعة النموذج الديناميكي العشوائي للتوازن العام DSGE لاقتصاد مفتوح المطور من قبل Soto and Median 2005) بما يتناسب والخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري باعتباره أحد الاقتصادات المصدرة للنفط. باستخدام منهج المعايرة تم محاكاة أثر صدمة موجبة عشوائية في أسعار النفط وذلك. أظهرت النتائج أن تبني السلطات المالية سياسة مالية مسايرة للدورة الاقتصادية الى جانب استهداف معدل التضخم من طرف البنك المركزي هي التوليفة الانسب ، ، للحد من تداعيات الصدمة النفطية على ديناميكية المتغيرات االقتصادية الكلية في الجزائر.

رابعا : دراسة **(Jesus Morales and Francisco Saez 2007)**

(A Small Open Economy DSGE model for an Oil Producer Economy: The Case of Venezuela)2007

تعد هذه الدراسة من الدراسات القلائل التي استخدمت نموذج (DSGE) لقياس اثر الصدمات النفطية في اقتصاد دولة منتجة للنفط، اذ تم تكييف النموذج ليتلاءم مع طبيعة وسمات الاقتصاد الفنزويلي ،وهو اقتصاد صغير ومفتوح يعتمد على النفط بشكل رئيس، هدفت الدراسة لبيان اثر الصدمات النفطية الانفاق الحكومي ولاستهلاك العائلي ، واثر الإيرادات النفطية في الإنتاج غير النفطي ، اذ اكد الباحث أهمية تكييف النماذج الديناميكية ، لرصد التغيرات في الاقتصادات الريعية، التي يجب ان تكيف بشكل خاص لحساب المسايرة الدورية لسلوك الانفاق خلال صدمة إيجابية ، واثرها في سعر الصرف والاستثمار الحكومي ،ذلك لان من سمات الاقتصادات الريعية النامية الهيمنة المالية التي تعمل على زيادة الارتباط بين القطاع المالي والقطاع النقدي ، والذي يؤدي الى زيادة أثر السياسة المالية في سعر الصرف ،مما يؤثر في فاعلية السياسة النقدية لمواجهة التضخم. اذ أشار الباحث فيها الى ان دورة راس المال غير مكتملة في فنزويلا ، والنظام المصرفي بدائي نوعا ما ، مع هيمنة القطاع العام على الاقتصاد ، اذ يعد راس المال العام ، احد عوامل الإنتاج ، والتي يمكن ان تتضخم تحت اثر صدمات النفط ، وتؤثر في الإنتاجية الكلية ، كما يراعي النموذج دور الانفاق العام الكبير ، واستخدام الحكومة لسعر الصرف للسيطرة على معدلات التضخم.

خامسا: دراسة (Mehdi Feizi 2008)

(A New Keynesian Small Open Economy DSGE Model in Islamic Economic 2008Framework: The Case of Iran)

استخدم الباحث نموذج (DSGE)، بعد ان كيف النموذج ليتلاءم مع عدم وجود فائدة (متطلبات الشريعة الإسلامية) اذ لا توجد بيانات فائدة وعدم وجود بيانات كافية عن السياسة النقدية ولحل الاشكال اقترح الباحث استخدام سعر صرف العملة المحلية كأداة رئيسة للسياسة النقدية ، وبما ان الاقتصاد الإيراني في مدة الدراسة يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط ، فان الانفاق الحكومي يساير التقلبات في أسعار النفط ، ومن ثم فان الانفاق الاسري يزداد في حالة ازدهار أسعار النفط ، مما يولد ضغوطا على أسعار صرف العملة المحلية .

سادسا :دراسة (Jihad Dagher, Jan Gottschalk, and Rafael Portillo 2010)

(Oil Windfalls in Ghana: A DSGE Approach)2010

استخدم الباحث نموذج (DSGE) ، لدراسة اثار العائدات النفطية للاقتصاد الغني حديث العهد بالنفط في متغيرات الاقتصاد الكلي الغاني وهو اقتصاد نام وصغير ، ومدي فاعلية السياستين المالية والنقدية للحد من الاثار السلبية للتدفقات النقدية الأجنبية على الاقتصاد الغاني ، ومنها ما ينتج عن الزيادة في الطلب الكلي ، من ضغوط تضخمية ، وفجوة في الإنتاج ، وما يتبعها من اثار مثل ارتفاع سعر الصرف ، وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الغانية .

الفصل الاول

(الأطار النظري) للسياستين المالية والنقدية والصدمات النفطية

المبحث الاول :

مفهوم السياستين المالية والنقدية عبر المدارس الاقتصادية المختلفة

المبحث الثاني

فاعلية السياستين المالية والنقدية لاقتصاد مفتوح

المبحث الثالث

مفهوم وانواع الصدمات النفطية

الفصل الاول :الاطار النظري للسياسات المالية والنقدية والصدمات النفطية

تمهيد :-

كان تطور السياسات الاقتصادية نتيجة التطور في النظرية الاقتصادية ومراحلها، فكان نجاح هذه السياسات مرهونا بالأساس النظري الذي ترتكز عليه، فحققت نجاحات مهمة ادت الى تطور اقتصادي مهم قاد الى مستويات نمو كبيرة، ومن هذه السياسات وركيزتها الاساسية السياسة المالية والسياسة النقدية، اللتان حظيتا باهتمام بالغ من قبل علماء الاقتصاد، اذ كان النقاش دائما عن أولوية احداهما على الأخرى مابين المدارس الاقتصادية المختلفة، وايهما اكثرفاعية على مواجهة الدورات الاقتصادية ، والازمات الاقتصادية المفاجئة التي منها الصدمات النفطية ، وللوقوف على اهم الآراء الاقتصادية في هذا الصدد تم تقسيم الفصل الأول الى ثلاثة مباحث هي:

- ✓ المبحث الاول : مفهوم السياستين المالية والنقدية عبر المدارس الاقتصادية المختلفة .
- ✓ المبحث الثاني : فاعلية السياستين المالية والنقدية لاقتصاد مفتوح
- ✓ المبحث الثالث: مفهوم وانواع الصدمات النفطية

المبحث الاول : مفهوم السياستين المالية والنقدية عبر المدارس الاقتصادية المختلفة.

لم تكن اراء الااقتصاديين موحدة فيما يخص السياستين المالية والنقدية، اذ اختلفت الاراء وتبدلت، مع ما يمر به الاقتصاد العالمي من مراحل مختلفة، ولذا كانت رؤية كل مدرسة اقتصادية تختلف مع نظيراتها من المدارس وباختلاف هذه الاراء اختلف المفهوم والاهمية الاقتصادية لكل منها، في هذا المبحث سيتم التطرق لاراء ومفاهيم المدارس الاقتصادية الراسمالية، للسياستين المالية والنقدية .

اولا : السياسة المالية

1- مفهوم السياسة المالية

يأتي مصطلح (Financial) من كلمة (fiscus) اي بمعنى سلة بالاتينية ، والتي كانت تستخدم للاشارة للمالية العامة، ومن ثم فان مفهوم المالية بشكل عام كان يشير الى الوكالة التي تجمع الضرائب ، ولم يكن حينها قد ظهر مفهوم السياسة المالية (Fiscal policy) ، اذ اول من استخدم مصطلح (Fiscal policy) هو عالم المالية العامة الامريكي (Edwin R.A Selingman)في مطلع القرن العشرين ، والجدير بالذكر انه لم يستخدمه لطرح مفهوم جديد للمالية العامة ، بل لنقد الافكار التي طرحها عالم الاقتصاد الالماني (Adolf Wagner) والتي اقترح فيها ان تتدخل الدولة في اعادة توزيع الدخل من خلال الموازنة العامة (Vito Tanzi,2006, 2).

ويعد (Alvin Hansen) اول عالم اقتصاد يستخدم مصطلح (Fiscal policy) في اطروحة نشرها في خمسينات القرن العشرين باسم (Fiscal Policy And The Business Cycle) ،ليصف به نظرية متكاملة عمل على ارسائها مجموعة من علماء الاقتصاد والمالية العامة (الكينزيين)، ما بين ازمة الكساد الكبير وعقد الخمسينات ومنهم (Jan Tinbergen, Bent Hansen, Leif Johansen) في شمال اوربا ، و(Alvin Hansen, Lawrence Klein, Abba Lerner, Robert Solow, Paul Samuelson)، وقد تميز طرح جوهانسن انه اعطى السياسة المالية دورا اكبر، فضلا عن دورها في الاستقرار الاقتصادي الذي كان يركز عليه اغلب الاقتصاديين في الخمسينات، اذ اضاف جوهانسن مهمة اعادة التوزيع والتخصيص الامثل للموارد لمهام واهداف السياسة المالية (Vito Tanzi,2006, 3)، كما ارتبط مفهوم السياسة المالية وبشكل وثيق باسم (John Maynard Keynes) ، الذي اكد دور الدولة في الاقتصاد، اذ قال (إن الأسواق تفشل بالفعل، وأنه إذا كان

الأفراد أو المؤسسات الخاصة لا يستطيعون أو لن ينفقوا على المدى القصير، فعندئذ يتعين على الحكومة تعزيز فرص العمل) كما اكد كذلك أن الأسواق الحرة لا تملك آليات موازنة ذاتية تؤدي إلى العمالة الكاملة. ويبرر خبراء الاقتصاد الكينزيون تدخل الحكومة، من خلال السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار.(Rowe, 2017,7) ، و ان هذه السياسات قادرة على تثبيت الدورة الاقتصادية من خلال تعديل سياسات الانفاق والضرائب لتعويض النقص في القطاع الخاص .

تصف السياسة المالية التغيرات في الانفاق الحكومي وسلوك الايرادات في محاولة للتأثير في الاقتصاد، من خلال تعديل مستوى الانفاق العام والايرادات العامة، ويمكن للحكومة التأثير في سير الاقتصاد من خلال استخدام ادوات السياسة المالية ، والتي تعمل على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي او خفضه، فعلى سبيل المثال عندما تواجه الحكومة عجزا في الميزانية ، يقال ان الحكومة تعمل على تحفيز وزيادة النشاط الاقتصادي، امااذا حققت الميزانية فائضا مالية، فان الحكومة تعمل على تثبيط النشاط الاقتصادي اى ان الحكومة تتبع سياسة مالية انكماشية (Lida R.,20201).

اختلف مفهوم السياسة المالية ودورها باختلاف المدارس الفكرية والنظريات السائدة في العالم الاقتصادي ابتداء من المدرسة الكلاسيكية وما اعقبها من اوضاع اقتصادية متباينة اسهمت في بناء مفهوم واليات وادوات السياسة المالية

ا- المدرسة الكلاسيكية

اكد (Adam Smith) في كتابه الشهير ثروة الامم ان الاسواق تمتلك القدرة على التوازن ذاتيا ، سميت هذه الفرضية مبدا (اليد الخفية)، كما اكد (Jean-Baptiste Say) ان الاقتصاد القومي يكون في حالة توازن دائم عند مستوى التوظف الكامل (قانون ساي) ، وعليه فلن يكون للدولة اي دور في الاقتصاد، ويقتصر دور الحكومة على الانفاق على الجيش، ودفع فواتير الدين القومي ، وتمويل بعض الاشغال العامة ، ودفع رواتب موظفي ومسؤولي الحكومة (Samulelson,Nordhaus,2010,312,) ، ومن ثم لن يكون هناك دور للسياسة المالية كما يفضل الكلاسيك ان تكون الموازنة قريبة جدا من التوازن، اي ان الايرادات تساوي النفقات، بمعنى اخر ليس لها دور في التأثير بمتغيرات الاقتصاد الكلية، انعكست هذه الرؤية على تعريف السياسة المالية لدى الكلاسيك اذ تعرف بانها (عملية تغيير حجم الانفاق الحكومي ،او الإيراد العام ذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الموازنة

العامة للدولة، او عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة ايرادات الدولة، تقوم الدولة بتغير احد جانبي الموازنة ، لغرض خلق توازن بينهما) (المهر ،1981، 139) من خلال التعريف نلاحظ اقتصار دور السياسة المالية على تحقيق التوازن المالي، مؤكدين ان الانفاق الحكومي يجب ان يكون في ادنى مستوياته لكي لا تقع الدولة في حالة العجز، ومن ثم تضطر للاقتراض، كما ان الاقتصاديين الكلاسيك لا يرون أي دور مفيد للسياسة المالية سواء في معالجة البطالة ام التضخم ، فضلا عن انهم لا يرون لأدواتها مكان في الحفاظ على الاستقرار، الا اذا كانت تخدم بصورة عفوية كأداة من ادوات السياسة النقدية (اكلي ،1999، 222-223).

تعرض العالم في عام 1929 الى ازمة اقتصادية خانقة سميت (بالكساد العظيم)استمرت حتى عام 1933 والتي كانت بمثابة اختبار حقيقي ليد(Adam Smith) الخفية ، وميكانيكية قانون (Say)، فخلال مدة فترة الكساد التي استمرت عدة سنوات، اظهرت النظرية الكلاسيكية فشلا في تحليل اسباب الازمة، كما عجزت عن ايجاد حلول مناسبة من خلال السياسات العامة المعمول بها لتحفيز الانتاج وزيادة التشغيل، وكانت النتيجة بطالة كبيرة انخفاض شديد في معدلات النمو، وانخفاض في الاسعار.

ب- المدرسة الكينزية

تمكن عالم الاقتصاد الانكليزي (John Maynard Keynes)،من طرح حلول ناجعة لاعادة تدوير العجلة الاقتصادية من خلال طرحه لنظرية اقتصادية جديدة ضمنها في كتاب (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود) سميت فيما بعد بالنظرية الكينزية (Keynesian theory)، الذي فتح الباب امام الدولة، ليكون لها اثر في متغيرات الاقتصاد الكلية، بعد عجز اليات وميكانيكية الفكر الكلاسيكي ، من انتشال الاقتصاد من ازمة الكساد الكبير.

اكد (Keynes) في معرض تحليلة لأسباب الأزمة على ثلاثة عناصر رئيسة، يمكن ان تسهم في الخروج من الأزمة وهي(Leijonhufvud,2009, 741)

اولا : التحول من التحليل الجزئي الى التحليل الكلي .

ثانيا : دور الطلب الكلي او النفقات الاجمالية التي تنقسم الى ثلاثة اقسام على وفق المعادلة الاتية (AD=C+I+G)(ADالطلب الكلي، Cالاستهلاك ،I الاستثمار ، Gالانفاق الحكومي) فاذا انخفض الطلب

الكلي سيزداد المخزون وسينخفض الانتاج ، مما يؤدي الى انخفاض الطلب على المدخلات ، ومن ضمنها العمال مما يتسبب بحدوث بطالة ، والزيادة في البطالة تقلل الطلب الكلي .

ثالثا: التوقعات . اكد كينز على دور الاستثمار الخاص الذي يتكون من الانفاق على المباني والآلات والمصانع اي تكوين راس المال الخاص ، وان الاستثمار الخاص بطبيعته غير مستقر بسبب (الروح الحيوانية) (كما اسماها (Keynes) لرجال الاعمال والذين هم بطبيعتهم غير عقلانيين (Keynes,1936, 245)، ولشرح هذه الحالة بحسب كينز ،فمع تباطؤ الاقتصاد وارتفاع معدل البطالة وانخفاض الطلب الكلي ستدفع بحدوث توقعات تشاؤمية من قبل المستهلكين، مما يقلل الانفاق، ومن ثم خفض معدلات الاستهلاك الشخصي في الطلب الكلي ، الذي من شأنه ان يؤدي الى تفاقم الانكماش ، فالاستهلاك والاستثمار مدفوعان بتوقعات الافراد (التي بطبيعتها غير عقلانية)، ومن ثم فان تشاؤم المستهلكين والمستثمرين سيدفعهم لخفض نفقاتهم مما يؤدي الى خفض الطلب الكلي ، الى الحد الذي لا يسمح بتوفير العمالة الكاملة للموارد المتاحة ، وتنبؤات المستثمرين، سواء كانت صحيحة أم خاطئة فانها ستتحقق . وللخروج من هذه الازمة اقترح كينز تدخل الدولة لحل المشكلات في الاجل القصير وعدم انتظار آلية السوق، وأكد امكانية حدوث التوازن بمستوى اقل من التشغيل الكامل ، مفندا الراي الكلاسيكي الذي كان يؤكد حالة التشغيل الكامل ، وبما ان أزمة الكساد الكبير اثبتت امكانية حدوث العجز والقصور بالطلب مما يعني فشل قانون ساي، ومن ثم صار لابد من وجود آليات جديدة ، والتي مثلتها الرؤية التي سادت بشكل شبه عالمي بين الكينزيين ، والتي مفادها أن أفضل استجابة سياسية للكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي، كانت برنامجًا كبيرًا للأشغال العامة وما يرتبط به من زيادة في عجز الميزانية، هي تفعيل الطلب الكلي من خلال استخدام السياسة المالية (Gongdonm,2011, 65) ، لتعمل على تعويض العجز في الطلب الكلي الفعال ، من خلال دعمها النشاط الاستثماري الخاص، الذي يعمل على تحريك الطلب على مدخلات الانتاج ومنها العمل، ويتعين على الحكومة على وفق كينز أن تتبع سياسات مالية فاعلة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي للخروج من الأزمة ، وكقاعدة كنزية اصبح على الحكومة أن تلتزم بالسياسة التوسعية، أي زيادة الإنفاق الحكومي، وخفض الضرائب في اوقات الركود الاقتصادي (Hebbel,1994,p2)،وكقاعدة كينزية عامة أن الزيادات الضريبية (التي تؤدي إلى تخفيضات في عجز الميزانية أو زيادة في الفائض) هي مثبطة للتضخم ، في حين أن التغيرات في الإنفاق الحكومي محفزة للاقتصاد (تؤدي إلى تخفيضات في الميزانية الفائض أو الزيادات في عجز الميزانية)(Greenwood,2019,p4) .

وبذلك عرف الكينزيون السياسة المالية بانها (الادوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه الاقتصاد الوطني واحداث تغيرات واضحة، بحيث تؤدي الى زيادة حجم الانتاج والتشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي) او (هي الجهود والمحاولات الحكومية المتعمدة ، لتحقيق التوظيف الكامل دون تضخم وذلك من خلال ، سياسة الانفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام)(خليل , 1982, 693) ، مما فتح الباب للسياسات المالية ليكون لها اثر فاعل في النشاط الاقتصادي، من خلال عمل ادواتها المختلفة لمعالجة الفجوات التضخمية والفجوات الانكماشية ، فضلا عن كبح جماح الدورات الاقتصادية ، والوصول الى مستوى تشغيل لازم ، وان اثر هذه السياسة ينتقل بشكل مباشر في الطلب الكلي ، فالمشتريات الحكومية والضرائب، تؤثران في الطلب الكلي على السلع والخدمات، ففي حالة الركود يمكن للسياسة المالية ان تعمل على زيادة الطلب الكلي الفعال ، من خلال خفض معدلات الضرائب على الشركات والافراد، ومن ثم زيادة الدخل القابل للتصرف مما يحفز المنتجين على زيادة انتاجهم ، ومن ثم زيادة مستوى التشغيل وخفض معدلات البطالة، كما يمكن للدولة زيادة الانفاق العام وعلى العكس تماما في حالة ارتفاع معدلات التضخم فيمكن للدولة ومن خلال ادوات السياسة المالية من امتصاص فائض الطلب، من خلال زيادة معدلات الضريبة وخفض الانفاق الحكومي كما اكد كينز دور السياسة المالية في تحفيز الادخار، الذي يفوق اثر سعر الفائدة في بعض الحالات، اذ يقول (فضرائب الدخل والضرائب على الارباح والرأسمالية وضرائب التركات ، لها دور سعر الفائدة نفسه بل ربما يفوقها ، ولو كانت السياسة المالية تستخدم كأداة مقصود منها تحقيق توزيع اكثر مساواة للدخول ، يكون اثرها في زيادة الميل للاستهلاك هو الاكبر بكل تأكيد)(Keynes,1936, 140) .

اعطت النظرية الكينزية دورا فاعلا للسياسة المالية في معالجة البطالة والتضخم ، اذ اكد (Phillips) على ان البطالة والتضخم تربطهما علاقة عكسية (Samulelson,Nordhaus,2010, 620-621) ، وضمن هذه العلاقة فيما يسمى ب(منحنى فيلبس) ، فعندما ينخفض معدل البطالة ، فان مستوى الاجور يرتفع ، مما يزيد من تكاليف انتاج الشركات ، مما يودي الى ارتفاع الاسعار ، واذا ما ازداد معدل البطالة ، فان معدلات التضخم تنخفض ، وبامكان الحكومة من العمل على رفع معدلات التضخم بمستوى معين، من خلال زيادة الطلب الكلي

نلاحظ هنا تطور دور السياسة المالية مع تطور الفكر الاقتصادي ، فمن دور محدود جدا وحيادي في المدرسة الكلاسيكية ، الى دور رئيس ومهم في مجمل النشاط الاقتصادي في المدرسة الكنزية، فقد دعا(Keynes)

الى ضرورة تنظيم الحكومة للاقتصاد، من خلال ادوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلي، فهو يرى ان عدم الاستقرار يرجع الى التقلبات الحادة في الطلب الكلي، كما حل مفهوم التوازن الاقتصادي، بدلا من مفهوم التوازن المحاسبي ، الذي يعني تحقيق درجة مقبولة من الاستقرار في اطار التشغيل الكامل للمقدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني، والنمو الاقتصادي المتواصل ، اذن تدخل الدولة من وجهة النظر الكنزية محدد رئيس للوصول الى نقطة التوازن المطلوبة ، كما ركز على التغيرات في الطلب الكلي والتي تؤدي الى تغيرات في المستوى التوازني للدخل الوطني، وبذلك يكون للسياسة المالية القدرة على ايجاد القوة اللازمة لتنشيط الاقتصاد، فزيادة الانفاق الحكومي يصبح لها اثر يوازي قوة الانفاق الاستثماري ، اي انها ستؤدي الي زيادة مضاعفة في مستوى الدخل .

لكن اثبتت الاحداث الاقتصادية اللاحقة جملة من الإخفاقات في النظرية اليكنزية ، ففي نهاية عقد الستينات ومطلع السبعينات من القرن العشرين، ظهرت في الاقتصادات ظاهرة (تعايش الكساد والبطالة والتضخم او ما يسمى (بالركود التضخمي)، كان لهذه الظاهرة الاثر البالغ في فقدان النظرية الكينزية بريقها ، بعد ان بدا واضحا عجز ادوات السياسة المالية الخلاص من هذه الحالة الشاذه بحسب رأي الكينزيين وبدا واضحا عجز ادواتهم وفي مقدمتها (Phillips curve)، من تحليل مايحدث للاقتصاد،فالبطالة والتضخم اصبحا يسيران جنبا الى جنب ،ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، ارتفعت معدلات البطالة والتضخم الى (8.5%) و (9.5%) على التوالي بعد ان كانت(3.5%) و(4.5%) وذلك في مطلع سبعينيات القرن العشرين (Jane Jacob,1989, 25)، مما ادى الى فقدان الكثير من الاقتصاديين ثقتهم بالنظرية الكنزية وبدا البحث عن حلول وآليات جديدة .

ج- المدرسة النقودية

المدرسة النقودية او مدرسة شيكاغو ، تأسست على يد مجموعة من علماء الاقتصاد في جامعة شيكاغو، ومن ابرز روادها(Milton Friedman, Alan Meltzer , Karl Brunner) الا ان (Milton Friedman)، كان ابرزهم .

ظهرت ملامح المدرسة النقودية من خلال كتاب (Friedman)و (Schwartz) ،(التاريخ النقدي للولايات المتحدة1867-1960)، اوجدا فيه تحليلا مغايرا للتحليل الكينزي لأسباب تحول الركود الاقتصادي الى ازمة كساد كبرى ، اذ اكدا ان السبب الرئيس يعود لفشل البنك الفدرالي الامريكي من تحديد الحجم اللازم من المعروض النقدي ، فالبنك غفل عن اثر زيادة الطلب على النقود على المعروض النقدي، بمعنى اخر فشل البنك الفيدرالي بأداء وظيفته كملجأ اخير للبنوك التجارية، التي بدت عاجزة امام الطلب المفاجئ على الاموال (Ivan Pongrncic,2007, 24-25) ، كانت نتيجة هذه السياسة الانكماشية للفدرالي الامريكي ، انخفاض ثلث كمية المال في الولايات المتحدة، وهو السبب الرئيس لتفاقم الازمة.

تباينت اراء(Friedman)، في اهمية وفاعلية السياسة المالية، وبشكل لافت للنظر، اذ نشر في عقد الاربعينات عدة مقالات، تؤكد دور السياسة المالية المهم، الذي يفوق دور السياسة النقدية بل ان السياسة النقدية تتبع السياسة المالية ، المقالة التي نشرها عام 1942 في مجلة الاقتصاد الامريكي تحت عنوان (الفجوة التضخمية)، التي اقترح فيها الاتي (اقترح تغير كمية الاموال بعكس حركة الدورة الاقتصادية تزداد عندما يكون هناك ركود وتتناقص عندما يكون هناك توسع ، ويمكن للسياسة المالية ان تولد عجزا او فائضا على مدار الدورة ، الذي من شانه ان يولد النمو الاقتصادي المناسب ، كما تسهم بالاستقرار الاقتصادي وعلى السياسة النقدية ايجاد الاموال اللازمة لمواجهة هذا العجز) (John Greenwood,2019, 3) ، وفي عام 1948 نشر في المجلة نفسها ورقة بعنوان (الإطار النقدي والمالي للاستقرار الاقتصادي) طرح بها الاتي (كان من المقرر أن يتم تسخير السياسة المالية من أجل تحقيق التغيرات غير الدورية المرغوبة في كمية المال، سوف تزيد الطفرات من عائدات الضرائب وتقلل من تكاليف البطالة ، مما يؤدي إلى فائض في الميزانية. وعلى العكس من ذلك ، تقوض فترات الركود الإيرادات الضريبية وتزيد من نفقات البطالة ، مما يؤدي إلى عجز في الميزانية. يمكن تمويل العجز عن طريق الاقتراض من البنوك و خلق النقود).(

(Friedman,1948,) ، ونجد في الراي السابق تاكيدا واضحا لدور السياسة المالية الفاعل والذي يسبق دور السياسة النقدية بل ان السياسة النقدية تتبع السياسة المالية .

اختلفت اراء(Friedman) فيما يخص فاعلية السياسة المالية واثرها في النمو الاقتصادي بعد عدة سنوات اذ ظهرت ملامح هذا التغير في مطلع الخمسينات من القرن العشرين، عندما طالب الاقتصاديون في الخروج من صندوق كينز، وفي عام 1962 اعلن (Friedman) رفضة القاطع لدور الضرائب في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، واكد ان السبب الحقيقي للنمو، كان لزيادة المعروض النقدي والذي بدا عمليا عام 1961 اي قبل تسعة اشهر من سريان التخفيض الضريبي ، اذ بدا الدخل في الارتفاع بمعدل اسرع بسبب زيادة المعروض النقدي ذي الاثر السريع ، في حين اثر تخفيض الضرائب يتعلق بالتوقعات ، اي ان توقع التخفيض الضريبي أدى الى زيادة الدخل ، ومن ثم تم تفعيل تخفيض الضرائب (Friedman,1969,p56)

وفي عام 1968 ناقش (Friedman) اثر زيادة الضرائب في متغيرات الاقتصاد الامريكي الكلية ، اذ اكد ان الاثر الصافي لرفع معدل الضريبة، لم يكن له اثر في الانفاق في حال زيادة الضرائب، فان دافع الضرائب، سينخفض انفاقهم بمعدل زيادة الضريبة نفسه ، مما يؤدي الى انخفاض الطلب ، يرى (Friedman) ان هذا نصف الحقيقة فقط ، واذا ما اردنا النصف الاخر فعلينا ان ننظر الى الجانب الاخر من الحسابات الحكومية ،ان زيادة ايرادات الحكومة الناتجة عن زيادة الضرائب ، سيدفعها لتقليل الاقتراض من الجمهور (اي تقليل طلب الحكومة على النقود) ، ومن ثم سيكون لدى المقرضين المفترضيين للحكومة فائض مالي سيحافظ على انفاقهم واستهلاكهم ، كما سيتحول جزء منه للاقراض بسعر فائدة اقل مما يحفز المستثمرين لزيادة استثماراتهم ، ومن يرومون بناء منازل وشراء سيارات ، وسلع معمرة من خلال اقتراض الاموال التي كان من المفترض ان تقرض للحكومة، وسيكون الاثر الصافي لزيادة الضرائب، هو تحول القطاع الخاص من الاستهلاك الى الاستثمار ، اذن فالسياسة المالية المتبعة لخفض الطلب من خلال زيادة الضرائب ، لم تكن فعالة ولسببين، الاول ان الحكومة ستستمر في انفاق ما حصلت عليه من زيادة الضرائب، وان ما حدث هو مجرد تحول في انفاق القطاع الخاص من الاستهلاك الى الاستثمار ، والثاني هو زيادة المعروض النقدي بشكل سريع .(Greenwood,2019, 4-5).

كما شكك النقوديون باثر التحفيز المالي على زيادة النشاط الاقتصادي، ان لم يكن له دور سلبي ، فسواء كان عن طريق زيادة الانفاق ، او خفض الضرائب ، فانه يجب على الحكومة زيادة حجم العجز ، ومن ثم اللجوء للسوق المحلية للاقتراض (اي زيادة الطلب على النقود امام ثبات العرض منها)، مما يدفع سعر الفائدة للارتفاع ، مما يعني زيادة في تكلفة اقراض الشركات الاستثمارية للمال، وبالتالي خفض استثماراتها كما يقلل الافراد من انفاقهم على السلع والخدمات التي تتطلب اقراض (مثل السيارات والمنازل والسلع المعمرة)

(Lida R. Weinstock,2021, 2)، اي ان هذه السياسة تؤدي الى خفض النشاط الاقتصادي وليس تحفيزه.

ومما سبق فان مفهوم السياسة المالية عند النقوديين لا يختلف كثيرا عن راي الكلاسيك ، بان دورها يجب ان يقتصر على الموازنة بين النفقات والايرادات ، اذ عرفها (Friedman) بانها (التغيرات في علاقة الضرائب بالانفاق)(Friedman,1969, 56).

مما سبق نلاحظ عدم ايمان النقوديون بقدرة السياسة المالية لضبط توازن النشاط ، كما كانوا يرون ان زيادة الانفاق تزيد من عمق عجز الموازنة ، فضلا عن عدم ايمانهم بآلية زيادة الضرائب لخفض معدلات التضخم مؤكدين ان التضخم هو ظاهرة نقدية، ترجع الى الزيادة في عرض النقد، وعليه يجب ان تتبع الحكومة اجراءات نقدية وليست مالية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، اذ ان عرض النقد هو المحدد الرئيس للناتج القومي الصافي النقدي وليس الحقيقي .

د- التوقعات الرشيدة

نشر (John F. Muth) في عام 1961 مقالة بعنوان (التوقعات المنطقية ونظرية تحركات الأسعار) (Rational Expectations and the Theory of Price Movements)، اكد فيها عقلانية ورشادة قرارات المستهلكين والمستثمرين، اذ يقول (اود ان اقترح ان التوقعات نظرا لأنها تنبؤات مستنيرة لأحداث مستقبلية ، فهي تطابق تنبؤات النظرية الاقتصادية ذات الصلة ، فيما يجب على الوحدات الاقتصادية ان تفعله ، ولذلك نحن نطلق عليها عقلانية)(Muth,1961, 316)

دعم (Robert E. Lucas) وجهة نظر (Muth) ،اذ قام بتطبيق وتطوير النظرية ، في مطلع عقد السبعينات وحصل بسببه على جائزة نوبل عام (1995) ، ومن اشهر مقالاته ما نشره سنة 1976، التي انتقد فيها النماذج الكنزية، الذي اصبح يسمى بنقد (Lucas) ، انتقد النماذج الكينزية والتي ترتكز على متغيرات الاقتصاد الكلي والعلاقات التي تحكمها مثل (البطالة و التضخم والانتاج والاستهلاك)، اذ وضع احتمالية تأثر متغيرات الاقتصاد الكلي باخطاء السياسات المالية او النقدية نفسها ، كما اشار الى اهمالها لمتغيرات الاقتصاد الجزئي ، اذ ذكر ان عد النماذج الكنزية لتوقعات الافراد متغيرا خارجيا ثابتا، واحدة من اهم اخطاء الاقتصاد الكلي بشكل عام والنماذج اليكنزية القياسية بشكل خاص ، وهو واحد من اهم اسباب عجزها في تحليل ظاهرة الركود التضخمي فضلا عن الاسهام في حلها، اذ اكد (Lucas) ان توقعات الافراد (المستهلكين والقطاع الخاص) لابد وان تتاثر بسياسات الاقتصاد الكلي ، ومن ثم لايمكن تحليل اثر تلك السياسات بدون الرجوع لاسس ومتغيرات الاقتصاد الجزئي وتضمين توقعات الافراد بوصفها متغيرا تابعا.(Francesco Sergi,2018, 14-15) .

اكد (Thomas J. Sargent) وهو احد رواد نظرية التوقعات الرشيدة ، على ان من اهم عوامل القضاء على التضخم دون زيادة معدلات البطالة هو اتباع الحكومة سياسات مالية واضحة ذات مصداقية ، وهي من العوامل التي تدفع الافراد لتعديل توقعاتهم ، وان افضل طريقة لذلك اتباع ميزانية متوازنة (Sargent,2014, 13-16)

ان التوقعات على وفق هذه المدرسة، تبنى على اسس رشيدة ولا تتبع مزاج الاعمال او (الروح الحيوانية) كما وصفها (Keynes) ، ولايتضمن ذلك بالضرورة احاطة كاملة بالمعلومات ، ولكن اخذ كل المعلومات المتاحة في الاعتبار ومن ضمنها تغيرات السياسة الحكومية ،(ولذلك يجب ان تكون واضحة) ، فهي مصدر مهم للمعلومات التي تبنى عليها التوقعات ، وتذهب مدرسة التوقعات الرشيدة الى ابعد من ذلك ، بل تؤكد اثر التوقعات الرشيدة في مرونة الاسعار (Robert J. Gordon,1976,p198-199) .

اكد (lucas) على عدم فاعلية السياسة المالية ، اذ ان مرونة الاسعار والاجور الكاملة تدفع الاقتصاد نحو توازن العمالة الكاملة ، وستكون البطالة عند المستوى الطبيعي ، واذا ما اعلنت الحكومة عن نيتها في زيادة عرض النقود بمعدل معين ، فستتوقع كل العوامل الاقتصادية ارتفاع الاسعار بالمعدل نفسه ، وستتحرك الاسعار والاجور

معا تاركة القيم الحقيقية في الاقتصاد كما هي (Aurelin,pinzon,2016, 3-4). فان هذه السياسة لن يكون لها تاثير في المتغيرات الحقيقية كالناتج والتوظيف (الجنابي ،2017، 100).

ومن ثم فان تعظيم المنافع ممكن ان يحدث من خلال الاستخدام الكفء للمعلومات من قبل الوحدات الاقتصادية لتكوين توقعات تكون الاساس في اتخاذ قرارات المستقبل، كما تؤكد هذه المدرسة ان مرونة الاجور ووضوح السوق، تؤديان الى الحفاظ على توازن السوق بشكل دائم ، و يؤيدون محدودية دور الدولة ، لان السياســـات المالية المرنة تعبث بالاستقرار والتوازنات في الاقتصاد، وركزت ايضا على عنصر التوقعات ودورها في دفع معدلات الاستخدام والناتج في الاجل القصير، ومن ثم فهي عودة الى العمق النظري الكلاسيكي في نظرته الى السياسة المالية والعمل بمبدأ الحياد المالي وافضلية التوازن المالي على التوازن الاقتصادي، وان يترك التوازن الاقتصادي من مهام السوق والياته (خميس عبيد,2013, 7) .

حققت هذه الرؤية اسهامات مهمة في الخروج من مشكلة الركود التضخمي المركبة ، كما أسهمت في سرعة التعافي من ازمة أكتوبر 1987 والتي ضربت اسواق المال العالمية ، خصوصا في نيويورك والتي سميت بيوم الاثنين الأسود ، وكنتيجة لهذه النجاحات اعلن (Lucas) و(ben-bernanke) وبكل ثقة عام 2003(ان الاقتصاد الكلي نشأ كردة فعل على ازمة الكساد الكبير واعلن انه قد ان الاوان لمواصلة التقدم فالمشكلة المركزية المتمثلة في الحيلولة دون الكساد قد تم حلها وان الدورة الاقتصادية قد تم ترويضها (Pual Krogman,2010, 9).

لم يدم هذا التفاؤل طويلا ، فما ان انفجرت فقاعة الرهن العقاري في الولايات المتحدة عام 2008، التي ادخلت الاقتصاد العالمي في ازمة كساد تضاهي ازمة الكساد 1929 ، اجبرت الحكومات على الانخراط في اكبر عملية تحفيز مالي في التاريخ الاقتصادي والتي قامت الدولة بموجبها بشراء مجموعة من المؤسسات الصناعية الانتاجية وبعض البنوك التجارية ، اي العودة الى كينز والسياسة المالية بكل ادواتها .

هـ- المدرسة النمساوية :

تطورت هذه المدرسة عبر ثلاثة اجيال من العلماء ، اذ نشأت على يد الاقتصادي النمساوي (Carl Menger) عندما نشر كتابه (مبادئ علم الاقتصاد) سنة 1871 ، اثار فيه عدة نقاط خلافية من اهمها رفضه للتفسير

التاريخي للاقتصاد منتقدا مؤسسها (Wilhelm H. Roscher) ، كما رفض ما ذهب اليه كل من ميل وساي في تأكيدها ان علم الاقتصاد هو جزء من العلوم الطبيعة تماما ، تحكمه قوانين وثوابت فقد اكد ميل ان العلوم الطبيعية تشكل النماذج الصحية للنظرية الاقتصادية، كما شدد ساي على ان علم الاقتصاد علم يقوم على المشاهدة وهو علم تجريبي ، مؤكدين على عزل علم الاقتصاد عن العلوم الاجتماعية(شومبيتر,2005, 224) ويرى الباحث ان هذا يرجع الى تأثرهما بفلسفة(Francis Bacon)قائد الثورة العلمية القائمة على الحس والتجريب ، والذي يعد بحق نقطة تحول في تاريخ الانسانية، فلم يكن باستطاعة احد بسهولة في عصر النهضة والثورة الصناعية والتطور العلمي الكبير ان يعود الى ما قبل بيكون ، لكن منجر تمكن من الافلات من طيف بيكون الواسع آنذاك، مؤكدا ان علم الاقتصاد هو ابعد ما يكون عن العلوم الطبيعية، وهو اقرب الى العلوم الاجتماعية ، ان لم يكن جزءا منها، وان التجربة والتاريخ لا يمكن ان يفسرا الظواهر الاقتصادية وبذلك اوجد منجر ماسمي ب(النزاع المنهجي).

اعتمد (Eugene von Boehm–Paverck) منهج (Menger)وطوره من خلال تطبيقه على الفائدة وراس المال .

كما تبعه(Frederick von Pfizer) باعتماد المنهج نفسه في تحليل التكلفة فاصبح يعد كلا من (Menger) (Paverck),(Pfizer) مؤسسي هذه المدرسة وجيلها الاول .

اما الجيل الثاني فكان بقيادة كل من (Ludwig Mises) و(Frederick Hayek) اذ حاول العالمان في الثلاثينات من القرن العشرين تفسير الدورات الاقتصادية على وفق المنهج الذاتي لمنجر ، انتقلت المدرسة الى الولايات المتحدة مع انتقال ميزس اليها، بعد صعود النازية في المانيا والنمسا، ثم جاء دور النمساويين الجدد او المعاصرين ليشكلوا الجيل الثالث، بقيادة مجموعة من اساتذة بعض الجامعات الامريكية، مثل نيويورك واوبون وجورج ماسون ومن هؤلاء العلماء (Murray Rothbard) (Israel Kerzner) و (Lawrence White)

يمكن اختصار اهم افكار المدرسة النمساوية بالآتي(باتلر ،2013، 9-15):-

1- من الخطأ التعامل مع الاحداث الاقتصادية بطريقة تشابه حدثا سابقا ، كل حدث له ظرف مختلف ومن ثم له حل مختلف .

2- (المنهج الفردي) يرى(Menger) ان خيارات ملايين الافراد هي أساس الظواهر الاقتصادية كالعرض والطلب والسعر والسوق، وان هذه الخيارات تعتمد على القيم والتفضيلات الخاصة، وهي امور يصعب على الاقتصاديين الوصول لها فضلا عن قياسها ، فالقرارات الاقتصادية التي تنبع منها الظواهر الاقتصادية كافة هي قرارات شخصية في جوهرها وغير متوقعة، ومن ثم فمن الحتمي ان يعنى علم الاقتصاد بالظواهر الطبيعية الموضوعية والظواهر البشرية الذاتية، وبذلك هم يعدون علم الاقتصاد ابعد ما يكون عن العلوم الطبيعية .

3- يرجع النمساويون الظواهر الاقتصادية كافة، الي الاغراض والافعال الفردية، ويرفضون الفكرة القائلة ان الجماعات البشرية لها وجود او عقل او اغراض تتجاوز تلك الخاصة بالأفراد الذين تتألف منهم ، فعلى سبيل الفرض عندما نقول البلد قرر كذا او فعل كذا فهذا لا يعني ان الشعب قد فعل هذا الفعل، بل هو مجموعة افراد فقط يمثلون الحكومة ، هم من قرروا وفعلوا ، ومن ثم لا يمكن تعميم هذا الفعل على المجتمع.

4- القيمة لا توجد في الاشياء، بل في عقول الافراد الذين يقدرونها ، فكل انسان له تقييم مختلف بحسب حاجته للسلعة ، ولذلك من الصعب بناء توقع لقيمة السلعة ، لذلك يقال ان الاقتصاديين يعرفون اسعار السلع ،لكن بالتأكيد لا يعرفون قيمها .

5- وبناء على النقطة السابقة يرى (Mises) ،ان واضعي السياسات الحكومية ، يفتقدون الى المعرفة الكافية واللازمة ، اذن لا يمكنهم فهم غايات الناس ، فكل فرد له غايات وتفضيلات تختلف عن الاخر ، كما ان الحكومة لا يمكن ان تتوصل الى معرفة الوسائل المثلى التي تنجز بها غاياتهم، اذن لا يمكنها اي الحكومة ان تخطط للمستقبل، وان فعلت فان النتائج تكون خاطئة ، وبذلك هم يؤيدون مبدأ الدولة الحارسة ان، لم يكونوا اكثر تطرفا عن رواد الكلاسيك .

6- هيكل راس المال : استنادا الى اراء (Paverck)عن رأس المال وسعر الفائدة، ادرك (Mises) و(Hayek) ان راس المال شئ غير متجانس ، فرأس المال ليس له وجود قائم بذاته، فهو موجود فقط بالسلع الرأسمالية (الانتاجية)، والخليط الفعلي لهذه السلع الانتاجية الموظفة في الاقتصاد، ويسمونها النمساويون بهيكل راس المال.

7- (Kerzner) وريادة الاعمال (كلما عظمت الحاجة التي يلبيها رواد الاعمال عظم الربح الذي يأملون فيه الى ان يلحق بهم منافسوهم) وبهذا يكون الضغط متواصلا لتطوير منتجات وعمليات جديدة افضل، ان المنافسة عملية متواصلة في الاستكشاف الريادي ، التي نكسب(Fernandes,2019,613)

8- يؤكد النمساويون ، على ان الدورات الاقتصادية سببها التوسع الحكومي في الائتمان، الذي يؤدي الى اخطاء في الاستثمار .

مما سبق يتضح رواد المدرسة النمساوية يرفضون تدخل الدولة وبشكل متطرف في الاقتصاد ويؤكدون على حق الفرد وليس المجتمعات بشكل خاص او الحكومة بشكل عام في مشاركة الافراد هذا الحق ، وبذلك فهم يحرمون تدخل الدولة في الاقتصاد وباي وسيلة كانت .

وبذلك فان السياسة المالية لايمكن ان تؤدي اي دور ايجابي في النمو الاقتصادي بل ان دورها دائما ما يكون سلبيا وهو المسؤول عن الدورات الاقتصادية .

من خلال العرض السابق لرؤية بعض المدارس الراسمالية المهمة يتضح ارتباط مفهوم السياسة المالية بعدة عناصر وهي (الدولة ، الايرادات والنفقات ، الفجوة التضخمية و الفجوة الانكماشية ، الازمة) كما ان دورها يظهر بشكل بارز في اثناء الازمات التي تتطلب تدخل الدولة ومن هذا المنطلق يمكن تعريفها بانها(ركن اساسي من اركان السياسة الاقتصادية، تطبق من خلال برنامج حكومي مخطط ، يهدف الى تجميع ايرادات الدولة العامة ، ومقابلتها بالنفقات العامة ،وسد العجز ان وجد في قانون الموازنة السنوية، لتحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) ، اذن السياسة المالية هي اداة الدولة التي من خلالها تحقق جملة الاهداف باستخدام مجموعة من الادوات المناسبة .

2 : اهداف وادوات السياسة المالية .

أولا: اهداف السياسة المالية

تختلف اهداف السياسة المالية تبعا لمستوى تطور الاقتصاد، ففي الدول الصناعية المتقدمة تكون اهم اهداف السياسة المالية ، الحفاظ على العمالة الكاملة*، ورفع معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار في مستوى الاسعار من اهم الاهداف التي تسعى اليها الحكومات من خلال السياسة المالية(موسجريف،1992، 357).

اما في البلدان النامية، سواء كانت غنية مثل بعض الدول النفطية، أم فقيرة فان مسؤولية السياسة المالية تزداد بسبب ما تعانيه هذه الدول من مشكلات اقتصادية واجتماعية ، وبسبب عدم اكتمال الأسواق، والاعتماد على الانتاج الاولي ، كل هذا يؤدي الى زيادة اعتماد الاقتصاد على الانفاق الحكومي ، ومن ثم زيادة مسؤولية السياسة المالية واتساع أهدافها ، اذن فالسياسة المالية هي اداة الحكومة الرئيسة في التاثير في متغيرات الاقتصاد في البلدان النامية ، من خلال تجميع ايرادات الدولة وتوجيهها بشكل يمكن ان يحقق الاهداف الرئيسة لها ، ومن تلك الاهداف:-

1- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Ionela, Diana,2010,p3)

للسياسة المالية القدرة على التدخل بمفاصل الاقتصاد، وفي كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، والتأثير فيها وتصحيح الانحرافات التي قد تحدث فيها ففي حالة الرواج ،تتبع السياسات المالية آليات تختلف عن الاليات التي يمكن ان تتبعها في حالة الركود، وذلك للإسهام في المحافظة على مستوى مقبول من الاستقرار الاقتصادي ومعدلات بطالة وتضخم مقبولتين فهي تستخدم أدواتها المختلفة للتأثير على العمليات التالية .

أ- الانتاج :يمكن للدولة ان تخفض الضرائب والرسوم للأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص او للسلع ذات الاهمية الاستراتيجية، ومن ثم تشجيع القطاع الخاص للولوج فيها، وفي الوقت نفسه بالإمكان رفع الضرائب على الانشطة المنتجة للسلع التي تريد الدولة الحد منها مثل التبغ وغيرها.

* حدد الاقتصاديون حالة العمالة الكاملة بانها تلك الحالة التي يستطيع فيها كل من يرغب في العمل بسعرالاجر الجاري في سوق العمل ، ان يحصل على عمل .(للاستزادة راجع كتاب المالية العامة في النظرية والتطبيق (37. موسجريف، ريتشارد. موسجريف، بيجي(2010)،المالية العامة في النظرية والتطبيق(ترجمة محمد السباخي و كامل العاني)ط1 الرياض:دار المريخ للنشر

ب-الانفاق: يمكن للدولة ان تشجع الاستثمار في القطاعات الأكثر فائدة، مثل الزراعة والصناعات الثقيلة والتي لها روابط خلفية وامامية مع الانشطة الأخرى، ذلك من خلال توجيه الادخار والاستثمار لتلك القطاعات ، فضلا عن إمكانه توجيه الاستهلاك لتلك المنتجات، من خلال رفع الرسوم الجمركية على المنتجات الاجنبية المشابهة .

ج- التخصيص الأمثل للموارد : تسهم السياسة المالية بشكل فاعل في التخصيص الامثل للموارد ، المادية والبشرية ، بما يحقق اقصى منفعة ممكنة ، يختلف الامر في مدى تطور الاقتصاد ففي الدول المتقدمة تعمل لزيادة معدل النمو من خلال الاستخدام الكفوء لرؤوس الاموال ، اما في الدول النامية والتي تعاني من عدم اكتمال هياكلها الاقتصادية والبنى التحتية ، فغالبا ما توجه الموارد المالية الى مشروعات البنى التحتية ومشروعات النفع العام .

د- التأثير على حالة الاقتصاد الوطني : فاذا ما تعرض الاقتصاد لحالة ركود، يمكن للسياسة المالية ان تعمل على تنشيط الاقتصاد، من خلال تخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق ، والعكس تماما في حالة ارتفاع معدلات التضخم، يمكن للحكومة ومن خلال تلك السياسات، من رفع معدلات الضرائب وخفض معدل الانفاق الحكومي لكبح جماح التضخم .

2- زيادة معدل النمو : ويمكن ان تسهم السياسة المالية بعدة اتجاهات لتحقيق هذا الهدف، شرط التنسيق بين ادواتها المختلفة ، فيمكن للدولة ان تزيد من الانفاق العام على مشروعات البنى التحتية ، والتي تؤثر بشكل ايجابي في المناخ الاستثماري، ومن ثم جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي تسهم رفع معدلات التوظيف وزيادة الدخول والتخفيف من حدة الفقر وزيادة معدلات الاستهلاك، كما يؤثر الانفاق في البنى التحتية والمشروعات العامة على دخل الفقراء، فهي تسهم في تقليل تكاليف التعليم والصحة والنقل، ومن ثم زيادة الدخل الحقيقي لهم .

3- اعادة توزيع الدخل : يمكن للسياسة المالية أن تعمل على اعادة توزيع الدخل، من خلال ضريبة الدخل واعادة انفاق حصيلتها على البنى التحتية، وخدمات عامة ، والانفاق على الصحة والتعليم ، مما يسهم بتقليل تكاليف المعيشة وزيادة الدخل الحقيقي ، وتقديم الضمان الاجتماعي.

ثانيا: أدوات السياسة المالية

تمكن أدوات السياسة المالية الحكومة من تحقيق أهدافها المذكورة سلفا ، التي تتحدد بثلاث أدوات رئيسة وهي الانفاق العام و الإيرادات العامة والموازنة العامة

1- الانفاق العام:

تعد النفقات العامة مؤشرا على حجم دور الدولة في الاقتصاد، ومدى تطور هذا الدور، والذي ازداد أهمية مع ظهور المدرسة الكينزية ، وتحول دور الدولة ، من الحارسة الى الدولة المتدخلة ، والنفقات العامة هي التي تترجم هذا الدور وتظهر اثره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

تعرف النفقات العامة على انها (مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها على شكل كمية معينة من المال خلال مدة زمنية معينة ، بهدف اشباع حاجات عامة معينة للمجتمع (يونس، عبدالحميد ،2016، 40)

والانفاق العام هو مبلغ من المال تدفعه الحكومة وما يتبعها من هيئات ومؤسسات مختلفة للحصول على ما يلزمها للقيام بأنشطتها المختلفة ، مثل (أجور ورواتب الموظفين والعاملين في الدولة ، الانفاق على الامن الداخلي والخارجي ، الخدمات والاشغال العامة ، وكل ما يترتب على الدولة من ديون والتزامات لسداد أقساط الدين العام.

وينقسم الانفاق العام الى قسمين :

أ- الانفاق الاستهلاكي : يتضمن جميع مشتريات الحكومة من السلع والخدمات ، فضلا عن رواتب واجور القطاع العام (تعويضات المشتغلين).

ب-الانفاق الاستثماري: اجمالي مشتريات السلع والخدمات العامة الداعمة لتكوين راس المال العام والتغير في المخزون (داغر،2018، 229).

2- الايراد العام :

حتى تقوم الحكومة من أداء وظائفها المتعددة وواجباتها المختلفة، في مختلف المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية ، والتي تتطلب حجم انفاق كافيا ، لابد لها من الحصول على موارد مالية كافية لتغطية تلك النفقات وهو ما يطلق عليه الايراد العام ، والذي يعرف ب(مجموع ما تحصل عليه الدولة من أموال من مصادر معينة وتحتاج اليها في مباشرتها للنشاط المالي)(محجوب ، 1983، 8).

وقد تطور دور الإيرادات العامة مع تطور دور الدولة ، من دور محدود يقابل الانفاق العام ، الى أداة من أدوات السياسة المالية الفاعلة ، تسهم مع النفقات العامة في توجيه الاقتصاد باتجاه الأهداف المرسومة ، فضلا عن تصحيح الاختلالات ان وجدت، وتشمل الإيرادات العامة كلا من (إيرادات أملاك الدولة ، الرسوم ، الغرامات الضرائب ، الإعانات) (العلي ،98،2008)

للضرائب أهمية اكبر من باقي أنواع الإيرادات ، بل يعدها بعضهم هي الأداة ، لما لها من دور مباشر وفاعل في متغيرات الاقتصاد الكلية، ففي حالة الاتجاهات التضخمية المتصاعدة ، يمكن للحكومة ان تزيد من نسبة الضريبة لتقليل الدخل المتاح للتصرف، بهدف تقليل الطلب الكلي على السلع والخدمات ، مما يؤدي الى تراجع الأسعار ، خصوصا اذا كان مصدر التضخم هو زيادة عرض النقد .

اما اذا تعرض الاقتصاد الى حالة من الركود وانخفاض الطلب الكلي ، فيمكن للحكومة ان تخفض من نسبة الضريبة لزيادة الدخل المتاح للتصرف ، مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي ، كما يمكن للحكومة من توجيه الإنتاج والاستثمار سواء بنوعية الإنتاج ام بالبعد الجغرافي من خلال الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة لزيادة الإنتاج بشكل عام او نوع محدد من السلع والخدمات ، ومن ثم يمكن ان تسهم في زيادة كفاءة تخصيص الموارد .

3- الموازنة العامة:

تترجم الموازنة العامة فلسفة الحكومة السياسية والاقتصادية ، والذي تطور بشكل ملحوظ عبر الزمن ، اذ تحولت من جدول يوضح انفاق الدولة وايراداتها ويؤكد توازنهما، الى أداة تسهم في تحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بعد ان كان دورها يقتصر على تحقيق الاستقرار المالي.

وتعد اليوم الموازنة اهم وثيقة تصدرها الحكومة والتي يجب ان تتضمن قراءة مستقبلية لحجم الإيرادات والنفقات خلال السنة .

وللموازنة تعريفات متعددة ، نذكر منها انها (البيان الذي يتضمن تقدير واجازة المصروفات وايرادات الدولة العامة)(العلي ، 322،2008)

كما عرفها قانون أصول المحاسبة العامة في العراق بانها (الجدول المتضمن تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الميزانية)(العمري، 1988، 307).

وتؤكد نظريات المالية العامة على ان الموازنة العامة متعادلة من الناحية المحاسبية ، سواء كان ذلك تعادلا مخططا عند الاعداد ، قبل نفاذ قانون الموازنة ، ام تعادلا فعليا عند انتهاء صلاحية نفاذ قانون الموازنة ، في اليوم الأخير من السنة المالية ، فالعجز قائم طالما لم تغط الإيرادات العامة النفقات الجارية و الاستثمارية ، لذلك يتطلب التوازن اللجوء الى مصادر أخرى للتمويل، سواء بالاقتراض الداخلي (دين عام داخلي) ام الخارجي (دين عام خارجي) (الداغر،230،2018).

أ-الاقتراض العام :

تلجا الحكومات الى الاقتراض العام ، عندما تعجز مصادر الإيرادات الأخرى من تغطية النفقات العامة، ويحدث العجز لعدة أسباب منها ما هو زمني، أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة لمدة محددة خلال السنة المالية ، او بسبب احداث مفاجئة لم يحسب حسابها مثل الحروب او الكوارث، او الازمات المالية والاقتصادية الدولية ، وقد ازدادت أهمية القروض العامة ، بعد زيادة دور الدولة الاقتصادي ، واليوم أصبحت وسيلة تمويل أساسية تستخدم على نطاق واسع تلجا لها اغلب دول العالم ، بعد ان كانت النظرية الكلاسيكية تحرم اللجوء اليها الا في اضيق الظروف ، على ان يسدد القرض بأسرع مدة زمنية .

ويعرف القرض العام بانه (مبالغ نقدية تقترضها الدولة والهيئات العامة من الافراد والهيئات الخاصة او الهيئات العامة الوطنية او الأجنبية ، او المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط الإقراض والاقتراض)(عبد الحميد ،2005، 294)

او هو (دين الحكومة المركزية او الاتحادية او دين مجموع النظام الحكومي شاملا المستوى دون الوطني والمحلي او ما يسمى الحكومة العامة ، وقد يشمل الشركات العامة وسواها مما يتبع الدولة، ويتراكم الدين نتيجة تمويل عجوزات تلك الكيانات بالاقتراض)(على ،2018، 358)

وتحصل الدولة على القرض العام ، على شكل مبالغ نقدية تطرح مقابلها سندات دين او اذونات خزانة او ابرام عقد قرض مع جهات محلية او دولية .

ب – مبررات اللجوء للقرض :

تلجا حكومات الدول للاقتراض لأسباب ومبررات مختلفة نذكر منها (الاعسر ، 2016، 201):

1- حينما تصل الضرائب الى حدها الأقصى ، وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حده الأمثل ، بحيث ان أي زيادة في حجم او معدل الضريبة ينعكس سلبا على مستوى النشاط الاقتصادي ، ومستوى المعيشة .

2- موانع سياسية تمنع الحكومة من اللجوء للضرائب ، ومن ثم يصبح القرض بديل امثل ووسيلة فعالة ، بيد الحكومة ،يمكنها من تجميع المدخرات ، التي تعجز الضرائب من الحصول عليها .

3- من الممكن ان يحدث خلال السنة المالية عجز مؤقت ، والذي يحدث بسبب عدم وجود تطابق زمني بين الإيرادات والنفقات ، فبعض النفقات تتركز في بعض شهور السنة كفوائد الدين وبعضها يتوزع على شهور السنة بانتظام مثل أجور ومرتبات الموظفين ، في المقابل فان الإيرادات يكون لها توقيتاتها الخاصة ، ومن ثم يحدث ارتفاع في النفقات في بعض اشهر السنة لا تقابله زيادة في الإيرادات ، ويمكن للدولة ان تعالج هذا العجز بإصدار اذونات خزانة عادية للحصول على قرض ، يسدد خلال السنة المالية نفسها .(العلي ،2008، 277)

4- تلجا الحكومة الى القروض عند حصول عجز حقيقي في موازناتها ناتج عن نيتها القيام بمشروعات إنتاجية او لتمويل نفقات استثنائية ، وفي هذه الحالة تصدر الحكومة سندات طويلة الاجل .

5- يستخدم القرض العام ، كوسيلة لتصحيح هيكل الاقتصاد الوطني ، وتنوعه ، كان يوجه لمجموعة من الاستثمارات الإنتاجية التي تسهم في تنوع مصادر الدخل القومي .

6- تستخدم لمواجهة التقلبات الاقتصادية المفاجئة والأزمات المالية غير المتوقعة .

ج–أنواع القرض العام

تنقسم القروض العامة الى قسمين رئيسين وهما القروض الداخلية والقروض الخارجية ، والتي تستند الى مصدر القرض ، هل هو من ضمن حدود الاقتصاد القومي وعندها يسمى القرض (داخليا) ، او تتعداه الى الخارج فيصبح القرض (خارجيا) ، وهناك تقسيمات أخرى يستند بعضها الى عامل الزمن، فتكون قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد ،فضلا عن القروض الاجبارية والاختيارية .

1- القروض الداخلية

هي القروض التي تصدرها الحكومة داخل حدود الدولة الإقليمية ، ويكتتب فيها المواطنون او المقيمون على إقليم الدولة (عبد الحميد، 2005، 296)، أي ان الحكومة تقترض من وحدات اقتصادية وطنية تعمل داخل حدود الدولة ، ومن سمات الاقتراض المحلي انه يتم بالعملة المحلية ، وتحت شروط تفرضها الحكومة نفسها ، ويمكن تقسيم القروض المحلية الى قسمين .

أ- الاقتراض المحلي الحقيقي : يسمى الاقتراض المحلي حقيقيا عندما تقترض الحكومة من افراد المجتمع ، ومن ثم فانهم يتنازلون عن جزء من قوتهم الشرائية الحالية التي بين أيديهم الى الحكومة مقابل الحصول على عائد (الطاهر،1992، 374) .

الا ان القروض الداخلية الحقيقية غير متاحة لكثير من دول العالم خصوصا النامية منها ، التي من سماتها عدم كفاية الادخارات المحلية ، وانخفاض الميل الحدي للادخار ، فضلا عن انه يتم بالنقد المحلي ، ومن ثم فلا يصلح لتمويل المشروعات التنموية الإنتاجية والتي تحتاج الى أدوات ومعدات تستورد بالنقد الأجنبي .

ب-الاقتراض الداخلي الصوري (الظاهري): وهو اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي وخصوصا البنك المركزي ، اذ لا تكون هناك عملية تنازل حقيقية عن قوة شرائية يمتلكها البنك المركزي ، والذي يقوم بدفع مبالغ نقدية من الأرصدة النقدية المجمعة لديه (وتكون في الغالب على شكل فتح حساب دائن للحكومة بمبلغ القرض) مقابل سندات دين تصدرها الحكومة (الطاهر،1992، 374) ، ويستخدم الاقتراض الصوري بشكل واسع في الدول النامية التي لا يتوافر فيها أسواق مال فاعلة ، ونظامها المصرفي غير كفوء ، فضلا عن انعدام ثقة المجتمع فيه .

وللتفريق بين النوعين أهمية بالغة لمعرفة اثر كل منهما في الاقتصاد والهدف المرجو تحقيقه .

فالقروض الحقيقة تحول جزءا مهما من الموارد المالية للقطاع الخاص الحقيقية المعدة للاستثمار الى الحكومة ومن ثم فان أثر القرض يتحدد بنوع الانفاق الذي يموله ، هل هو استهلاكي ام استثماري ، فان كان استهلاكيا فيعني هذا هدر للموارد المالية ، وحرمان معدلات تراكم رأس المال من أثر إيجابي مهم مما يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي .

اما إذا تحول هذا القرض الى الانفاق الاستثماري ، أي تمويل مشروعات تنموية عامة ، فان ذلك يزيد من معدلات تراكم راس المال ، ومن ثمَ يسهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي ، خصوصا اذا كان معدل نموه يزيد عن معدل الفائدة التي تدفعها الحكومة مقابل القرض .

اما القروض الصورية ، والتي غالبا ما تلجا لها الحكومات في أوقات الركود الاقتصادي لزيادة فاعلية النشاط الاقتصادي ، وخصوصا في الدول الصناعية التي تمتلك هياكلها الإنتاجية مرونة عالية قادرة على استيعاب هذه الأموال، فيكون اثرها إيجابيا في زيادة مستوى التشغيل ، والوصول لمستوى التشغيل الكامل ، لكن الحال يختلف في الدول النامية التي تعاني من اختلال هياكلها الاقتصادية ، وانخفاض قدرة طاقاتها الإنتاجية من استيعاب أموال الدين ومن ثم يتحول اثر القرض الى زيادة الطلب الكلي الفعال ، وتكون النتيجة زيادة في معدلات التضخم .

2-القروض الخارجية :

تعرف القروض الخارجية (القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ، ويكتتب فيها الافراد والهيئات الخاصة او العامة الأجنبية ، وقد تكون القروض الخارجية ، عن طريق الاقتراض من منظمات التمويل الدولية)(عبدالحميد ،2005، 297)

غالبا ما تلجا الدول للقروض الخارجية ، عندما تكون المدخرات الوطنية ليست بالمستوى او الحجم الكافي لتغطية العجز ، او لحاجة الدولة للنقد الأجنبي ، لتمويل مشروعات تنموية ، او بسبب العجز في ميزان المدفوعات.

وبعكس الاقتراض المحلي، يؤدي الاقتراض الأجنبي الى زيادة صافية في الموارد الاقتصادية، بمقدار القرض فالقرض الخارجي يكون بمثابة إضافة موارد اقتصادية من الخارج الى الموارد الاقتصادية المتاحة في البلد لكنه في الوقت نفسه وفي وقت لاحق سيؤدي الى تسرب الموارد المحلية الى الخارج، عندما يحل موعد دفع أقساط الدين وفوائده وما يترتب عليه من عبء اقتصادي واثار سياسية واجتماعية خطيرة، ولذلك يجب ان يستخدم القرض لتمويل مشروعات إنتاجية ، تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تعادل او تزيد على معدل فائدة القرض ، وان لا تستخدم هذه القروض للإنفاق الاستهلاكي ، فيؤثر في السلع والخدمات في المستقبل ، فضلا عن ان هذا من مقتضيات العدالة فكون القرض يستخدم في زيادة الإنتاج فيعني هذا ان

اثاره ستكون في المستقبل ، ومن العدالة ان يتحمل أجيال المستقبل اعباءه المالية . كما انه يفضل ان تكون لمشروعات إنتاجية تخصص للتصدير ، ولسببين الأول ان القرض في النقد الأجنبي والسلع المصدرة توفر النقد الأجنبي اللازم لتسديد أقساط وفوائد الدين ، والسبب الثاني هو اثر القرض الخارجي في سعر صرف العملة المحلية وميزان المدفوعات ، والذي يتأثر بشكل إيجابي عند استلام القرض ،والعكس عند البدء بتسديد القرض وخدماته .

من خلال العرض التاريخي الموجز لاحظنا ان دور السياسة المالية الحقيقي بدا بعد ازمة الكساد 1929، وانحسر بشكل كبير بعد تسارع نمو الاقتصادات الصناعية بعد نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين ، بسبب ازدياد معدلات التضخم ، ثم ما لبثت ان رجعت وبقوة بعد الركود الاقتصادي الناتج من ازمة الرهن العقاري 2008، بعد ان اعتقد علماء الاقتصاد ان دورة الاعمال تم ترويضها.

ويظهر اثرها من خلال من خلال الموازنة العامة (الموازنة الحكومية المخطط لها بين نفقاتها العامة وايراداتها العامة)، والتي كانت محط جدل علماء الاقتصاد ، منذ ان حلت النظرية الكينزية محل النظرية الكلاسيكية ، والتي كانت تؤكد الدور المحدود للتدخل الحكومي، من خلال التزام الحكومة بمبدا الميزانية المتوازنة (الانفاق الكلي = الايراد الكلي) لكن بعد أزمة الكساد الكبير، نلاحظ ان اثر السياسة المالية يتوسع وينحسر تبعا للوضع الاقتصادي، او تبعا لدورة الاعمال، ويمكن تحديد الاثار الاولية للسياسة المالية من خلال تأثيرها في مستويات الانفاق، فالتغيرات في مستويات الانفاق يكون لها اثران ، فقد تؤدي الى التغيرات في مستوى العمالة ، والناتج ، والدخل الحقيقي او قد تنعكس في التغير في مستوى الاسعار (موسجريف ، 1992، ص357).

ثانيا :السياسة النقدية

1 – مفهوم السياسة النقدية

برز دور السياسة النقدية مع ظهور البنوك المركزية، التي اقتصر دورها في بداية الامر بتنظيم عرض النقد وضبط الائتمان، يمكن ان نقول ان البداية كانت من قبل الفيلسوف الاسكتلندي (David Hume) الذي وضع الاسس لنظرية كمية النقود ،ومن ثم أعيدت صياغتها من قبل الاقتصادي الامريكي (Irving Fisher) عام 1911 واساتذة جامعة كمبرج في انكلترا عام 1917 (ماير, دوسنبري , اليبر,2002, 439) ، الا ان مفهومها تطور مع تطور الافكار والنظريات الاقتصادية، لكن بشكل عام يمكن حسر تطورها باتجاهيين مختلفين، الاول نظرية كمية النقود بصورها المتعددة والثاني بالمدرسة الكنزية منذ عام 1936 , واليوم اصبحت تعد جزء مهما من مكونات السياسة الاقتصادية للدولة .

ا– المدرسة الكلاسيكية

في الفكر التقليدي وحتى عام 1929،كانت السياسة النقدية هي الوسيلة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية العامة، من خلال دورها في تنظيم عرض النقد سواء بالتدخل المباشر، عن طريق عمليات السوق المفتوحة، أم الاحتياطات القانونية أم عن طريق سعر الفائدة (علي ,2003, 353) ، اذ يعرفها (David Ricardo)(الشروط التي تزيد او تنقص بها كمية النقود (اي سعر الفائدة) الذي سيزيد او ينقص اصولها عنده سواء بتغير معدل الخصومات، او عن طريق السوق المفتوحة)(Keynes, 288)، و ان الهدف الاساسي للسياسة النقدية كان يصب في المحافظة على المستوى العام للأسعار، وبحسب المدرسة الكلاسيكية فان المستوى العام للأسعار يتحدد بالتغيرات التي تحدث في كمية النقود، ويمكن للسلطة النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال تحكمها بكمية النقود، تم صياغة هذه الرؤية بنظرية كمية النقود وبصورها المختلفة من قبل الاقتصادي الامريكي ارفنج فيشر من خلال المعادلة التالية (MV=PT) وقد عد ان (V) سرعة تبادل النقود و(T) الحجم الكلي للمبادلات وهما اثرهما ضعيف لأن تغيرهما بطئ جدا فقد افترض ثباتهما وبذلك تصبح العلاقة خطية بين كمية النقود المعروضة (M) ومستوى الاسعار (P) , طور علماء جامعة كمبرج (Pigou، ، Marshall، Keynes، Robinsonm) والتي تؤكد ان كمية عرض النقود

تؤدي الى تغيرات طردية مناسبة في المستوى العام للأسعار ، ومن ثم تغيرات عكسية في قيمة النقود ,فنظرية كمية النقود تؤكد علاقة دالية بين كمية عرض النقود وقيمة النقود (خليل,1982, 109)

كما يشترك مطورو نظرية كمية النقود باستنتاج واحد ، مفاده ، في حالة التوازن في المدى الطويل تتسبب التغيرات في عرض النقود في تغيرات متناسبة في مستوى السعر ولكنها لن تؤثر على الناتج او البطالة في الاقتصاد (Handa,2009, 35)، وهذا مرده الى مرتكزات النظرية الكلاسيكية التي ينتمي اليها اصحاب هذه النظرية ومنها ان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، فضلا عن ان النقود في نظرهم ماهي الا وسيط للتبادل، كما فصلوا بين نظرية القيمة والتي ترتبط بالأسعار النسبية والتي تتحدد بعوامل العرض والطلب،وبين النظرية النقدية التي ترتبط بالمستوى العام للأسعار (هاني ،2016، 91) .

فيما يخص سعر الفائدة، فكان يمثل بحسب الكلاسيك الثمن الذي يحقق التوازن بين طلب الموارد للاستثمار وبين الاستعداد للامتناع عن الاستهلاك الحاضر، اي ان التغيرات في سعر الفائدة تحقق التعادل بين الادخار الذي يتوقف على تأجيل الاستهلاك، او الامتناع عنه، وبين الاستثمار الذي توقف على الانتاجية الحدية لرأس المال ، اي هي ميكانيكية التوازن بين طلب وعرض المدخرات (خليل ,1982, 528-529-530) .

تعرضت هذه الافكار والنظريات عام 1929 الى اختبار حقيقي، ففي هذه السنة تعرض الاقتصاد العالمي الى ازمة الكساد الكبير، والتي لم تصمد امامها كثير من افكار ونظريات المدرسة الكلاسيكية، ومن ضمنها نظرية كمية النقود، اذ تعطلت ميكانيكية العلاقة بين عرض النقد والمستوى العام للأسعار .

ب- المدرسة الكينزية

انتقد كينز المدرسة الكلاسيكية ومرتكزاتها وبضمنها النظرية النقدية بعد ازمة 1929، اذ اكد كينز ان السياسة النقدية اضعف من ان تعالج الدورات الاقتصادية من خلال التحكم بسعر الفائدة .

فاذا كان هناك اتجاهان يكونان الدورة الاقتصادية ، الاتجاه الاول هو اتجاه صعودي ، اي تتظافر عدة عوامل لتكون توقعات متفائلة تدفع باتجاه الميل الصعودي ، تفقد قوتها شيئا فشيئا حتى تنقلب عند نقطة معينة الى ان تحل محلها عوامل اخرى تدفع في الاتجاه المعاكس ، وتحدث الازمة حينما يحل الميل الهابط بشكل

قوي ومفاجئ محل الميل الصاعد، ولمعالجة هذه الحالة اقترح عالم الاقتصاد الانجليزي (D.H.Robertson)(الذي يؤمن بعدم وجود حالة التشغيل الكامل ووجوب البحث عن حالة التشغيل المستقر) تدخل السياسة النقدية* لكبح حالة الصعود المفرط عن طريق استخدام سعر فائدة مرتفع يكفي لردع حالة التفاؤل المفرط وتحل محله توقعات متوسطة اكثر نفعا)، رفض (Keynes) هذه الفكرة بقوله (من الممكن ان يكون هذا صحيحا لو فرضنا ان الخلل يتسلل لوكان الاستثمار الزائد قد نشا من انخفاض سعر الفائدة ، لكن في الواقع ان سعر الفائدة لا يتمتع باى اثر)(Keynes, 530) ،كما شكك كينز في قدرة السياسة النقدية في زيادة الادخاروتنظيم الاستثمار، من خلال التحكم بسعر الفائدة ، فبعكس الكلاسيك اكد (Keynes) ان سعر الفائدة المرتفع من الممكن ان يقلل من الادخار ، اذ يرى ان الادخار الاجمالي محكوم بالاستثمار الكلي ، وارتفاع سعر الفائدة (ما لم يوازن اثره بتغير مماثل في جدول الطلب على الاستثمار) يؤدي الى تقليل الاستثمار ، ومن ثم فان الارتفاع في سعر الفائدة ، سيعمل على تقليل الدخول لمستوى ينخفض معه الادخار والاستثمار بالدرجة نفسها ، ونظرا لأن الدخول ستنخفض بمقدار مطلق فان الاستهلاك سيقل حين يرتفع سعر الفائدة ، لكن لايعني انخفاض الاستهلاك لصالح الادخار، بل بالعكس سينخفض الادخار والانفاق معا (Keynes, 167-168) ، ثم يؤكد ضعف السياسة النقدية اذ يقول (اصبحت الآن مشككا في نجاح السياسة النقدية الموجهة للتاثير في سعر الفائدة وحده ، وانتظر ان ارى الدولة تتولى مسؤولية مباشرة اكبر من اي وقت مضى في تنظيم الاستثمار (Keynes, 246). (يستوجب على الدولة ان تمارس تدخلاتها على الميل للاستهلاك جزئيا عن طريق النظام الضريبي وجزئيا عن طريق سعر الفائدة، فتاثيرالسياسة البنكية في سعر الفائدة لن تكون كافية لتحديد معدل الاستثمار الامثل) (Keynes,p614).

ويمكن ذكر بعض النقاط التي توضح اراء الكينزيين بالسياسة النقدية(Snowdon,R.Van,2005,173)

1- ان التغيرات في الدخل النقدي ترجع في الاساس للتغيرات في المعروض النقدي .

2- ما بين التغيرات في المخزون النقدي والتغيرات في الدخل ، مدة زمنية (فجوة) ، لذا فان تدخل السلطة النقدية (السياسة النقدية) لضبط الاقتصاد سيتحول الى زعزعة الاقتصاد ومزيا من عدم الاستقرار.

3- يمكن ان يعزا عدم الاستقرار في الاقتصاد الى التقلبات التي تحدثها السياسة النقدية في عرض النقد.

* وجد الباحث في النسخة العربية (السياسة المالية) ، ولا ينسجم هذا الوصف مع سياق الحديث وعندما تم مقابلتها بالنسخة الانجليزية وجدها الباحث (PANKING POLICY) وهذا المصطلح استخدم في اكثر من موقع في كتاب كينز كمتحكم بسعر الفائدة

4- يجب السماح للعرض النقدي بالنمو بمعدل ثابت بما يتماشى مع النمو الأساسي للإنتاج لضمان استقرار الأسعار على المدى الطويل.

شكلت تلك الانتقادات الشهيرة اسس ومرتكزات المدرسة الكينزية ، والتي قدمت نظرية (تفضيل السيولة) التي من خلالها يمكن التعرف على الملامح النقدية لتلك المدرسة ،التي حددت التفضيل النقدي بثلاثة دوافع (المعاملات – الاحتياط – المضاربة) ، كما ان الزيادة في كمية النقود (M) سوف تؤثر ابتداء في سعر الفائدة(r) (علاقة عكسية)، وانخفاض سعر الفائدة سوف يزيد من الاستثمارات(I) ومن ثم زيادة مستوى التوظيف والانتاج والدخل(Y) و(بفرض ثبات منحنى تفضيل السيولة ووجود موارد معطلة)

↑M → ↓r → I ↑ → Y ↑

اذن الجزء الاكبر من تاثير هذه السياسة يقع بطريقة غير مباشرة على مستوى الانفاق الكلي، من خلال اثر سوق المال في سعر الفائدة (يونس ، 2016، 97) ، وسعر الفائدة هو تكلفة على الانتاج ، انخفاضها يعد محفزا على الانفاق الاستثماري الخاص ، وعندها يظهر اثر مضاعف الاستثمار في الانتاج ومن ثم الدخل والاستثمار، وهي رؤية اوجدت التكامل بين النظرية النقدية ونظرية القيمة.

وحقيقة الامر أن كينز لم يعط اهمية كبيرة للسياسة النقدية، واعطى الدور الاكبر للسياسة المالية، ويرى الباحث ان هذا الأمر يرجع للوضع الاقتصادي والمرحلة، التي يمر بها ففعلا عندما وصل الاقتصاد الى حالة الكساد، تعطلت ادوات السياسة النقدية بشكل كامل ، وكان لابد من تدخل الدولة وزيادة الانفاق ،الا انه بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت بعض نقاط الضعف في التحليل الكنزي ، تطلب دخول مستجدات على هذا التحليل، كانت هذه المستجدات على يد كل من وليام بامول والذي تمثلت اسهاماته بنظرية (المخزون) ونظرية جيمس توبن التي تضمنت تنويع المحفظة الاستثمارية .

ج- المدرسة النقودية

اعاد ميلتون فريدمان وطلبة جامعة شيكاغو احياء نظرية كمية النقود، مع تعديلات مهمة ومنها رفض فرضية ثبات سرعة دوران النقود، اذ عاملوا الطلب على النقود مثل الطلب على اي سلعة رأسمالية اخري(ماير ،دوزنبري , اليبر ،ص 440) كما ان النقود جزء من الثروة التي تتكون من عدة عناصر(النقود ، السندات ،

الاسهم السلع العينية ، وراس المال البشري)، وان الطلب على النقود يتأثر بتلك المتغيرات او هو دالة في الموارد المتاحة للأفراد اي ثروتهم والعوائد المتوقعة على الموجودات من غير النقود، نسبة الى العائد على النقود (احمد ابريهي،2015، 67)، كما يؤكدون على العلاقة المباشرة بين عرض النقد والمتغيرات الاقتصادية الكلية ، وهذ اختلاف جوهري بينهم وبين الكنزيين ، اذ اكد فريدمان ان التضخم هو ظاهرة نقدية ، وان السبب الرئيس لارتفاع معدلات التضخم يعود الى الارتفاع في نمو معدلات عرض النقد ، فالمال محايد في الاجل الطويل ، لكنه في الاجل القصير ليس كذلك ، كما ان للتغيرات في عرض النقد اثر كبير في معدلات البطالة ، وان كثيرا من حالات الركود كانت مرتبطة بانكماشات نقدية شديدة (Handa, 66) ، , كما انهم يرفضون ما ذهب اليه الكنزيون في ان سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية بحته ، فلو كانت كذلك لاستطاعت السلطات النقدية الى دفعه للأعلى او الى اي مستوى ترغب فيه, وقد ينظر الى ذلك هو اساس زيادة الاهتمام بالسياسة النقدية (خليل,176) .

وعليه فالمدرسة النقدية تحمل عرض النقد مسؤولية عدم الاستقرار الاقتصادي ، ويجب ان ينمو بمعدل ثابت مع معدل النمو الاقتصادي ، وان المال له اثر في متغيرات الاقتصاد الكلية في الاجل القصير ، لكنه محايد في الاجل الطويل ، بمعنى ان فاعلية السياسة النقدية تظهر في الاجل القصير اما في الاجل الطويل فليس لها اثر .

لذلك اكد فريدمان على قوة السياسة النقدية، واثرها الاقتصادي والدليل ان الخطأ فيها احدث ازمة كبيرة مثل ازمة الكساد الكبير

د- التوقعات الرشيدة :

كتب كل من(Sargent)و (Wallace) مقالة في عام 1974 بعنوان التوقعات العقلانية ونظرية السياسات الاقتصادية (Rational Expectations and the Theory of Economic Polic) نشرت في عام (1976) في مجلة (The Journal of Monetary Economics) ناقشا فيها فاعلية السياسة النقدية ، ودورها في الاستقرار الاقتصادي ومتغيرات مثل البطالة والتضخم ، اكدا فيها ان السياسة النقدية تفشل في معالجة البطالة مؤكدين عدم مقابلة البطالة بالتضخم (Baroo,1976,2)، وبالاعتماد على الفرضية التالية (لنفترض ان البنك المركزي اتبع سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة عرض النقد من اجل زيادة معدل التشغيل ، (وهنا تتدخل

توقعات الافراد واالمنشآت لتقوض هذه السياسة) ، فبما ان توقعات الافراد والمنشآت عقلانية ، فانها ستتوقع ارتفاع معدلات التضخم ، ومن ثم سيتم تعديل الأجور والأسعار تبعا للسياسة الجديدة ، والنتيجة تكون ارتفاع الاسعار والاجور النقدية ، تاركة الاجور الحقيقية على حالها، ويبقى معدل البطالة بدون تغير حتى مع ارتفاع معدلات التضخم)(ابجدمان،1999، 399) ، فاذا ضبطت الاسعار والاجور بسرعة فان سياسة توسعية خلال فترات الركود ليس فقط لا تجدي، ولكنها سوف تسبب تضخما، بفرض ان هناك اقتصادا ذا توقعات رشيدة واسعار مرنة ونسب توظيف عالية ، وتقرر السلطة النقدية اتباع سياسة توسعية ذات اجل بعيد ، فبالرؤية التقليدية ان تتفاعل المؤسسات مع الطلب المتزايد برفع مخرجاتها ، ومع فترة التأخير فقط ترفع اسعارها (وذلك يحدث لان المؤسسات لا تعلم هل الزيادة في الطلب سوف تستمر أم انها مؤقتة) ، اذن توكد نظرية التوقعات العقلانية على عدم فاعلية السياسة النقدية كونها لاتؤثر على المتغيرات الحقيقية مالم تكن مفاجئة (الجنابي،2017، 321).

كما اكد (Lucas) ان التغيرات النقدية، من خلال عرض النقد تسبب احداث تقلبات دورية في الاقتصاد مما يؤثر في قدرة السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية، خصوصا عندما يمر وقت كاف ويتعرف الناس على الطريقة التي يتم بموجبها وضع هذه السياسة، كما تؤكد ان السياسة النقدية المرنة، لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خصوصا اذا ما كانت الاجور والاسعار مرنة (يونس،2016، 69).

هـ-المدرسة النمساوية

للمدرسة النمساوية نظرية في دورة الاعمال يمكن صياغتها بالنقاط الاتية (Snowdon.,2005: 504-507)

1- ان زيادة الادخار تحرك الاقتصاد على طول حدود امكانات الانتاج مما يسمح بزيادة معدل النمو الاقتصادي، ويمكن ان تؤدي زيادة الادخار الى حماية الاقتصاد من الركود.
2- للاسواق القدرة على تخصيص الموارد بما يتوافق مع التفضيلات عبر الزمن على اساس معدل الفائدة الطبيعي الذي يحدده السوق.
3- ان سعر الفائدة المعطى من خارج السوق سيؤدي في النهاية الى سوء تخصيص الموارد، ومن الممكن تصحيح الانحراف عن حدود امكانات الانتاج في الاقتصاد من خلال السوق نفسه.

4- ان عمليات تخصيص الموارد تتم على اساس المعلومات التي تنقلها اشارات السوق ومن اهمها معدل سعر الفائدة .

5- ان التحركات المقابلة لسعر الفائدة مثل اسعار المدخلات واسعار المخرجات هي التي تعطي ادلة لمجتمع الاعمال عن العوامل الحقيقية المؤثرة وعن كيفية تغيرها ، ولذلك اذا ما تدخل البنك المركزي بادوات السياسة النقدية المختلفة بزيادة الائتمان بدون زيادة حقيقة بالادخار ، هدفا لسعر فائدة اقل من سعر الفائدة السائد في السوق مما ينتج عنه ازدهار مصطنع ، مما يحدث اختلال توازن مزدوج بسعر فائدة غير طبيعي ، فالمدخرون يدخرون اقل ، والمقترضون يقترضون اكثر (Snowdon,R.Van, 506-507).

وعليه فان تدخل السلطات النقدية بالتاثير في سعر الفائدة وحرفه عن المستوى الطبيعي الذي يحدده السوق مسؤول عن حدوث حالات عدم الاستقرار ، وعلى اساس هذه النظرية حلل اتباع المدرسة النمساوية ازمة الرهن العقاري 2008 والذى لاقى قبولا واسعا في الاوساط العلمية. وتاكيدا لهذه النظرية طرح مجموعة من علماء هذه المدرسة اراء تدعم هذه الآراء ومنها.

أ- يرى(Paverck)ان الفائدة تعكس تفضيلا معينا لدى البشر، فالبشر يفضلون الحصول على الاشياء اليوم وليس في المستقبل، ولذلك هم يدفعون الفائدة.

ب-يعد النمساويون البنوك المركزية ، هي المسؤولة بحدوث الدورات الاقتصادية ، من خلال تحكمها بسعر الفائدة ، وبالاحتياطي القانوني ، كتب روثبارد نظرية دورة الاعمال النمساوية متضمنا فيها معارضته للبنوك المركزية واصدارها للنقود مطالبا بان تكون نسبة الاحتياطي القانوني للودائع التجارية 100%(Fernandes,2019,613) ، ومن ثم اخراجها من تعريف الاموال المعدة للإقراض كما عد عملية اقراض الودائع مخاطرة بأموال المودعين، اقترح هايك وهو الحاصل على جائزة نوبل بالاقتصاد حرية اختيار العملة وان تؤول عملية اصدارها الى القطاع الخاص فهي تتهم النظام المالي و النقدي بإفساد السلوك الاقتصادي للبشر (ابريهي , 2015, 132-234-135)

ج- رفضت المدرسة نظرية كمية النقود , فالزيادة التدريجية للنقود بحسب راي النمساويين ترفع الاسعار تدريجيا ايضا , لذلك تنتفع الجهات التي تستلم هذه الزيادة اولا وقبل ارتفاع الأسعار. والذين يستلمون متأخرين

يدفعون الثمن ولذلك يعيد التوسع النقدي توزيع الدخل والثروة فضلا عن تغيير الاسعار النسبية (احمد ابريهي, 2015, 139)

د- انتقدت روثبارد افكار كينز مؤكدا ان التنظيم الحكومي للأموال على الطريقة الكنزية قد خلق وضعا نقديا ومصرفيا سيئا (Rothbard,1970)

هـ-كان تحليلها للدورات الاقتصادية هو التحليل الاكثر اقناعا لأ سباب الأزمة المالية العالمية 2007 وكانت شروطها السابقة على الاحتياطي القانوني على المصارف التجارية كفيلا بتجنب العالم هذه الازمة.

مما سبق يتضح ان السياسة النقدية تتحرك بين حدي الزيادة في عرض النقد (لرفع معدلات النمو الاقتصادي) وخفض عرض النقد(لخفض معدلات التضخم)، وتتم هذه العملية من خلال التاثير في حجم الائتمان الذي تقوم به المصارف المركزية

وبناء على العرض السابق فقد عرفت السياسات النقدية بعدة تعاريفات منها :

1- عرفها باش (ماتقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فاعلة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع المصرفي سواء كانت عملة او ودائع او سندات حكومية)(عبدالحسين الغالبي , 2015, 171)

2- (ادارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على اهداف معينة (السيد, علي , 351)

3- هي تعديل عرض النقود من قبل البنك المركزي للحفاظ على التوازن النقدي ، اي تعويض التغيرات في الطلب على النقود مع التغيرات في المعروض النقدي)(Salter,2014,p3).

4- ومما سبق يمكن تعريفها بانها (الاجراءات التي تقوم بها الحكومة أو البنك المركزي أو السلطة النقدية لبلد ما للتحكم في المعروض النقدي ،والسيولة لدى المصارف التجارية ، و معدل الفائدة لتحقيق مجموعة من الأهداف ومن اهمها السيطرة على معدل التضخم ، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي)

2- اهداف وادوات السياسة النقدية :

ولتنظيم حركتها بين حدي النمو والتضخم تستعين ،السياسة النقدية بعدة ادوات تمكنها من الوصول لأهدافها المرسومة من قبل السلطة النقدية ومنها (عمليات السوق المفتوحة ، آلية الخصم ، نسبة الاحتياطي القانوني ، الرقابة المنتقاة ، الاقناع الادبي ، الدعاية والنصيحة)(مايلر,دوزنبري,اليبر , 507)، فضلا من انه يمكن لكل بلد ابتكار وتصميم اداة من الممكن ان توصله لهدف الاستقرار الاقتصادي، والنمو من خلال التحكم في المعروض النقدي واثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية ،(فالاداة هي متغير تتحكم فيه السلطة النقدية بشكل مباشر اذ تكون قادرة على تحديد قيمها بشكل مستقل عن المتغيرات الاخرى)(Keith Bain , Peter G A Howells, 2003, 245).

ويمكن ايجاز الادوات الرئيسة للسياسة النقدية (السوق المفتوح ، الاحتياطي القانوني ، سعر الخصم) ، لان هذه الادوات لها الاثر الاكبر والرئيس على عرض النقد .

وقبل التطرق للأدوات سيتم عرض اهم اهداف السياسة النقدية

أولا: اهداف السياسة النقدية :

هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى البنك المركزي او السلطة النقدية لتحقيقها من خلال السياسة النقدية والتي يمكن تقسيمها، الى اهداف تشغيلية تتضمن (عرض النقد وسعر الفائدة) ، واهداف وسيطة وتتضمن (اجمالي الطلب ،وسعر الصرف، وميزان المدفوعات) ، واهداف رئيسة او نهائية (معدل التضخم اومستوى الأسعار وعدم انحرافه عن القيمة المطلوبة ،ونمو الناتج وعدم انحرافه عن مستوى التوظيف الكامل)(Handa,2008, 309)

1- الأهداف التشغيلية

ان التحكم في عرض النقد وسعر الفائدة من اهم اهداف السياسة النقدية ، الذي يعتمد على مقابلة عرض النقد مع سعر الفائدة ، والذي يمكن توضيحه من خلال نموذج (IS-LM) ،فلعرض النقد اثر غير مباشر على الدخل والناتج المحلي الإجمالي ، من خلال اثره في سعر الفائدة ، فزيادة عرض النقد بشكل يفوق الطلب عليها يعمل على خفض سعر الفائدة ، مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات ، مما يحقق زيادة في الدخل ، والذي يوضحه

الشكل (1) ، فمع زيادة عرض النقد ينتقل منحنى (LM) الى اليمين مما في سعر الفائدة فينخفض من (I_o) الى (I_1) فيزداد الدخل من (Y_o) الى (Y_1) ، وهذا الاجراء يتبعه البنك المركزي اذا كانت السياسة النقدية توسعية .

فاذا كان المقدار الحقيقي للنقود المعروضة اكبر من المقدار الحقيقي للنقود المطلوبة ، فان سعر الفائدة يتناقص حتى يتم التخلص من فائض الطلب ، وفي السوق الحقيقية فان الدخل يزيد كلما كان الاستثمار اكبر من الادخار (ابدجمان، 2010، 622-623)، ومع زيادة الدخل فان الطلب على النقود يزداد ومعه سعر الفائدة حتى يصلان الى نقطة التوازن الجديدة .

2- الأهداف الوسيطة :

ان (الطلب الكلي وسعر الصرف وميزان المدفوعات) يعدون اهدافا وسيطة للسياسة النقدية والتي من خلالها يمكن الوصول للأهداف النهائية والتي من اهمها (نمو الناتج المحلي ومعدلات تضخم مقبول).

3- الأهداف النهائية: زيادة الناتج القومي ومن ثم زيادة مستويات التشغيل وتوفير فرص عمل ، والمحافظة على معدلات تضخم منخفضة ، وهذا ما تسعى اليه السياسة النقدية دائما ، وان سر ارتباط السياسة النقدية الوثيق بالتضخم ، هو ان التضخم يعد قيدا على هذه الاهداف النهائية .

ويجب التأكيد على ان الأهداف او (التغيرات المستهدفة) (هي اهداف موضوعية يؤدي تحقيقها الى زيادة الرفاهية المادية للسكان)(Keith, Howells, 244)، تختلف الأهداف من بلد لآخر ومن فترة زمنية واخرى او حسب الوضع الاقتصادي، الا ان هناك شبة اجماع خلال العقود الثلاثة الاخيرة على اعطاء مواجهة التضخم والمحافظة على معدلات تضخم منخفضة الاولوية، ذلك لان معدل التضخم المنخفض هو شرط لزيادة معدل النمو ، والتشغيل وتوازن ميزان المدفوعات.

ثانيا: ادوات السياسة النقدية :

1- **عمليات السوق المفتوحة :** يستخدم البنك المركزي اداة السوق المفتوحة للتأثير في حجم المعروض النقدي الموجود في خزائن المصارف التجارية والمعد للإقراض ، فعندما يتباطآ النمو الاقتصادي يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية ، يقوم من خلالها بشراء ما بحوزة المصارف التجارية من سندات حكومية وبذلك يزداد حجم الاموال المعدة للإقراض في تلك المصارف مما يسهم بزيادة المعروض النقدي اما في حال ارتفاع معدلات التضخم، فان البنك المركزي يستخدم سياسة انكماشية، من خلال بيعه للسندات الحكومية للمصارف التجارية ، مما يقلل من حجم الاموال المعدة للاقراض .

2- **الاحتياطي القانوني :** من خلال تلك الأداة، يؤثر البنك المركزي في قدرة المصارف التجارية على عملية خلق الودائع ، ففي حال تباطؤ الاقتصاد ووضع البنك المركزي هدف تنشيط الاقتصاد فانه يتبع سياسة نقدية توسعية ، اذ يقوم بخفض نسبة الاحتياطي القانوني، وهي نسبة من الودائع يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي ، مما يزيد من الاموال المخصصة للاقراض مما يزيد من عرض النقد ، اما في حال اراد البنك المركزي خفض المعروض النقدي، للسيطرة على معدلات التضخم ، فانه يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني ، وومن ثم تقل قدرة المصارف التجارية على خلق الودائع ، مما يؤدي الى خفض المعروض النقدي .

3- **سعر اعادة الخصم :** هو السعر او الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من المصارف التجارية عندما تلجا الى اعادة خصم الاوراق التجارية قصيرة الاجل التي في حوزتها او الاقتراض من البنك المركزي من اجل حصولها على موارد نقدية جديدة تغطي احتياجاتها ، او تزيد من قدرتها على منح الائتمان.

ان واحدة من اهم وظائف البنك المركزي هي الملجا الاخير وبنك البنوك ويستخدم البنك المركزي هذه الوظيفة كاداة للسيطرة على المعروض النقدي ، ففي حالة اتباعة سياسة نقدية توسعية ، فانه يقوم بخفض السعر لتحفيز المصارف على الاقتراض منه ، اما اذا كانت معدلات التضخم مرتفعة فانه يقوم برفع سعر الخصم لتقليل المعروض النقدي

ثالثا : مشكلات ومحددات السياستين المالية والنقدية :

أولا: :مشكلات ومحددات السياسة المالية :

عند انخفاض GDP عن مستوى التوظيف الكامل او الناتج المتوقع ، فيمكن للحكومة ان تتبع سياسة مالية توسعية (خفض الضرائب T، او زيادة الانفاق G او كليهما معا) من اجل رفع GDP وزيادة مستوى التوظيف الكامل وفي حالة التضخم ، تعمل السياسة المالية بشكل معاكس وتتبع سياسة مالية انكماشية والسياستان (التوسعية والانكماشية)امثلة على تحقيق الاستقرار والوصول بالاقتصاد الى النتائج المتوقعة او المرجوة . وتسمى هذه السياسة بالسياسة المالية المواجهة للدورة الاقتصادية وهي (استخدام الانفاق العام والايراد العام للتاثير في الناتج المحلي الاجمالي وامتصاص الصدمات التي تدفع الناتج الحقيقي عن مستواه المتوقع (محمود داغر,2018, ص247)

الا ان السياسة المالية ،من الممكن ان تواجه عدة مشكلات ومحددات، من الممكن ان تحرفها عن هدفها الذي تم وضعها من اجله ومنها :

1- **التباطؤات الزمنية:** (time intervals)وهي سياسات ذات توقيت سيىء قد تؤدي الى زيادة التقلبات الاقتصادية , ومن ثم تحد من فاعلية السياسة المالية في التأثير على متغيرات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .(اوسلفان, 269)

فالسياسة المالية قد لا تنفذ بالوقت المناسب، فربما تحتاج لعام كامل، بعد ان تمر بعدة مراحل حتى يتم وضعها قيد التنفيذ ، فلو فرضنا ان الاقتصاد يمر بحالة انكماش وانخفاض في مستوى GDP عن مستوى التشغيل الكامل او المتوقع، وادرك القائمون انه يجب اتباع سياسة مالية توسعية ، ومن ثم يجب عليهم الحصول على الموافقات والتشريعات والقوانين لتمرير هذه السياسة، وهذا يعني ان النتائج ربما تحتاج لعام كامل حتى تظهر، ففي هذه المدة الزمنية قد تأتي عوامل خارجية قد تدفع GDP للأعلى، ومن ثم تضاف لهذه العوامل السياسة المالية التوسعية، فيزداد GDP عن مستوى التشغيل الكامل، والعكس اذا ما عانى الاقتصاد من موجات تضخم، ووضعت له سياسة مالية انكماشية، فخلال سنة، قد تأتي عوامل من غير السياسة المالية تخفض من المستوى

GDP ، واذا ما تظافرت تلك العوامل مع السياسة المالية الانكماشية فأنها قد تخفض المستوى GDP اكثر مما هو مخطط له .

ان نجاح السياسة المالية لمواجهة التقلبات ، و امتصاص الصدمات يتطلب عدة امور منها :

أ- التوقيت الصحيح والمناسب لتغير (Gاو T أوكليهما) اي تقليل الفجوات الزمنية وصولا للتاثير والتي يمكن حصرها في : (محمود الداغر،2018، ص247)

1- تباطؤ الادراك Recognition Lag وتمثل الفاصلة الزمنية بين الحاجة لاجراءات السياسة وادراك ذلك

2- تباطؤ التنفيذ Implementation Lag وتفصل الفاصلة الزمنية بين الادراك واقرار الاجراءات .

3- تباطؤ الاثر Impact Lag وتعبر عن الفاصلة الزمنية بين ارساء السياسة للمواجهة وتأثيرها في النشاط الكلي

ب – حجم التغير الموائم مع طبيعة الصدمة عند استخدام جرعة مواجهة اكثر من المطلوب كما هو موضح في الشكل (1)

2- محددات سياسية

تحتاج السياسة المالية الى الانسجام بين السلطات في البلد، بين الحكومة والبرلمان والاعلام ايضا، ذلك لان معالجاتها ترتبط بدخل المواطن بشكل مباشر مثل رفع معدل الضريبة ، او اقرار ضريبة المبيعات او تقليص الانفاق وحتى خفض الرواتب في بعض الاحيان ، وبما ان هذه المعالجات توضع من قبل المشرفين على تصميم السياسة المالية من اقتصاديين وماليين ، وغالبا ما يتم رفض تلك المعالجات من قبل الجماهير وتطبيقها يحتاج الى حكومة قوية وبلد متماسك ،ليتم تنفيذها كما وضعها ذوو الاختصاص، اما اذا كانت الحكومة ضعيفة والبلد يعاني من حالة عدم الاستقرار ، فغالبا ما تفشل الحكومة بتطبيق تلك السياسات، لان الرفض الشعبي في بعض الاحيان يؤدي الى انهيار الحكومة ومشكلات سياسية وامنية خطيرة .

ثانيا:مشكلات ومحددات السياسة النقدية

1- **التعارض بين الاهداف:** غالبا ما تكون السياسات النقدية منسجمة ومتناسقة بعضها مع بعض ، لكن هذا لا يعني عدم امكانية حدوث تعارض ، فعلى سبيل المثال في حال التوسع مع معدلات بطالة منخفضة فان معدلات التضخم واسعار الفائدة قد تبدا بالارتفاع، فاذا ما لجا البنك المركزي الى شراء السندات من خلال (عمليات السوق المفتوح) فان النتائج التالية سوف تحدث : (الداغر،2018، 297)

أ -ارتفاع سعر السندات وانخفاض سعر الفائدة .

ب- زيادة المعروض النقدي مما يؤثر على بالارتفاع في الاسعار .

ج- اذا ما اراد المركزي تخفيض معدل نمو المعروض النقدي لخفض التضخم ,ففي الامد القصير فان كلا من سعر الفائدة ومعدل التضخم سوف يرتفعان .

2- **التباطؤات الزمنية :** لا يكفي ان يعتمد البنك المركزي سياسات تسهم في استقرار GDP، لكن من المهم ايضا ان تكون هذه السياسات في الوقت المناسب ، وغالبا ما تواجه هذه السياسات فترات ابطاء ، تفقدها فاعليتها بل يمكن ان تحولها الى سياسة ضارة ، فعلى سبيل المثال لو ان المركزي قرر شراء السندات (عمليات السوق المفتوح)، لرفع GDP ، ومع الوقت ارتفع هذا الناتج فقد يكون الاقتصاد في توسع مع GDP مرتفع ، وعليه فان ذلك يسبب ازمة تالية ، ومن ثم سوف يصل الاقتصاد الى كابوس الموازن المبين في الشكل (1)(ماير،1996 ، 570)

شكل (1)اثار سياسة الاستقرارسيئة التوقيت

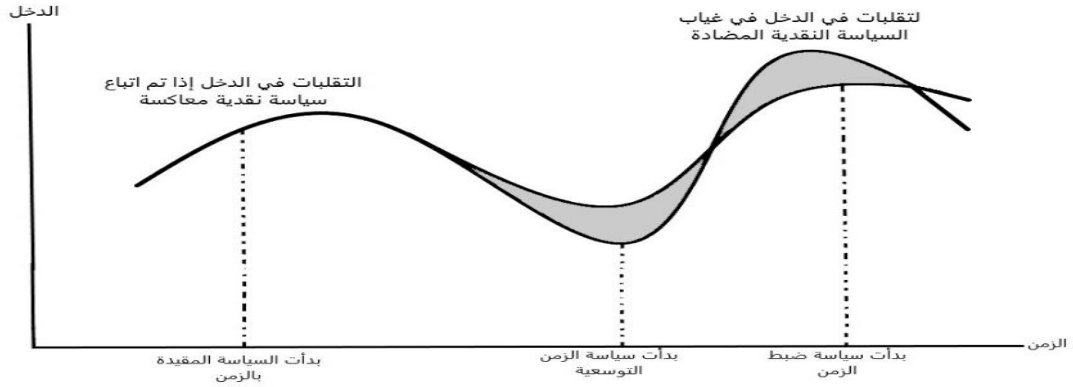

المصدر : توماس ماير ،جيمس دوسينبري . النقود والبنوك والاقتصاد. (1996).النقود والبنوك والاقتصاد (ترجمة السيد احمد عبدالخالق)،ط1،الرياض: دار المريخ.ص570

هناك نوعان من التباطؤات الزمنية (اوسلفان,شفرين,بيريز , 396)

أ- التباطؤات الزمنية الداخلية : وهي الوقت الذي يستغرقه صناع القرار لادراك المشكلة، ووضع السياسات المناسبة لحلها، وتعد الفواصل الزمنية الداخلية في السياسة النقدية قصيرة الاجل نسبيا ، اذا ما قارناها بمثيلتها في السياسة المالية .

ب- التباطؤات الزمنية الخارجية : الوقت الذي تحتاجه هذه السياسات حتى يظهر اثرها في الاقتصاد ، وهي طويلة نسبيا , فمعظم الدراسات الاقتصادية تتوقع ان يستغرق الامر سنتين.*

3- **الدولرة:** لاشك ان البلد الذي يعتمد الدولار كعملة له او حتى في بعض الظروف يفرض الدولار نفسه على البلد، فان السياسة النقدية لهذا البلد تتأثر بالسياسة النقدية للولايات المتحدة ، كما تفقد السياسة النقدية فاعليتها في مواجهة الصدمات لانه لا يمكن استخدام سعر الصرف كأداة تعديل .

4- **التحرر المالي :** من الممكن ان تنشأ من عملية التحرر المالي عدة مخاطر، تؤثر في اداء البنك المركزي وتضعف من فاعلية ادواته في مجابهة تلك المخاطر ان وقعت ومنها :

- المخاطر الناجمة عن تدفق رؤوس الاموال الاجنبية بشكل مفاجئ وخصوصا رؤوس الاموال الاجنبية قصيرة الاجل (استثمار اجنبي غير مباشر) .
- مخاطر هروب رؤوس الاموال الوطنية .
- مخاطر المضاربة على العملة المحلية .

عند تدفق رؤوس الاموال الى البلد فينتج عنه أثران الاول اثر الدخول , ويكون تأثير تلك الاموال في قيمة العملة المحلية اذ تسهم في رفع قيمتها ومن ثم اضعاف القدرة التنافسية لمنتجات البلد

* *طور ميلتون فريدمان نموذج احصائي يسهم في معالجة مشكلة التباطؤات الزمنية راجع كتاب النقود والبنوك والاقتصاد (توماس ماير , جيمس دوزنبري, روبرت اليبر)

الاثر الثاني اثر الخروج فعند انسحاب تلك الاموال بشكل مفاجئ فأنها تسبب ازمة مالية فعندما تكون رؤوس الاموال قصيرة الاجل وتوظف في قروض طويلة الاجل فان انسحابها يسبب ازمة مالية وانخفاض في قيمة العملة وانهيارها وخير مثال على ذلك ازمة النمور الاسيوية .

اما مخاطر هروب رؤوس الاموال فانه يحدث لأمور عدة، لكن العامل الاقتصادي هو الذي يهمنا فعندما يكون سعر الفائدة في البلد الاجنبي اكبر من سعر الفائدة في البلد فان رؤوس الاموال تتجه للبلد الاجنبي خصوصا اذا كان الفرق كبير لدرجة يغطي تكاليف انتقال تلك الاموال, مما يؤثر في قيمة العملة المحلية

5- **العملات الرقمية** : يجب التفريق بين نوعيين رئيسين من العملات الرقمية ، الأولى التي تصدر من قبل الدولة ، وهي نقود صادرة من الحكومة وممثلها البنك المركزي او السلطة النقدية وبذلك هي تعد صورة من صور النقود الالزامية التي تستمد قوتها من قانون السلطة المركزية وتشريعاتها، وهناك نقود رقمية تصدر من القطاع الخاص مثل البيتكوين (والتي على غرارها)هي شئ مختلف تماما ، فهي نقود لا مركزية اصدرها القطاع الخاص ، وهي بذلك تؤثر على وظائف البنك المركزي الرئيسة مثل (مصدر للنقد ، بنك البنوك ،مراقب الائتمان)

أ- تؤثر على الاصدار النقدي فظهور (البيتكوين) سيكون له تأثير كبير في الطلب على الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي ، ومن ثم ستنخفض إيراداته اذ يمكن إصدار البيتكوين من قبل مؤسسات أخرى غير البنك المركزي كما انها تزيد من المعروض النقدي .

ب-تعد وظيفة مراقبة الائتمان إحدى الوظائف المهمة للبنك المركزي ، والتي تعمل على مراقبة الائتمان والتوجيه لبعض القطاعات ، ومن ثم تستخدم أدوات مختلفة لتحقيق هذه الوظيفة، هذه الأدوات من أدوات السياسة النقدية المباشرة (الكمية والكيفة) وغير المباشرة، الا ان ظهور البيتكوين اصبح يصعب هذه المهمة، فاذا ما زادت عمليات اصدار النقد من قبل القطاع الخاص على غرار البيتكوين ، والتي تعتمد على خدمات الدفع عبر الإنترنت أو مباشرة ، لأن الإنترنت هو فقط شبكة معلومات ليس لها وجود مادي تقليدي ولا تخضع لحدود سياسية أو حواجز اجتماعية .

6- مشكلات سياسية وادارية

تظل مشكلة استقلالية البنك المركزي، والثقة في إدارته واحدة من اهم المشاكلات التي تواجه صانعي السياسة النقدية، وتزداد الصعوبة حال تنفيذ السياسة المختارة خصوصا ان اثر السياسات يحتاج الى فترة زمنية لتظهر نتائجه المرجوة .

من الممكن ان تصمم السياسة النقدية بشكل غير كفوء، او بشكل خاطئ فلا ننسى ان واضعيها هم بشر معرضون للتقديرات الخاطئة ، وتغليب مصالح خاصة على حساب تنفيذ السياسة بشكل كفوء وخير مثال على ذلك اعترافات (آلان غرينسبان* في شهادته امام الكونغرس الامريكي عام 2008 والتي من ضمنها (ان ايمانه بأسواق محررة قد بني على الارجح على بعض الفرضيات الخاطئة)(دايف كانساس,2010, ص35) مع العلم ان (روبرت شيلر) وهو استاذ اقتصاد في جامعة يال الامريكية قد تنبا بأزمة مستقبلية سببها الرهن العقاري، وفعلا بدأت مشكلات الرهن العقاري في عام 2006 ،ومن الممكن ان يكون هذ الخطأ هو نموذج لفجوة الادراك ، وكمثال اخر على الخطأ البشري وايضا من ازمة الرهن العقاري ، في عام 2007 تجاوز مؤشر داو جونز 1400نقطة وهو مستوي مرتفع فاصدر البيت الابيض بيان يعدد فيه مزايا ادارة الرئيس جورج ونجاحاته الاقتصادية، وقد ايد رئيس الخزانة (هنري بولسن) هذا النجاح ، واكد ان مشكلات الرهن العقاري تم احتواؤها وهو يعلم ان الواقع غير ما يقول وكان ذلك بداية شهر اب 2007 ، وبعد ايام وتحديدا في 9 اب 2007 اوقف المصرف الفرنسي (بي ان بي باريبا)السحوبات من ثلاثة صناديق تابعة له ، معلنا بذلك دخول الاقتصاد العالمي في اول ازمة مالية في القرن الواحد والعشرين(كروغمان ,2010, 174) .

* * الان غرينسبات رئيس الاحتاطي الامريكي (1987-2006) سمي حارس امريكا الامين الا انه عد واحد من اهم عشرين سبب في ازمة الرهن العقاري , لانه لم يلتفت لتحذيرات اساتذة وعلماء الاقتصاد في حينها وظلت سياسته حاكمة حتى بعد رحيلة وتنصيب بن ببرنانكي حتى انفجار فقاعة الرهن العقاري 2008

المبحث الثاني : فاعلية السياستين المالية والنقدية لاقتصاد مفتوح

تم معالجة الصادرات والواردات في نموذج IS.LM، بوصفها جزءا من متغيرات الاقتصاد الكلي في سوق السلع والخدمات ، لكن عندما ننتقل الى علاقة الاقتصاد المحلي مع شركائه التجاريين، اي ننتقل من اقتصاد مغلق الى اقتصاد مفتوح ، علينا في هذه الحالة دراسة حركة رؤوس الاموال من والى الدولة، والتي يمثلها في ميزان المدفوعات الحساب المالي والرأسمالي ، واثر سعر صرف العملة المحلية ونظام سعر الصرف المعتمد في الدولة فعندما ينفتح الاقتصاد الكلي على المعاملات الدولية، يجري التعامل مع تجارة السلع والخدمات كجزء من الحساب التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك الاصول كجزء من الحساب الرأسمالي من ميزان المدفوعات (داغر، 134) ولمعرفة مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح ، طور كل من ماندل وفلمنج نموذجا للطلب الكلي في اقتصاد صغير مفتوح، في ستينات القرن العشرين إذ يركز هذا النموذج على المتغيرات التي تحدد سعر الصرف التوازني، ومن ثم تفسير تقلباته، وينطلق النموذج من تحليل اثر السياسات الاقتصادية في تغيرات الحساب الجاري ، فللدخل الحقيقي اثر في الميزان التجاري، ومن ثم على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كما ان سعر الفائدة الاسمي يؤثر في ميزان المعاملات المالية والرأسمالية ، وهذه السببية توضح ان الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يعملان معا لتحديد وضع ميزان المدفوعات (جوزيف،2008، 447)، في المقابل هناك اثر للتقلبات في ميزان المدفوعات في متغيرات الاقتصاد الكلي (الاستهلاك ، الاستثمار، الانفاق الحكومي) .

اولا : نموذج IS.LM.BP

قبل التطرق لنموذج التوازن الكلي هناك مجموعة من المفاهيم تتعلق بميزان المدفوعات Balance of Payments (BP) يجب التطرق لها ومنها:

أ- **ميزان المدفوعات** : عرفه البنك الدولي في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمارالدولي لسنة 2009 بانه بيان احصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة ويتالف من حساب السلع والخدمات وحساب الدخل الاولي وحساب الدخل الثانوي ، والحساب الراسمالي والحساب المالي ، وفق نظام القيد المزدوج ، الذي يركز عليه ميزان المدفوعات ، يسجل لكل معاملة قيدان ، ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة (صندوق النقد الدولي ، 2009، 9) ، ويتكون ميزان المدفوعات من ثلاث حسابات رئيسية يوضحهما الشكل (2)

شكل (2) مكونات ميزان المدفوعات

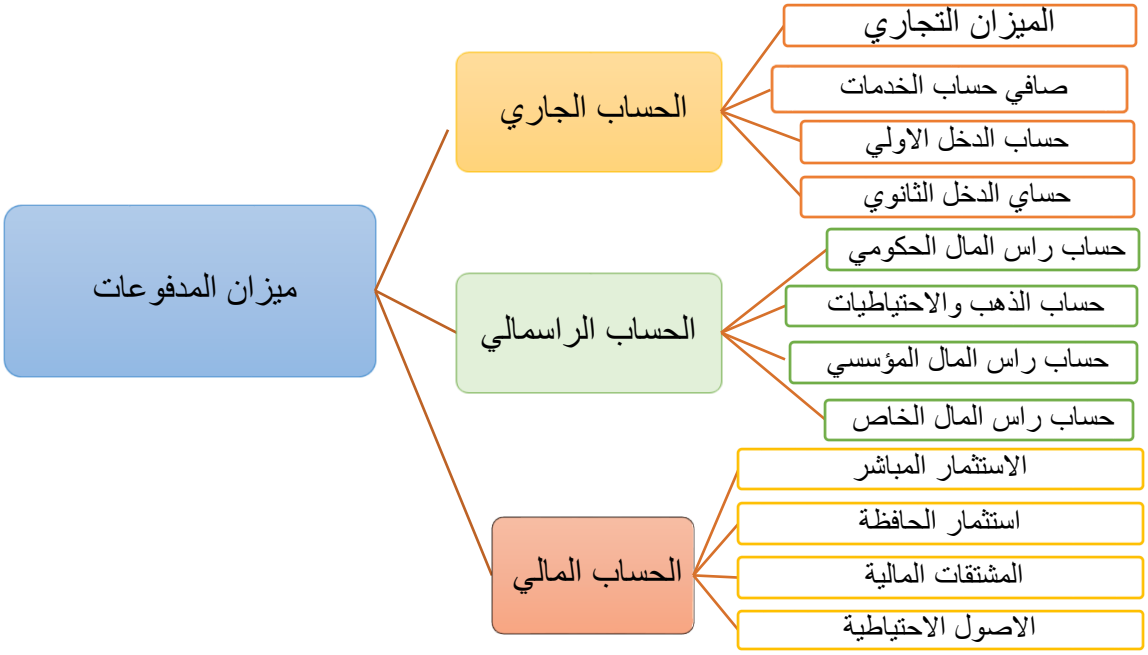

المصدر: الرسم من اعداد الباحث بالاعتماد على (صندوق النقد الدولي .(2009)، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ،الولايات المتحدة، واشنطن ،الطبعة السادسة ، 9)

يعرض الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الاولي ، والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين ويتكون من مجموعة من الحسابات ضمن ميزان المدفوعات ، ويمثله ميزان الحساب الجاري Current Account Balance(CAB) والذي ينقسم الى (البنك المركزي العراقي ، 2019، 81)

- الميزان التجاري : يتكون من الصادرات (فوب) والاستيرادات
- صافي حساب الخدمات : المقبوضات و المدفوعات
- حساب الدخل الاولي : مقبوضات العاملين ، المدفوعات ، الفوائد على الدين الخارجي .
- حساب الدخل الثانوي : التحويلات الخاصة ، التحويلات الرسمية ، التحويلات الجارية الأخرى (المدفوعات + اجمالي المنح)

اما الحساب الراسمالي فهو يعرض القيود الدائنة والقيود المدينة للاصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الراسمالية بين المقيمين وغير المقيمين ، ويمثله ميزان راس المال،الذي يسجل تحركات رؤوس االاموال وينتج عنه رصيد رؤوس الأموال (KA).

والحساب الثالث في ميزان المدفوعات فهو الحساب المالي ، الذي يتكون من ، الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة والمشتقات المالية والأصول الاحتياطية .

(ويمثل مجموع رصيدي الحسابين الجاري والراسمالي صافي الاقراض (فائض) او صافي الإقتراض (العجز) الذي يسجله الاقتصاد المعني في معاملاته مع العالم الخارجي ويساوي ذلك من الناحية المفاهيمية صافي الحساب المالي وبعبارة أخرى يقيس الحساب المالي كيفية تمويل صافي الاقتراض المقدم الى غير المقيمين او صافي الاقتراض منهم ، ويفسر الحساب المالي حساب التغيرات الأخرى الذي يطرا على الائتمان الدولي بين بداية الفترة ونهايتها)(صندوق النقد الدولي ، ،2009، 9)

ب- التوازن الخارجي

يتحقق التوازن الخارجي اذا تساوى (KA) مع (CAB) مع اختلاف الإشارة

تضمن نموذج ماندل فلمنج منحنى BP الذي يمثل ميزان المدفوعات وتم دمجه مع نموذج IS.LM فاصبح النموذج IS.LM.BP او نموذج ماندل فلمنج.

فرضيات نموذج IS.LM.BP ينطبق النموذج على اقتصاد صغير مفتوح يعاني من موارد معطلة ويكون منحنى العرض الكلي تام المرونة ، في ظل توقعات ستاتيكية لسعر الصرف ، فضلا عن الى مدى قدرة راس المال على التنقل , (بول،2007، 129-130)

1- اشتقاق منحنى BP

اشتقاق منحنى BP ، تضمن شرط توازن ميزان المدفوعات ان يتساوى صافي الحساب الجاري مع صافي الحساب المالي والرأسمالي ، ومنحنى BP موجب الميل يعبر عن تغير طردي لمستوى النشاط الكلي Y عند تغير معدل الفائدة، للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، فاذا كان الحساب الجاريCurrent Account (CA) والحساب الرأسمالي Capital Account (KA) فان التوازن يكون .

$-KA=CAB$

$KA=-CAB$

يتوقف الحساب التجاري بشكل رئيس على التغيرات في النشاط الكلي (Y)

$M=F(Y)$

$X=X_0$

التغير في X−M يرتبط عكسيا مع Y فتوسع مستوى الدخل يزيد حجم الاستيرادات ويقلل صافي الصادرات

اذن منحنى (BP) هو عبارة عن مجموعو توليفات من (Y,i) التي تشكل حالة التوازن أي ان $KA+CAB=0$

وبالتي فهي مجموع النقاط التي يكون خلالها $KA=-CAB$

من خلال شكل (3) فان BP هو المحل الهندسي لتوليفات نقاط التوازن لميزان المدفوعات ، فالنقطة (a) والتي تقع اعلى منحنى BP. وبشكل عام هناك يمكن تحديد ثلاث حالات لمنحنى BP وهي :

- اذا كانت النقطة (a) اعلى BP (فائض)
- اذا كانت النقطة (a) على BP (توازن)
- اذا كانت النقطة (a) ادنى BP (عجز)

شكل (3): اشتقاق منحنى(BP)

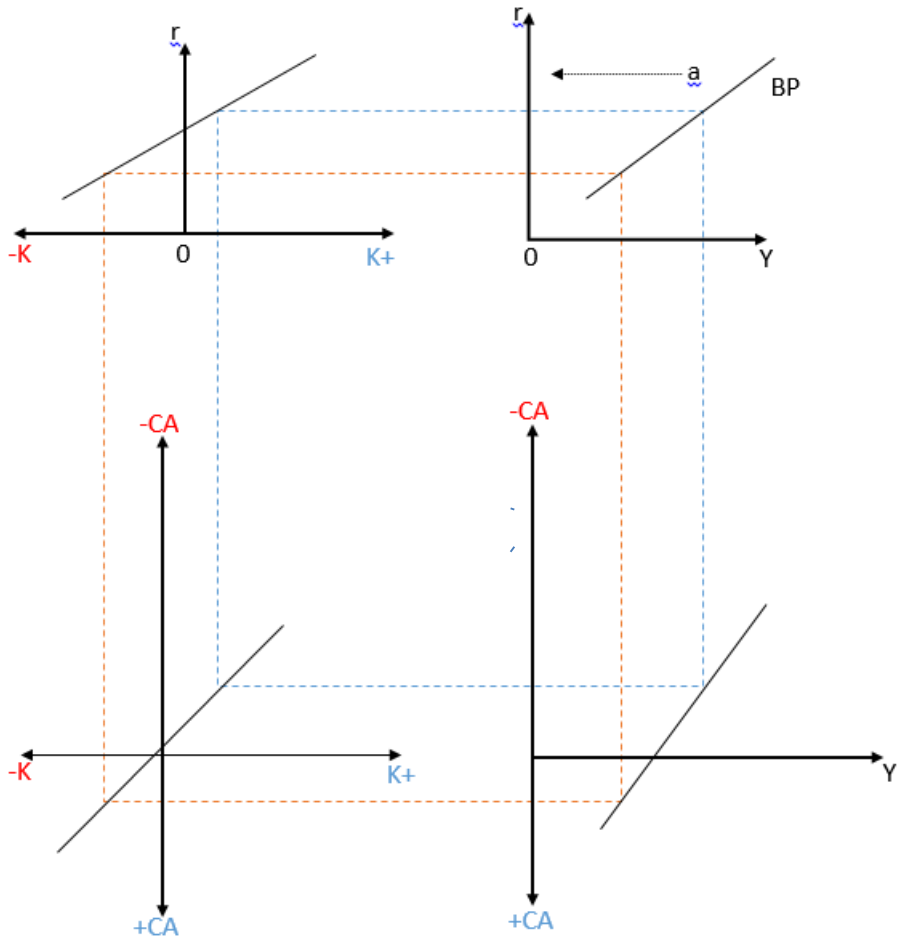

المصدر: قنوني حبيب .(2018). البسيط في الاقتصاد الكلي ، الجزائر، الطبعة الأولى ،97

في الشكل (3) يعكس العلاقة بين سعر الفائدة r بفائض الحساب الرأسمالي KA وهي علاقة طردية ، فعندما يرتفع سعر الفائدة فان ذلك يجذب راس المال الاجنبي ومن ثم يرتفع KA ،يوضحشرط التوازن

كما يوضح العلاقة بين الدخل والحساب التجاري ، فكلما ارتفع الدخل الحقيقي ازداد الانفاق على الواردات، وانخفض الانفاق على الصادرات وهذا يسبب عجزا في الحساب التجاري، اما المنحنى (BP)فهو المحل الهندسي لتقاطع احداثيات (r) من (a) مع احداثيات (Y) من (c) وتكون النقطتان (A,B) في الشكل (d) تمثلان توليفتين تشكلان منحنى (BP).

2- الية عمل نموذج IS-LM-BP

في الشكل (4) يكون CAB =KA = 0

عند وضع التوازن الحالي بين LM و IS التي تمثله النقطة E على منحنى BP فان كل من Y و r يتسق مع BP

شكل (4):التوازن الكلي (IS-LM-BP)

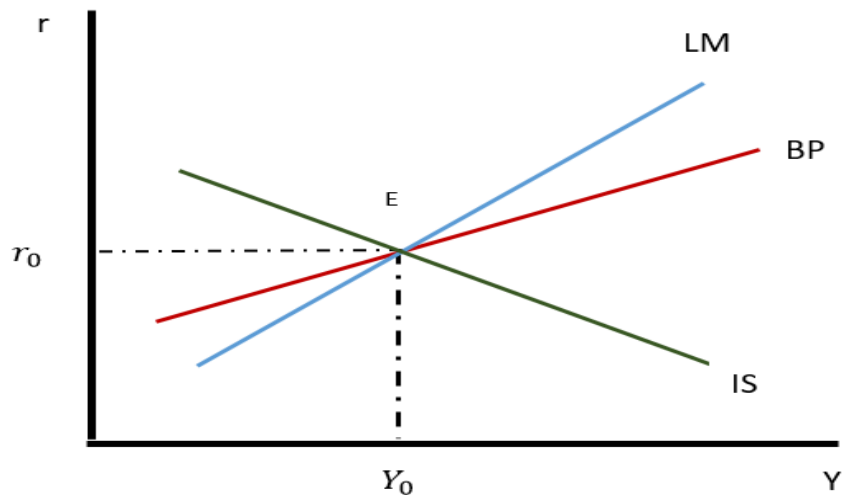

المصدر: محمود محمد الداغر، الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات ،دار السيسبان -العراق ،2018، ص137

في الشكل(5) توازن IS-LM يقع اسفل ويمين منحنى BP ،اي ان هناك عجزا في ميزان المدفوعات عند المستوى التوازني عند Y_0، والذي يعد عاملا مشجعا على زيادة الانفاق على الواردات، اذ يكون مرتفعا عند المستوى التوازني لسعر الفائدة r_0 ، ذلك للحفاظ على ميزان المدفوعات ، وعند r_0 قد ينخفض الدخل الى Y_1 عند A ذلك لتخفيض الانفاق على الواردات ويزداد الانفاق على الصادرات .

شكل(5)(توازن IS–LM مع عجز ميزان المدفوعات)

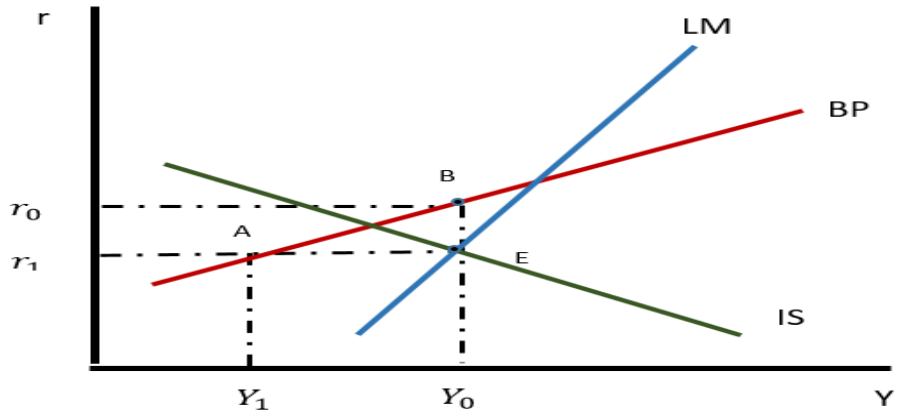

المصدر: جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ ، الرياض،2010، ص449

في الشكل (6) نقطة التوازن E تقع اعلى يسار BP ،اي ان هناك فائضا في ميزان المدفوعات ،وفي هذه الحالة يكون مستوى الدخل الحقيقي التوازني Y_0 يحقق انفاقا منخفضا على الواردات ، عند سعر فائدة r_1 وحتى يتحقق التوازن في BP يمكن ان يرتفع الى Y_1 عند النقطة A ليرتفع الانفاق على الواردات

الشكل(6))(توازن IS–LM مع فائض ميزان المدفوعات)

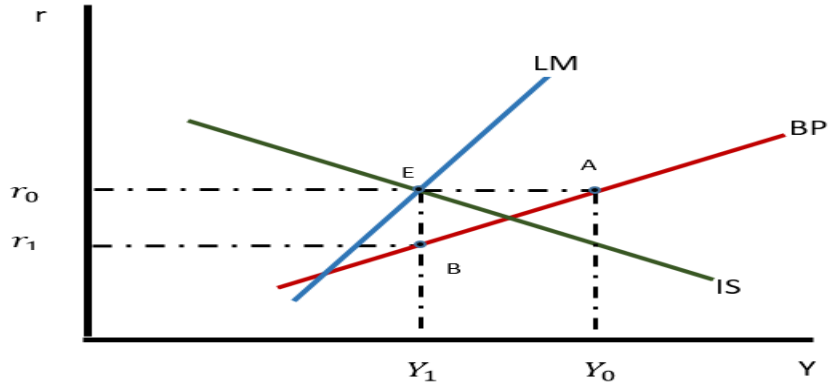

المصدر: جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ ، الرياض،2010، ص449

اثر الانتقال الدولي لرأس المال:

لقدرة رأس المال على التنقل أثر في فاعلية السياستين المالية والنقدية ، ويمكن تعريف حركة راس المال على التنقل بانها المرونة التي تستجيب لها حركة راس المال للتغيرات في معدلات سعر الفائدة في الدول المختلفة

توصف حركة أس المال بأنها عالية، إذا تولد عن تغير معين في اسعار الفائدة النسبية عبر الدول تدفق دولي كبير في رأس المال ، كما توصف حركة رأس المال بانها منخفضة اذا تولد عن تغير معين في اسعار الفائدة النسبية تدفق دولي صغير ،في راس المال (هدسون ، هرندر،1987، 294) كما ان الدولة التي تتمتع بقدرة كبيرة لرأس المال على الانتقال هي تلك الدولة المنفتحة ، والتي تشهد تدفقات كبيرة لرأس المال عبر حدودها , كما ان لقدرة راس المال على التنقل أثر في ميزان المدفوعات ، ففي حال كانت قدرة التنقل منخفضة يكون منحنى BP شديد الانحدار، اما اذا كانت عالية فانه يكون قليل الانحدار وكما هو مبين بالشكل (7)

شكل (7)(قدرة راس المال على التنقل ودرجة ميل منحنى BP)

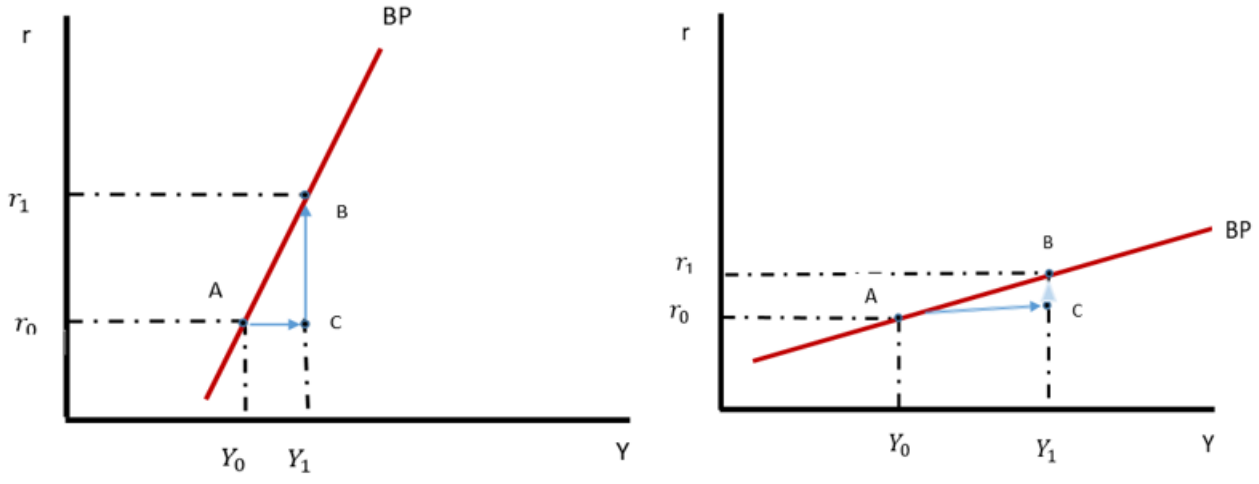

قدرة منخفضة

قدرة مرتفعة

المصدر: جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ ، الرياض،2010، ص466

ثانيا : فاعلية السياسة المالية والنقدية في نموذج IS-LM-BP

1 : سياسة مالية ونقدية في ظل نظام تثبيت سعر صرف

ا- فاعلية السياسة المالية في ظل نظام تثبيت سعر الصرف

بفرض ان هدف الحكومة هو زيادة الدخل، من خلال اتباعها سياسة مالية توسعية ، وبفرض انها اختارت زيادة الانفاق الحكومي لأثر تلك الاداة المباشر في الطلب الكلي ، والذي يدفع الدخل الحقيقي للارتفاع ، وينتج عن ذلك اثران ، الاول هو زيادة الانفاق على الواردات ، والثاني هو زيادة الطلب على النقود وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة .

تتسبب زيادة الانفاق على الواردات بحدوث عجز في الميزان التجاري، ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات، اما ارتفاع سعر الفائدة فان اثره يتحدد بمدى قدرة راس المال على التنقل، والتي بدورها تحدد الاجراء الذي يمكن ان يتخذه البنك المركزي للمحافظة على سعر الصرف .

- **في حال انخفاض قدرة راس المال على التنقل:** فان رؤوس الاموال المتدفقة من الخارجK تكون قليلة نسبيا مع ان سعر الفائدة مرتفع نسبيا، ومن ثم لا تدفع حساب رأس المال ليقابل العجز في الميزان التجاري ، وعليه يبقى العجز في ميزان المدفوعات قائما، مما يدفع قيمة العملة الوطنية للانخفاض، وبما ان النظام المتبع من قبل البنك المركزي هو تثبيت قيمة العملة الوطنية ، فعليه ان يلجا الى احتياطاته من النقد الاجنبي (بفرض عدم وجود اجراءات التعقيم) ، تؤدي عمليات بيع النقد الاجنبي الى انخفاض الرصيد النقدي في البلد اي انخفاض M ومن ثم سوف ينتقل منحنى LM الى اليسار، متسببا بانخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدل الفائدة ، والرجوع الى نقطة التوازن قبل تطبيق السياسية المالية التوسعية، بمعنى اخر ان السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت وانخفاض قدرة راس المال على التنقل، تفقد فاعليتها وكما موضح في الشكل (8) عند زيادة الانفاق الحكومي ينتقل منحنى IS0 ⟵ IS1 مما يؤدي الى انتقال نقطة التوازن من A الى B ،وزيادة الدخل من Y0 ⟵ Y1 و ارتفاع سعر الفائدة من r0 ⟵ r1 ، ارتفاع الدخل الحقيقي يؤدي الى زيادة الانفاق على الواردات، ومن ثم نلاحظ ان النقطة التوازنية الجديدة B بين IS-LM تقع على يمين واسفل منحنى BP مما يعني وجود عجز تجاري ، مع انخفاض سعر صرف العملة المحلية , ولتثبيت سعر الصرف على البنك

المركزي التدخل ببيع جزء من احتياطاته من النقد الاجنبي ، ومن ثم ينخفض الرصيد النقدي، وينتقل المنحنى من LM0 ⟵ LM1 موجدا نقطة توازن جديدة مع IS عند النقطة C ، والتي عندها ينخفض الدخل الى Y2 مع سعر فائدة اعلى عند r2 .

شكل (8)(الاثار النهائية للسياسة المالية بدون تعقيم في ظل انخفاض قدرة راس المال على التنقل)

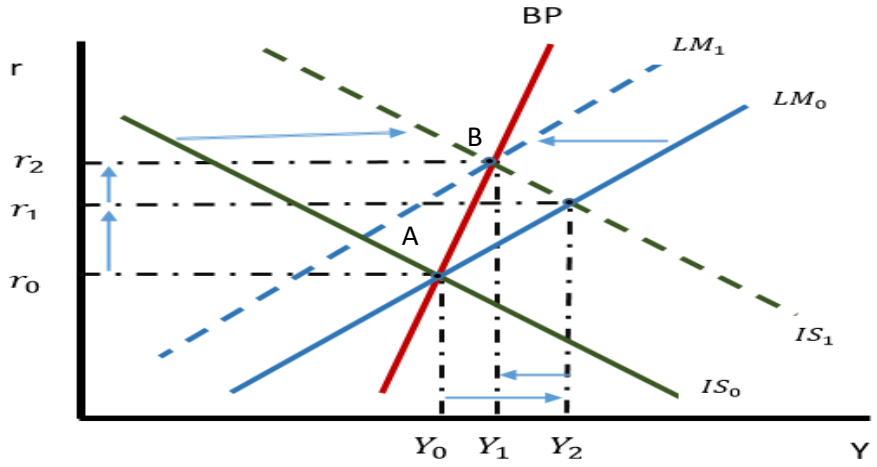

Source: Nick Zammit, The Open Economy (IS-LM-BP), University of Warwick Department of Economics,uk,2016,p17

ويمكن تحديد سبب عدم فاعلية السياسة المالية في هذه الحالة الى انخفاض قدرة راس المال على التنقل مع ان سعر الفائدة المرتفع كان من المفترض ان يجتذب رأس المال الأجنبي ومن ثم يزداد الطلب على العملة المحلية

في حال ارتفاع قدرة راس المال على التنقل : فان ارتفاع سعر الفائدة، سوف يجذب قدرا كافيا من راس المال الأجنبي، ليرتفع الحساب الرأسمالي ليقابل العجز التجاري الناجم عن زيادة الانفاق على الواردات ، ومع بقاء سعر الفائدة مرتفعا ، فسيتفوق الحساب الرأسمالي على الحساب التجاري مسببا بوجود فائض في ميزان المدفوعات , ولأن البنك المركزي مكلف بتثبيت سعر الصرف، فعلية زيادة احتياطاته من النقد من خلال زيادة المعروض النقدي، ليقابل زيادة الطلب القادمة من الخارج على العملة المحلية ، مما يدفع سعر الفائدة على الانخفاض واضافة ارتفاع في مستوى الدخل الحقيقي كما هو موضح في الشكل (9) وبالخطوات السابقة نفسها كان الاثر الابتدائي لزيادة الانفاق الحكومي انتقال منحنى IS0 ⟵ IS1 وايجاد نقطة توازن جديدة مع منحنى LM عند النقطة B وهي

اعلى يسار منحنى BP ما يؤشر على وجود فائض في ميزان المدفوعات ، ويعود السبب في ذلك الى ان ارتفاع سعر الفائدة ومع القدرة العالية على راس المال على التنقل، جذبت الى البلد كميات من راس المال الاجنبي بالقدر الذي حقق فائضا بالحساب الرأسمالي، يفوق العجز في الحساب التجاري وبعكس الحالة السابقة حقق ميزان المدفوعات فائضا، ومن ثم ازداد الطلب على العملة المحلية مما دفعها للارتفاع ، ولان البنك المركزي ملتزم بتثبيت سعر الصرف ، فعليه ان يواجه الطلب المتزايد على العملة المحلية من خلال زيادة عرضها , وزيادة احتياطياته من النقد الاجنبي ، يزيد هذا الاجراء من الرصيد النقدي (M) ومن ثم انتقال منحنى LM0 ⟵ LM1 ولاشك ان هذا الانتقال سوف يوجد نقطة توازن جديدة مع منحنى IS1 والتي توضحها النقطة C عند مستوى دخل اعلى Y2 وسعر فائدة ادنى عند r2

شكل (9) (الاثار النهائية للسياسة المالية بدون تعقيم في ظل ارتفاع قدرة راس المال على التنقل)

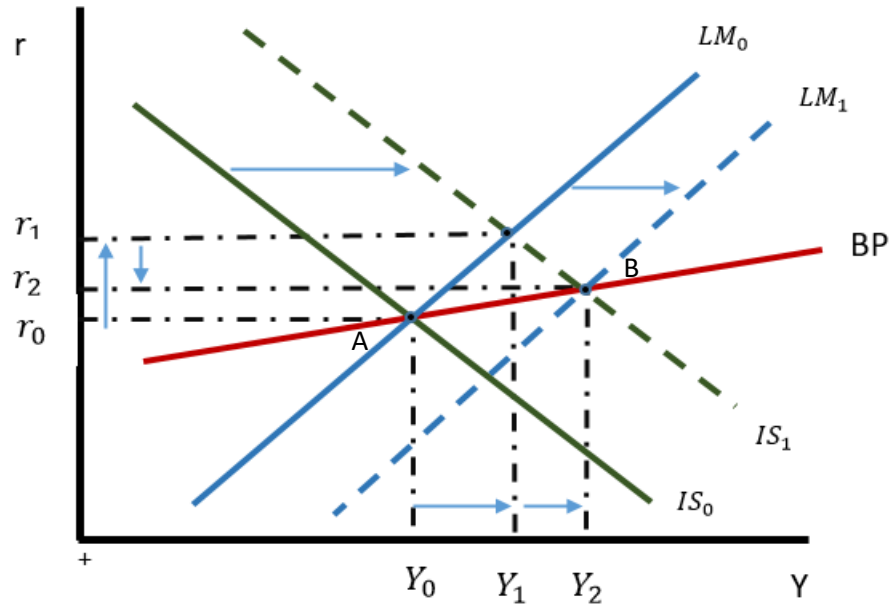

Source: Nick Zammit, The Open Economy (IS-LM-BP), University of Warwick Department of Economics,uk,2016,p19

نلاحظ انه في حال تثبيت سعر الصرف، فان السياسة المالية تجبر البنك المركزي للتدخل ، ويكون نوع هذا التدخل تبعا لقدرة راس المال على التنقل فمن الشكليين(8)و(9) تتضح اجراءات البنك المركزي ففي الشكل (8) قلل احتياطياته من النقد الاجنبي ليقابل زيادة الطلب على النقد الأجنبي، بسبب زيادة الطلب على السلع الاجنبية والهدف من هذا الاجراء المحافظة على قيمة العملة المحلية، الى ان النتيجة النهائية كانت انعدام فاعلية السياسة

المالية، بسبب الاثر السلبي لانخفاض الرصيد النقدي على الدخل وارتفاع سعر الفائدة ، اما في حال ارتفاع قدرة راس المال على التنقل، والتي وضحها الشكل (9) نلاحظ ان البنك المركزي زاد من حجم الاحتياطياته من النقد الأجنبي، ليقابل الطلب المتزايد على العملة المحلية ، بسبب التدفقات المالية المتزايدة القادمة من الخارج الطامعة بسعر الفائدة المرتفع ، والتي اجبرت البنك المركزي ليزيد من المعروض من العملة المحلية اي زيادة (M) وهذا سبب انتقال منحنى LM الى اسفل اليمين ،رافعا معه مستوى الدخل ومخفضا سعر الفائدة ، وفي هذه الحالة نجد فعالية السياسة المالية وصلت الى اعلى حد ممكن . ويمكن ايجاز فاعلية السياسة المالية في الشكل التالى

ب-فاعلية السياسة النقدية في ظل نظام تثبيت سعر الصرف :

في حال كان هدف البنك المركزي زيادة الدخل الحقيقي، فعلية ان يتبع سياسة نقدية توسعية، من خلال زيادة الرصيد النقدي (M1) ومن ثم فان منحنى LM سوف ينتقل الى اسفل اليمين ، محققا نقطة توازن جديدة مع منحنى IS عند سعر فائدة ادنى ودخل اكبر، ومن ثم يزداد انفاق رعايا البلد على الواردات من السلع الاجنبية مما يؤدي الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات ، ويكون لقدرة راس المال على التنقل دور في تحديد سبب العجز في ميزان المدفوعات ، فاذا كانت قدرة رأس المال على التنقل منخفضة فان كميات قليلة من راس المال المحلي سوف تنتقل للخارج ، ولن تؤثر على الحساب الجاري ويكون السبب في العجز في ميزان المدفوعات هو زيادة الانفاق على الواردات، اي ميزان الحساب التجاري بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لتمويل تلك الواردات اما اذا كانت القدرة عالية فان انخفاض سعر الفائدة سوف يدفع بكميات كبيرة من راس المال المحلي خارج حدود البلد، ومن ثم يكون العجز في ميزان الحساب الراسمالي هو السبب في العجز في ميزان المدفوعات، وفي الحالتين فان هذه العوامل سوف تخفض من قيمة العملة المحلية ، وبما ان البلد يعتمد نظام تثبيت سعر الصرف فيجب على البنك المركزي ان يتدخل في الدفاع عن قيمة العملة الوطنية او التخلي عن تثيب قيمة العملة وبفرض ان البنك المركزي في البلد الصغير ،لا يمتلك امكانات لإجراء عمليات التعقيم، فلن يكون امامة سوي استخدام احتياطياته من النقد الاجنبي لمواجهة الطلب المتزايد عليها ، وتقليل العرض من العملة الوطنية مما يؤدي الى انخفاض الرصيد النقدي (M1) وتراجع منحنى LM الي نقطة التوازن قبل تنفيذ البنك لسياساته التوسعية مما يعني تلاشي فاعلية السياسة النقدية ، والشكل (10) يوضح هذه الحالة

شكل (10)(سياسة نقدية توسعية في ظل سياسة تثبيت سعر الصرف)

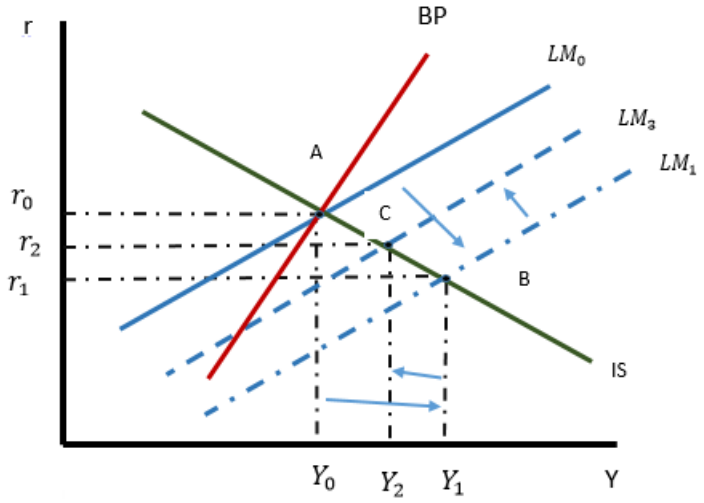

Bartek Rokicki ,IS–LM–BP Model ,coin.wne,edu ,p10

في الشكل (9) تكون الاثار الابتدائية للسياسة التوسعية (زيادة M1) انتقال منحنى LM0 ⟵ LM1

انتقال نقطة التوازن بين LMو IS من A الى B ومن ثم انخفاض سعر الفائدة من r0 ⟵ r1 وزيادة الدخل من Y0 ⟵ Y1 ونلاحظ ان نقطة التوازن الجديدة B هي اسفل ويمين منحني BP اي وجود عجز في ميزان المدفوعات، والذي يؤثر على قيمة العملة المحلية مما يدفعها للانخفاض ، وكي يحافظ البنك المركزي على قيمة العملة فسيكون امامه خيار تقليل احتياطياته من النقد الأجنبي، لمواجهة الطلب المتزايد عليه من رعايا البلد وتقليل المعروض من العملة المحلية ،اي تقليل الرصيد النقدي (M1) وبامن ثم سوف يتراجع منحنى LM الى اعلى اليسار عند نقطة التوازن C ، والتي ينخفض عندها الدخل ومن ثم الرجوع نقطة التوازن A اي فشل البنك المركزي في الوصول لهدف زيادة الدخل ، مع فقدانه لجزء مهم لاحتياطياته من النقد الاجنبي ليتمكن من المحافظة على قيمة العملة المحلية ، بمعني اخر انخفاض فاعلية السياسة النقدية او انعدامها في حال سياسة نقدية توسعية في ظل نظام تثبيت سعر الصرف ، ويمكن ايجاز ماسبق بالشكل التالي :

شكل (11) فاعلية السياستين المالية والنقدية في ظل نظام تثبيت سعر الصرف

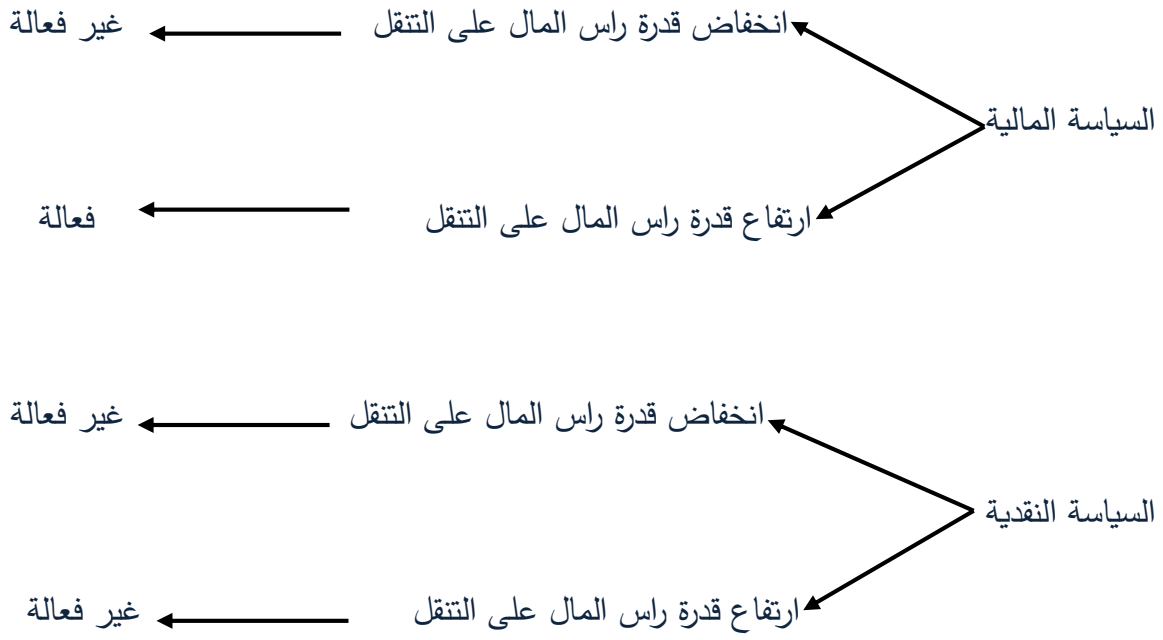

المصدر: الشكل من عمل الباحث

2: فاعلية السياسة المالية والنقدية في ظل نظام سعر صرف مرن

لسعر صرف العملة المحلية اثر في الدخل الحقيقي (Y) وفي ميزان المدفوعات ، ففي حال ارتفاع قيمة العملة فان القدرة التنافسية للسلع المحلية تنخفض، ومن ثم تزداد وارداتها وتنخفض صادراتها ، لتحول جزء من انفاق رعايا البلد على السلع الأجنبية، وتحول جزء من انفاق الرعايا الاجانب لصالح منتجاتهم ذلك لان ارتفاع قيمة العملة جعلت السلع الاجنبية تبدوا ارخص من السلع المحلية.

أ- فاعلية السياسة المالية في ظل نظام سعر صرف مرن

للسياسة المالية في البلد الصغير والذي يرتبط مع العالم الخارجي بعلاقات اقتصادية ويعتمد نظام صرف مرن القدرة على التأثير في قيمة العملة المحلية الوطنية ،وفي هذه الحالة يكون لقدرة راس المال على التنقل الاثر الحاسم في التأثير بفاعلية السياسة المالية المتبعة .

ففي حال انخفاض قدرة راس المال على التنقل : فان الاثر الابتدائي للسياسة المالية التوسعية هي انتقال منحنى IS وزيادة الدخل وارتفاع سعر الفائدة مما يدفع رعايا البلد الى زيادة انفاقهم على الواردات ،ويظهر العجز

في ميزان المدفوعات، مما يودي الى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل ارتفاع في سعر الصرف ،مما يزيد من انفاق الرعايا الاجانب على سلع البلد، ولان قدرة تنقل راس المال منخفضة فلن يدفع انخفاض سعر الفائدة راس المال المحلى الى الخروج من البلد ، وتتظافر هذه العوامل لتدفع منحنى IS مرة أخرى، لينتقل الى اليمين ويوضح الشكل (12) تلك الخطوات ، A هي نقطة التوازن المبدئية بين IS–LM–BP عند زيادة الانفاق الحكومي ينتقل منحنى IS0 IS1 وتصبح نقطة التوازن بين IS–LM عند النقطة B والتي تقع اسفل يمين منحنى BP1 وهي تشير الى وجود عجز في ميزان المدفوعات ويرجع ذلك الى زيادة الدخل من Y0 Y1 وهذا هو الاثر الابتدائي , اما الاثر الثانوي فان العجز في ميزان المدفوعات يتسبب بانخفاض قيمة العملة المحلية امام العملات الاجنبية , مما يدفع الرعايا الاجانب لزيادة الانفاق على الصادرات , ومن ثم ينتقل منحنى IS مرة اخرى

IS1 ← IS2 , كما ان منحنى BP بدوره ينتقل الى BP1 والانتقال عند نقطة توازن جديدة وزيادة اضافية في الدخل من Y1 ← Y2 وفي هذه الحالة تصل السياسة المالية الى اقصي فاعليتها كما نلاحظ ان نظام سعر الصرف المرن جنب البنك المركزي التدخل واستخدام احتياطياته الاجنبية وهو عامل مهم .

شكل (12)سياسة مالية توسعية مع انخفاض قدرة راس المال على التنقل

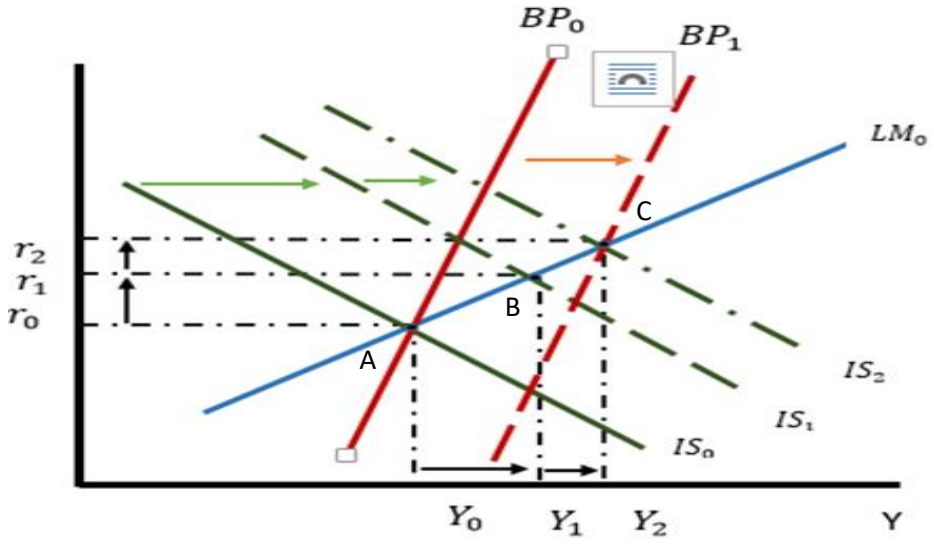

Bartek Rokicki ,IS–LM–BP Model ,coin.wne,edu ,p10

اما في حال ارتفاع قدرة راس المال على التنقل : فان سعر الفائدة المرتفع سوف يجذب راس المال الاجنبي بالقدر الذي يجعل حساب راس المال يحقق فائضا يفوق العجز في الحساب التجاري، ويكون الاثر الصافي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وترتفع قيمة العملة المحلية بسبب زيادة الطلب عليها من قبل الرعايا الأجانب

يتسبب هذا الارتفاع بزيادة الانفاق على الواردات ،ويقل الانفاق على الصادرات ،وكما موضح في الشكل(12) لا يختلف الاثر الابتدائي عن الحالة السابقة في شكل (13) إذ وينتقل منحنى IS0 ⟵ IS1 الى نقطة التوازن B , الا ان ارتفاع قدرة راس المال على التنقل سوف يكون لها اثر مختلف ، فدخول راس المال الاجنبي سوف يزيد الطلب على العملة المحلية وبالتالي يرتفع سعرها , مما يدفع منحنى IS1 للتراجع الى اليسار

IS1 ⟵ IS2 وانتقال منحنى BP0 ⟵ BP1 عند النقطة C والتي عندها يتراجع الدخل الى Y2 ومن ثم انخفاض فاعلية السياسة المالية التوسعية .

شكل(13) (سياسة مالية توسعية مع ارتفاع قدرة راس المال على التنقل)

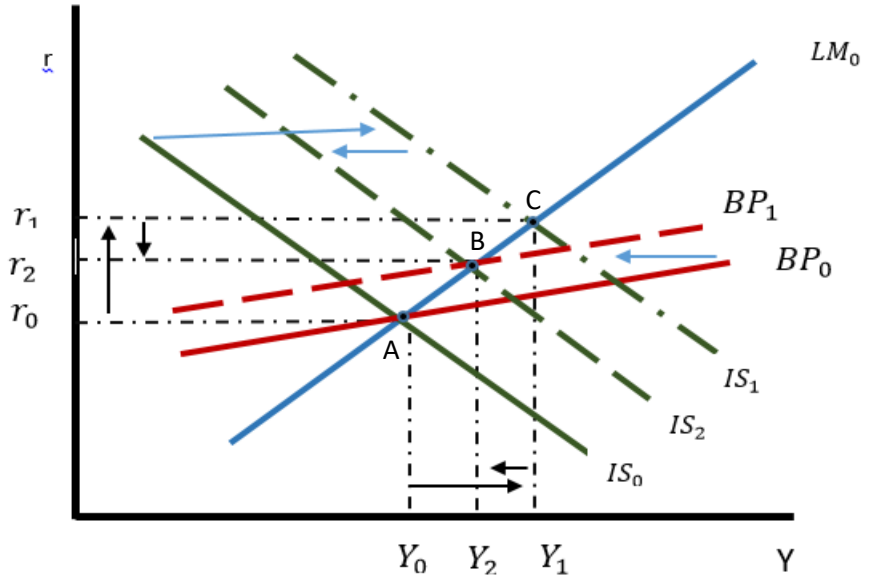

Bartek Rokicki ,IS–LM–BP Model ,coin.wne,edu ,p10

من الشكلين (12)و(13) نلاحظ ان ارتفاع قدرة راس المال على التنقل اضعفت فاعلية السياسة المالية التوسعية ففي حال انخفاض قدرة راس المال على التنقل، كان الاثر ارتفاع مستوي الدخل التوازني ،الا ان ارتفاع قدرة راس المال على التنقل قد خفضت الدخل بشكل ملحوظ .

ب-السياسة النقدية في ظل سعر صرف مرن

في حال كان الهدف للسلطة النقدية هو رفع مستوى الدخل، فيجب على البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة المعروض النقدي ، ومن ثم ينخفض سعر الفائدة ، وبالتالي زيادة الاستثمارات والذي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي وزيادة الدخل المحلي ، مع زيادة الدخل يزداد الانفاق على الواردات، مما يؤدي الى العجز في ميزان المدفوعات ،ويتحدد سبب هذا العجز بمدي قدرة راس المال على التنقل ، فان كانت منخفضة فان السبب يكون بسبب العجز في الحساب التجاري ، اما اذا كانت مرتفعة فان السبب يرجع الى العجز في حساب راس المال وفي الحالتين فان قيمة العملة الوطنية تنخفض، مما يزيد من القدرة التنافسية للسلع المحلية ، اذ ترتفع الاسعار المحلية للسلع الاجنبية وتنخفض الاسعار الاجنبية للسلع المحلية ، ومن ثم يزداد انفاق الرعايا الاجانب على صادرات البلد ، ويقل الانفاق على الواردات الاجنبية من قبل رعايا البلد ، ومن ثم تزداد فاعلية السياسة النقدية اذ تصل الزيادة في الدخل الى اقصى ما يمكن ، ويمكن توضيح هذا الاثر من خلال الشكل (14) فعند زيادة الرصيد النقدي ينتقل LM0 ⟵ LM1 وينخفض سعر الفائدة r0 ⟵ r1 ، فيزداد الدخل من Y0 ⟵ Y1 فينتقل منحنى

IS ⟵ IS1 فتنتقل نقطة التوازن بين IS –LM من A الى B ، وبقض النظر عن السبب في عجز ميزان المدفوعات هل هو الميزان التجاري في حال انخفاض قدرة راس المال على التنقل ،او هو ميزان راس المال في اذا ما كانت القدرة على تنقل راس المال عالية، ومن ثم فان طلب رعايا البلد يزداد على الاصول الاجنبية بمعنى اخر خروج كميات كبيرة من راس المال بسبب انخفاض سعر الفائدة ، فان النتيجة النهائية واحدة وهي انخفاض قيمة العملة بسبب العجز في ميزان المدفوعات ، مما يزيد من قدرة منتجات البلد التنافسية ، ويزداد الانفاق على الصادرات فينتق منحنى BP الى اليمين موجدا وضع توازني جديد بين IS–LM–BP عند مستوى دخل اعلى Y2وبذلك تكون فاعلية السياسة المالية عالية جدا

شكل(14)(سياسة نقدية في ظل سعر صرف مرن)

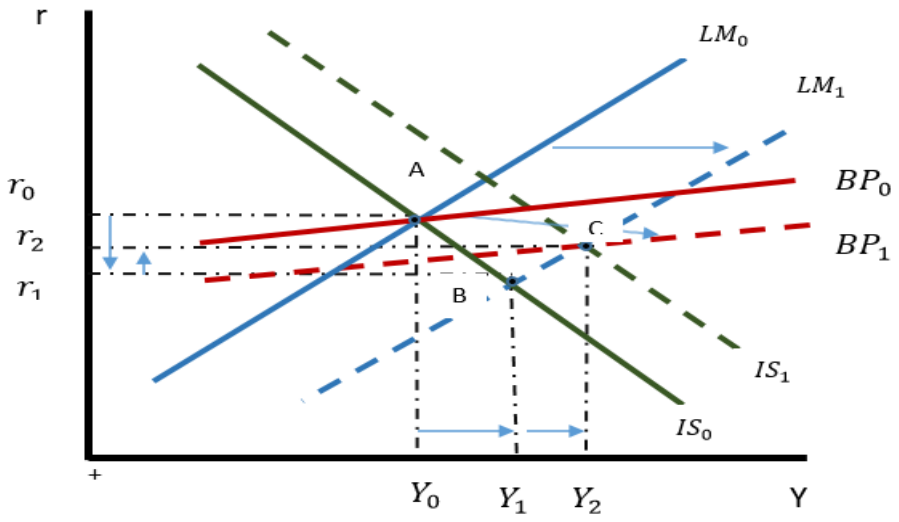

المصدر: جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ ، الرياض،2010، ص481

ويمكن تحديد فاعلية الساستين المالية والنقدية من الشكل التالي

شكل (15)فاعلية السياستين المالية والنقدية في ظل نظام سعر صرف مرن

السياسة المالية
- انخفاض قدرة راس المال على التنقل ← فعالة
- ارتفاع قدرة راس المال على التنقل ← غير فعالة

السياسة النقدية
- انخفاض قدرة راس المال على التنقل ← فعالة
- ارتفاع قدرة راس المال على التنقل ← فعالة

المبحث الثالث : الصدمات النفطية المفهوم والانواع .

يعد النفط المصدر الأهم للطاقة في العالم ، وبالتالي فان لاسعاره اثر كبير في الاقتصاد العالمي ، سواء للدول الصناعية المستهلكة للنفط ، او الدول الرئيسة المنتجة له ، ولذلك فان التغير الكبير والمفاجئ ، يتسبب باثار على اقتصاديات مختلف الدول ، اطلق عليها الصدمات النفطية.

اولا :مفهوم الصدمات النفطية

تعد الصدمة النفطية واحدة من اكثر الازمات الاقتصادية تأثيرا في الاقتصاد العالمي ، وبشكل عام تحدث الازمة الاقتصادية بشكل دوري ، وعادة ما تكون لها اثار سلبية في الاقتصاد الكلي ، تبعده عن مسار التوازن. يختلف هذا الاثر من اقتصاد لاخر ، فاذا لم تحدث الازمة اثر في الاقتصاد يقال انه(اقتصاد مقاوم)، واذا تمكن الاقتصاد من التعافي من الصدمة والرجوع الى مسار التوازن الاصلي بوقت قصير نسبيا يقال انه اقتصاد (مرن) ، اما اذا لم يتمكن الاقتصاد من المقاومة والتعافي يقال عنه (اقتصاد غير مرن)(Hill,2011,P2)

تعرف الازمة الاقتصادية بانها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد او عدة بلدان ، وهي تطلق بصفة خاصة ، على الاضطراب الناشئ من اختلال التوازن ، بين الإنتاج والاستهلاك ، أي انها محددة بالاقتصاد العيني (عبدالرضا، الجوراني، 2013، 20) كما عرفها (Bernanke) (قوى خارجية بدائية غير مرتبطة بعضها ببعض ويجب ان تكون ذات اثر اقتصادي)(Rameym,2016,P5,) ، و عرفها (James D. Hamilton) (حدث غير متوقع يؤثر في التوازن في الاقتصاد الكلي او في السوق)(Edward Hill,2011,P4) ، وهي بذلك تحتلف عن الازمة المالية ، والتي تحدث نتيجة الاختلال في الجانب المالي ، وتعرف بانها (تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة ما او مجموعة من الدول ، التي من ابرز سماتها ، فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية ، الذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة ، وأسعار السهم ، مما ينتج عنه اثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينتج عنهما في إعادة توزيع الدخول والثروات في ما بين الأسواق المحلية.(عبدالرضا، الجوراني، 2013، 20)

وللازمات الاقتصادية عدت سمات منها (Rameym,2016,P5,)

1- متغير خارجي قوي يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي .

2- غير مرتبطة بصدمات اخرى .

3- تمثل حركات غير متوقعة في المتغيرات الخارجية .

اما الصدمات النفطية وهي واحدة من انواع الازمات الاقتصادية ، ولها سمات الازمات الاقتصادية نفسها ، فمن المعروف ان اسعار النفط حالها حال سعر اي سلعة، يتحدد منها السعر والكمية عند تقاطع قوى العرض والطلب مع تذبذبات طفيفة ، ويمكن توقع مسار اسعار النفط المستقبلية من خلال معدلات نمو الطلب، والتي عادة ما ترتبط بمعدلات نمو الاقتصاد العالمي ، ومعدلات نمو العرض، التي ترتبط بعدة عوامل منها الاستثمارات النفطية ، لكن تحدث في بعض الاحيان احداث غير متوقعة، اما جيوسياسية، او اندلاع حرب في مكان ما ، تغيرات بيئية مفاجئة، او حتى انتشار مرض معين كجائحة (Covid-19)، ومن ثم يبتعد التوازن عن مكانه الاصلي ومدى ابتعاده يتحدد بمدى التغير بالسعر، او ابتعاد السعر المتحقق عن السعر المتوقع ولذلك عرفها (Hamilton) (مدى التغير في سعر النفط المتحقق، عن السعر المتوقع)(Hamilto,2000,P3)

اذن نلاحظ ان الصدمة الاقتصادية ومن ضمنها النفطية ترتبط بالتوقعات المستقبلية للاسعار ، وان الصدمة تحدث بسبب التغير غير المتوقع لمتغير اقتصادي كلي داخلي بسبب تغير مفاجئ بمتغير خارجي له اثر اقتصادي ولذلك ممكن ان نعرف الصدمة النفطية (ابتعاد اسعار النفط المتحققة عن اسعار النفط المتوقعة بسبب متغير خارجي مفاجئ وغير متوقع ، مثل الاحداث الجيوسياسة ، والكوارث، والامراض، والتغيرات البيئية او اي متغير مفاجئ خارجي يبعد مستويات العرض او الطلب عن مسارها المتوقع)

ثانيا :انواع الصدمات النفطية

يقسم الباحث الصدمات النفطية الى نوعين رئيسين وهما صدمات النفط الدولية وصدمات النفط الخاصة .

1 - صدمات النفط الدولية

أ- صدمة النفط الاولى (1973-1974)

في عام 1973 اعلنت الدول العربية المنتجة للنفط وكردة فعل على مساندة الولايات المتحدة وهولندا والبرتغال للكيان الصهيوني في حربه ضد العرب قطعها امدادات النفط عن تلك الدول وتخفيض انتاج النفط بنسبة 10% تسبب هذا القرار برفع اسعار النفط من 3دولار في يوم 15-10-1973 الى 5.119 في يوم 16-10-1973 اي باقل من 24 ساعة(حمزه,2012,ص11) .

لكن في حقيقة الامر لم يكن هذا الارتفاع بسبب استخدام العرب النفط كورقة ضغط في حربه المذكورة فقط،اذ كانت هناك عوامل سبقت هذه الحادثة كانت بمثابة مقدمات اساسية مكنتهم من احداث هذا الاثر البالغ، ومن أهمها ،جهود منظمة أوبك، التي التي تاسست سنة 1960، وفي بداية عقد السبعينات من القرن العشرين بدأت جهود منظمة أوبك، تأتي ثمارها خصوصا بعد اختفاء الطاقات الانتاجية الفائضة، والتي كانت بمثابة صمام امان لاستقرار اسعار النفط، ففي ديسمبر 1970 وتحديدا في كركاس بفنزويلا اعلنت اوبك انها بصدد السيطرة على المعروض النفطي العالمي وعلى الأسعار، اذ كان سعر برميل النفط 1.8 دولار /برميل وكان هذا الاعلان بمثابة اعلان ظهور قوة جديدة في هيكل الصناعة النفطية، ثم تبعه مؤتمر طهران في شهر فبراير 1970 والذي تمخض عن ابرام اتفاقية طهران والتي شملت زيادات في الأسعار، منها زيادة فورية 35سنت للبرميل سنوية بمقدار 2.5 دولار بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدولار فضلا عن زيادة 5 سنت لمدة خمس سنوات (سامي ، عدنان ،2015،ص93) ، كما ان انخفاض قيمة الدولار كان لها حضور أيضا، فبعد تخلى الولايات المتحدة عن نظام بريتون وود عام 1970 انخفضت اسعار الدولار بشكل واضح، مما دفع منظمة اوبك لعقد اجتماعين في جنيف، في عامي (يناير 1972ويونيو1973) تم الاتفاق على زيادة اسعار النفط كلما تدهور سعر الدولار مقابل سلة من العملات الرئيسة فضلا عن الدعوات من قبل بعض الدول المنتجة على ضرورة تعديل صيغ العقود وتحويلها الى عقود مشاركة بدل الامتياز، مثل (الكويت ،قطر ، والامارات) ، في حين ذهبت بعض الدول ابعد من ذلك مثل العراق الذي فضل التأميم ، ناهيك عن الاعتماد الكبير للدول الصناعية على النفط الرخيص، والذي شجعها على زيادة استهلاك النفط بعد ان حل محل الفحم الحجري، كل هذه العوامل وغيرها تظافرت معا، ومكنت الدول المنتجة من التأثير في اسعار النفط بشكل واضح، اذ بدات ترتفع أسعار النفط بشكل ملحوظ وكما موضح في جدول (2) اذ ازدادت بنسبة 100% تقريبا في عام 1974، اذ وصلت الى (9.35 دولار / برميل) بعد ان كانت سنة 1973 (4.75 دولار /برميل) ، وفي عام 1975 وصل سعر البرميل الى (12.2دولار/ برميل) شكل هذا الارتفاع السريع والمفاجئ في الاسعار صدمة اقتصادية عالمية سميت بصدمة النفط الاولى

ان العوامل سابقة الذكر، كان لها اثر كبير على زيادة الطلب وانخفاض المعروض النفطي، وسواء كان ذلك مدفوعا بعوامل سياسية او اقتصادية، خلقت صدمة نفطية كان لها اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة على العالم، فمع تغير المعادلات في سوق النفط، اذ اصبحت ولأول مرة سوق للمنتجين وليست للمشترين ، بعد انتهاء سيطرة الشركات النفطية على نفوط دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا وفنزويلا، اصبح لابد للدول الصناعية

الكبرى من ان تواجه هذه الحالة، اذ تسببت الصدمة النفطية الاولي بانخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي وارباكه في النصف الاول من عام 1973 ازداد الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة (G7) 8% حتى انه ادى الى حدوث موجات تضخمية فقد ارتفع معدل التضخم الى 7% بعد ان كان 4% سنة 1972 , مما دفع تلك البلدان الى اتباع سياسات نقدية ومالية متشددة ، لكبح جماح التضخم رفعت هذه الاجراءات معدل الفائدة من 4% الى 8% بمنتصف عام 1973 ، اختلف الامر وبشكل كبير في نهاية عام 1973 وبداية عام 1974، اي بعد الصدمة النفطية وكما موضح في الجدول (1) الذي يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لاهم الدول الصناعية قبل الصدمة وبعدها ، والتي كان الاثر المباشر خسارة التجارة العالمية بما يقدرب 2% من الناتج المحلي الاجمالي لمنظمة التعاون والتنمية (OCED)(صندوق النقد الدولي)،كما نلاحظ الانخفاض الكبير في معدل نمو الاقتصاد الياباني والذي حقق سنة 1972 معدل نمو بلغ (8.4) انخفض الى (2.2) سنة 1974، اثر ذلك على حجم الواردات من السلع الاولية المستوردة من الدول النامية غير النفطية ، وبما ان اقتصادات تلك الدول هي تابعة لاقتصادات الدول الصناعية الكبرى ، فقد انخفضت معدلات النمو فيها من 6.1 عام 1972الى 4% عام 1973 (جوفي جيوفاني,2014, 15)

جدول (1) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول الصناعية (83/1971) (%)

السنة / البلد	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
الولايات المتحدة	3.8	2.4	2.4	-0.9	2.7	2.4	1.1	0.8	0.4	0	2.3	-0.3	2.7
اليابان	4.2	8.4	6.9	2.2	4.6	2.4	3.1	4.5	4.3	2.4	4.2	2.6	2.4
بريطانيا	6.5	5.9	1.8	-0.7	-0.8	4.4	3.4	4.8	3.2	0.9	6	3	5.3
المانيا	4.4	5	5.1	4	3.8	4.7	4.1	3.1	2.9	0.8	1.7	1	3.3
فرنسا	5	6.7	5.8	5.1	1.2	2.1	4.7	5.1	3.1	1.6	2.3	6.5	2.4
ايطاليا	4.5	5	6.5	5.5	-1.4	6.2	4.2	3.5	5.2	1.9	0.6	-0.4	0.9
النرويج	6.1	6	4.6	3.8	4.3	5.7	3.6	4.4	4.3	2.1		0.9	0.9

المصدر: وكالة الطاقة الدولية https://www.ceicdata.com/en/products

هناك ملاحظة تستحق الوقوف عندها وهي ان توقيت اجراءات الدول العربية هو المسؤول عن ارباك الاقتصاد العالمي وليس الاجراء بحد ذاته خصوصا اذا ما علمنا ان هذا الاجراء لم يكن الاول من نوعه فقد سبقته مقاطعة 1956 و1967 الا انه لم يكن لهما اثر على اسعار النفط (روس،2013،ص99) واهمية التوقيت جاءت من ان إجراء تخفيض الانتاج تزامن مع اتباع الدول الصناعية الكبرى سياسات مالية ونقدية متشددة سعيا منها لتخفيض معدلات التضخم، مما تسبب باثر مضاعف زاد من معدل تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي اكثر مما يجب الى ان ادخله في مرحلة انكماش متسارع، وهذا نموذج واضح لما تم التطرق له في المبحث الثاني في موضوع مشكلات ومحددات السياستين المالية والنقدية ، وينسجم مع نقد اتباع المدرسة النمساوية للسياستين المذكورتين سلفا .

لقد اظهرت هذه الحادثة اهمية السيطرة على مصادر الطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، والدول النامية غير النفطية ، ولا تقتصر الاهمية على الجانب الاقتصادي فقط بل تتعداها الى السياسي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق كانت ردة فعل الدول الصناعية، تشكيل وكالة الطاقة الدولية لإعادة تنظيم سوق الطاقة، ووضع استراتيجيات تكون كفيلة لمواجهة نفوذ اوبك المتنامي، واعادة السيطرة على سوق النفط، ولتحقيق هذا الهدف ركزت المنظمة على ايجاد آليات لخفض استهلاك النفط واستيراده، من خلال برامج ترشيد الطاقة، وتخفيض معدل الطلب على الطاقة قياسا بمعدل النمو الاقتصادي، فقامت بفرض ضريبة الكوربون، وتشجيع برامج تطوير مصادر الطاقة غير الناضبة ودعمها، تحرير اسعار الطاقة المحلية، والسماح لها بالارتفاع ذلك لتشجيع خفض استهلاكها وايجاد مصادر بديلة خصوصا في مجال النقل، الاهتمام بسلامة البيئة وحمايتها من مضار استخدام ونقل الطاقة (عبدالرضا ,2018,ص285-286)، فضلا عن انشاء خزين استراتيجي يستخدم في حالات ارتفاع اسعار النفط او انقطاع امداداته .

ب-صدمة النفط الثانية (1979-1980)

شهد العالم ازمة نفطية ثانية، بدأت ملامحها مع اعلان عمال مصافي النفط في ايران الاضراب عن العمل في اب 1978، نتيجة لتأييدهم للثورة الإسلامية، والتي اعلنت نجاحها بعد ان اطاحت بحكم الشاه في بداية 1979، من الجدول (2) نلاحظ الانخفاض التدريجي لانتاج النفط الإيراني، من 5.66 ملايين برميل يوميا وذلك في عام 1977الى 3.17 ملايين برميل يوميا في عام 1979، اي ما يعادل 7% من انتاج النفط

العالمي، اوجدت هذه الاحداث حالة من الهلع في اسواق النفط ، ومع تظافر عوامل انخفاض المعروض النفطي وزيادة الطلب التحوطي، وزيادة الطلب من قبل دول منظمة الطاقة الدولية لزيادة مخزونها الاستراتيجي، فضلا عن عمليات المضاربة على النفط، مدفوعة بازدهار الاقتصاد العالمي(لوريل جريف, federalreservehistory.org)كل هذه العوامل كانت وراء دفع اسعار النفط لتتضاعف اذ وصلت في 1980الي 37.42 دولارا للبرميل ،مثل هذا الارتفاع الكبير صدمة كبيرة في اسواق النفط خصوصا للدول الصناعية ،بعد استقرار البلاد تمكنت ايران من انتاج نصف انتاجها تقريبا قبل الثورة ، الا ان اندلاع الحرب العراقية الايرانية افقد الانتاج العالمي تقريبا 6% مما اطال من مدى الصدمة (Hamilton, Games, 2012, 17)

جدول (2) انتاج النفط الخام للمدة (1970-1980)

السنة	انتاج العراق مليون برميل	انتاج السعودية مليون برميل	انتاج ايران مليون برميل	انتاج العالم مليون برميل			السعر دولار/برميل
				اوبك	خارج اوبك	الاجمالي	
1970	1.55	3.80	3.83	23.30	22.59	45.89	3.39
1971	1.69	4.77	4.54	25.21	23.31	48.52	3.60
1972	1.47	6.02	5.02	26.89	24.25	51.14	3.60
1973	2.02	7.60	5.86	29.28	26.40	55.68	4.75
1974	1.97	8.48	6.02	29.07	26.65	55.72	9.35
1975	2.26	7.08	5.35	25.61	27.22	52.83	12.21
1976	2.42	8.58	5.88	28.88	28.46	57.34	13.10
1977	2.35	9.25	5.66	29.39	30.31	59.71	14.40
1978	2.56	8.30	5.24	27.92	32.24	60.16	14.65
1979	3.48	9.53	3.17	29.10	33.57	62.67	25.10
1980	2.51	9.90	1.66	25.15	34.41	59.56	37.42

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

ج- صدمة النفط الثالثة (1985-1986) :

عندما اعلن هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة عام 1974 عن فكرة تأسيس منظمة للتعاون في مجال الطاقة وكالة الطاقة الدولية(International Energy Agency(IEA) من قبل الدول المستهلكة الكبرى لمواجهة نفوذ اوبك لم يتوقع احد النجاح الذي حققته بعد عدة سنوات، اغلب الدول الغربية شككت في جدوى انشاء

هكذا منظمة فكانت ردة الفعل الاوربية غير مشجعة وبعضها عارض بشكل صريح*، وفعلا انتقدت بشدة خصوصا في سنة 1980 عندما اسهمت بزيادة الطلب على النفط لملىء مخازن النفط الاستراتيجية* ومن ثم كانت من اسباب صدمة النفط الثانية ، اختلف الامر كثيرا بعد ان بدأت اجراءات منظمة الطاقة الدولية تؤتي ثمارها، تمثلت هذه الاجراءات بحزم تكنولوجية اسهمت في تقليل استهلاك النفط خصوصا في مجال النقل وانتاج الكهرباء، اذ تم تطوير محركات ذات كفاءة اكبر في خفض استهلاك الوقود، وتطوير مصادر الطاقة البديلة فيما يخص انتاج الكهرباء، فزاد الاهتمام بالمحطات التي تعمل بالطاقة الذرية، والشمسية والرياح والمياه وغيرها فضلا عن تشجيع استخدام الفحم بدلا من النفط، وقد دفعت هذه النتائج بمجموعة من القوانين والضرائب، حققت الهدف الذي من اجله أسست وكالة الطاقة الدولية وهو تقليل الاستهلاك المحلي، ومن ثم خفض الطلب العالمي على النفط، فبعد مسيرة تزايد الطلب والتي وصل فيها سنة 1975 الى 2.701 مليار برميل /السنة الى 3.140 مليار برميل /سنة سنة 1979 تحول الامر في عقد الثمانينات فقد انخفض في سنة 1981 الى 2905 ثم الى 2803 مليون طن /سنة عام 1983 (وكالة الطاقة eia.gov/opendata) ،وقد كانت الخطط والاليات التي وضعتها الوكالة من اهم اسباب هذا الانخفاض فعلى سبيل المثال وكنتيجة لتشجيع مصادر الطاقة البديلة في انتاج الكهرباء، انخفض اسهام النفط في انتاج الكهرباء في العالم بشكل ملحوظ وعلى النحو التالي (21.182- 18.749- 17.542- 12.903- 9.163%) للسنوات على التوالي (1973- 1975- 1979- 1982- 1985)(البنك الدولي) , كما انخفض معدل استهلاك البنزين في الولايات المتحدة، من 20 ميل/غالون لكل غالون عام 1978 الى 28 ميل/ غالون عام 1985 (.cfr.org) ،هذا بسبب التكنولوجيا التي قللت من استهلاك الوقود وحقيقة كان ذلك واضحا من خلال الاختلاف الكبير في تصاميم السيارات الامريكية التي صغر حجمها بشكل كبير في عقد الثمانينيات وزادت كفاءة محركاتها من خلال استخدام نظام حقن اقتصادي للوقود.

في المقابل كانت اوبك تعاني من عدم قدرتها في السيطرة على المعروض النفطي، خصوصا بعد ان تسببت زيادة اسعار النفط في الصدمتين الاولى والثانية في ان تصبح تكاليف انتاج النفط في بعض الدول خارج اوبك

* تاسست وكالة الطاقة الدولية عام 1974 من قبل مجموعة من الدول الصناعية الكبرى ودول اخرى بلغ عددها 28 ولم تلغ قبولا في البداية (للاستزادة راجع الموسوعة النفطية للدكتور نبيل جعفر عبدالرضا)

* يتكون احتياطي البترول الاستراتيجي (SPR) من اربعة مواقع تم انشاؤها على طول سواحل تكساس ولويزيانا يمكن لها ان تخزن 727 مليون برميل تقسم على انواع النفوط المختلفة (حامض ومر وحلو) , ويمكن سحب النفط من SPR بثلاث طرائق مختلفة , السحب الكامل في الحالات انقطاع الطاقة الحاد ويتم على مدى 150 يوما , او السحب المحدود ويصل الى 30 مليون برميل مثل عملية السحب التي تمت في اثناء اعصار كاترينا , او في حال قررت IEA زيادة المعروض النفطي في المدى القصير , ولايمكن ان تتم عملية السحب الا بموافقة الرئيس الامريكي , ويمكن لوزارة الطاقة بعد ثلاثة عشر يومامن قرار الرئيس سحب ما يصل الى 4.4 ملايين برميل يوميا واعادة بيعها في السوق

مثل (المكسيك والاتحاد السوفييتي وبحر الشمال) الى تكاليف ذات جدوى اقتصادية، ومن ثم من الملاحظ ان الانتاج من خارج اوبك بدا يزداد وبشكل سنوي كما هو موضح في الجدول(3)، كما زاد تحول دول اوبك من التنظيم الى المنافسة فيما بينهاالى ارتباك قراراتها ، كما كانت تعاني من ضعف التنسيق* والالتزام بالحصص المقررة لكل دولة وهذا ما جاء على لسان وزير النفط السعودي احمد زكي يماني عام 1985 حينما اعلن من بريطانيا تخلي السعودية عن نظام المنتج البديل، وتخليها عن المسؤولية عن التوازن والاستقرار في سوق النفط وتخليها عن نظام السعر الرسمي (الكبيسي، اللامي ص264) ، علما ان السعوديةعملت على خفض انتاجها ابتداء من سنة 1980 والذي كان9.90ملايين برميل يوميا الى3.39 ملايين برميل يوميا سنة 1985 كما موضح في الجدول (3) ، الا ان هذا الامر لم يفلح في الحفاظ على اسعار النفط والتي كانت في انخفاض مستمر سنة بعد الاخرى ابتداء من 1980 الى 1985 وعلى التوالي (37- 35.7 – 31.83 – 29.08 – 28.7 – 26.92 دولارا /برميل/يوم) وما ان اعلنت عن زيادة انتاجها في مطلع عام 1986 والذي ازداد بنسبة 51% اذ وصل الى 4.78ملايين /برميل /يوم .حولت هذه الزيادة الانخفاض التدريجي الى انهيار في الأسعار، اذ انخفض سعر برميل النفط بنسبة 100% اذ اصبح(14.44 دولارا /برميل) بل انخفضت في بعض ايام السنة الى ما دون 10دولارات للبرميل وكان ذلك بمثابة انكسار للطفرات النفطية في عقد السبعينات، تسببت بصدمة نفطية كبيرة ولكن هذه المرة للمنتجين سميت بصدمة النفط المعاكسة او صدمة النفط الثالثة

جدول (3) انتاج النفط الخام (1981-1990)

السنة	انتاج العراق (مليون برميل/يوم)	انتاج السعودية (مليونبرميل/يوم)	انتاج ايران (مليون برميل/يوم)	انتاج العالم (مليون برميل/يوم)			السعر برميل/دولار
				اوبك	خارج اوبك	الاجمالي	
1981	1.00	9.82	1.38	21.05	35.00	56.05	35.75
1982	1.01	6.48	2.21	17.69	35.77	53.45	31.83
1983	1.01	5.09	2.44	16.51	36.74	53.25	29.08
1984	1.21	4.66	2.17	16.38	38.12	54.50	28.75
1985	1.43	3.39	2.25	15.36	38.61	53.97	26.92
1986	1.69	4.87	2.04	17.56	38.76	56.33	14.44
1987	2.08	4.27	2.30	17.72	38.93	56.65	17.75
1988	2.69	5.09	2.24	19.70	39.00	58.70	14.87
1989	2.90	5.06	2.81	21.40	38.40	59.80	18.33
1990	2.04	6.41	3.09	22.53	37.97	60.50	23.19

Source : https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

* لاشك ان للاوضاع السياسية في الثمانينات لها اثرها الكبير في حالة عدم الانسجام والتنسيق بين دول اوبك فالخلاف وقع بين اكبر المنتجين في اوبك والعالم فهناك حرب بين العراق وايران وخلاف سياسي كبير بين السعودية وايران , كما ان ليبيا اوضاعها السياسية تمر بمرحلة حرجة بسبب مواجهتها المباشرة مع الولايات المتحدة وحلفائها وخوفها من التعرض للحصار فضلا عن عدم انسجامها مع السعودية ايضا .

د- صدمة النفط الرابعة(1997-1998):

دخلت منظمة اوبك تسعينات القرن العشرين، وهي تعاني مزيدا من انعدام التنظيم فضلا ،عن انعدام المعلومات الكافية لاتخاذ القرار المناسب، في المقابل اصبحت IEA تملك كل المعلومات فمن ناحية الطلب هي اكبر الدول المستهلكة وبإمكان الوكالة معرفة او تصور ما تحتاجه الدول الصناعية من النفط، كما ان لديها تصور كامل عن نتائج التطور التكنولوجي واثره على تخفيض معدلات الطلب ،ومن ناحية العرض اصبحت لها الاداة التي تؤثر في جهود اوبك لتنظيم العرض ، فالمخازن الاستراتيجية ملئت بالنفط الرخيص، وهي حاضرة بالتأثير في العرض بضخ 4.4 ملايين برميل يوميا ولمدة 150 يوما تقريبا ، وبالتالي اصبحت عملية استشراف مستقبل اسعار النفط اكثر تعقيدا بالنسبة للمحللين والاقتصاديين لان هناك جزء مهم من السوق لا يمكن التنبؤ به من جهة ويمكن لدولة واحدة وهى الولايات المتحدة التحكم به وبمرونة عالية جدا من جهة اخرى . ولا يفوتنا هنا ان نذكر حدث مهما في بداية عقد التسعينات وهو انهيار الامبراطورية الاشتراكية وراسها الاتحاد السوفييتي وتفرد الامبراطورية الراسمالية والمتمثلة بالولايات المتحدة بحكم العالم، فضلا عن سيطرة الولايات المتحدة وحلفاؤها على الجزيرة العربية بعد حرب الكويت، بمعنى اخر ان غالبية نفط اوبك اصبح عمليا تحت سيطرة وحماية الدول الصناعية الكبرى .

مطلع تسعينات القرن العشرين نلاحظ ارتفاع في أسعار النفط اذ وصلت في عام 1990 الى 23 دولارا تقريبا، الا ان الاسعار بدأت في الانخفاض وكما ملاحظ من الجدول(4) خصوصا بعد ان تكفلت السعودية بسد النقص في المعروض النفطي، بعد حرمان العراق من تصدير النفط، اي فقدان السوق اكثر من مليونى برميل يوميا، الا ان امكانات السعودية الانتاجية الكبيرة مكنتها من سد هذا النقص بوقت قياسي لم يعط الفرصة للأسعار بالارتفاع.

جدول (4) : الإنتاج العالمي من النفط للمدة (1991-2000)

السنة	انتاج العراق (مليون برميل)	انتاج السعودية (مليون برميل)	انتاج ايران (مليون برميل)	انتاج العالم (مليون برميل)			السعر دولار
				اوبك	خارج اوبك	الاجمالي	
1991	.31	8.12	3.31	22.48	37.65	60.13	20.20
1992	.43	8.33	3.43	23.78	36.32	60.10	19.25
1993	.51	8.20	3.54	24.55	35.62	60.17	16.75
1994	.55	8.12	3.62	24.97	36.20	61.17	15.66
1995	.56	8.23	3.64	25.62	36.82	62.43	16.75
1996	.58	8.22	3.69	26.08	37.74	63.82	20.46
1997	1.16	8.36	3.66	27.40	38.41	65.81	18.64
1998	2.15	8.39	3.63	28.35	38.68	67.03	11.91
1999	2.51	7.83	3.56	27.24	38.73	65.97	16.59
2000	2.57	8.40	3.70	28.96	39.56	68.53	27.39

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

في عقد التسعينيات لم ترقى اسعار النفط الى طموح الدول المنتجة وظلت بعد عام 1990 تحت سقف 20 دولار مع ان الاقتصاد العالمي كان يتمتع بمعدلات نمو موجبة مدفوعا بمعدلات نمو دول شرق اسيا وكما موضح في الجدول (5).

جدول (5) يوضح معدلات نمو بعض النمور الاسيوية والعالم للمدة(2000/1990)

السنة / البلد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
اندونيسيا	7.2	6.9	6.5	6.5	7.5	8.2	7.8	4.7	-13.1	0.7	4.9
تايلاند	11.1	8.5	8.0	8.2	8.0	8.1	5.6	-2.7	-7.6	4.5	4.4
الفلبين	3.0	-0.5	0.3	2.1	4.3	4.6	5.8	5.1	-0.5	3.0	4.4
كوريا الجنوبية	9.8	10.3	6.1	6.8	9.2	9.5	7.5	5.9	-5.4	11.1	8.9
ماليزيا	9.0	9.5	8.8	9.8	9.2	9.8	10.	7.3	-7.3	6.4	8.8
العالمي	2.9	1.4	1.7	1.5	3.0	3.0	3.3	3.7	2.5	3.2	4.3

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على(البنك الدولي ،التقرير السنوي، سنوات متفرقة)

نلاحظ ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لشريحة من دول شرق اسيا والعالم والتي كانت بارتفاع مستمر اعطى مؤشرات تفاؤلية للدول المنتجة للنفط فنلاحظ من الجدول (4) ارتفاع انتاج النفط من60.13 مليون برميل / يوم تقريبا في سنة 1991 الى 63.8 مليون برميل / يوم في سنة 1996، ومع اعادة ضخ النفط العراقي سنة 1997 ازداد الانتاج العالمي الى 65.82 مليون برميل / يوم وفي 1998وصل الى 67.03 ومليون برميل /يوم في مقابل هذه الزيادة في انتاج النفط، دخلت دول شرق اسيا في ازمة مالية عرضت اقتصادات النمور الاسيوية الى الانهيار وهذا واضح من الجدول (5)، ولم تقف هذه الازمة عند حدود شرق اسيا بل تحولت الى ازمة مالية عالمية، خفضت معدل نمو الانتاج العالمي من 3.7% الى 2.5% ، وهذا ما عرض سوق النفط الى صدمة النفط الرابعة او الصدمة المضادة الثانية اذ انخفض سعر برميل النفط الى 12 دولار للبرميل .

هـ- صدمة النفط الخامسة (2007-2008)

مع مطلع عام 1999 بدأت اسعار النفط بالارتفاع بشكل ملحوظ اذ وصلت(17دولار/برميل)،واتت الزيادة في الاسعار بعد ان اعلنت اوبك خفض انتاجها بمقدار(1.11مليون برميل/يوم)، اثر ذلك في الانتاج العالمي اذ انخفض من(67.03) الى 65.97(مليون برميل /اليوم)، في المقابل و في الأعوام ما بين 2000 و2008 ازداد الطلب على النفط في العالم بصورة كبيرة ، بعد نمو الطلب من الصين والهند وباقي الدول الناشئة كما أطلق عليها حينها،إلا أن النمو في الطلب كان مفاجئا ولم تكن أوبك جاهزة له، وهو ما تسبب في ارتفاع الأسعار بسبب محدودية نمو المعروض النفطي أمام نمو الطلب خصوصا بعد عام 2003، وكما مبين في الجدول (7) ازداد الطلب العالمي على النفط مدفوعا بزيادة النشاط الاقتصادي في كل من الصين والهند، اذ حققت الدولتان معدلات نمو مرتفعة لمستوى الناتج المحلي وكما هو مبين في الجدول (6)

جدول (6) معدل نمو الناتج المحلي للصين والهند

البلد	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصين	معدل نمو GDP %	8.4	8.3	9.1	10.0	11.3	12.7	14.2	9.6	9.4
	استهلاك النفط (طن/برميل)	1595	1732	1902	2232	2295	2434	2551	2662	2832
الهند	معد نمو GDP %	3.8	4.8	3.8	7.8	7.9	8	8	7.6	3.0
	استهلاك النفط (طن/ برميل)	749	779	792	844	837	843	930	1005	1039

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على (https://data.worldbank.org) و(BP statistical review of world energy 2010)

جدول (7): انتاج واستهلاك النفط الخام للمدة(2000-2008)

السنة	انتاج العالم (مليون/ برميل/يوم)			معدل نمو الانتاج	الاستهلاك (مليون/برميل/يوم)	معدل نمو الاستهلاك	السعر دولار
	اوبك	خارج اوبك	الاجمالي				
2000	30.85	44.05	74.90	-	77.15	-	27.39
2001	30.19	44.63	74.83	-0.09	77.92	0.99	23.00
2002	28.65	45.45	74.10	-0.9	78.65	0.93	22.81
2003	30.14	46.38	76.52	3.25	80.27	2.05	27.69
2004	33.04	47.09	80.12	4.7	83.41	3.91	37.66
2005	34.79	46.94	81.73	2.0	84.65	1.48	50.04
2006	34.53	47.11	81.64	-0.1	85.85	1.45	58.30
2007	34.34	47.21	81.55	-0.1	87.26	1.64	64.20
2008	35.73	46.79	82.52	1.1	86.82	-0.5	91.48

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على (https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php/)

فضلا عن تضافر عدة عوامل دعمت الزيادة المستمرة في الأسعار، نذكر منها التحرك العسكري لحلف الناتو لغزو العراق ولاشك ان لهذا التحرك اثرين، الاول التخوف من انقطاع امدادات النفط العراقي ومنطقة الخليج، والتي زادت من عمليات المضاربة على النفط في السوق الآجلة، والثاني هو عمليات النقل العملاقة (بحرية وجوية وبرية) التي رافقت هذا التحرك العسكري اذ ازداد الطلب الامريكي من 19 مليون برميل يوميا الى 20.8 مليون برميل يوميا (bp statistical review of world energy) ، زادت اسعار النفط بشكل اكبر مما كان متوقع حتى تجاوزت في منتصف سنة 2008 (91.4 دولارللبرميل) كمتوسط سنوي مما شكل صدمة

حقيقية للأسواق النفطية، الا ان هذا الارتفاع لم يستمر فقد بدأت الاسعار تتراجع بشكل ملحوظ مع زيادة الهزات المالية في سوق العقار الأمريكي، وبعض المصارف العالمية العاملة فيه، مما زاد المخاوف من دخول الاقتصاد الامريكي ومن خلفه العالمي في ازمة مالية خطيرة ، ومع اعلان مصرف ليملن براذرز الامريكي إفلاسه في الربع الاخير من سنة ،2008 دخل العالم في ازمة مالية سميت بأزمة الرهن العقاري، وهي ازمة توازي ازمة الكساد الكبير، اذ انكمش (GDP) العالمي بشكل ملحوظ وكما هو موضح في الجدول (8) ادى هذا الانكماش الى تراجع اسعار النفط اذ وصلت في شهر ديسمبر من 2008 الى 41.3 دولار/ برميل

جدول (8) معدل نمو GDPالعالمي واسعار النفط (2006-2010)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
معدل نمو GDP	4.3	4.2	1.8	1.6-	4.2
سعر النفط	59.30	64.20	91.48	53.4	71.2

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على(https://data.worldbank.org) و(https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php /)

اختلفت الآراء في نوع صدمة النفط 2008 هل صدمة ارتفاع (صدمة ايجابية) ام صدمة انخفاض (صدمة سلبية) ، لكنبما ان مدة انخفاض الأسعار كانت قليلة نسبيا اذ عاودت الأسعار بالارتفاع بعد عام 2009 يمكن القول انها صدمة ارتفاع اي صدمة ايجابية وذلك لاختلاف هذه الصدمة عن صدمة الانخفاض، ففي صدمات الانخفاض 1986و صدمة 1998 كانت البعد الزمني للانخفاض طويل نسبيا لكن في حال 2008 سرعان ما عاودت الاسعار بالارتفاع ويمكن وهي اسعار منصفة للمنتجين خصوصا اذا ما قارنها مع الحالة التي يمر بها الاقتصاد العالمي .

و-صدمة النفط السادسة (2014-2015):

استمرت اسعار النفط في الارتفاع حتى عادت وتجاوزت سقف 100 دولار، واستمرت في هذا الانتعاش حتى نهاية عام 2014 ، حفز هذا الارتفاع على زيادة الاستثمار في مشروعات البدائل عن النفط، وفي المدي القصير فلا يوجد بديل للنفط سوى النفط، اذ ازداد انتاج العالم من النفط الصخري، مما اضفى بضلالة على سوق النفط وتحولت النظرة الايجابية الى تشاؤمية على مستقبل اسعار النفط التقليدية، واصبح الكل ينتظر ردة فعل اوبك على هذه التطورات، اذ كان متوقع ان تخفض اوبك من انتاجها للمحافظة على الأسعار، الا ان قرار اوبك جاء

مغايرا لكل التوقعات، اذ رفضت المنظمة خفض ، واثرة المحافظة على حصتها في السوق بعد ان ازداد الانتاج من خارجها، نتيجة للاستثمارات النفطية الكبيرة التي تراكمت على طول فترة الارتفاع في الاسعار والتي مكنت كثير من الدول من تغطية التكاليف الثابتة للإنتاج النفط، وهي العنصر الاهم في العملية الانتاجية والذي اذا ما توافر فان العملية الانتاجية للنفط سوف تستمر حتى مع الانخفاض الحاد في الأسعار، وهي من اهم اسباب استمرار الانتاج مع انخفاض الاسعار .

جدول (9) الإنتاج العالمي للنفط الخام للمدة (2012-2016)

السنة	انتاج أوبك (مليون/برميل/يوم)	اسهام اوبك %	انتاج الولايات المتحدة (مليون برميل/يوم)	انتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري (م/ب/ي)	اسهام الولايات المتحدة	اجمالى خارج اوبك	اجمالي الانتاج العالمي
2012	32.82	43.0%	6.50	2.2	8.5%	43.56	76.38
2013	31.75	41.5%	7.47	3.2	9.8%	44.69	76.45
2014	31.80	40.6%	8.76	4.2	11.2%	46.56	78.36
2015	33.07	41.0%	9.43	4.8	11.7%	47.68	80.76
2016	34.12	42.2%	8.83	4.9	10.9%	46.72	80.84

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على و(https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php/)

اثرت هذه العوامل في اسعار النفط ، التي انخفضت بشكل كبير في نهاية عام 2014 اذ انخفضت الى ما دون 60 دولارا للبرميل، وفي سنة شهر يناير 2015 وصل الى مادون 50 دولارا للبرميل مع استمرار مسيرة الانخفاض حتى وصل الى 29.6 في يناير 2016، واستمر السعر دون 50 دولار طوال سنة 2016 واغلب اشهر 2017 مما تسبب بصدمة حقيقة لاقتصادات الدول المنتجة للنفط وخصوصا الريعية منها .

في الحقيقة تبدو صدمة النفط 2014 اكثر تعقيدا من سابقاتها فقد تداخلت عدة امور في حدوثها، منها الجانب التكنولوجي الذي خفض تكاليف النفط الصخري من جهة وارتفاع اسعار النفط بالشكل الذي جعل من تكاليف انتاج النفوط غير التقليدية ذات جدوي اقتصادية، كما حضر العامل السياسي بقوة، فالنزاع في الشرق الاوسط والذي دخل مرحلة عسكرية مباشرة بين روسيا وايران من جهة، والتي تعتمد على ايرادات النفط في تمويل موازناتها وامريكا وحلفاؤها من جهة أخرى، والتي سعت الى خفض اسعار النفط ، من خلال عدم الالتزام بالحصص

المقررة للاعضاء ، للتأثير في قدرة تلك الدولتين على تمويل عملياتها العسكرية في سوريا وغيرها .، فضلا عن قرار أوبك بعد خفض الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميا لامتصاص الفائض في سوق النفط ، كما ان ارتفاع سعر الدولار كان عاملا مهما للتاثير في سعر النفط، ومن ثم انخفاض الطلب على العقود الآجلة وهي من العوامل الحديثة المؤثرة على اسعار النفط، كل هذه العوامل وغيرها كان لها تأثير مباشر في سعر النفط وانهياره بهذا الشكل .

2-صدمات النفط الخاصة

ترتبط صدمات النفط الخاصة في البلد نفسه، وما يتعرض له من احداث تمنع البلد من الانتاج او التصدير او استيراد النفط ، لاسباب جيوسياسة ، او حرب ، او كارثة بيئية ، او موقع جغرافي ، تمنعه من انتاج او تصدير او استيراد النفط، مهما كان السعر، وغالبا لايكون لها علاقة بالعرض والطلب، بالنسبة للدول المنتجة للنفط والتي قد تحرم من انتاج او تصدير النفط تكون شدتها وقوتها بحجم اعتماد البلد على الصادرات النفطية او ايرادات النفط السنوية، فكلما كان اعتماد البلد على الايرادات النفطية كبيرا كانت الصدمة كبيرة واثرها شديد في متغيرات الاقتصاد في البلد، مثل البطالة والتضخم والناتج المحلي الاجمالي .

اما اذاكان البلد مستوردا للنفط فان حرمانه من النفط سيتسبب بارتفاع اسعار منتجات النفط مثل (البنزين و الديزل ، والنفط الابيض) مما يتسبب بعرقلة حركة النقل وانتاج الطاقة، مما يتسبب بتوقف الانتاج، وارتفاع الاسعار وبالتالي انخفاض دخل الفرد الحقيقي، وانخفاض مستوى الرفاه الاقتصادي ، وتتوقف شدتها على مدى اعتماد البلد على استيرادات النفط ومنتجاته وما يملك من مخازن لها .

أ- صدمة النفط العراقية الاولى .

في منتصف عام 1980 اندلعت الحرب العراقية الايرانية، ادى اندلاع الحرب الى انخفاض صادرات النفط العراقية بسبب انخفاض معدل تصديره ، نتيجة للعمليات العسكرية في الخليج وقصف مواقع النفط ، اذ انخفضت صادرات النفط العراقية من (3.4مليون برميل/ يوم) عام 1987 الى (1مليون برميل/يوم) عام، مما شكل للعراق صدمة نفطية تمثلت في انخفاض ايراداته النفطية السنوية من (26 مليارات دولار) في سنة 1980 الى (10 مليارات دولار) سنة 1981 حتى وصلت عام 1983 الى (7.5مليار دولار)، كان لهذه الصدمة اثر كبير في

الاقتصاد العراقي وباتجاهين الاول ان ايرادات النفط تسهم بالجزء الاكبر من موازنة العراق ، والثاني زيادة الطلب على النقد الاجنبي بسبب الانفاق العسكري .

ب-صدمة النفط العراقية الثانية.

اصدر مجلس الامن قرار 688 الذي ادخل العراق تحت طائلة الفصل السابع مع فرض الحصارالاقتصادي و منع صادراته النفطية و تجميد امواله المودعة في الخارج ، مما يعني ايقاف صادرات النفط العراقية وحرمانه من شريانه الاقتصادي الرئيسي وبشكل كامل حتى عام 1995 ، وهو العام الذي اصدر فيه مجلس الامن قرار 986 والذي طبق عام 1996 ، والذي سمح للعراق بتصدير ما قيمته (14 مليار دولار سنويا) باشراف مباشر من قبل الامم المتحدة والتي اطلقت برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) . كانت هذه الصدمة جدا شديدة على الاقتصاد العراقي ولعدة اسباب وهذا ما سيتم بحثه في الفصل الثاني

ج-صدمة النفط الايرانية .

استخدمت الادارات المتعاقبة للولايات المتحدة بمساندة حلفائها العقوبات الاقتصادية لثني ايران عن برنامجها النووي وسعيها لامتلاك اسلحة استراتيجية ، كان قطاع النفط من القطاعات التي تعرضت لعقوبات متنوعة، ابتداء من منع الشركات الاجنبية من الاستثمار في قطاع الطاقة الايراني الى تضييق الخناق على التصدير انتهاء بتصفير الصادرات الايرانية ، فبعد عام 2012 بدأت الولايات المتحدة ومن طرف واحد وبمساندة كل من الاتحاد الاوربي من كندا واستراليا واليابان وبما سمي ب (التحالف المصغر)، الا ان هذا الامر لم يكن له تأثير مهم على صادرات النفط الايرانية ، الى ان اعلنت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على الشركات التي تشتري النفط الايراني، او تعمل على تطوير صناعة النفط والغاز في ايران ، كان من شأن هذا الاجراء ان يخفض صادرات النفط الايرانية الى النصف (A. Kitous, Saveyn, Gervais,2013,p3)، لكن وما ان ابرم الاتفاق النووي (1+5) عاد حجم صادرات النفط الايرانية الى ما قبل 2012 وهذا ما يمكن ملاحظته من الرسم ، ، لكن التحول الصدمة الفعلية كانت بمفاجئة الرئيس الأمريكي عندما الغى الاتفاق النووي عام 2018 بعدها اعلن الرئيس ترامب عن سلسلة عقوبات تهدف الى تصفير صادرات النفط الايرانية وبشكل تدريجي ، باستخدام عقوبات اقتصادية على الشركات والدول التي تقوم بشراء النفط الايراني ، في البداية اعطى اعفاءات لبعض الدول اهمها الصين وتركيا والهند لمدة (180) يوما ، مما كان من شانه ان يخفض الصادرات النفطية الى (1.5 مليون برميل/يوم) عام

2018، الا ان الصدمة الفعلية كانت في عام 2019 بعد ان اعلنت الولايات المتحدة عن توقف الاعفاءات والسعي لتصفير صادرات النفط الايرانية بشكل كامل ، وبعد ان نجحت هذه العقوبات بتصفير صادرات النفط الإيرانية بشكل كامل تقريبا مما شكل صدمة للاقتصاد الايراني اثرت على الاقتصاد الايراني بشكل كبير ،اذ انخفض تصدير النفط الايراني الى (480الف برميل/يوم) في عام 2019 (Kenneth Katzman,2021,p3).

ويمكن ملاحظة ذلك من الشكل (16).

شكل (16) يوضح صدمة النفط الخاصة (الايرانية) 2019

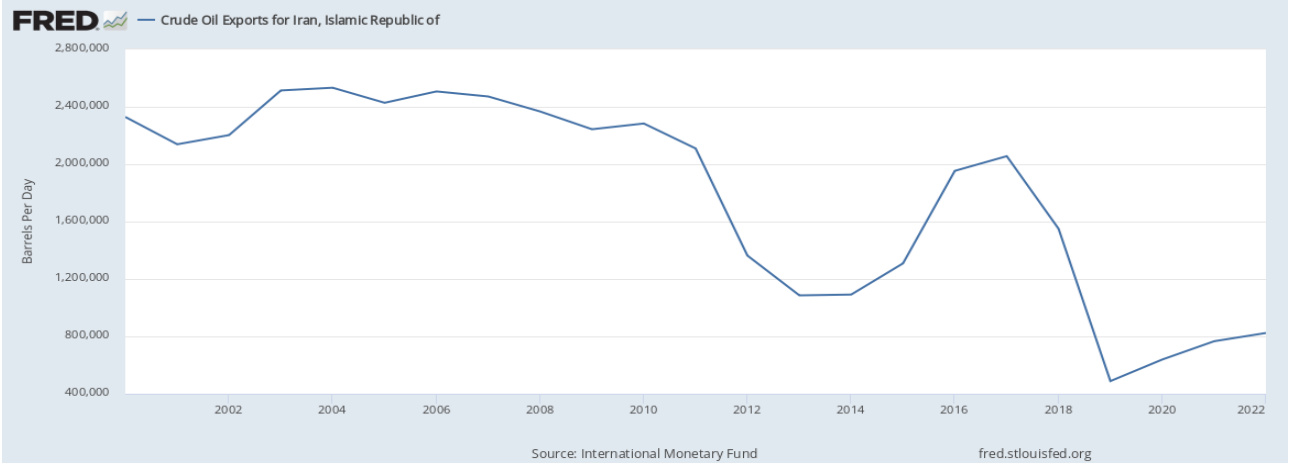

المصدر :موقع قاعدة البيانات في البنك الفيدرالي الأمريكي ، سانت لويس(fred.stlouisfed.or)

3- صدمات النفط المزدوجة:

تحدث صدمة النفط المزدوجة، عندما تتزامن صدمة النفط الدولية مع صدمة النفط الخاصة، فعندما تنخفض صادرات البلد النفطية لمستويات غير طبيعية، ويتزامن معها انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية، بشكل واضح كما حدث في صدمات النفط السلبية 1986 و 2014، وخير شاهد على هذا النوع من الصدمات ما تعرض له العراق سنة 1986 ، اذ كان ما يزال تحت وطأة صدمة النفط الخاصة ، الا انه كان يسير باتجاه رفع طاقاته التصديرية تدريجيا حتى وصل سنة 1986 الى(1.6 مليون برميل/ يوميا)وهي تقريبا (61%)مما كان ينتجه عام 1980 ، وتزامن مع هذا الانخفاض صدمة النفط الدولية الأولى والتي انخفض معها سعر برميل النفط الى ما دون (11 دولارا) للبرميل .

وفي عام 1997 تزامنت صدمة النفط الدولية السلبية الثانية ، مع صدمة النفط العراقية الثانية الخاصة فالعراق تمكن تصدير مليون برميل فقط عام 1997 ، في المقابل كان عام 1997 بداية انهيار الأسعار والتي هوت من 20 دولارا للبرميل الى 11 دولار للبرميل .

الخاتمة :-

في هذا الفصل تم التعرض لاراء المدارس الاقتصادية المتعاقبة في ما يخص مفهوم واهمية السياسة المالية والنقدية في نظريات تلك المدارس ، ولاحظنا التباين في الراي بينها ، كما لاحظنا اثر الازمات الاقتصادية والمالية على طروحات وأفكار رواد تلك المدارس ، في مدى فاعلية السياسة المالية والنقدية على متغيرات الاقتصاد الكلية اذ كان هناك ثلاث أزمات رئيسية ، كان لها الأثر الأكبر والابرز على الفكر الاقتصادي الراسمالي وهي ازمة 1929 ، التي فتحت الباب لتدخل الدولة من خلال السياسة المالية ، ومشكلة تعايش الكساد والبطالة والتضخمة التي ضربت اقتصادات الدول الصناعية في العقد السادس والسابع من القرن العشرين ، والتي سادت بعدها اراء المدرسة النقودية ومعها تقدمت أهمية السياسة النقدية على السياسة المالية ، والازمة الثالثة والأخيرة ازمة الرهن العقاري 2008 ، اذ أجبرت تلك الازمة الدولة على التدخل في ضخ حزم انقاذ مالية لحماية الاقتصاد من الوقوع في حالة الكساد واخراجه من حالة الركود، ومن ذلك يتضح لنا ان التغير كان مرتبط بالازمة ، والصدمات النفطية كواحدة من اهم أنواع الازمات الاقتصادية كان لها اثر بالغ على اقتصادات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط ، وفي الفصل الثاني سنقوم ، بدراسة وتحليل اثر الصدمات النفطية على متغيرات الاقتصاد العراقي الكلية ، ودور السياستين المالية والنقدية في مواجهة تلك الصدمات .

الفصل الثاني

واقع السياستين المالية والنقدية في العراق في ظل الصدمات النفطية

المبحث الاول

دور النفط في البناء الاقتصادي للعراق

المبحث الثاني

السياسة المالية في العراق (1973-2019)

المبحث الثالث

السياسة النقدية في العراق (1973-2019)

واقع السياستين المالية والنقدية في العراق في ظل الصدمات النفطية

تمهيد

يوصف الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل اساسي على منتج واحد وهو النفط في تمويل جميع فعالياته الاقتصادية، وخططه التنموية بل اصبح من الصعب جدا الفصل بين الخطط التنموية والايراد النفطي، علماً ان العراق يمتلك مقومات متميزة من شانها ان تقلل درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الريع النفطي.

ازدادت هذه الصفة تطرفا مع ارتفاع اسعار النفط الخام عام 1973، مما عمق مشكلة التخلف في العراق بعد ان ازداد اعتماده على قطاع الانتاج الاولي وتحديدا استخراج وبيع النفط الخام، وانحسار اسهام قطاعات الانتاج الثانوي وهي الصناعة والزراعة والانتاج الثالث قطاع الخدمات، وكانت نتيجة هذه المتغيرات هيمنة النفط على الاقتصاد العراقي للمدة (1973-2019). وسيتم تتبع مسار دور النفط في الااقتصاد العراقي ، من خلال السياستين المالية والنقدية وبالشكل التالي :-

- ✓ المبحث الأول:دور النفط في البناء الاقتصادي للعراق .
- ✓ المبحث الثاني :السياسة المالية في العراق للمدة(1973-2019).
- ✓ المبحث الثالث:السياسة النقدية في العراق للمدة (1973-2019)

واقع السياستين المالية والنقدية في العراق في ظل الصدمات النفطية

المبحث الأول : دور النفط في البناء الااقتصادي للعراق

مقدمة :-

للنفط دور رئيس ومهم في هيكل الاقتصاد العراقي ، بل هو الركيزة الأساسية التي يستند اليها الاقتصاد لذا فان الاقتصاد العراقي يتاثر بحركة أسعار النفط الدولية وماتتعرض له الأسواق من صدمات نفطية وفي هذا المبحث ستتم دراسة حركة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي (الناتج المحلي الإجمالي،الانفاق الحكومي ، عرض النقد ، استهلاك الاسر ، وسعر صرف الدينار ، اجمالي الصادرات والاستيرادات ، الميزان التجاري) للمدة (1973-2019)

أولاً: بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة (1973-1980)

أ. الناتج المحلي الاجمالي

حقق الناتج المحلي الاجمالي وللسنوات (1973-1980) معدل نمو كبير وصل الى ما يقارب (33%) بسبب ارتفاع اسعار النفط للمدة نفسها كما مبين في جدول (10) الذي يبين حركة اسعار النفط الخام ، وصل معدل النمو في الاسعار (34%)،من الجدول (2) يمكن ملاحظة ارتفاع حجم صادرات النفط من (1.4 – 2.4 -2.5 مليون برميل /يوم) للسنوات (1972- 1976-1980)، و حقق متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قفزات كبيره وكما يلي (148.5- 355.3-871-1191) للسنوات (1973-1976-1979-1980) على التوالي.

يتضح مما سبق اثر الصدمات النفطية الايجابية (1973-1974) و(1979-1980) على الناتج المحلي الاجمالي، بشكل ايجابي كما يلاحظ اتساق معدلات النمو لأسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي خلال المدة المذكورة، ففي عام 1973 شكلت قيمة الصادرات النفطية ما نسبته (28.5%) من الناتج المحلي الاجمالي وفي عام 1975 وصلت الى(51%) حتى وصلت سنة 1980 الى(55%).

ب. الاستهلاك العائلي :

حقق الاستهلاك العائلي قفزات واضحة، اذ وصل عام 1975 الى (1022) مليون دولار بعد ان كان (384)مليون دولار في عام 1974 أي بزيادة اكثر من (166%) ، متأثرا بزيادة دخل الفرد والذي ازداد نصيبة من الناتج المحلي من 469 دولار عام 1973 الى 1000دولار عام ، 1974مما اثر في زيادة الاستيرادات للسنوات نفسها بنسبة (77%) وزيادة في العجز في الميزان التجاري بنسبة (80%) بمعنى ان فجوة الطلب الناتجة عن زيادة استهلاك العوائل تم مقابلتها بالاستيرادات من الخارج مما تسبب بقفزات مهمة للمؤشرات سابقة الذكر ، متأثرة بصدمة النفط الإيجابية الأولى ، فلا يمكن للزيادة السكانية ان تحقق هكذا زيادة بالاستهلاك.

جدول(10) اسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي ونسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات وميزان المدفوعات للعراق للمدة من (1973-1980)

السنة	سعر برميل النفط دولار	الناتج المحلي الاجمالي مليون دولار	الصادرات الكلية مليون دولار	نسبة الصادرات من الناتج %	الصادرات النفطية مليون دولار	الصادرات النفطية/ الكلية%	متوسط حصة الفرد من الناتج دولار	استهلاك العائلي مليون دولار	الاستيرادات مليون دولار	صافي الميزان التجاري مليون دولار	صافي الميزان التجاري بدون النفط مليون دولار
1973	4.75	6,483	1942	29.9	1842	94.8	469	612	903	1039	-803
1974	9.35	12,996	6602	50.8	6534	98.9	1000	384	2,369	4233	-2,301
1975	12.21	16,095	8298	51.5	8227	99.	1052	1022	4,215	4083	-4,144
1976	13.10	19,383	9273	47.8	9201	99.2	1471	1110	3,897	5376	-3,825
1977	14.40	23,326	9650	41.3	9560	99.	1592	1643	4,481	5169	-4,391
1978	14.95	27,702	11064	39.9	10913	98.6	1848	1685	4,213	6851	-4,062
1979	25.10	39,565	21572	54.5	21382	99.1	2852	1516	5,888	15684	-5,698
1980	37.42	47,562	26349	55.3	26096	99.	3850	1393	7,477	18872	-7,224
معدل النمو %	34.2	32.9	45.1	-	46	-	35	12.4	35.2	51.3	36.8

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد 1- بيانات اوبك .opec.org/opec_web/en/data
2- حصة الفرد من الناتج الإجمالي(https://data.worldbank.org/)
3- الاستهلاك العائلي متاح على (Federal Reserve Bank, economic data)
4- تم حساب معدل النمو المركب على وفق المعادلة:

$$\left(\frac{Y_n}{Y_O}\right)^{\left(\frac{1}{n-1}\right)} \times 100$$

ج. اجمالي الصادرات والاستيرادات

من الواضح ان معظم الصادرات الكلية تتكون من النفط، اذ بلغ متوسط اسهام الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات(% 98.5)، التي نمت بمعدل(46%) للمدة (1973-1980) وهو معدل نمو كبير، مرده الى صدمتي النفط الاولى والثانية، أي ان الصادرات النفطية هي المحرك الرئيس للنمو في تلك المدة، كما وفرت الصادرات النفطية للعراق ما يحتاجه من النقد الاجنبي لتسوية معاملاته الخارجية، وعليه نلاحظ ارتفاع معدل الاستيرادات، وبمعدل نمو بلغ (35.2) بسبب التوسع في الانفاق وزيادة معدل نمو دخل الفرد.

د. الميزان التجاري:

حقق الميزان التجاري للعراق فائضا، بمعدل نمو(47.5 %)، مما منح العراق وفرة في النقد الاجنبي، اذ ازداد من(1039 مليون دولار)سنة 1973 الى(18878مليون دولار) سنة 1980، لكن اذا ما استثنينا الصادرات النفطية من ميزان المدفوعات، نلاحظ انه سجل معدلات عجز متزايدة بلغت سنة 1980(-7224 مليون دولار)، بعد ان كانت سنة 1973(803- مليون دولار) بمعدل نمو(36.8%)، وهو مؤشر مهم على مدى ارتباط التجارة الخارجية بالصادرات النفطية من جهة وعلى الاعتماد الكلي للاقتصاد العراقي على النفط.

هـ : اسهام النفط في دفع عملية التنمية

تضمنت المدة (1973-1980) خطتين تنمويتين، وكان من اهم اهداف الخطتين تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال زيادة اسهام قطاعات الزراعة، والصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اذ خصص للخطة الخمسية (1970-1974)(4.5 مليارات دولار) تقريباً، حصل قطاع الزراعة على(19.2%) من مجموع تخصيصات الخطة اي ما يعادل(859 مليون دولار)، وكانت حصة الصناعة(27.6%) اي ما يعادل (1.2) مليار دولار وتم تمديد الخطة الى سنة 1975.

وفي الخطة الخمسية الثانية(1976-1980) انخفضت حصة الزراعة الى (14.2%)، اما الصناعة فقد ازدادت حصتها واصبحت(29.6%) اي ما يعادل(4.5 مليار دينار).

لقد كان تنويع القاعدة الاقتصادية من اهم اهداف الخطتين الخمسيتين، وهذا واضح من التخصيصات الاستثمارية لقطاعي الزراعة والصناعة وكما هو موضح في الجدول (11).

جدول (11) تخصيصات التنمية والتنفيذ المالي للخطتين الخمسيتين

(1975-1970)و(1980-1976) (مليون دولار)

القطاع	المدة الخطة الخمسية	التخصيصات	النسبة المئوية %	المصروفات الفعلية	نسبة التنفيذ المالي %
الزراعة	1975-1970	230	19.2	123	53.7
الصناعة	1975-1970	335	27.8	247	73.6
اخرى	1975-1970	638	53	464	72.7
المجموع	1975-1970	1203	100	834	69.3
الزراعة	1980-1976	865	14.2	692	79.9
الصناعة	1980-1976	1796	29.2	1235	68.7
اخرى	1980-1976	3416	56.2	2159	70.7
المجموع	1980-1976	6077	100	4086	71.5

المصدر الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات:العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (1970-1980)

وعندما نلقي نظرة على مدى تطور اسهام القطاعين الصناعي والزراعي في تكوين الناتج المحلي، نجد انهما لم يتمكنا من التأثير على هيمنة قطاع النفط، بل ان اسهامهما انخفض وبشكل واضح، اذ انخفضت حصة الزراعة من (16.2%) سنة 1970 الى (7.4%) 1975 حتى وصلت سنة 1980 الى(4.7%).

وكذلك الصناعة انخفضت بشكل واضح من (9.6% -6%-4.5%) للسنوات (1970-1975-1980) على التوالي، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع أسعار النفط ،وبذلك ارتفعت المساهمة النسبية لقطاع النفط مما أدى الى انخفاض مساهمة الزراعة والصناعة ، ومن ثم ومن الجدولين رقم (11) و (12) يتضح فشل جهود الحكومة العراقية في تنويع هيكل الاقتصاد العراقي، والتخفيف من هيمنة النفط على الاقتصاد ولو بشكل جزئي، اذ نلاحظ من جدول (12) ارتفاع اسهام النفط في تكوين الناتج المحلي من(35.12%)في عام 1973 الى(61.6%)عام 1980.

جدول (12) الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (1980-1970)

السنة	الزراعة والصيد	الصناعات التحويلية	النفط الخام	اخرى	المجموع	القطاعات التوزيعية	القطاعات الخدمية	المجموع
1970	16.8	9.7	31.2	4.8	62.6	15.7	21.7	100
1973	13.1	9.8	35.12	5	63.1	11.7	25.2	100
1975	7.4	6.2	57.6	2.7	73.9	10.4	15.7	100
1977	8.2	8.1	51	6.3	73.6	13	13.4	100
1980	4.7	4.5	61.6	7.8	78.6	12.6	8.8	100

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات - الجهاز المركزي للإحصاء1970-1980

2- data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IQ

ويعود ذلك الى الفشل في إدارة الايرادات النفطية الكبيرة، نتيجة لصدمتي النفط الاولى والثانية والتي وفرت للعراق ايرادات مالية كبيرة، لم يكن البلد مجهز لاستيعابها ومن عدة نواحي، ولذلك نلاحظ نسب الانجاز المتدنية في الخطتين الخمسيتين، كما انها اسهمت بشكل غير مباشر ببعض السلبيات جعلتها لا تحقق هدفها المرجو منها كما يلي:-

1. عمقت الحالة الريعية: اذ ازداد اعتماد الدولة على الايرادات الريعية، خصوصاً بعد ان تضاعفت، اذ قل الاعتماد على العائد الزراعي كمصدر من مصادر توفير مستلزمات ميزان المدفوعات، كما قللت من اهمية الضرائب على قطاع الزراعة بالرغم من انها زادت من الاستثمارات الزراعية من استصلاح الاراضي والمشروعات الاروائية.

2. الهجرة من الريف الى المدينة: اسهم الريع النفطي في رفع الاجر النسبي في القطاعات غير الزراعية، وايجاد فرص عمل جديدة جذبت ابناء الريف الى المدن، حتى وصل الاقتصاد العراقي الى مرحلة التشغيل الكامل، مما كان له الاثر السلبي في الزراعة، اذ افقدتها عنصر الفلاح ذو القدرة العالية على التحمل و الخبرة المتراكمة.

3. ان تحسين الوضع المعيشي والاجتماعي اسهم في رفع معدل عمر الفرد(وهو عامل إيجابي) من جهة، وزاد من معدل نمو السكان من جهة اخرى،الا ان المشكلة ان الانتاج الزراعي لم يكن بمعدل نمو السكان نفسه ، مما دفع العراق الى استيراد بعض المنتجات الزراعية ومن أهمها القمح .

4. زيادة الخلل في الميزان التجاري ،اذا ما جمعنا اثر النقطة السابقة مع زيادة الاستهلاك العائلي ، في ظل هيكل انتاجي محدود ، فلابد ان يتحول الأثر الى زيادة الخلل في الميزان التجاري بدون النفط .

5. اقصاء القطاع الخاص بشكل كامل والاعتماد على القطاع العام وتكريس النهج الابوي للدولة.

6. عدم الاهتمام بنوع الصناعة: عقد العراق مجموعة من الاتفاقات في مجال الصناعة، وكان على راسها اتفاقيات مع الدول الاشتراكية، التي كانت تهتم بالصناعات الأساسية، ولم تكن تهتم بالقدرة التنافسية لمنتجاتها، نظرا لإجراءات الحماية المعتمدة، وبذلك فان هذه الصناعات لم تتخط حدود البلد، ولم تحظ حتى بثقة المواطن الذي بدا مستوى دخله ينمو بشكل مستمر،ومن المعروف ان الفائدة من الصناعة التحويلية تتمثل في التبادل التجاري مع العالم الخارجي، لتسهم في توفير النقد الاجنبي، وان تتمكن من ذلك فيجب ان تقلل الاستيرادات وتخفيف الضغط على احتياطيات النقد الاجنبي للبلد، وتقليل العجز في الميزان التجاري، لكن من الواضح من الجدول(10) ان هذا لم يحدث.

7. ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي: وهو من اهم اعراض المرض الهولندي، فبسبب الايرادات النفطية، وخصوصا بعد صدمة النفط الاولى والثانية، حصل العراق على كتلة نقدية اجنبية لم يكن الاقتصاد العراقي قادرا على استيعابها، اسهمت في رفع قيمة الدينار العراقي من (1.6) دولار الى ان وصل سنة 1979 الى(3 دولارات لكل دينار واحد)(ميرزا، 2018، 258), مما افقد القدرة التنافسية للمنتجات العراقية وخصوصا الزراعية.

8. الاختناقات بسبب انخفاض القدرة الاستيعابية: بسبب صدمتي النفط الاولى والثانية، حقق ارتفاع الاسعار عوائد كبيرة ادت الى زيادة الانفاق العام، مما تسبب في اختناقات نتيجة لمقيدات الطاقة الاستيعابية خاصة النقص بالمواد الانشائية، وغيرها من السلع الصناعية، والاستهلاكية، وعدم جاهزية الموانئ العراقية، وسائل النقل لتلك المدة ، ويمكن ملاحظة ذلك من نسب التنفيذ المالي في جدول (11).

9. من جدول (10) نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة الفرعية (1973-1980) ، حقق معدل نمو بلغ (32.9%)، تزامنا مع ماشهدته تلك المدة من صدمتين نفطيتين ايجابيتين تسببت في ارتفاع الإيرادات النفطية

في هذه المدة هيمن القطاع الحكومي على مفاصل الاقتصاد، اذ تم اقصاء القطاع الخاص بشكل كامل ، واذا ما افترضنا ان الاستثمار الحكومي بطبيعته يكون الرافد الأساسي لنمو أرباح الشركات وتطور عمل

القطاع الخاص ، فمن الممكن القول ان الاقتصاد العراقي حرم من فرصة مهمة لتصحيح مسارة من خلال نمو الاستثمارات الحكومية والتي بلغت (89%)، فضلا عن نمو الاستهلاك العائلي والذ يعد عاملا مهما على تطور الإنتاج .

ثانياً : بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة (1981-2003)

في المدة (1981-2003) تعرض العراق الى اربع صدمات نفطية سالبة، منها اثنتان دوليتان واثنتان خاصتان، ويمكن تقسيم هذه المدة الى مدتين فرعيتين الاولى (1980-1990)، والثانية ما بعد الحصار الاقتصادي الشامل (1991-2003).

1.المدة(1980-1990)

يوضح الجدول (13) المدة الاستثنائية التي عانى العراق فيها، من ظروف قاسية منها حرب الخليج الاولى.

أ. الناتج المحلي الاجمالي

في عام 1980 اندلعت الحرب العراقية الايرانية، التي أدى اندلاعها الى انخفاض صادرات النفط العراقية، بسبب انخفاض معدل تصديره، نتيجة للعمليات العسكرية في الخليج وقصف مواقع النفط، اذ انخفضت صادرات النفط العراقية من (26096)مليون دولار في سنة 1980 الى (10039)مليون دولار سنة 1981، حتى وصلت الى(7699)مليون دولار سنة 1983، مما شكل للعراق صدمة نفطية تمثلت في انخفاض صادراته النفطية، وما ان تمكن العراق من زيادة الطاقة التصديرية بعد مده لأنبوبين نفطيين عبر الاراضي التركية والسعودية، حتى منيت الاسواق العالمية بصدمة النفط الثالثة لكنها هذه المرة كانت سلبية على المنتجين بسبب الفائض في انتاج النفط من قبل دول اوبك ، انعكس اثر هذين الصدمتين بشكل مباشر على الناتج المحلي الاجمالي اذ انخفض سنة 1981 الى (32850)مليون دولار بعد ان كان(47562)مليون دولار سنة 1980 اي بنسبة(69%)، كما انخفض سنة 1986 الى(39992) مليون دولار بعد ان كان سنة 1985 (44204)مليون دولار بسبب انخفاض اسعار النفط التي شكلت صدمة النفط السلبية يوضح الجدول (14) اثر صدمة النفط العراقية الخاصة الاولى، اذ كان معدل التغير في سعر برميل النفط بين 1980و 1981 (4%) فقط، قابله انخفاض بنسبة (30%) في الناتج المحلي الاجمالي

وهذا يرجع الى انخفاض حجم صادرات النفط العراقية وليس لعوامل تخص سوق النفط الدولية واستمر هذا العامل في التأثير الى سنة 1986.

ب. الاستهلاك العائلي

من الجدول (13) نلاحظ تأثر الاستهلاك العائلي بصدمة النفط السلبية الخاصة الأولى اذ نلاحظ انخفاض الاستهلاك بعد عام 1982، الذي انخفض من (5606) مليون دولار عام 1982 الى (4215) مليون دولار عام 1983 ، وبنسبة (25%) ، ومن ثم انخفض حجم الاستيرادات بنسبة (50.60%) وانخفض الخلل بميزان التجاري بدون النفط بنسبة (57.85%) وبقي ثابتا تقريبا الى سنة 1990 والتي ازداد دخل الفرد اذ قفز نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من 3874دولار الى 10357 .

جدول (13) أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي ونسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات وميزان المدفوعات للعراق للمدة من (1981-1990)

السنة	سعر برميل النفط دولار	الناتج مليون دولار	الصادرات الكلية مليون دولار	نسبة الصادرات من الناتج	الصادرات النفطية مليون دولار	الصادرات النفطية/الصادرات الكلية%	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار	الاستهلاك العائلي مليون دولار	الاستيرادات مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار	الميزان التجاري بدون النفط مليون دولار
1981	35.75	32,580	10140	31.1	10039	99.	2693	3667	20,735	-10595	-20,634
1982	31.83	36,777	10033	27.2	9933	99	2937	5606	21,464	-11431	-21,364
1983	29.08	37,495	9298	24.7	7699	82.8	2748	4229	10,602	-1304	-9,003
1984	28.75	42,531	11501	27.0	9095	79.	3090	3624	10,803	698	-8,397
1985	26.92	44,204	11787	26.6	11259	95.5	3113	3821	11,327	460	-10,799
1986	14.44	39,992	7396	18.4	6913	93.4	2971	7642	9,844	-2448	-9,361
1987	17.75	43,702	12813	29.3	11112	86.7	3492	5030	11,388	1425	-9,687
1988	14.87	43,411	12388	28.5	11315	91.3	3773	5832	10,194	2194	-9,121
1989	18.33	48,422	15017	31.0	14806	98.6	3874	5153	11,785	3232	-11,578
1990	23.19	13,982	13710	98.0	9933	72.4	10357	5153	9,909	3801	-6,132
معدل النمو	-4.7	-11	-6.3		-9.2		16	3	2.8	32-	-1.6

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على 1- بيانات اوبك .opec.org/opec_web/en/data
2- حصة الفرد من الناتج الإجمالي(https://data.worldbank.org/)
3- الاستهلاك العائلي متاح على (Federal Reserve Bank, economic data)
4- تم حساب معدل النمو المركب على وفق:

$$\left(\frac{Y_n}{Y_O}\right)^{\left(\frac{1}{n-1}\right)} \times 100$$

ج. اجمالي الصادرات والاستيرادات:

انخفض حجم الصادرات الكلية (10039) مليون دولار سنة 1981 بعد ان كان سنة 1980 (26349) مليون دولار، نظرا لانخفاض الصادرات النفطية، الا ان الملاحظ هنا ان الاستيرادات الى (20735) مليون دولار، بعد ان كانت سنة 1980(7477) مليون دولار كما حققت الاستيرادات معدل نمو بلغ 2.8% بسبب زيادة الانفاق العسكري، بينما الصادرات حققت معدل نمو سالبا قدره(-6.3)، بسبب انخفاض الصادرات النفطية نتيجة اندلاع حرب الخليج الأولى.

د. الميزان التجاري

1. حقق الميزان التجاري في عام 1981 عجزا بلغ (-10595) بسبب انخفاض الصادرات النفطية والتي حققت معدل نمو سالب قدره (-9.2) ، مما ادى الى انخفاض حصيلة العراق من النقد الاجنبي ، فضلا عن نمو الاستيرادات بمعدل (2.8) تظافر العاملان ليشكلان اداة ضغط سبب الخلل الكبير في ميزان المدفوعات، الا انه من الملاحظ تحسنه سنة 1985 لكنه ومع صدمة النفط 1986 عاود العجز اذ وصل (-2448)

من الجدول(14) يتبين لنا حجم الصدمة النفطية الخاصة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بسبب الحرب فمعدل سعر النفط انخفض بنسبة(4%) فقط قابله انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 31% للمدة(1981-1986) وهذا يرجع الى اثر الحرب وليس الى عوامل تخص سوق النفط العالمية، اذ انخفضت صادرات النفط العراقية بنسبة 62% وبنفس النسبة انخفضت الصادرات الكلية، في المقابل ازدادت الاستيرادات بنسبة(177%)، وذلك بسبب الانفاق العسكري، ومن ثم نلاحظ التحول الكبير في ميزان مدفوعات العراق من فائض الى عجز وبنسبة(156%)، اما الميزان التجاري بدون النفط فقد ازداد العجز فيه بنسبة (18%).

توضح هذه الارقام ان الاقتصاد العراقي تعرض الى صدمة نفطية خاصة كبيرة جدا ،تزامنت مع ارتفاع الانفاق العسكري الكبير، ومع استمرار الحرب ،واستمرار انخفاض الصادرات النفطية، وزيادة الانفاق العسكري والذي وصل الى(100) مليار دولار خلال (1980-1985) (زيني ، 2009، 189) ،(بواقع 20) مليار دولار لكل سنة تحول فائض النقد الاجنبي الذي حققه العراق في عقد السبعينات بسبب صدمتي

النفط الاولى والثانية والذي يقدر ب (40) مليار دولار الى عجز، واصبح العراق واحد من الدول المدينة، وهذا واضح من العجز الكبير في ميزان المدفوعات الذي وصل سنة 1981 الى(10595) مليون دولار

جدول (14) اثر الصدمات المحلية والدولية (1980-1986)

المؤشرات	1980	1981	نسبة التغير	1985	1986	نسبة التغير
سعر برميل النفط (دولار)	37.42	35.75	-4%	26.9	14.4	-46%
الناتج المحلي الاجمالي(م/دولار)	47562	32580	-31%	44208	39992	-10%
الصادرات الكلية (م/دولار)	26349	10140	-62%	11787	7396	-37%
نسبة الصادرات من الناتج	55.3	31.1	-44%	26.6	18.4	-31%
صادرات النفط (م/دولار)	26096	10039	-62%	11259	6913	-39%
نسبة صادرات النفط/ الكلية	99	99	0%	95	93	-2%
استيرادات (م/دولار)	7477	20735	177%	11327	9844	-13%
الميزان التجاري(م/دولار)	18872	10595-	-156%	460	4448-	-1067%
ميزان تجاري بدون النفط (م/دولار)	7224-	20634-	186%	10799-	9361-	-13%

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

في عام 1986 تعرضت الصناعة النفطية العالمية الى صدمة النفط الثالثة، والتي كانت هذه المرة سلبية على المنتجين والعراق بالذات، اذ انخفض سعر برميل النفط الى ما دون العشرة دولار، تسبب هذا الانخفاض بزيادة عجز الموازنة العراقية، مما دفع العراق الى مزيد من الديون التي اتضح اثرها بعد نهاية الحرب سنة 1988، اذ اصبح العراق في مواجهة جملة من المشكلات الاقتصادية المركبة، ومنها حجم البطالة الكبير الذي تشكل من الجنود الذين تم تسريحهم من الخدمة، ومستوى التضخم المرتفع بعد انخفاض قيمة الدينار العراقي فضلا عن مطالبة بعض الدول لديونها على العراق، كل ذلك تحت اثر صدمة النفط.

من الجدول(15)، نلاحظ انخفاض اسعار النفط بنسبة(46%) والملاحظ معها انخفاض صادرات النفط العراقية ايضا بنسبة(37%) واجتمع العاملان سنة 1986 ليحققا صدمة نفطية مزدوجة، تسببت في العجز الكبير في ميزان المدفوعات والذي وصل الى(4448)مليون دولار، بعد ان حقق فائضا سنة 1985 قدره (460) فكانت نسبة التغير (1067%) بين سنتي (1985-1986).

كان من اهم اثار الصدمتين النفطيتين في عقد الثمانينات، انحراف مسار عملية التنمية الاقتصادية في العراق ،بعد ان اصبح العراق مجهزا لجني ثمار الخطط التنموية السابقة، اذ ادى تطوير البنية الصناعية ووسائل النقل الى زيادة القدرة الاستيعابية للعراق، لكن الحرب دمرت مكتسبات الفترة السابقة من احتياطيات اجنبية وخطط تنموية واستثمارات مهمة بالقطاع النفطي، مكنت العراق من تصدير (3.2)مليون برميل يومياً،

والتدمير جزء مهم من راس المال المادي وتوقف تطوير راس المال البشري، حاول العراق الاستمرار بوتيرة النشاط الاقتصادي قبل الحرب نفسه، ففي السنتين الاولى والثانية للحرب استمر العمل بتنفيذ الخطط التنموية خصوصا ان الادارة في العراق كانت تظن ان العوائد النفطية ستستمر بالنمو بشكل ايجابي، الى ان ماحدث هو عكس هذه التوقعات.

2- المدة (1991-2003)

كانت المدة (1991-2003) من اخطر المراحل التي مرت على العراق، اذ فرض المجتمع الدولي حصارا شاملا على العراق ، جعله في عزلة تامة عن العالم، وهو اسو ما يمكن ان يواجهه اقتصاد اي بلد.

أ. الناتج المحلي الاجمالي

شكلت المدة (1991-2003) التي اعقبت حرب الكويت انعطافه خطيرة في تاريخ العراق الاقتصادي والاجتماعي اذ صدر في الشهر الثامن من سنة 1990 قرار الامم المتحدة ذي الرقم (661) والذي فرض بموجبه حظر اقتصادي على العراق، طالب فيه مجلس الأمن جميع الدول بالامتناع عن أية تبادلات تجارية مع العراق، باستثناء الإمدادات الطبية والغذائية، شكل هذا القرار صدمة النفط العراقية الثانية الخاصة، بعد ان تم ايقاف صادرات النفط العراقية ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول(15) اذ انخفض الناتج المحلي الاجمالي الى(4245)مليون دولار بسبب انخفاض الصادرات النفطية الى (276)مليون دولار والاستيرادات الى(3034)مليون دولار وذلك سنة 1991. ومن خلال حساب معدل التغير بين سنتي 1989 وسنة 1991 في الجدول (16)يتضح لنا حجم الصدمة النفطية العراقية الثانية الكبير، على الناتج المحلي الاجمالي والذي انخفض بنسبة 70%، من (48422) مليون دولار سنة 1989 الى(4245) مليون دولار سنة 1991، والذي كان من المفترض ان يكون(50843) مليون دولار، وبذلك تكون خسارة الناتج المحلي العراقي ولسنة واحدة (46598) مليون دولار، وترجع هذه الخسارة الى انخفاض صادرات النفط العراقية، والتي تدنت بنسبة(97%) فأصبحت (4245) مليون دولار بعد ان كانت(14806) سنة 1989 ، ومن خلال طرح ما كان مفترض ان يتحقق من صادرات نفطية 1991 مما تحقق فعلا للسنة نفسها من جدول(16) ، نجد ان العراق خسر (15270) مليون دولار ولاشك انها خسارة كبيرة كانت بسبب هذه الصدمة النفطية او بالأحرى بسبب الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية.

ب. الاستهلاك العائلي

من الجدول (15) نلاحظ ان الاستهلاك العائلي لم يتغير كثيرا في عقد التسعينات عن عقد الثمانينات كثيرا بل ان في بعض السنوات مثل سنة 1996 كان الاستهلاك الاسري اكبر من بعض سنوات الثمانينات ، وهو امر غير منطقي ، فنحن امام انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي تجاوز (120%) ، وانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (10375دولار) عام 1990 الى (23دولار) ، بمعنى اخر فقدان العائلة العراقية الى دخلها الحقيقي والذي تبعه انخفاض في حجم الاستيرادات بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات بنسبة (70%) ، مما يعني ان الاستهلاك يجب ان ينخفض بالنسبة نفسها او قريب منها .

جدول (15) سعار النفط والناتج المحلي الاجمالي ونسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات وميزان المدفوعات للعراق للمدة من(1991-2003)

السنة	سعر برميل النفط دولار	الناتج المحلي مليون دولار	الصادرات الكلية مليون دولار	نسبة الصادرات من الناتج	الصادرات النفطية مليون دولار	الصادرات النفطية/الصادرات الكلية%	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي دولار	الاستهلاك العائلي	الاستيرادات	صافي الميزان التجاري	الميزان التجاري بدون النفط
1991	20.2	4,245	1730	40.7	276	15.9	23	3543	3,034	-1304	-1,580
1992	19.25	5,481	2108	38.4	380	18	30	6569	4,254	-2146	-2,526
1993	16.75	4,347	1794	41.2	330	18.3	54	4145	3,418	-1624	-1,954
1994	15.66	3,621	1720	47.5	292	16.9	204	3728	2,682	-962	-1,254
1995	16.75	4,000	1963	49	350	17.8	640	3222	2,891	-928	-1,278
1996	20.46	5,556	2756	49.6	659	23.9	502	5309	2,943	-187	-846
1997	18.64	10,261	6385	62.2	4609	72.1	969	4410	3,683	2702	-1,907
1998	11.91	10,572	7428	70.2	5817	78.3	932	4707	4,986	2442	-3,375
1999	16.56	17,477	13067	74.7	11950	91.4	1617	4467	9,097	3970	-7,980
2000	27.39	26,018	18743	72	18319	97.7	2058	3974	11,009	7734	-10,585
2001	23	20,342	12872	63.2	11585	90	1494	5890	11,152	1720	-9,865
2002	22.81	19,657	12219	62.1	11246	92	1321	7116	9,817	2402	-8,844
2003	27.69	15,282	9711	63.5	7526	77	855	15325	9,934	-223	-7,749

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على 1- بيانات اوبك .opec.org/opec_web/en/data
2- حصة الفرد من الناتج الإجمالي(https://data.worldbank.org/)
3-الاستهلاك العائلي متاح على (Federal Reserve Bank, economic data)

ويرجح الباحث سبب ذلك ، هو اعتماد سعر الصرف الرسمي في تحويل الاستهلاك من الدينار الى الدولار والبالغ 3دولارات لكل دينارفي بعض الإحصاءات الرسمية.

ج. اجمالي الصادرات والاستيرادات

في عام 1991 انخفضت الصادرات الى(1730) مليون دولار بعد ان كانت(13710) مليون دولار سنة 1990، مما ادى الى تدني اسهامها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى (15.9%)، انسحب هذا الخلل بالتأكيد على حجم الاستيرادات، والتي انخفضت بدورها الى (3801) مليون دولار بعد ان كانت (11785) ولسببين الاول هو قرار الامم المتحدة الذي منع دول العالم من التبادل التجاري مع العراق والثاني وهو الاهم ان العراق فقد مصدر النقد الاجنبي اللازم لتسيير معاملاته التجارية مع الخارج بسبب، انقطاع صادراته النفطية، وبطبيعة الحال لم يكن قادرا على الحصول على القروض الدولية لتعويض هذا الحرمان للسبب الأول نفسه استمر هذا الحال الى سنة 1996، التي بعدها نلاحظ انتعاش الاستيرادات بسبب تخفيف القيود على تصدير النفط العراقي حتى وصل حجم الاستيرادات الى(11152)مليون دولار سنة 2002

د. الميزان التجاري

في عام 1991 حقق الميزان التجاري عجزا قدره (-1304) بعد ان كان الفائض سنة 1990 (3801) مليون دولار، بسبب الحصار الاقتصادي

استمرت عملية منع العراق من تصدير النفط حتى سنة 1996، وخلال هذه السنوات من (1991-1996) خسر العراق تقريبا(279588) مليون دولار من ناتجه الإجمالي وهو ما كان يجب ان يحصل عليه من ايردات نفطية ، واتت هذه الخسارة بسبب الخسارة في تصدير النفط والتي كانت لنفس السنوات (91620) مليون دولار ولاشك ان هذه الصدمة وما حققته من خسارة كبيرة للاقتصاد العراقي انسحب على باقي القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية.

جدول (16) اثر صدمة النفط العراقية من خلال معدل التغير بين 1990-1991

	1989	1991 المفترض*	نسبة التغير	1991 المتحقق	نسبة التغير
سعر برميل النفط (دولار)	18.33	20.2		20.2	-13%
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	48422	50843	5%	4245	-70%
الصادرات الكلية (مليون دولار)	15017	15767	5%	1730	-87%
نسبة الصادرات من الناتج (%)	31	31	0	40.7	-58%
صادرات النفط (مليون دولار)	14806	15546	5%	276	-97%
نسبة صادرات النفط/ الكلية	98.6	98.5	0	15.9	-78%
ستيرادات (مليون دولار)	11785	10785	-9%	3801	-62%
الميزان التجاري (مليون دولار)	3232	4982	54%	1304-	-134%
الميزان التجاري بدون النفط (مليون دولار)	11578-	10564-	5%	1580-	-13%

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6) ، تم حساب (1991المفترض) على حساب معدل النمو المركب (1980-1989)

عاود العراق تصدير النفط ، ولكن بقيود في سنة 1997 بعد ان وافق على برنامج النفط مقابل الغذاء وبدا بتصدير ما قيمته ملياري دولار كل ستة اشهر، اذ ارتفعت صادرات النفط من (659) مليون دولار في سنة 1996 الى(4609) سنة 1997، وظلت في تزايد مستمر حتى وصل الى(5) مليارات سنة 1998، الى ان الغي السقف نهائيا سنة 1999 بموجب القرار الأممي رقم(1284) (زيني، 2009، ص297) حتى عام 2003، والجدير في الذكر ان سوق النفط الدولية تعرضت لصدمة النفط (1997-1998) ، ويمكن ملاحظة الانخفاض من الجدول (15)اذ انخفض سعر برميل النفط الى (11) دولارا، لكن في الحقيقة لم يكن لها تأثير كبير في الاقتصاد العراقي، فالاقتصاد والمجتمع العراقي مازالا تحت تأثير صدمته النفطية الخاصة.

استمر هذا الواقع الى سنة 2004، ونتيجة لذلك فقد تعرض راس المال المادي في العراق الى تدمير شبه كامل، بسبب العمليات العسكرية وتوقف الاستثمارات، والتجارة مع العالم الخارجي، خصوصاً ان

المصانع العاملة بدأت تتعرض للاندثار، بسبب عدم قدرة الحكومة من توفير قطع الغيار للآلات والمكائن، اما عملية تكوين راس المال البشري، فقد تعثرت وبدأت تنحدر نحو الاسفل، بعد توقف عملية بناء المدارس وتطويرها، فضلاً عن انقطاع التواصل العلمي مع العالم الخارجي، وتوقف البعثات الدراسية ودورات التدريب والتطوير، كما انخفض دخل الفرد الحقيقي دون مستوى الكفاف بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وتردي المستوى الصحي والتعليمي بسبب توقف الاستثمار به.

في المدة الفرعية (1980-1989) كانت معدلات النمو للايرادات النفطية و الإيرادات الحكومية والانفاق الحكومي والاستثمار والمعروض النقدي والاستهلاك العائلي كالتالي وعلى الترتيب (0.4%، 26%، 30%، -8 %،19،23 %) ، نلاحظ في هذه المدة انخفاض الإيرادات النفطية بشكل كبير الا ان معدلات النمو ظلت مرتفعة نسبيا عدا الاستثمار الذي حقق معدل نمو سالبا (-8) ، ويرجع الباحث ذلك الى لجوء العراق للاحتياطيات النقدية والقروض الكبيرة علما ان اغلب الانفاق كان انفاقا عسكريا .

اما في المدة (1991-2003) التي شهدت صدمتين نفطيتين سالبتين كانت معدلات النمو للايرادات النفطية والايرادات الحكومية والانفاق الحكومي والاستثمار والمعروض النقدي والاستهلاك العائلي وعلى التوالي كما يلي (-7% ، -6 %، -12% ، -26%، -16%، 8%) ، تتشابه المدة (1981-1990) مع المدة (1991-2003) (البنك المركزي العراقي،التقارير السنوية)، اذ تعرض العراق في المدتين الى صدمتين نفطيتين (خاصة ودولية) في كل منهما الا ان الاختلاف الجوهري كان فيما يمتلك العراق من احتياطيات من النقد الأجنبي، قبل الثمانينات وحجم المساعدات والقروض التي حصل عليها من العالم الخارجي ، بالعكس عما حدث في التسعينيات فبالاضافة الى الصدمتين النفطيتين فلم يكن لدى العراق أي احتياطيات نقدية تذكر، بالإضافة الى احجام المجتمع الدولي عن اعطائة أي قروض بسبب قرارات الأمم المتحدة، ولذلك شكلت المدة (1991-2003) ، اقسى صدمة اقتصادية مرت على العراق في تاريخه الحديث ، اذ نلاحظ ان اغلب معدلات النمو أصبحت سالبة.

ثالثاً: بعض المتغيرات الاقتصادية للمدة (2004 -2019)

في عام 2003 تعرض العراق الى تغير سياسي كبير، تمثل في تغيير نظامه السياسي مما اثر في النظامين الاجتماعي والاقتصادي، لكن الثابت و لم يتغير هو اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط، بل ان

هيمنة قطاع النفط ازدادت وبشكل ملحوظ، خصوصا مع صدمة النفط الايجابية 2007-2008، مع ان التغير السياسي اقر مجموعة من القوانين والقرارات بعض منها تم اقراره بالدستور الجديد تدعم الاصلاحات الاقتصادية، والتحول الى نظام السوق وتحرير التجارة منها المادة 25 :(تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي على وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)، والمادة 26: (تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون)(دستور العراق،2005 9-10).

الا ان عملية الاصلاح والتحول الى نظام السوق التي نادى بها الدستور، تعرضت لمصاعب كبيرة جعلت هذه المهمة غير واقعية ، اذ تعرض العراق بعد سنة 2005 الى جملة من الهجمات الارهابية والحروب الداخلية، وارتباك سياسي بين مكونات المجتمع المختلفة، كل ذلك خلق بيئة لا تتناسب مع متطلبات الإصلاح والتحول لنظام السوق، فما بالك اذا كانت عملية التحول تمت بطريقة الصدمة، ولم تتم بطريقة تدريجية، فالعراق لا يملك بعض المقومات المهمة للتحول لنظام السوق مثل نظام مصرفي فاعل وأسواق مال متطورة فضلا عن عدم توافر المنظمين والعقلية الصناعية وهي جزء مهم من راس المال البشري، والتي كان بالإمكان خلقها بفترة قياسية، اذا ما تهيأت بيئة سياسية وامنية مناسبة، فالعراق مقبل على حملة اعمار كبيرة جدا ، وكان بالإمكان ان تكون هذه فرصة ذهبية لنهضة القطاع الخاص، كما ان المجتمع نفسه لم يتم تثقيفه، لهذا التحول والذي عاش على مدى اكثر من اربعة عقود وهو يعتمد على الدولة في كل شيء.

لذلك ظل العراق والاقتصاد العراقي اسير لصادرات النفط واسعاره، وهو ما يظهر بوضوح من خلال مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات في الجدول (17)، اذ نلاحظ قفزات كبيرة في الناتج المحلي تزامنت مع الارتفاع في اسعار النفط وارتفاع كميات النفط الخام المصدرة.

أ. الناتج المحلي الاجمالي

من الجدول (17) حقق الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو قدره(18.6)، بعد ان ارتفع سنة 2004 الى (36638) مليون دولار بعد ان كان سنة 2003 (15282) مليون دولار واستمر بالارتفاع الى ان وصل سنة 2008 الى (130204) مليون دولار بعد ان كان سنة 2007 (86125)مليون دولار والسبب

في ذلك الى الارتفاع الحاد في اسعار النفط والذي كون صدمة النفط الايجابية (2007-2008) اذ وصل سعر النفط وكمعدل سنوي الى 91 دولار برميل /يومياً، لكنه وعلى اثر ازمة الرهن العقاري وما رافقها من انخفاض الطلب العالمي انخفض سعر برميل النفط الى 53دولارا، مما خفض الناتج المحلي الاجمالي الى (110968) مليون دولار، وما ان عاودت اسعار النفط الى الارتفاع حتى جاوزت سقف المئة دولار قفز معها الناتج المحلي الاجمالي الى (236438) مليون دولار، وذلك سنة 2013، ثم ما لبث الناتج المحلي الى التدهور والانخفاض سنة 2015 الى (166822) مليون دولار على اثر صدمة النفط (2014-2015)

ب. الاستهلاك العائلي

حقق الاستهلاك العائلي زيادات كبيرة بعد عام 2003 اذ وصل سنة 2004 الى (25819) مليون دولار بعد ان كان سنة 2003 (18809) مليون دولار ، واستمر بتحقيق قفزات كبيرة اذ وصل سنة 2007 الى (40612)مليون دولار ، وفي عام 2014 حقق اعلى مستوى له اذ وصل الى (110208) مليون دولار وبنسبة (48%) من الناتج المحلي الإجمالي والبالغ (228416) مليون دولار لنفس السنة ، وهذ يعني ان طلب الافراد كان بزيادة مستمرة مدعومة من الزيادة في دخل الفرد خصوصا للمدة الفرعية (2004-2014) والتي حقق فيها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي معدل نمو بلغ (20%تقريبا) ، ومع جمود هيكل الإنتاج وتخلفه ، كان لابد من اللجوء للاستيراد لزيادة العرض ومقابلة الطلب المتنامي مما أدى الى زيادة الاستيراد من (9934) مليون دولار سنة 2003حتى وصل سنة 2014 الى (68618)مليون دولار وبنسبة زيادة (764%) ، مما أدى الى زيادة العجز التجاري ، من (-7749) مليون دولار عام 2003 ، الى

(-68177) مليون دولار ، أي بنسبة (779%).

جدول (17) اسعار النفط وحجم الناتج المحلي الاجمالي والصادرات النفطية والميزان التجاري للمدة (2019-2004)

السنة	سعر برميل النفط	الناتج	الصادرات الكلية	نسبة الصادرت من الناتج	الصادرات النفطية	الصادرات النفطية/الصادرات الكلية%	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	الاستهلاك العائلي	الاستيرادات	صافي الميزان التجاري	صافي الميزان التجاري بدون النفط
	دولار	مليون دولار	مليون دولار	%	مليون دولار	%	دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
2004	36	36,638	17810	48.6	17730	99.5	1392	18809	21,302	-3492	-21,222
2005	50.04	49,955	23697	47.4	23579	99.5	1856	25819	23,532	165	-23,414
2006	61	64,805	30597	47.2	30299	99	2373	28614	22,009	1039	-21,711
2007	69	86,125	39516	45.8	39412	99.7	3183	40612	19,556	4233	-19,452
2008	94	130,204	63726	48.9	61111	95.8	4637	46702	30,171	4083	-27,556
2009	60	110,968	39430	35.5	39307	99.6	3854	79359	35,285	5376	-35,162
2010	77.3	138,517	52483	37.8	51589	98.2	4657	72796	43,915	5169	-43,021
2011	107.4	185,750	83226	44.8	83010	99.7	6045	73911	47,803	6851	-47,587
2012	109.4	218,032	94392	43.2	94090	99.6	6836	101855	59,006	15684	-58,704
2013	105.3	236,438	93066	39.3	89403	96	7077	102690	65,104	18872	-61,441
2014	96	228,416	83,980	36.7	83,538.80	99.3	6683	110208	68,618	15362	-68,177
2015	49.4	166,822	60669	36.3	60214.6	99.2	4688	98637	58,517	2152	-58,063
2016	40.7	166,603	48177	28.9	47815	99	4551	99954	44,116	4061	-43,754
2017	52.5	190,967	57559	30.1	57489	99.9	5077	104731	48,506	698	-48,436
2018	69.7	212,407	86360	40.6	86259	99.9	5523	107631	53,191	460	-53,090
2019	64	234347	81585	34.8	783647	96	5658	115705	49417	32168	-17,212
معدل النمو		18.6	14.2		33.6		9.7	12.8	10.5	16	5.1

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على 1- بيانات اوبك .opec.org/opec_web/en/data

2- حصة الفرد من الناتج الإجمالي(https://data.worldbank.org/)

3- الاستهلاك العائلي على (Federal Reserve Bank, economic data)

4- تم حساب معدل النمو المركب وفق المعادلة

$$\left(\frac{Y_n}{Y_O}\right)^{\left(\frac{1}{n-1}\right)} \times 100$$

ج. اجمالي الصادرات والواردات

حققت الصادرات الكلية للمدة المذكورة معدل نمو بلغ(14%) ففي عام 2004 ارتفعت الى (17810) مليون دولار بعد ان كانت(9711) مليون دولار سنة 2003، وفي عام 2008 وعلى اثر صدمة النفط الايجابية حققت ارتفاع نسبيا كبيرا وصل الى (63726) مليون دولار بعد ان كان (39516) مليون دولار سنة 2007 ثم عاود حجم الصادرات الى الانخفاض اذ وصل سنة 2009 الى (39430)مليون دولار، ثم حققت الصادرات ارتفاعا ملحوظا سنة 2013اذ بلغت (93066) مليون دولار، لكنها وبسبب صدمة(2014-2015) انخفضت بشكل حاد حتى وصلت الى (48177) مليون دولار سنة 2016، اما الاستيرادات فنلاحظ انها تسير بالاتجاه نفسه مع الصادرات، إلاإنها فاقت الصادرات بعد سنة 2014 ذلك بسبب زيادة الانفاق العسكري لتمويل الحرب على الارهاب.

د. الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري فائضا مهما من سنة 2005 الى سنة 2014، بسبب الارتفاع في اسعار النفط من جهة، ومن زيادة انتاج العراق من النفط الخام من جهة اخرى، اذ وصل سنة 2015 الى(3.100ملايين برميل / يوم) مكنت العراق من تحقيق فائض مالي من النقد الاجنبي يقدر ب(80)مليار دولار، لكننا نلاحظ ومنذ عام 2014 ظهور عجز في الميزان التجاري بسبب تعرض اسواق النفط العالمية لصدمة النفط، التي تسببت بانخفاض حجم صادرات النفط من (89.5)مليار دولار عام 2013 الى (83.5) عام 2014، والتي تشكل (99%) من حجم الصادرات الكلية، ومن جهة اخرى نلاحظ زيادة حجم الاستيرادات من (65) مليار دولار عام 2013 الى (68.5) مليار دولار عام 2014، بسبب زيادة الاستيرادات العسكرية اللازمة لحرب داعش، مما شكل اثرا سلبيا مزدوجا على الميزان التجاري للعراق، اما الميزان التجاري بدون النفط فقد ظل كما هو يعاني من عجز كبير حتى تجاز(50) مليار دولار ولعدة سنوات.

في المدة (2004-2019) سجلت اسعار النفط ارتفاعا مطرداً، لتصل ذروتها في مطلع عام 2008 اذ لامس سعر البرميل سقف(100 دولار)، ومن ثم انخفضت الاسعار متأثرة بأزمة الرهن العقاري العالمية اذ انخفض سعر البرميل الى(60 دولارا)، لكن هذا الانخفاض لم يشكل صدمة نفطية حقيقية ولم يكن له

اثر كبير في الاقتصاد العراقي، فسرعان ما ارتفعت الاسعار بسبب حزم الانقاذ التي طبقتها الدول الصناعية، خصوصا للمدة 2010-2014 اذ تجاوز سعر البرميل في بعض الأيام من تلك السنوات(120دولارا)، الا ان الصدمة الحقيقية كانت في الربع الاخير من عام 2014، بعد ان انهارت الاسعار واستمرت الاسعار بالانخفاض مما شكل صدمة حقيقية على الاقتصاد العراقي وهذا مبين في الجدول (17).

اسهمت الصدمة النفطية في قفزات في الناتج المحلي الاجمالي مابين سنتي 2004 و2008 والذي ارتفع بنسبة 101% بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية أولا التي ارتفعت بنسبة 102% وبسبب ارتفاع كمية صادرات العراق النفطية ثانيا من(1.9 مليون ب/ يوم) سنة 2006 (الى2.2مليون ب /يوم) سنة 2008)(وزارة التخطيط العراقية، cosit.gov.iq /) اي بنسبة زيادة تتراوح 16%.

اقترن الانتعاش في أسعار النفط بعد عام 2009 مع زيادة كميات النفط العراقي المصدرة، والتي وصلت الى (2.9 -3.1 - 3.5 ملايين /ب/ي) للسنوات (2012-2013-2014) على التوالي، لاشك ان ذلك حقق للعراق زيادة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن ملاحظة ذلك بالعودة الى جدول (17)، ان ما حدث من انخفاض في الاسعار عام 2009 تجربة كان يجب ان يتنبه لها اصحاب القرار في العراق، وان يتخذوا اجراءات احترازية لحدوث هكذا انخفاض، أثر في جميع متغيرات الاقتصاد العراقي الكلية، لكن من الواضح أن المؤسسات الاقتصادية العراقية، وخصوصا وزارة المالية والبنك المركزي، لم تقرأ التحذير بشكل جيد ، ولأن الامور لاتسير دائما بما نشتهي، اذ كان العالم على موعد مع انهيار جديد في اسعار النفط، ولم تستفد من الدروس السابقة، بدأت ملامحه في الربع الاخير من سنة 2014 واكتملت صورته سنة 2015، انخفضت فيها اسعار النفط الى ما دون 40 دولارا للبرميل الواحد، ومما زاد الامر سوءا ان العراق تعرض الى اكبر عملية ارهابية في تاريخه، بعد ان سيطر الارهاب متمثلا بداعش على الموصل ومن ثم على ثلث الاراضي العراقية، وبسبب هذه الصدمة انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 30% نتيجة لانخفاض السعر بنسبة 54%، كما انخفضت قيمة الصادرات النفطية بنسبة (33%)، ولولا ارتفاع صادرات النفط من (2.9) الى (3.5ملايين ب/يوم) اي بمعدل(18%)لانخفضت الصادرات النفطية والناتج بمعدل يتجاوز (40%).

مع كل ما شهده العراق من تغيرات جذرية كبيرة ،في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكنه لم يتمكن من تصحيح مساره الاقتصادي من خلال تنويع هيكل صادراته، وتقليل الاعتماد على النفط، واذا ما القينا نظرة على اسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وللسنوات (2003-2019)، نجد ان الاختلال الاقتصادي قد ازداد بشكل واضح كما مبين في الجدول (18) الذي يبين الناتج المحلي الإجمالي العراقي حسب الأنشطة ومنه نلاحظ ، ان اسهام قطاع النفط هو الأعلى على طول مدة الدراسة ، تاتي بعدها الأنشطة الخدمية ، اما الأنشطة السلعية غير النفطية فكانت الأقل اسهاما

وما بين 2003 الى 2019 من الواضح ان الدولة فشلت في التحول لنظام السوق، وايضا فشلت في اصلاح ما ورثته من سمات للتخلف، فما زالت القطاعات الاقتصادية مهمشة والنظام الصحي متدهور، وكذلك النظام التعليمي لا يتناسب مع المرحلة، فضلاً عن ازدياد معدلات البطالة، وارتفاع معدلات الفقر، وبنى تحتية مدمرة، فضلا عن ديون خارجية وداخلية متزايدة، والاهم من ذلك مازال الريع النفطي مهيمنا على الاقتصاد، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسب اسهامه في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراقي، ويمكن ملاحظة ان نسبة اسهام النفط حققت انخفاضا نسبيا خلال المدة (2014-2019)، لكن هذا الانخفاض لا يرقى الى مستوى تغير واقع الاقتصاد العراقي، وتنويع قاعدته الانتاجية، خصوصا انه لم يكن لصالح القطاعات السلعية الاخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية، والتي عانت الكثير من المشكلات التي لم تحل الى الان، مما تسبب بانخفاض اسهامها بالناتج المحلي الاجمالي، فالحكومة لم تتمكن من النهوض بقطاع الزراعة، ولعدة اسباب منها الاساليب التقليدية بالزراعة وتذبذب معدلات هطول الامطار والجفاف وانخفاض مناسيب دجلة والفرات، فضلاً عن فتح باب الاستيراد بدون اجراءات حماية كافية لهذا القطاع

جدول (18)الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة للسنوات (2003-2019)

	2003		2004		2005		2006		2007		2008	
	مليون $	%	مليون $	%	مليون $	%	مليون $	%	مليون $	%	مليون $	%
النفط الخام	14181	68	20929	58	28790	57	35953	55	46783	53	73362	55
الانشطة السلعية عدا النفط الخام	2005	10	3478	10	4601	9	7641	12	10428	12	14346	11
الانشطة التوزيعية	3350	16	8185	22	12396	25	9344	14	12508	14	16235	12
الانشطة الخدمية	1295	6	3750	10	4423	9	12191	19	18646	21	28866	22
الناتج المحلي الاجمالي	20832	**100**	36165	**100**	50211	**100**	65130	**100**	88367	**100**	132811	100

	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	مليون$	%	مليون$	%	مليون$	%	مليون $	%	مليون$	%	مليون $	%
النفط الخام	48345	43	62880	44	99484	52	109112	50	108443	46	100216	44
الانشطة السلعية عدا النفط الخام	15546	14	21553	15	27330	14	31956	14	38111	16	37374	16
الانشطة التوزيعية	17060	15	20491	14	23641	12	32849	15	37447	16	37307	16
الانشطة الخدمية	30847	28	38525	27	42520	22	45401	21	51628	22	54315	24
الناتج المحلي الإجمالي	111799	**100**	143451	**100**	19306	**100**	219319	**100**	235631	**100**	229213	100

	2015		2016		2017		2018		2019			
	مليون $	%	مليون$	%	مليون$	%	مليون $	%	مليون $	%		
النفط الخام	54784	33	56638	34	74508	39	99038	46	23208	45		
الانشطة السلعية عدا النفط الخام	26248	16	263666	16	26103	14	25044	11	4499	9		
الانشطة التوزيعية	37604	23	37400	22	40387	21	41145	19	13645	26		
الانشطة الخدمية	46238	28	46631	28	47763	26	51607	24	10097	20		
الناتج المحلي الاجمالي	164876	**100**	167037	**100**	188770	**100**	216836		51451			

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للاحصاء ، الحسابات القومية ، للسنوات (2003-2019)

على طول المدة من 1973-2019 لم تتمكن الادارات المتعاقبة من تخفيف الارتباط بين قطاع النفط والاقتصاد العراقي، وظلت سمة التخلف الابرز تلقي بظلالها على الاقتصاد العراقي وهي الخلل في

هيكل الاقتصاد العراقي من خلال الاعتماد الكبير على تصدير المواد الاولية، مع ان جميع الادارات كانت على معرفة بمدى خطورة ذلك على الاقتصاد والسياسة وعموم المجتمع، حاولت الادارة في عقد السبعينات تصحيح المسار كما مر ذكره في المبحث الاول الا ان تلك المدة زادت من هيمنة القطاع الحكومي، مسلحا بقطاع النفط على الاقتصاد واقصاء القطاع الخاص، اذ كانت التوجهات سياسية اكثر منها اقتصادية من خلال صياغة نموذج اقتصاد اشتراكي اغفل اهمية التجارة الدولية، فأوجد صناعات حكومية ظلت حبيسة اسوار البلد ولو كان هناك دور للقطاع الخاص الذي يعمل تحت ظل مبدا التكاليف والارباح برعاية حكومية، او مع شراكة حكومية، لكان تأثير صدمة النفط العراقية الاولى وصدمة النفط السلبية (1986-1987) التي حدثت بسبب الحرب مع ايران اقل مما هو عليه، وقد تنبهت الحكومة الى هذا الخلل الكبير وحاولت تصحيح الخطأ من خلال عمليات الخصخصة التي قامت بها في سنة 1987، وايضا وفي نفس السياق كان من الممكن ان يكون اثر صدمة النفط العراقية الثانية والتي احدثت اكبر اثر في الاقتصاد والمجتمع العراقي اقل تأثيرا لو كان هناك قطاع خاص يدير عمليات الانتاج والتصنيع، ان ثلاث الصدمات المذكورة سابقا ، اثبتت حجم الخطأ الاستراتيجي الكبير الا وهو الغاء القطاع الخاص، ولم تحقق المدة(2004-2019) اي انجاز يمكن ان يذكر سوى مجموعة من القوانين والقرارات الداعمة للإصلاح ودعم القطاع الخاص والتي لم تر النور سوى ان العراق اصبح سوقا ومنطقة استهلاك لمنتجات الآخرين، وبغض النظر عن الاسباب فالمؤكد الوحيد هو زيادة هيمنة النفط على الاقتصاد العراقي، في تلك المدة ولم تستفد الحكومة من ارتفاع الاسعار وصدمة النفط الدولية (2007-2008) لتعمل على ايجاد صناعات تحويلية او حتى على مستوى الاكتفاء الذاتي من الزراعة والصيد، مع ان زيادة الاستهلاك الاسري والذي رفع من مستوى الطلب الكلي ، كان من الممكن ان يسهم في إيجاد هيكل انتاج عراقي ، يعمل على زيادة قدرة الاقتصاد العراقي على الاستفادة من الصدمات الإيجابية ، ومواجهة الصدمات السلبية ، الا ان هذه الفرص المهمة قد اهدرت ، ولذلك ما ان تعرض سوق النفط العالمي الى صدمة النفط (2014-2015) نجد ان مؤشرات الاقتصاد العراقي قد انهارت بنسب كبيرة، ومن خلال دراستنا للمبحثين الثاني والثالث من الفصل الثاني سوف نتتبع حركة السياستين المالية والنقدية للمدة المذكورة وماهي الاليات التي اتبعت للاستفادة من الصدمات الايجابية او تقليل اثر الصدمات السلبية.

المبحث الثاني: السياسة المالية في العراق (1973-2019)

أولاً:هيكل الموازنة في العراق (1973-2019)

1. هيكل الموازنة الاتحادية في العراق للمدة (1973-1980)

في هذه المدة، تظافرت عدة عوامل اسهمت في زيادة ايرادات النفط العراقية، منها قرارات التأميم وزيادة كمية صادرات النفط، وارتفاع اسعار النفط خصوصا بعد صدمتي النفط الاولى والثانية، انعكس اثر هذه العوامل على اداء السياسة المالية، اذ كانت وعلى طول المدة سياسة توسعية من خلال زيادة في النفقات الاستهلاكية والاستثمارية، قامت الدولة في التوسع في تقديم الخدمات للمواطنين ورفع حصة المشتغلين، مما ادى الى زيادة دخل الفرد، كما شملت الموازنة الاستثمارية بناء وتطوير البنى التحتية، وزيادة حصة الصناعة والزراعة في المنهاج الاستثماري للخطط التنموية، التي ضمنتها المدة المذكورة، ونظرا لارتفاع العوائد النفطية حققت الموازنات فائضا ماليا متراكما قدر بـ(40) مليار دولار.

من الجدول(19) نلاحظ اعتماد الدولة الكبير على الايرادات النفطية، في تمويل الموازنة العامة خصوصا بعد صدمة النفط الاولى، اذ ارتفعت الايرادات العامة عام 1974 الى (8188) مليون دولار نتيجة لارتفاع العوائد النفطية الى (6534) مليون دولار ،بعد ان كانت الايرادات العامة سنة 1973 (2506) مليون دولار والايرادات النفطية (1842) مليون دولار، وفي عام 1980 وبتأثير من صدمة النفط الثانية ارتفعت عائدات النفط الى (26096) مليون دولار، ونتيجة لهذا الارتفاع ارتفعت الايرادات الكلية لتصل الى(42808) مليون دولار محققة معدل نمو مركب قدره (39%) كما حققت الايرادات النفطية معدل نمو قدره (34%)

جدول (19) إيرادات ونفقات الموازنة العراقية (1973-1980) (مليون دولار)

السنة	ايرادات				نفقات			فائض او عجز	سعر صرف الدولار/دينار
	النفط	الضرائب	اخرى	المجموع	استهلاكي	استثماري	المجموع		
1973	1842	191	473	2506	682	365	1048	14576	1.5
1974	6534	306	1348	8188	2303	1441	3744	4444	2.5
1975	8227	648	2428	11303	1883	2406	4288	7015	2.5
1976	9201	911	3164	13276	3666	2748	6414	6861	2.5
1977	9560	807	3619	13986	3449	3496	6945	7041	2.5
1978	10913	841	3619	15374	4902	5405	10307	5066	2.5
1979	21384	1239	11182	33805	33805	7755	41560	18019	3
1980	26096	2027	14684	42808	14147	12694	26841	15967	3.5

المصدر : وزارة المالية العراقية – دائرة الموازنة

2. هيكل الموازنة الاتحادية في العراق للمدة (1980-1990)

اتسمت موازنات العراق بعد اندلاع الحرب مع ايران بعدة سمات، منها انخفاض الايرادات النفطية بمعدل 25%عن سنة 1980، كما انخفضت الايرادات الاخرى والتي تمثل الأنشطة الحكومية عدا الضرائب بنسبة 65 %، مما ادى الى انخفاض اجمالي الايرادات بنسبة 60%، وهذا دليل لارتباط جميع الانشطة الاقتصادية التي هي بطبيعتها حكومية، بعد ان تم اقصاء القطاع الخاص بالصادرات النفطية، وفي مقابل الانخفاض في الايرادات نلاحظ ارتفاعا في النفقات، اذ ارتفعت سنة 1981 بنسبة 48.5% وبامن ثم ظهر العجز بشكل واضح في موازنة 1981 بمقدار (11703-)مليون دولار، بعد ان كان الفائض سنة 1980(15967) مليون دولار، وظلت موازنات العراق تعاني من العجز الكبير اذ ارتفع سنة 1982 الى (22110-) الى ان وصل سنة 1990 الى (17064-) محققا انخفاضا بسيطا كما مبين في الجدول (20).

جدول (20ايرادات ونفقات الموازنة العراقية (1981-1990) (مليون دولار)

السنة	الايرادات				النفقات			فائض او عجز
	النفط	الضرائب	اخرى	المجموع	استهلاكي	استثماري	المجموع	
1981	16167	1918.2	4384.8	22470	16233	17940	34173	-11703
1982	14694	2691.9	3980.1	21366	23658	19818	43476	-22110
1983	11430	3300.9	2914.2	17645.1	21414	14964	36378	-18732.9
1984	12039	2580	3796.5	18415.5	20583	11574	32157	-13741.5
1985	13575	3153.9	4343.1	21072	22089	9660	31749	-10677
1986	12006	3056.1	4755.6	19817.7	22278	8187	30465	-10647.3
1987	14844	2853.9	8429.1	26127	27687	7854	35541	-9414
1988	16182	3788.7	4833	24803.7	31890	8199	40089	-15285.3
1989	16776	3977.4	12586.8	33340.2	32616	9186	41802	-8461.8
1990	16914	4016.1	4542.9	25473	34071	8466	42537	-17064

المصدر : وزارة المالية العراقية – دائرة الموازنة

كما يمكن ملاحظة ارتفاع الانفاق الاستهلاكي بشكل كبير خصوصا بعد سنة 1984 وما يليها من السنوات اذ وصل سنة 1990الى 80% بسبب ارتفاع الانفاق العسكري.

3. هيكل الموازنة الاتحادية في العراق للمدة (1990-2003)

وفي عام 1990 دخل العراق حربا كبرى ثانية بعد احتلال الكويت، وبسببها تم فرض عقوبات اقتصادية علية دامت 13 سنة، ادى الى حرمان الموازنة العراقية من ايرادات النفط بشكل شبه كامل بعد توقف تصدير النفط لأول خمس سنوات ، ثم تخفيف الحصار بعد موافقة العراق على مشروع النفط مقابل الغذاء والدواء، والتي في ضوئها استأنف العراق عمليات تصدير النفط بشكل تدريجي وبنسب محدودة تحت اشراف الامم المتحدة.

من الجدول(21) يتضح الانخفاض الكبير في حجم الايرادات الى (422) مليون دولار، بعد ان كانت سنة 1990 (15.9) مليار دولار ،مقابل حجم النفقات المتدني ايضا والذي اصبح (1.7) مليار دولار بعد ان كان سنة 1990 (42.5) مليار دولار، واستمر التراجع حتى سنة 1995، اذ اصبحت الإيرادات (63) مليون دولار فقط مقابل نفقات تقدر ب(412) مليون دولار، وبمعدل نمو مركب بلغ (-34)، ومن الواضح ان هذه الارقام توضح التراجع الاقتصادي الكبير، وانهيار عملية التنمية، بسبب ما لحق قطاع الصحة والتعليم والخدمات من ضرر بالغ اثر في المجتمع بشكل كامل، كما توضح هذه الارقام ضرر صدمة النفط العراقية الثانية الخاصة كما مر ذكره في المبحث الأول، كما ان توقف ايرادات النفط اظهرت مستوى العجز في الموازنة، ولتسديد هذا العجز لجات الحكومة العراقية الى التمويل بالعجز، مما تسبب بموجات تضخم كبيرة افقدت الدينار العراقي جزءا كبيرا من قيمته اذ انخفض، مما تسبب بانهيار قيمة الدينار العراقي، وارتفاع معدلات التضخم، اما بعد سنة 1996 اي بعد مذكرة التفاهم نلاحظ، النمو الايجابي للإيرادات والنفقات العامة، مما حسن بشكل نسبي المستوى المعيشي للفرد العراقي.

جدول (21) إيرادات ونفقات الموازنة العراقية (1991-2003)

(مليون دولار)

السنة	ايرادات			نفقات			فائض او عجز
	النفط	غير النفطية	مجموع	استهلاكي	استثماري	مجموع	
1991	279.4	143.4	422.8	1565	184	1749	-1326
1992	168	72	240	1232	333	1565	-1325
1993	92	28	121	676	255	931	-810
1994	49	6	56	376	60	437	-381
1995	52	11	63	361	50	412	-348
1996	131	20	152	432	31	463	-311
1997	240	38	279	363	48	411	-132
1998	266	54	321	509	59	568	-246
1999	323	40	364	421	102	524	-159
2000	508	78	587	59	179	239	347
2001	559	108	668	772	300	1072	-404
2002	802	204	1007	900	386	1286	-279
2003	8191	133	8325	2403	149	2553	5772

المصدر : النشرات الاحصائية – وزارة المالية

4. هيكل الموازنة الاتحادية في العراق للمدة (2004-2019)

غالباً ما يكون هناك دور محوري للسياسة المالية في اقتصادات الدول النامية وبخاصة للدول التي تعتمد على الريع النفطي، كما تهيمن الحكومة في هذه الدول على كامل الفعاليات الاقتصادية وهذا ما لاحظناه من العرض السابق للسياسات المالية للعراق قبل 2003 ،لكن بعد عام 2003 وضعت جملة من القوانين في الدستور العراقي، ومنها المادة 110 ثالثا والتي تتضمن (رسم السياسة المالية، والكمركية، واصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الميزانية العامة للدولة، ورسم السياسة النقدية وانشاء البنك المركزي، وادارته)، وتم تحديد هدفين رئيسين للسياسة المالية في العراق.

الاول تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فاذا كان الاقتصاد يعيش حالة من الانتعاش او الازدهار الاقتصادي يمكن ان تنظم الموازنة بفائض وبالعكس في حالة كون الاقتصاد يعاني من حالة انكماش ، اما الثاني فهو تحقيق التنمية الشاملة ، من خلال توجيه الانفاق العام نحو القطاعات والمجالات التي تحقق اكبر نفع عام، اي توجيه الانفاق العامى على وفق المعايير الاقتصادية لتحقيق الكفاءة في توزيع الموارد

الاقتصادية نحو قطاعات التعليم والصحة والبنى التحتية والرعاية الاجتماعية وغيرها (العنبكي، 2008 ،5)، وهو ما ينسجم مع روح الدستور وما ذكر في المادتين(25) والتي جاء فيها (تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)، والمادة(26) التي نصت على (تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وينظم ذلك بقانون)(دستور جمهورية العراق،2005، 9-10).

1. دور القطاع النفطي في الموازنة الاتحادية (2004-2019)

تعد الصادرات النفطية الرافد الرئيس لإيرادات الموازنة العامة فهي تشكل ما نسبته (92%) كمتوسط للفترة (2004-2009), وبشكل اكبر للمدة 2004-2013 اي المدة التي تضمنت صدمة النفط الايجابية (2007-2008) فقد وصل اسهام النفط الى (95%) وبمعدل نمو مركب (15%), في المقابل لم يتجاوز اسهام الضرائب للفترة نفسها (2%).

اما بعد صدمة النفط السلبية (2014-2015) انخفض متوسط اسهام النفط الى (85%)، وهذا يوضح مدى ارتباط موازنات العراق والسياسة المالية بمتغيرات سوق النفط الدولية من جهة وما يتوقع ان ينتجه العراق من النفط، ويكون قادر على تصديره من جهة اخرى، مما يعرض السياسة المالية من خلال تنظيمها للموازنة الى ارباك كبير كما حدث لموازنة 2009 بعد ما انخفضت اسعار النفط بشكل مفاجئ تحت ضغط ازمة الرهن العقاري، اذ سحبت وتم خفضها الى (46.3) مليار دولار، بعد ان كانت (70) مليار دولاراستنادا للجدول(22) (ومن حسن الحظ ان الاسعار تعافت بشكل سريع، بعد صدمة النفط، انخفضت ايرادات النفط مما تسبب بارتفاع عجز الموازنة من (6%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الى (14%) عام 2016 كما ارتفع الدين العام من (31%) من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2013 الى(67%) سنة 2016، كذلك شهدت احتياطيات النقد الاجنبي هبوطا حادا من(87) مليار دولار في 2013 الى (45) مليار دولار في 2016 (صندوق النقد الدولي IMF)، ومن ثم اصبح هناك ربط وثيق بين المجتمع العراقي والنفط، من خلال الموازنة العراقية والتي اصبح المجتمع العراقي يعتمد عليها بشكل وثيق، ومن ثم فان الموازنة العراقية اصبحت تعكس توجهات دولة معيلة لرعاياها تقوم بتعليمهم واطعامهم ورعايتهم صحيا وتقوم بدفع رواتبهم دون جهد انتاجي او خدمي وبدون تحميلهم ضرائب تذكر(عدنان حسين,

على اسماعيل, 2016, ص111), بمعنى اخر تم تكريس الريعية وتعميق مشكلاتها بشكل يصعب معالجته او الانفلات من ربق الريع النفطي.

2. تحليل هيكل الموازنة العراقية 2004-2019

أ . تحليل هيكل الايرادات

1. الايرادات النفطية

من الجدولين (22-23) شكلت الإيرادات النفطية ما نسبته (91%) كمتوسط للمدة (2004-2019) ، وارتباط الموازنة العراقية بحجم الايرادات النفطية، فهي تكبر مع زيادة اسعار النفط وغالبا ما تحقق فائضا وتصغر مع انخفاض اسعار النفط، كما نلاحظ التذبذب في اسهام الايرادات النفطية بحجم الايرادات الكلية، اذ وصلت سنة 2004 الى (99%) وظلت فوق مستوى (95%) حتى سنة 2015، وهي السنة التي ظهرت بها اثار الصدمة النفطية السالبة اذ انخفض اسهام النفط الى (77%) لصالح الايرادات الاخرين والتي وصلت الى (20%)، وحقيقة كان من الممكن ان تنخفض الايرادات النفطية بشكل اكبر لولا ارتفاع صادرات النفط العراقية من(2.9 م /ب/ي) سنة 2013 الى (3.5و 4.6) سنة 2015و 2016 (oapecorg.org/ar/Home/DataBank) على التوالي.

جدول (22) هيكل الموازنة العراقية (بيانات فعلية) (2004-2019) (مليون دولار)

السنة	الايرادات				النفقات			فائض او عجز
	نفط	ضرائب	اخرى	المجموع	استهلاكي	استثماري	مجموع	
2004	22359	181	158	22668	18567	3537	22104	564
2005	26689	293	533	27515	15408	2509	17917	9598
2006	31261	334	1662	33257	21683	4131	25814	7443
2007	39645	1078	2370	43093	27417	3389	30806	16906
2008	63093	860	3641	67595	41095	8696	49792	17802
2009	43883	2831	472	47187	35179	9749	44929	2258
2010	57581	1199	1201	59981	53708	6235	59943	38
2011	91212	1493	611	93316	52252	15293	67545	25771
2012	100283	132	2500	102915	68283	21886	90170	12745
2013	92453	2467	2711	97632	67536	34632	102168	-4.535
2014	83510	3507	3814	90831	65901	32495	98396	-7565
2015	46941	2499	11522	60962	51218	18373	69591	-8629
2016	36648	3806	4430	44884	44894	14196	61824	-16958
2017	54681	5953	4352	64988	49601	13835	63437	1551
2018	80352	2878	6322	89553	56346	11613	67960	21593
2019	83374	3373	3.644	90.392	73.362	20522	93.884	-3492

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مستله من النشرة الاحصائية السنوية ، البنك المركزي العراقي للسنوات المذكورة.

***تم التحويل من الدينار العراقي الى الدولار بحسب سعر صرف كل سنة من سنوات الجدول.**

كما يلاحظ الزيادة المستمرة في الايرادات والنفقات للمدة (2004-2013) اذ ازدادت الايرادات من (22703) مليون دولار سنة 2004 الى(97632) مليون دولار عام 2013 وبمعدل نمو مركب بلغ (17%) ،كذلك حققت الايرادات النفطية للمدة نفسها معدل نمو مركب بلغ (17%)، كما نلاحظ ارتفاع

النفقات من (22335) مليون دولار سنة 2004 الى (102168) مليون دولار سنة 2013 محققة معدل نمو (18%) اغلبه انفاق استهلاكي، تحقق للعراق بسبب ارتفاع اسعار النفط في تلك المدة.

اما بعد سنة 2014 التي شهدت في نهايتها صدمة النفط السلبية (2014-2015)، اذ انخفضت ايرادات النفط من (83) مليار دولار تقريبا الى (46) مليار، والذي بدوره اثر في اجمالي الايرادات، اذ انخفضت من (90) مليار دولار سنة 2014 الى (60) مليارات دولار سنة 2015، كما حققت موازنتا 2014و2015 عجزا بلغ (7.5، 8.6) مليارات دولار على التوالي، كما حققت الموازنات للسنوات 2014-2019 معدل نمو مركب (0.5-).

2. الايرادات الضريبية

اسهمت الضرائب ب(3%) فقط كمتوسط للمدة المذكورة وانخفض اسهامها ما دون 0.8 لبعض السنوات مثل سنة 2004 وقد وصلت في افضل الاحوال الى (6%) في سنة 2009 بمعنى اخر لا يوجد دور يمكن ان يذكر للضرائب في تمويل الموازنات العراقية للسنوات المذكورة مما يعني انها لم يكن لها دور في الاقتصاد العراقي، ويعود السبب لتدني مستوى اسهام الضرائب في اجمالي الايرادات الى جملة اسباب منها .

1. اتساع نطاق الاعفاءات الضريبية وضيق الاقتصاد غير النفطي (الوعاء الضريبي) يحدان من نطاق التغطية الضريبية.
2. تركيز كبير على الضرائب المباشرة وضعف بالتركيز على الضرائب غير المباشرة.
3. غياب الاطار القانوني الواضح الذي ينظم فرض الضرائب, ينظم قانون الضرائب بشكل سنوي من ضمن قانون الموازنة العامة (لمدة سنة واحدة).
4. ضعف ادارتي الضرائب والجمارك.
5. تدني مستوى الامتثال الضريبي.

جدول (23) الاهمية النسبية لهيكل الموازنة العراقية (2004-2019)

السنة	إيرادات			نفقات	
	نفط %	ضرائب%	اخرى%	استهلاك %	استثمار%
2004	98.5	0.8	0.7	84	16
2005	97	1	2	86	14
2006	94	1	5	84.3	15.7
2007	92.5	2	5.5	89	11
2008	93.3	1.2	5	82.5	17.5
2009	93.6	6.1	0.3	78.3	21.7
2010	96	2	2.02	89.6	10.4
2011	97	1.6	1.4	77.4	22.6
2012	97	2	1	75.7	24.2
2013	94	2.8	2.7	66.1	33.9
2014	92	3.8	4.2	66.6	33.4
2015	77	4.1	18.9	73.6	26.4
2016	74.9	6.7	18.4	72.6	22.9
2017	84	9.1	6.9	78.1	21.8
2018	89	3.1	7	83	17
2019	92.2	3.7	4.1	78.1	21.9
متوسط	91	3	6	79	21

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (22).

ب. تحليل هيكل النفقات (2004-2019)

من الجدول (22) نلاحظ ارتفاع النفقات العامة في العراق من (22)مليادولار سنة 2004 الى (102) مليار دولار سنة 2013، الا انها بدأت تتراجع بعد عام 2014 اذ وصلت سنة 2016 الى(61) مليار دولار وفي عام 2019 عاودت الارتفاع اذ وصلت الى (93.8) مليار دولار نتيجة لتحسن أسعار النفط ومشروعات اعمار ما خلفته الحرب على الإرهاب وتحرير الموصل.

من خلال جدول (23) يتضح ان النسبة الاكبر كانت من حصة النفقات الاستهلاكية وبمتوسط(79%) للمدة 2004-2019 مقابل 21% نفقات استثمارية.

1. النفقات الاستهلاكية

ازداد حجم النفقات الاستهلاكية بشكل كبير من (15.4) مليار دولار سنة 2004 الى (35)مليار دولار 2009 حتى وصل سنة 2019 الى(73.3)مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ 8.5%، توزع الانفاق الاستهلاكي على عدة قطاعات وكما هو موضح بالجدول (24).

جدول (24) هيكل النفقات الاستهلاكية (2005-2019)

السنة	الرواتب		السلع والخدمات		الديون وخدماتها		المنافع الاجتماعية		النفقات التحويلية		مصروفات اخرى		المجموع
	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	%	
2005	2.9	19.2	1	6	0.055	0.03	3.1	20	6	38	2.4`	16	15.4
2007	10.9	40	3.2	12	.6	2.2	4.3	16.3	3.1	11	5	18.6	27.4
2009	15.5	48	6	17	0.588	1.6	4.7	10	6.3	17	2	6.4	35
2011	31	46	10.8	16	1.2	2	1.2	2	5.4	8	17.9	26	67
2013	33	48.5	8.2	12	7.5	10	0.88	1	10.3	15.5	8.7	12.5	67.5
2015	27.4	53.5	1.8	3.5	1	2	3.9	7.6	3.5	6.8	13.6	26.5	51.2
2017	23.8	48	4.4	8.8	2.4	4.8	12.4	25	3.3	6.6	3.2	6.6	49.6
2019	34.1	46.5	7.4	10	5.6	7.6	6.2	8.4	5.2	7	14.8	20	73.3
متوسط	22.3	43.7	5.3	10.6	2.3	3.7	4.5	11.2	5.8	13.7	8.1	16.5	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية –البنك المركزي العراقي

استحوذت الرواتب وما بحكمها بنسبة(43.7%) كمتوسط للسنوات المذكورة، وكان ذلك بسبب توجه الحكومة لتحسين دخل الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي، بعد ان اسهمت صادرات النفط برفع الناتج المحلي الاجمالي، وحصول العراق على ايرادات نفطية مهمة والملاحظ ان الارتفاع في مخصصات الرواتب استمر بالزيادة طول مدة البحث عدا انخفاض بسيط سنة 2019 ، ويعود هذا الارتفاع المتنامي في نسبة الرواتب الى عدة اسباب منها عودة المفصولين السياسيين، وحجم التعيينات المستمر، زيادة عدد المؤسسات الحكومية والهيئات التابعة لها.

2. النفقات الاستثمارية

يوضح جدول (25)هيكل النفقات الاستثمارية لسنوات مختارة للمدة مابين (2005-2019) وهي بيانات تخمينية .

حققت النفقات الاستثمارية نسبة (21%) كمعدل ما بين (2005-2009) من اجمالي النفقات، ومع الزيادات الملحوظة في حجمها وتحقيقها لمعدل نمو وصل(31%) للمدة المذكورة، الا انها لازالت حصتها متدنية على طول مدة البحث، علماً ان نسب الانجاز للمدة المذكورة كانت 65% اي بما معناه ان هناك اكثر من 35% كان يتم تدويره بين الموازنات المتعاقبة وهذا ما يمكن ملاحظته في المقارنة بين جدول (22) الذي يتضمن نفقات فعلية وبين جدول (25) الذي يتضمن نفقات تخمينية ، لاسباب عدة منها تأخر اقرار الموازنة والظروف الامنية غير المستقرة والفساد الاداري والمالي كما ان اغلب المشروعات الاستثمارية، لم تكن مشروعات إنتاجية، بل ان اغلبها ان لم يكن جلها توجه الى البنى التحتية والخدمية، ومن الجدول (26) الذي يوضح حصص بعض الوزارات من النفقات الاستثمارية، نجد ان النفط حظى بالحصة الاكبر، وبمعدل متوسط للمدة بلغ(37%)، ان ارتفاع حجم الاستثمارات في هذا القطاع واحدة من أسباب ارتفاع اسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، اتى بعده الانفاق العسكري بمعدل(14%)، اما الصناعة والزراعة فكانت حصصها (3, 2%) على التوالي، ولم يكن حال التربية والتعليم والتعليم العالي بمؤسساته البحثية المختلفة والصحة والبيئة بأفضل حال اذ حققت (2 – 2%)، اما الشباب والرياضة واللجان الاولمبية فقد حققت معدلات تساوي معدلات التربية والتعليم والصحة والبيئة مجتمعة وبمعدل (4%)، اما النفقات الاستثمارية الأخرى فاغلبها لإقليم كردستان والكهرباء.

جدول (25): هيكل النفقات الاستثمارية(بيانات تخمينية) (2005-2019)

مليون دولار

السنة	النفط	العسكري	الزراعة	الصناعة	التربية والتعليم	الصحة والبيئة	الشباب والرياضة	النقل و الاتصالات	الاعمار و الاسكان	اخرى	المجموع
2005	3057	41	17.5	4.9	101.9	41.3	9.5	234.6	247.9	1109	5129
2007	4367	1900	50	32	493	340	30	193	330	2277	10012
2009	2603	4837	845	595	243.5	493	195.5	637.5	510	4057.5	15017
2011	6950	435	1937.6	644.6	858.6	1059	903.4	1066	6361	5569	25785
2013	15437	3645	1610	857	831	967	343	1240	1286	21070	47262
2015	14000	9063	380	110	276	346	174	420	400	9464	34633
2017	13750	4050	256.5	16.8	15.3	41	28.5	80.9	404	6813	25454
2019	12384	2728	661	90	275	351	277	540	217	10266	27771

المصدر الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مجمعة من قوانين الموازنة الاتحادية للسنوات (2005-2019)، المذكورة الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية).

جدول (26) هيكل النفقات الاستثمارية (2009-2019) (%)

السنة	النفط	العسكري	الزراعة	الصناعة	التربية والتعليم	الصحة والبيئة	الشباب والرياضة	النقل و الاتصالات	الاعمار والاسكان	اخرى	المجموع
2005	60	0.7	0.3	1	2	0.8	0.1	4.8	4.9	21.6	100
2007	43.2	18.7	0.49	0.31	5.2	3.3	0.29	1.9	3.3	22.4	100
2009	17	32	6	4	2	3	1	4	3	27	100
2011	27	2	8	3	3	4	4	4	25	21	100
2013	33	1	2	2	3	2	21	3	27	6	100
2015	34	22	1	0.1	1	1	0.1	1	1	39	100
2017	54	16	1	0.5	0.1	0.1	0.1	0.1	2	27	100
2019	59	10	1.5	0.5	1	1	1	1.5	1	24	100
متوسط	37	14	3	2	2	2	4	2	10	24	100

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (25)

ثانياً: الدين في العراق

في المدة 1973-1980 لم يكن العراق يعتمد على سياسة الدفع بالآجل او الديون في تسوية معاملاته التجارية، اذ كانت تدفع بشكل مباشر، عدا بعض الائتمان التجاري، وبعض الديون للاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية، والتي دفع ثمنها عبر تزويدها بالنفط (الطبقجلي ،2018، 3)،كما لم يكن العراق مصنفا من ضمن الدول المدينة قبل حرب الثمانينات، وهذا واضح من موازناته لتلك المدة والتي غالبا ما كانت تحقق فائضا ماليا، لكن بعد عام 1980 بدأت مشكلة المديونية تظهر في العراق، وتنمو وتتعاظم بشكل مستمر حتى عام 2019، اذ بدأ اعتماد العراق على الدين الخارجي تحديدا بعد دخوله الحرب العراقية الايرانية، وتظافرت عدة عوامل ادت الى لجوئه للخارج، اولها تزايد حجم الانفاق العسكري مقابل انخفاض كبير في ايراداته النفطية بسبب تعرضه لصدمتين نفطيتين الاولى الخاصة التي تسببت بانخفاض ايرادات العراق النفطية من سنة 1980الى سنة 1983 بنسبة(48%)، مقابل هذا الانخفاض كانت هناك زيادة كبيرة بالإنفاق وصلت الى(37%) للمدة نفسها ، كانت نتيجة هذه العوامل ظهور العجز،ونموه بالموازنات العراقية طول عقد الثمانينات، والتي كان السبب الرئيس وراءه كما ذكرنا، صدمتي النفط وزيادة الانفاق العسكري، مما اجبره الى اللجوء للدين.

1. الدين الخارجي

قدر دين العراق الخارجي مع فوائده سنة 1991 بـ(42) مليار دولار، جاء ذلك من ضمن مذكرة الحكومة العراقية المقدمة الى سكرتير عام الامم المتحدة بتاريخ(29-4-1991)، جزء من هذا الدين يستحق التسديد سنة 1991 مع فوائده والتي بلغت (3.3)مليارات دولار، على ان يسدد كامل الدين سنة 1995مضافا عليه(7) مليارات دولار فوائد مستحقة بنسبة فائدة (8%) وبسبب عجز العراق على التسديد، تعاظم هذا الدين حتى وصل سنة 2003 الى(117) مليار دولار (وزارة المالية العراقية،قسم الديون) اغلبها ديون غير شرعية انفقت على الجانب الحربي والجزء الاخر فوائد متراكمة، اما تعويضات حرب الكويت فكانت(52) مليار دولار، في عام 2004 تم توقيع الاتفاقية مع صندوق النقدى والتي تم شطب 80% من ديون العراق

في المدة من(2003-2010)حصل العراق على مجموعة من القروض الميسرة من خلال مؤتمر الدول المانحة اهمها مجموعة قروض يابانية بلغ مجموعها(8.5) مليار دولار تسدد على مدى(40) سنة بالإضافة الى مجموعة قروض صغيرة ،لم تكن هذه القروض لتمويل الموازنة (شدهان ،2016، 16)، بل كانت على شكل مساعدات دولية لإعادة الاعمار.

بالرغم من الفوائض المالية التي كانت تحققها موازنات العراق للسنوات 2004-2010، والتي كان من الممكن استغلالها لحسم ملف الديون وبنسبة كبيرة، لكن العراق أثر ان يبقيها قائمة تلقي بظلالها الثقيل على مستقبل الاقتصاد العراقي.

في عام 2014 استفاق العالم الاقتصادي على صدمة نفطية سلبية خفضت سعر النفط بنسبة(200%) كما استفاق العراق على هجمة ارهابية عالمية كانت نتيجتها احتلال داعش الارهابي لثلثي ارض العراق وبشكل مباشر كانت نتيجة هذين الحدثين، ظهور عجز في موازنة العراق بمقدار (7) مليارات دولار، بعد ان انخفضت الإيرادات النفطية بمعدل(46%)، مما دفع العراق الى اللجوء للدين الخارجي والذي وصل الى(66) مليار دولار، وفي عام 2017 قدر اجمالي الدين الخارجي (بـ73مليار دولار) مكونة من أربع مجاميع رئيسة (صالح ، 2020 ،5).

1. ديون مجمدة منذ الحرب العرقية الايرانية قدمت من قبل دول مجلس التعاون الخليجي لدعم العراق في حربه ضد ايران وهي مجمدة منذ 2003 على امل ان يتم اطفاء 80% منها على قرار ديون نادي باريس.
2. ديون بقيمة 6 مليارات دولار وهي ما تبقى من ديون نادي باريس بعد هيكلتها اذ كانت تبلغ 40 مليار دولار وتستحق هذه الديون معدل فائدة 3.2% على مدى 28 سنة.
3. سندات اليورو وبقيمة 4.7 مليار دولار مقسمة على ثلاثة سندات.
   - 2.7 مليار دولار بفائدة 5.8 % واجبة السداد عام 2028 .
   - 1 مليار دولار عام 2017 بمعدل فائدة 2.1 % واجب السداد عام 2022.
   - 1 مليار دولار اصدر سنة 2017 بمعدل فائدة 6.5 % واجب السداد سنة 2023.
4. المجموعة الاخيرة وديون تقدر بـ22 مليار دولار مقدمة من صندوق النقد والبنك الدوليين عام 2014 واغلبها على شكل مساعدات ودعم لتمويل عجز الموازنة ودعم العراق في حربه ضد الارهاب.

2. الدين الداخلي

تتألف الديون الداخلية في معظمها من حوالات الخزينة التي تشترى اغلبها من قبل المصارف التجارية والبنك المركزي العراقي، ومنذ عام 2014 اشترى البنك المركزي جميع حوالات الخزينة المصدرة بمعدل فائدة (2.5%)، علما ان اغلب هذه الديون ترحل مباشرة الى وزارة المالية (الطبقجلي،2018، 13).

من الجدول(27) نلاحظ ان الدين الداخلي تأثر بشكل ملحوظ بحركة اسعار النفط اذ كان يقدر سنة 2004 بـ(4)مليارات دولار، ومع تحسن اسعار النفط انخفض الدين الى (3.7) مليارات دولار سنة 2008 الا انه بسبب الانخفاض المفاجئ في اسعار النفط سنة 2009 اذ وصل سعر برميل النفط وكمعدل سنوي الى(58)دولارا وادنى بعد ان كان (91 دولارا) مما افقد ما نسبته 34% من عائدات العراق النفطية، مما تسبب بعجز في الموازنة الجارية ادى الى زيادة الدين الداخلي حتى وصل الى (7.8) مليارات دولار سنة 2010 الى ان اسعار النفط الخام سرعان ما عاودت الارتفاع بسبب انتعاش الاقتصاد العالمي وتحقيقه معدلات نمو ايجابية دفعت اسعار النفط للارتفاع حتى وصلت (107 و117 و110) مليار دولار للسنوات (2011-2012-2013) على التوالي مما عمل على خفض الدين المحلي بنسبة(53%)اذ انخفض الى (3.6) مليارات دولار سنة 2013.

لكن وبسبب ما تم ذكره من الاحداث التي اعقبت سنة 2014 ازداد حجم الدين المحلي بشكل كبير حتى وصل سنة 2015 (27مليار دولار) وظل ينمو بشكل مستمر، الى ان وصل معدل النمو المركب ما بين سنة (2013–2019) الى(44%)، ففي عام 2019 وصل الدين الى (32) مليار دولار.

جدول (27) الدين المحلي العراقي للسنوات (2004–2019) (مليون دولار)

السنة	حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية		الدين على وزارة المالية		سندات		قروض مؤسسات مالية		جموع الدين الداخلي
2004	850	21%	2225	79%	-		-		3075
2005	815	19%	3434	81%	-		-		4249
2006	170	5%	3427	95%	-		-		3597
2007	409	10%	3689	90%	-		-		4098
2008	419	11%	3315	89%	-		-		3734
2009	3827	53%	3380	47%	-		-		7207
2010	4465	57%	3380	43%	-		-		7845
2011	3337	52%	3048	48%	-		-		6385
2012	2909	52%	2705	48%	-		-		5614
2013	1286	35%	23627	65%			-		3653
معدل النمو	%5		%30						%2
2014	5936	74%	2063		-		-		7999
2015	1622	60%	1978	7%	0011	0%	8790	33%	12390
2016	27531	65%	1978	5%	3946	9%	8862	21%	42326
2017	27137	68%	1810	5%	2253	6%	8862	22%	40065
2018	7984	23%	23876	68%	1641	5%	1600	5%	25101
2019	20150	63%	1474	5%	1614	5%	8970	33%	32208
دل النمو (2003-019	%59		%-7		%168		0		44

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، للسنوات (2004–2019) صفحات متفرقة.

ثالثاً: تقييم اداء السياسة المالية

بعد عام 2003 تضمن الدستور العراقي مجموعة من القوانين تمهد للتحول الى اقتصاد السوق واجراء اصلاحات اقتصادية تنسجم مع هذا الهدف، ولاشك ان السياسة المالية يجب ان تؤدي دورا مهما في هذا المضمار، لكن من خلال العرض السابق لأدائها يمكن ان نقول ان السياسة المالية لم تكن تسير باتجاه هدف اصلاح هيكل الاقتصاد العراقي، من خلال تنويع مصادر الدخل، وايجاد هيكل انتاج يوفر ولو جزءا من حجم الطلب في العراق، ويمكن ذكر بعض الملاحظات:

1. **اعداد الموازنة العامة التقليدي** والتي لم تتعد كونها جدولا محاسبيا يتضمن ارقام الايرادات والنفقات، فهو ركز على الانفاق دون ان يولي اهتماما اساسيا بالأهداف والعوائد الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق، او

الربط فيما بين المدخلات من الموارد المتاحة ، والمخرجات من المنافع المستهدفة، فالموازنات الحديثة تعمل على ضمان محاكمة النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الموازنة العامة.

- اعتمدت الايرادات على ريع النفط بنسبة تجاوزت(92%) تحول منها (80%) الى انفاق استهلاكي (جاري)، اما المتبقي(20%) للانفاق الاستثماري، فكان(37%) للنفط، (14%) عسكري والمتبقي اغلبه ان لم يكن جله خصص للبنى التحتية، او الصيانة لمباني الوزارات والمؤسسات، ولم يتوجه الى مشروعات انتاجية ممكن ان تسهم في سد الطلب الكلي في العراق ولم تتجاوز حصة الزراعة والصناعة (2%) لكل منهما، ووصل لبعض السنين الى ما دون (0.5%) كما موضح في الجدولين (26-27)، وهذا يشير إلى مشكلة كبيرة بالموازنات والسياسة المالية بشكل عام، فهي لا تنسجم مع المنطق الاقتصادي، ناهيك عن مخالفتها الصريحة للدستور العراقي، فهذه الارقام لا تعطي اي مؤشر للإصلاح، او حتى النية للإصلاح، فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي للعراق للسنوات (2004-2019) مبلغا قدره (2456994) مليار دينار اي ما يعادل(2 ترليون دولار) تقريباً، (80%) منه استهلاكي اي ما يعادل(1.6 ترليون دولار) واذا ما قابلنا هذا الرقم مع حجم الاستيرادات والذي بلغ تقريبا(560 مليار دولار) سنجد ان الاستيرادات شكلت ما نسبته(35%) من حجم النفقات الاستهلاكية و (28%) من الناتج المحلي الاجمالي تسرب الى الخارج.

2. **السياسة الإيرادية:** نلاحظ انخفاض حصة الضرائب في هيكل الايرادات العامة، اذ شكلت ما نسبته (3%)فقط للسنوات (2004-2019)، ومن ثم نحن امام خلل في هيكل الايرادات اذ ان(3%) من الايرادات الجارية تسهم في تمويل (80%) من الانفاق الاستهلاكي (الجاري) من حجم الانفاق العام.

3. **السياسة الانفاقية:** من خلال نمو الانفاق وحجمة، والذي وصل الى(80%) من الناتج المحلي الاجمالي ، نجد ان السياسة المالية كانت توسعية، هيمنت خلالها الدولة على مفاصل الاقتصاد والحياة الاجتماعية، ومن خلال تتبع هيكل الانفاق للسنوات ما بين (2009 و2019) نجد 45% من الانفاق الاستهلاكي كان من حصة الرواتب والاجور وما بحكمها ، واذا ما عممنا هذه النسبة على كامل المدة (2004-2019) نجد ان حصتها بلغت 720 مليار . ولان الميل الحدي للاستهلاك في العراق مرتفع بسب الفقر وسنين الحرمان التي عاشها ايام الحصار، فان جزءا كبيرا من هذا الانفاق تحول للخارج، مما يعني ان السياسة المالية اصبحت كمضخة كنزية ولكن للاقتصادات الاجنبية وخاصة الإقليمية، وظلت سلبياتها يواجهها الاقتصاد

العراقي، كما حقق الانفاق العام معدل نمو يبلغ 9.2% للسنوات 2004-2019، ويعود الارتفاع والزيادة فيه الى عدة أسباب، منها زيادة اعتماد المجتمع العراقي والذي ينمو بمعدل 3% على الموازنة العامة، مما يدفع الحكومة الى محاولة مسايرة هذا النمو من خلال توفير فرص عمل وزيادة الدخل والتي انتعشت ايام الوفرة المالية التي تحققت للسنوات مابين 2004-2013 وخصوصا تحت اثر الصدمة المالية الايجابية 2008.

4. مدى كفاءة الانفاق العام: ارتبطت الموازنة العراقية بشكل وثيق مع متغيرات الاقتصاد الدولي، وما تمر به الدورة الاقتصادية من انتعاش وانكماش، ففي حالة انتعاش الاقتصاد العالمي يزداد الطلب على السلع والخدمات ومن ثم يزداد الطلب على النفط الخام، مما يدفع بالأسعار للارتفاع، كما ان المضاربة والعقود الآجلة من الممكن ان تدفع السعر بشكل اكبر في حال النظرة المستقبلية التفاؤلية مثلما حدث للسنوات ما بين 2007-2013، والعكس تماما في حالة الانكماش، وبالتالي فان سعر النفط اصبح متغيرا خارجيا يتحكم بمعدلات النمو في الاقتصاد العراقي، وهذا ما بدا واضحا من خلال قراءة الناتج المحلي الاجمالي في وقت الصدمات النفطية، سواء الايجابية منها ام السلبية، مما افرز بعض السلبيات والضغوط على السياسة المالية منها:

- اصبح الانفاق الحكومي مصدر اساس للدخل العائلي وتحريك مختلف القطاعات الاقتصادية.

- عملت الموازنة الحكومية على توليد طبقة واسعة من شاغلي الوظائف الحكومية، تتسع مع اتساع الموارد النفطية في وقت الانتعاش الاقتصادي العالمي، ولا تضيق في وقت الركود الاقتصادي العالمي، مما يؤثر في تعرض الموازنات للعجز وخصوصا الجارية منها، ومن ثم زيادة حجم الدين الخارجي، وهذا ما لاحظناه بعد سنة 2014.

5. اولويات الانفاق: من يقرا حجم الانفاق وابواب الصرف يشعر انها لابد يعيش حالة مثالية وان هياكله الاقتصادية والاجتماعية مكتملة بشكل مثالي، وان معدلات التضخم والبطالة مناسبة والميزان التجاري لصالحها، وتسعى السياسة المالية لتنشيط الانتاج من خلال التوسع في الاستهلاك، لكن الواقع يقول عكس ذلك فمعدلات الانتاج المحلي في ادنى مستوياتها، والبنى التحتية في اسوا حالاتها، والبلد بحاجة الى 8000 الاف مدرسة، والرعاية الصحية في تدهور مستمر، وهناك(3.5) مليون عراقي يعيش في عشوائيات تفتقر

لمصادر المياه والصرف الصحي، ومعدل البطالة لعام 2019 بلغ (28%)(العراق، وزارة التخطيط ،دائرة الإحصاء). ومع هذا الواقع نجد ان موازنة الشباب والرياضة الاستثمارية والبالغة (4%) كمتوسط والتي صرفت اغلبها على ملاعب كرة قدم بعضها مهجور لأ كثر من عشر سنوات، وضعف موازنة (وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكل مؤسساته) والتي حصلتا مجتمعتين على (2%)، وهي ايضا ضعف موازنة الصناعة (2%)، وهذا يؤكد ما ذهبنا الية ان الحكومات العراقية، لم يكن لديها النية لاصلاح اي من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

6. عدالة التوزيع: من الواضح ان السياسة المالية عملت على زيادة حصة الرواتب والموظفين في اتجاهين الاول زيادة حجم الراتب، والثاني زيادة اعداد الموظفين، والذي استأثر بحصة الاسد من النفقات الاستهلاكية، والتي تحظى بحصة الاسد من اجمالي النفقات، وهذا الوضع يثير تساؤل عن مدى استفادة باقي افراد الشعب العراقي من غير الموظفين والمستفيدين من قوانين التعويضات وغيرها، وهذا يدفعنا لتساؤل اخر، ايهما افضل واكثر عدالة ان ترفع دخل الفرد وتبقيه يعيش في بيئة عامة رديئة، لاتتوافر بها رعاية صحية سليمة، وتعليم بدوام ثلاثي لايحقق ادنى مستوى من التعليم، وبنى تحتية متهالكة، وعدم توافر سكن لائق، ووسائل نقل ذات تكاليف عالية جداً، وبيئة غير نظيفة، ام انك تبقى دخل الفرد متدنيا لفترة محدودة، مع بناء بيئة متكاملة للعيش الكريم تتوافر بها رعاية صحية مناسبة، ويحصل بها الطالب على قدر مناسب من ساعات التعليم اليومية، وبها وسائل نقل متدنية الكلفة، من تسيير قطارات بشكل منتظم ووسائل نقل جماعي مناسبة وغيرها، لاشك ان الخيار الثاني اكثر عدالة، لسبب ان الموازنة تعتمد بشكل اساسي على ثروة عامة يملكها جميع من يسكن على ارض العراق، ومن ثم من حق الجميع ان يستفيد منها بطريقة او اخرى، ولاشك ان تقليل تكاليف الحياة الاساسية يعد وسيلة مهمة لعدالة التوزيع ، خصوصا اننا نتكلم عن ثروة بدأت تواجهها مخاطر كثيرة ومنافسة شديدة من الممكن ان تفقدها الكثير من اهميتها النسبية في سوق الطاقة، فضلا عن انها قابلة للنضوب، كما ان الخيار الثاني يعمل على المحافظة على دخل الفرد الحقيقي وهذا ما اكدته الموازنات الحديثة بوجوب ان يكون اثر الموازنة العامة اكثر شمولية، فاذا ما خصصت موازنات استثمارية اكبر للزراعة، فلاشك ان ذلك سيعمل على تحقيق الامن الزراعي للبلد، مع توفير فرص عمل خارج القطاع الحكومي، كما ان العمل الجاد على تطور الصناعة، وايجاد انتاج محلى بالمستوى والكم المطلوبين سيعمل على تحسين البيئة العامة لحياة العراقيين، من خلال ايجاد فرص عمل اكبر ومن ثم الاسهام بحل مشكلات

اجتماعية كثيرة، كما ان العاملين سيوفران وعاء ضريبيا اكبر مما يعمل على زيادة الوعاء الضريبي، و اعادة توزيع الدخل بشكل اكثر عدالة، لكننا على العكس من ذلك نلاحظ ان السياسة الانفاقية للبلد اهملت البيئة العامة لحياة الفرد، وحاولت رفع دخله فقط لان ذلك كان له اثر سياسي اسرع، فكانت النتائج كارثية اقتصاديا وسياسيا واجتماعياً مع تعرض هذا الدخل الى مخاطر عجز الموازنة الجارية، او انخفاض سعر صرف الدينار العراقي ومن ثم ستكون النتيجة دخلا حقيقيا بمستوى منخفض مع بيئة عامة رديئة

المبحث الثالث: السياسة النقدية في العراق للمدة (1973-2019)

يرتبط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الدولي بشكل وثيق، وخصوصا اقتصادات الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، فالصادرات النفطية تشكل المصدر الرئيس في توفير ما يحتاج من نقد اجنبي وعلى راسها الدولار، ومن ثم فهو يتأثر بطريقة غير مباشرة بالدورات الاقتصادية، والاحداث السياسية وغيرها من العوامل التي تؤثر في معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

ولمواجهة تأثيرات ومتغيرات الاقتصاد الدولي انتهج البنك المركزي العراقي في عقد السبعينات،السياسة النقدية المضادة للدورات الاقتصادية، من خلال ادارة العلاقة بين معدل نمو الايرادات النفطية ومعدل نمو المعروض النقدي.

من اهم الاهداف التي سعت السياسة النقدية الى تحقيقها للمدة المذكورة، جاء ذلك في عدة قوانين منها قانون 1970/927 والذي جاء ليعدل قانون 1956/72، اذ اعطي بموجبه وجوب تحديد سقف اعلى لسعر الفائدة بسبب الارتفاع المستمر في أسعار الفوائد التي تستوفيها المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية، والتي وصلت الى نسب تزيد كثيراً عن نسب الفوائد التي تستوفيها المصارف والمؤسسات المالية العراقية، والمحددة بموجب المادة (172) من القانون المدني، ولغرض تجنب الخسائر التي تتحملها المصارف والمؤسسات المالية العراقية نتيجة للفرق بين سعري الفائدة في الداخل والخارج، مما يستوجب معه إعادة النظر في تحديد الحدود العليا للفوائد، لذا فقد وجد من الضروري منح البنك المركزي العراقي صلاحية تحديد الحدود العليا لأسعار هذه الفوائد لكي تتماشى والتطورات الاقتصادية العالمية استثناء من المادة المذكورة لذا شرع هذا القانون.(العراق،مجلس القضاء الأعلى ،قاعدة التشريعات العراقيةiraqld.hjc.iq)

وفي عام 1976 صدر قانون رقم584 ،والذي حدد عدة اهداف للبنك المركزي اذ جاء فيه هدف البنك، في اطار السياسة العامة للدولة في تحقيق النظام الاشتراكي، الى ما يلي (iraqld.hjc.iq) :-

1. ضمان استقرار العملة العراقية، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وذلك عن طريق:-

أ. اصدار العملة العراقية وادارتها.

ب. ادارة احتياطي الدولة من الذهب والموجودات الاجنبية.

ج. رسم سياسة التحويل الخارجي ومراقبة وتخطيط النقد الاجنبي.

د. تنظيم وتخطيط الائتمان ومراقبة الصيرفة والمؤسسات المالية الوسيطة.

هـ. الاسهام في معالجة الازمات النقدية والاقتصادية.

2. الاسهام في تعجيل النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعاشي بتوفير الموارد النقدية والمالية الضرورية للخطط التنموية، على وفق الامكانات المتاحة.

أولا : السياسة النقدية في العراق للمدة (1973-1980)

شكلت المدة (1973-1980) تحديا حقيقيا للسياسة النقدية في العراق، تمثل هذا التحدي في مدى قدرتها على تحقيق اهدافها امام عدة عوامل مضادة، منها الزيادة المستمرة بعرض النقد، الناتجة عن الزيادة المستمرة في الانفاق الحكومي، والزيادة في حصيلة النقد الاجنبي، وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بعد ارتفاع دخل الفرد، و الزيادة السكانية الناتجة من العمالة الأجنبية، التي لجأ إليها العراق لسد النقص في العمالة المحلية، كل هذه العوامل الضاغطة كانت امام هيكل انتاجي غير مرن، وقدرة استيعابية ضعيفة، فكانت نتيجة هذه العوامل ارتفاع مستوى الاسعار، وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي، وارتفاع معدل الاستيراد وزيادة في الخلل في الميزان التجاري، وبامن ثم نشوء ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي.

ولمواجهة ما سبق استخدم البنك المركزي اداة عرض النقد التي تعد واحدة من ادوات البنك المركزي الرئيسة، التي تؤثر في متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي، استخدمت هذه الاداة من قبل البنك المركزي العراقي للمدة (1973-1980) كسياسة مضادة للدورات الاقتصادية وبما ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل شبه كامل على الايرادات النفطية كما أشرنا سابقا، والتي ترتبط بشكل مباشر بالوضع الاقتصادي الدولي، لذلك فان عرض النقد في العراق يتناغم مع متغيرات وتقلبات السوق النفطية، اذ يرتبط عرض النقد مع الايرادات النفطية بعلاقة طردية، اي انه عند وجود معدل نمو ايجابي لقيمة الايرادات النفطية سيكون معدل عرض النقد إيجابيا ايضا، بما يعادل المستوى المناسب الذي يستجيب لتقلب النشاط الاقتصادي، المتمثل بإيرادات صادراته النفطية، وبالنتيجة في ظل هذه الاستراتيجية سيكون معدل عرض النقد ادنى من معدل نمو قيمة الايرادات النفطية، لكنهما في الاتجاه ذاته، لكن الاختلاف يكون بمعدل النمو السنوي (عبدالمنعم وهيل، 1995، 102).

من الجدول (28) نجد ان الايرادات النفطية وفرت للعراق في عقد السبعينات مبلغا قدره (200) مليار دولار تقريباً، شكلت هذه الكتلة النقدية عامل ضغط على الاسعار اذ نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار وهي من اعراض المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي، يظهر ذلك بشكل واضح من بيانات الجدول، اتخذت الحكومة العراقية عدة إجراءات لتخفيف حدة الاثار السلبية لنمو معدلات التضخم المستمرة منها، التسعير الاجباري وزيادة الاستيرادات.

وفي هذا السياق يجدر بنا ان نتوقف عند ملاحظة مهمة، ففي الوقت الذي تضمنت الخطط التنموية في عقد السبعينات العمل على زيادة اسهام الصناعة والزراعة في اجمالي الصادرات، ومن ثم زيادة اسهامهما في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، والعمل على التخفيف من عجز ميزان المدفوعات غير النفطي، نلاحظ ان هذا المؤشر كان من اهم عوائق الوصول للأهداف المذكورة سلفا، فمستويات التضخم المرتفعة، وارتفاع سعر صرف العملة المحلية عملا على عرقلة محاولات زيادة معدل الصادرات التجارية غير النفطية، بل في تلك الفترة ازداد اعتماد العراق على التجارة الخارجية لسد فجوة الطلب المتزايد، واذا ما رجعنا للجدول (10) نجد ان حجم الاستيرادات للمدة (1973-1980) نما بمعدل مركب (35.2%) كما ان العجز في الميزان التجاري بدون النفط نما بمعدل نمو مركب (36.8%).

جدول (28) العلاقة بين الناتج المحلي وعرض النقد في العراق للمدة (1973-1980)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	معدل النمو %	عرض النقدM1 (مليون دولار)	معدل النمو %	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	معدل التضخم %	سعر صرف الدينار/الدولار
1972	6,483		259.6	-	20.4	-	1.5
1973	12,996	80	322.6	24	21.3	4	1.5
1974	16,095	113	462.6	43	23	8	2.5
1975	19,383	26	625.6	35	25.2	10	2.5
1976	23,326	12	755	21	28.4	13	2.5
1977	27,702	4	864	14	31	9	2.5
1978	39,565	14	1245	44	32.4	5	2.5
1979	47,562	63	1576	27	36	11	3
1980	6,483	-3.3	2650	68	41.7	16	3.5

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، للسنوات (1973-1980) صفحات متفرقة.

ثانيا: السياسة النقدية في العراق للمدة (1981-2003)

في الثمانينات تغيرت الاوضاع الاقتصادية في العراق بشكل سلبي لعدة اسباب ابتداء من تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض قيمة الدولار من ناحية، وانخفاض صادرات النفط العراقية بسبب الحرب مع ايران من ناحية اخرى(صدمة النفط العراقية الاولى).

كنتيجة لتلك الظروف والتي بسببها اصبح العراق امام وضع اقتصادي حرج، اذ ازدادت النفقات مقابل انخفاض كبير بالإيرادات، لجأت الحكومة لعدة اجراءات منها اللجوء للاحتياطيات النقدية والفوائض المالية المتحققة من الفوائض النفطية في السبعينات، ثم اللجوء للاقتراض الخارجي، والاقتراض الداخلي المتمثل بعمليات تنقيد الدين، اذ قام البنك المركزي بعدة اجراءات منها طبع النقود، اصدار سندات ادخار (سندات القادسية)، الاقتراض من المصارف المحلية، وكل ذلك كان من اجل سد العجز في الموازنة.

ادت هذه السياسة الى نمو نقدي متواصل وكما هو ملاحظ من الجدول (29) اذ وصل عرض النقد سنة 1990 الى (3645مليون دولار)، بعد ان كان عام 1980 (2650مليون دولار) وبمعدل نمو مركب (19.2)، رافقت هذه الزيادات في المعروض النقدي معدلات تضخم متذبذبة، اذ وصلت سنة 1990الى (52%) بعد ان كانت سنة 1980(16%)، اي انها ازدادت بمعدل نمو مركب بلغ(12.5)، شكلت هذه العوامل اداة ضاغطة على سعر صرف الدينار العراقي والذي عانى من تدهور مستمر منذ 1980 الى 1990 اذ وصل سنة 1990 الى (4) دنانير لكل دولار واحد، بعد ان كان سنة 1980 الدينار يساوي(3.5) دولارات.

دفعت هذه الظروف العراق الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات تؤشر على تحولات في الاقتصاد العراقي باتجاه اقتصاد السوق منها خصخصة بعض المشروعات الحكومية والغاء القيود السعرية عن السلع المصنعة محليا، ورفع اسعار السلع الزراعية المهمة.

بعد عام 1991 شهد العراق مزيدا من التدهور الاقتصادي، بسبب قرار الحصار الاقتصادي، والذي تسبب بصدمة النفط العراقية الثانية، وكانت من الشدة والقوة والمدى الزمني اشد قسوة على الدولة العراقية من سابقتها، اذ تم تصفير صادرات العراق النفطية، واصبح الاقتصاد امام مشكلة اقتصادية معقدة

ومركبة، امام زيادة مطردة في النفقات وانخفاض حاد بالإيرادات، نقص بالمعروض السلعي ،ونقص حاد في النقد الاجنبي.

مقابل هذا الواقع انحسرت الخيارات في السياسة النقدية، وتحديدا التمويل بالعجز من خلال اصدار نقدي جديد، فلم تكن هناك امكانية لزيادة الضرائب او تقليل النفقات بعد الدمار الذي اعقب حرب 1991 بمعنى اخر عجز السياسة المالية عن معالجة الوضع، كما ان خيار القروض الدولية غير متاح، بسبب قرارات الامم المتحدة، شهدت تلك المدة نقصا شديدا في المعروض السلعي.

ان اعتماد البنك المركزي لسياسة التمويل بالعجز او التضخمي، تعني تبعية السياسة النقدية و مسايرتها للسياسة المالية، وكنتيجة طبيعية لتلك السياسة فقد ازدادت معدلات التضخم بشكل مستمر منذ سنة 1991 حتى 2003، وكما مبين في الجدول (29) حتى وصل سنة 1994 الى(492%) وانخفض سعر الدينار الى(1674) للدولار الواحد ,لكن بعد موافقة العراق على قرار النقط مقابل الغذاء والدواء نلاحظ انخفاض معدلات التضخم, الا ان للأحداث السياسية وما كان يرافقها من توقعات المجتمع كانت تؤثر في معدلات التضخم وسعر صرف الدينار العراقي اذ نلاحظ ارتفاعها بعد عام 2001 بعد ارتفاع وتيرة التهديدات للعراق على خلفية احداث (11 سبتمبر 2001)، حتى وصلت عام 2003 الى(32%).

جدول (29) العلاقة بين ايرادات النفط وعرض النقد في العراق المدة (1981-2003)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	معدل النمو %	عرض النقد M1 (مليون دولار)	معدل النمو %	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	معدل التضخم %	سعر صرف الدينار/الدولار
1981	32,580	-	3645.5	-	45	8	0.47
1982	36,777	12.88	4980.7	36.62	54.6	21	0.48
1983	37,495	1.95	5527.4	10.97	63.5	16	0.501
1984	42,531	13.43	5500	-0.49	68.5	8	0.501
1985	44,204	3.93	5777	5.03	71.4	4	1.176
1986	39,992	-9.52	6736.6	16.61	72.3	1	1.174
1987	43,702	9.27	8316.7	23.45	82.4	14	1.174
1988	43,411	-0.66	9848	18.41	100	21	2
1989	48,422	11.54	11868	21.51	106	6	3
1990	13,982	-71.12	3839	-67.65	161.2	52	4
1991	2,000	-99.85	2467	-35.73	462	186	10
1992	1,900	-4.70	2090	-15.28	848.8	83.7	21
1993	1,600	-12.98	1167	-44.16	2611	207	74
1994	1,500	-6.50	523	-55.18	15461	492	456
1995	1,600	6.96	421	-19.5	69792	351	1674
1996	2,000	22.14	820	94.77	59021	15-	1170
1997	1,800	-8.89	705	-14.02	72610	23	1471
1998	11,000	500.1	834	18.29	83335	14.7	1620
1999	16,000	45.45	752	-9.83	93816	12.5	1972
2000	27,000	68.75	895	19.01	98486	4.9	1930
2001	23,000	-14.81	1119	25.02	114612	16.3	1929
2002	22,000	-4.34	1539	37.53	136752	19.3	1957
2003	27,000	22.72	3007	95.38	181301	32.5	1920

المصدر: 1. البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، للسنوات (1973-1980) صفحات متفرقة.

2. البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية ، للسنوات (1981-2003) صفحات متفرقة.

ثالثا: السياسة النقدية في العراق للمدة (2004-2019)

بعد عام 2003 اتخذت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الإجراءات، ترمي لحل ما ورثته من معدلات تضخم مرتفعة وانخفاض قيمة الدينار العراقي، تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، فضلاً عن ايجاد نظام مالي ومصرفي تنافسي، وبناء بيئة اقتصادية تتناسب مع نظام السوق.

1.الاطار العام للسياسة النقدية

في عام 2004 صدر قانون (56)، الذي وضع اطر عمل البنك المركزي العراقي وتحديد الغرض من انشائه وأهدافه، اذ جاء في القسم (1) من القانون (ينشئ هذا الامر بنكا مركزيا امنا وقويما ومستقلاً بغية تحقيق الاغراض التالية: الاستقرار في البلاد والمحافظة على استقرارها وثباتها، العمل على ايجاد ورعاية نظام مالي، يعتمد على السوق وعلى المنافسة ويكون مستقرا، تعزيز التنمية المستدامة واستدامة العمالة والرفاهية في العراق) (قانون البنك المركزي56، 2004، 2).

حدد القانون مجموعة من الاهداف جاءت في المادة (3) (تضمنت الاهداف الرئيسة للبنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية، والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت، يقوم على اساس التنافس في السوق، ويعمل البنك المركزي العرقي تماشيا مع الاهداف المذكورة سلفا، على تعزيز التنمية المستدامة، واتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق) (قانون البنك المركزي , 14).

ولتحقيق هذه الاهداف تم تحديد مجموعة من المهام للبنك المركزي العراقي نذكر منها:-

1. صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق, بما في ذلك سياسة سعر الصرف الاجنبي.
2. حيازة جميع الاحتياطي الرسمي الاجنبي للعراق وادارته.
3. حيازة الذهب وادارة مخزون الدولة من الذهب.
4. تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة.
5. توفير السيولة للمصارف التجارية.
6. اصدار العملة العراقية وادارتها.

اعطى هذا القانون البنك المركزي استقلالية كاملة عن الحكومة، اي ان البنك المركزي لا يخضع للحكومة، كما منع من اقراض الحكومة سواء بشكل مباشر، اذ جاء في المادة (26) (لا يمنح البنك المركزي اية اعتمادات مباشرة او غير مباشرة للحكومة او لأى هيأة عامة او جهة مملوكة للدولة).

ويمكن تحديد مفهوم الاستقلالية بثلاث نقاط هي (ثريا, الخزرجي, 2010, 8)

1. عدم اقراض الحكومة بشكل مباشر او غير مباشر.

2. عدم تلقي اوامر من الحكومة في تيسير ادوات السياسة النقدية.
3. خضوع حساباتها للمدقق الخارجي على وفق معايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية .

الا ان استقلالية البنك المركزي لا تعفيه من مبدا رئيس من مبادئ الحوكمة في البلاد، وهو مبدا المشاركة، التي تعني التشاور والحوار مع الحكومة، والقيام بالأعمال بالإنابة عنها، واذا ما جمعنا العناصر الثلاثة التي لا تقوم عليها الاستقلالية وهي المساءلة والافصاح والمشاركة، فإننا نصل الى مبدا جوهري تقوم عليه السياسة النقدية في تسيير ادواتها وهو مبدا الحوكمة الجيدة والتي تعني افضل اداء باقل التكاليف في تحقيق اهداف السياسة النقدية (مظهر محمد, 2012, ص20).

كما شهدت السياسة النقدية بعد عام 2004 تحولات جذرية على خلفية اتخاذ البنك المركزي عدة قرارات واجراءات لإرساء قواعد واسس تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق نذكر منها:

- **استبدال العملة:** قام البنك المركزي في 2003/11/15 باستبدال العملة القديمة باخري جديدة مما كان له اثر ايجابي مباشر في قيمة الدينار، بعد ان حظى الدينار الجديد بقبول عام من حيث توافر الامان وصعوبة تزويره او التلاعب بحقوق حامليه (تقارير البنك المركزي, 2004, 13).

- **تحرير اسعار الفائدة:** بعد عام 2004 وانسجاما مع التوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق قرر البنك المركزي التحرير الكامل لأسعار الفائدة على الودائع والقروض والائتمان والادوات المالية يعد هذا القرار تحولا جذريا في العمل المصرفي في العراق للتحرك صوب تعزيز دور (الاشارات) السعرية لمعدلات الفائدة على وفق قواعد وكفاءة السوق للوصول الى السعر التوازني الذي يضيق الفجوة بين اسعار الفائدة الدائنة والمدينة والذي يعد الوسيلة المثلى لتحقيق كفاءة عملية الوساطة المالية وزيادة المنافسة بين المصارف التجارية (البنك المركزيالعراقي،2004،ص15).

- **منح تراخيص للمصارف الاجنبية:** سمح قانون رقم (94) لسنة 2004 لثلاث مصارف اجنبية بفتح فروع لها في العراق، ثم ازداد عدد المصارف الاجنبية في العراق، ليصل سنة (2019) الى ثمانية عشر مصرفا اجنبيا منها اثنان اسلاميان (البنك المركزي العراقي ، 2019،ص2)

2. تطورات السياسة النقدية في العراق للمدة 2004-2019

أ. عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه

ان ادارة عرض النقد والسيطرة عليه تعد من اولويات البنك المركزي بعد عام 2003 وهي الركيزة الاساسية لاستراتيجية السياسة النقدية في العراق لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي وخفض معدلات التضخم، ومن الاجراءات المهمة التي قام بها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد، اصدار عملة جديدة ذات مواصفات تجعل من عملية تزويرها عملية صعبة مما اسهم في اعادة الثقة بالدينار العراقي كمخزن للقيمة ووسيلة للتبادل، كما قام البنك المركزي كما ذكرنا بتحرير سعر الفائدة مما اسهم بشكل مباشر في زيادة الودائع الجارية.

ويتكون عرض النقد في العراق من الاتي:-

1. **الاصدار النقدي:** وهو مسؤولية البنك المركزي التي اوكلها له قانون (56 لسنة 2004)
2. **الائتمان المصرفي:** وهو اسهام المصارف التجارية في تكوين عرض النقد من خلال الائتمان، فالقروض تمثل عملية خلق نقود الودائع، وتعد المصارف التجارية الجهة المؤهلة للقيام بتلقي الودائع ومنح القروض، وهذا ما يؤدي بالنتيجة الى خلق وسائل دفع اخرى تضخ في الاقتصاد الوطني.(الحمداني، نايف، الحمداني،2018، 3).

من الجدول (30) نلاحظ تطور عرض النقد M2 اذ وصل سنة(2005) الى (14.5) مليار دولار بعد ان كان سنة 2004 (11.5) مليار دولار تقريبا، وبمعدل نمو سنوي بلغ (27%) وفي عام(2006) حقق ارتفاعا ملحوظا اذ وصل الى(21 مليار دولار) وبمعدل نمو بلغ (44%)، ويعود هذا النمو الى التطور الذي شهدته اسواق النفط والزيادة في سعر البرميل والذي أثر بدوره في ايرادات العراق المالية، وزيادة ملحوظة بالناتج المحلي الاجمالي، الا انه وفي سنة 2008 نلاحظ تباطؤ معدلات نمو عرض النقد، متأثراً بانخفاض اسعار النفط اذ انخفضت الى (25%) بعد ان كانت سنة(2007)(33%) ويتزامن هذا التباطؤ مع التباطؤ الذي شهده الاقتصاد العالمي بسبب أزمة الرهن العقاري الامريكية، واثرها السلبي في نمو الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على اسعار النفط، وفي عامي(2014 و 2015) حقق M2 ادنى مستوى له اذ انخفض الى (3و9 -) على التوالي. وايضا حدث الانخفاض بسبب انخفاض اسعار النفط وتعرض اسواق النفط العالمية

لصدمة النفط، 2014 مما تسبب بانخفاض الناتج المحلي الاجمالي اذ انخفض سنة (2014) الى (166) مليار دولار بعد ان كان(سنة 2013) (228) مليار دولار محققا معدلات نمو سالبة لسنتي (2014 و2015) (-3 و-27) على التوالي ويرجع ذلك الى انخفاض اسعار النفط وتعرض اسواق النفط العالمية الى صدمة النفط 2014.

جدول (30) عرض النقد وسعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2019)

السنة	صافي العملة في التداول		الودائع الجارية	M1		شبه النقد	M2		سعرالصرف
	مليون دولار	نسبة من M1		مليون دولار	معدل النمو		مليون دولار	معدل النمو	
2004	7162	71	2985	10147		1349	11498		1453
2005	9112	80	2286	11399	12.33	3260	14659	27.49	1472
2006	10969	71	4491	15460	35.62	5590	21050	43.59	1475
2007	14500	67	7221	21721	40.49	6250	27971	32.87	1267
2008	18493	66	9697	28190	29.78	6730	34920	24.84	1193
2009	21781	58	15524	37305	32.33	8138	45443	30.13	1170
2010	24332	47	27421	51753	38.72	8643	60396	32.90	1170
2011	28296	45	34180	62476	20.71	9704	72180	19.51	1166
2012	30594	48	33161	63755	2.04	11731	75486	4.58	1166
2013	34995	48	38836	72692	14.01	13848	87679	16.15	1166
2014	36072	50	36620	72692	0	18036	90728	3.47	1166
2015	34855	53	30580	65435	-9.98	17435	82595	-8.96	1190
2016	42075	59	28658	70733	8.09	17349	88082	6.64	1190
2017	40351	57	30811	71162	0.60	18279	89441	1.54	1190
2018	40517	5%	37312	77829	9.36	17561	95390	6.65	1190
2019	47611	55%	39159	86770	11.48	16671	103441	8.44	1190
معدل النمو المركب				15			15		

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، للسنوات (2004-2019) صفحات متفرقة.

تم حساب معدل النمو المركب على وفق المعادلة: $(\frac{Y_n}{Y_O})^{(\frac{1}{n-1})} \times 100$

ادوات السياسة النقدية

ولتحقيق اهداف السياسة النقدية، صار لزاما على البنك المركزي استخدام الادوات النقدية المناسبة، سواء كانت تقليدية أم مستحدثة، والتي تمكنه من بناء ركائز الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على معدلات التضخم، وثبات سعر صرف الدينار وبناء نظام مالي ومصرفي فاعل و رصين.

اعتمدت السياسة النقدية في العراق على مجموعة من الادوات منها ماهو تقليدي سواء كانت مباشرة مثل سعر الفائدة او وغير المباشرة مثل (الاحتياطي القانوني ، السوق المفتوحة ، سعر الخصم، نافذة بيع العملة) ، وماهو مستحدث (مثل نافذة بيع العملة) ، سيتم التطرق لهذه الادوات مع التركيز على اداة مزاد العملة او (نافذة بيع العملة) وهي من الأدوات المستحدثة بشكل اكبر كونها الاكبر اثرا في الاقتصاد العراقي، وهي من اكثر الادوات التي تسببت بجدل واضح بين الاقتصاديين في العراق .

1- الأدوات غير المباشرة

أ. الاحتياطي القانوني

تعد نسبة الاحتياطي القانوني، واحدة من الادوات غير المباشرة التي يعتمد عليها البنك المركزي العراقي، للتأثير في حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية، لذلك منحه القانون حق تغير نسبة الاحتياطي القانوني وبما يخدم توجهاته واهدافه المرسومة، لذلك نلاحظ تغير هذه النسبة لأكثر من مرة، ما بين سنة 1973 وسنة 2019، فما قبل سنة 1976 كانت نسبة الاحتياطي القانوني تبلغ (20%)، التي اقرت بقانون (97 لسنة 1964) (قاعدة التشريعات العراقيةiraqld.hjc.iq/)، في عام 1976 تم خفضها لتصبح (13%)

ظلت هذه النسبة قائمة الى سنة 1996 اذ تمت زيادتها لتصبح (20%) على الودائع الجارية انسجاما مع توجهات البنك لخفض معدلات السيولة وخفض المعروض النقدي منها لتحسين قيمة الدينار العراقي (cbi.iq/documents/Annual_2003).

في قانون 56 /2004 تم رفع نسبة الاحتياطي القانوني الى (25%)، على ان يودع (20%) لدى البنك و (5%) في خزائن المصرف نفسه، في عام 2010 وبعد ان حقق الاقتصاد العراقي مستوى مشجعا

من الاستقرار الامني والاقتصادي، وبعد ان نجح في السيطرة على المعروض النقدي ومعدلات التضخم، اتجه البنك نحو تشجيع المصارف التجارية لاخذ دورها في تحسين الوضع الاقتصادي، والاسهام في اصلاحه ولذلك خفض نسبة الاحتياطي الى (15%) لتحفيزها لتتجه نحو السوق بشكل اكبر، وكخطوة تشجيعية ثانية سمح البنك المركزي للمصارف التجارية باستخدام(50%) من احتياطياتها للاستثمار بحوالات الخزينة وايداع (50%) لدى البنك.

ب. السوق المفتوحة

لم تكن اداة السوق المفتوح من الادوات المؤثرة في حركة الاقتصاد العراقي ولعدة اسباب منها عدم وجود مستلزمات هذه الاداة من اسواق نقدية ومالية فاعلة ذات عمق مالي، تمكن البنك المركزي من استخدامها بشكل كفوء قادر على التأثير بالمتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي، بمعني بيع الاوراق في حال وجود تضخم وشرائها في حال وجود ركود، وان اغلب استخدام هذه الاداة كان توفير اموال في حال عجز الموازنة الجارية فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك اصدار مالي، يمكن ان يذكر في المدة ما بين (1973-1980)، بسبب الوفرة المالية التي نتجت عن صدمتي النفط الايجابيتين، اما في عقد الثمانينات، فقد تم اصدار سندات بقيمة (600)مليون دولار (سندس حميد، 2009،ص129)، علما ان هذا الاصدار لايرقى للتخفيف من العجز الذي مر به العراق ابان تلك المدة، بسبب صدمتي النفط السلبيتين، والانفاق الحربي، فضلاً عن عدم وجود السوق لتلك الاصدارات، وهنا يمكن الاشارة الا ماتم الاشارة له سابقا، وهو الخطا الاقتصادي الاستراتيجي الذي ارتكبته الحكومة العراقية في عقد السبعينات، حينما عمدت الى غل يد القطاع الخاص والغاء دوره الاقتصادي المهم.

اما في عقد التسعينات وبسبب العقوبات الاقتصادية فلم يكن هناك اصدار يذكر.

اما بعد عام 2003، وبعد ان وضع البنك المركزي هدف خفض التضخم والاستقرار النقدي، اعتمد بشكل رئيس على اداتين رئيستين، وهما نافذة مزاد العملة ومزادات حوالات البنك المركزي، والتي تمكن البنك من السيطرة على السيولة العامة، من خلال التأثير في مضاعف الائتمان، كونها تمتص جزءا من سيوله المصارف التجارية من خلال توفير فرص استثمارية قصيرة الأجل، ومن هذه الإصدارات.

مزادات حوالات الخزينة: تمثل الحوالات النوع قصير الاجل من الدين العام المحلي وتصدر هذه الحوالات من وزارة المالية لتمويل العجز المؤقت في الموازنة العامة للدولة وهي لمدد مختلفة منها:-

أ. مزاد حوالات وزارة المالية وتشمل(تقارير البنك المركزي العراقي):

1. مزاد (63)يوماً و(28) يوماً بدا تطبيقهما في مطلع عام 2006 وقد توقف العمل بهما بالسنة نفسها .
2. مزاد (91) يوما في 2006/7/1 ولغاية نهاية 2009.
3. مزاد (182) يوما بدا في منتصف 2010 .

ب. مزاد حوالات البنك المركزي:

1. مزاد (91) يوما بدا العمل به بداية عام 2010.
2. مزاد (182) يوما بدا العمل به في منتصف عام 2006 وانتهى في الربع الاول من عام 2009.
3. مزاد (365) استمر العمل به سنتين ما بين 2006 ونهاية 2008.

في عام 2004 بلغت الاصدارات (3) مليارات دولار ارتفعت عام 2006 حتى وصلت (6.3) مليارات دولار وبعد عام 2007 انخفضت الى (600) مليون دولا وبقيت ثابته تقريبا الى سنة 2012 والتي بعدها وصلت الى الصفر بمعنى انه تم استدعاء جميع هذه السندات الا انه في عام 2015 تم إصدار ما قيمته (5.2) مليار دولار ثم حققت قفزات كبيرة ففي الاعوام 2016-2017-2018-2019 الى (14) مليار دولار تقريبا.

ج. نافذة بيع العملة الاجنبية

ان عملية شراء وبيع العملة (الدولار) من قبل البنك المركزي ومن خلال نافذة بيع العملة واحدة من اهم ادوات السياسة النقدية غير المباشرة المستحدثة ، لمواجهة الضغوط التضخمية، والسيطرة على المستوى العام للاسعار، من خلال تحقيق الاستقرار على قيمة الدينار العراقي، اذ يتم بالاحتفاظ بغطاء للعملة من الاحتياطيات الاجنبية، مع امكانية الحاجة لتحويل الدينار الى دولار لتمكين التجار من تمويل معاملاتهم التجارية التي توفر المعروض السلعي اللازم لمواجهة الطلب المتنامي للمجتمع.

1- آلية نافذة بيع العملة

- يفتتح المزاد بشكل يومي، (ما عدا ايام العطل الرسمية)، إذ تقدم عروض المصارف وشركات التحويل المالي والصيرفات على شكل مغلف مغلق، والعروض تتمثل بالكميات التي تطلبها/ أو تعرضها المصارف، (لاحظ ان الكميات تحددها العروض المقدمة وليس البنك المركزي لوحده)، فالبنك المركزي يمثل جانب العراض ، اما جانب الطلب فيمثله (المستوردون ، المرضى ،الحجاج وزوار المراقد ، طلبة الدراسات العليا النفقة الخاصة)، اما الاسعار فانها تحدد من قبل البنك المركزي، وهو سعر ثابت عادة ويتقلب في مستويات محدودة، بعدها تتم دراسة العروض والموافقة على الكميات، وقد ترفض بعض العروض، او تتم الموافقة عليها جزئيا،

- آلية إختيار الكميات وتوزيعها، هناك لجنة من مجموعة من الاشخاص (بحدود 8) من مديرين عامين وموظفين آخرين، يقومون بفتح تلك العروض يوميا، ومن ثم دراستها، وعادة ما يتم قبول أغلب الطلبات، ويتم رفض بعضها نتيجة عدم إستكمال الاوراق القانونية، أو قيامها بطلبات لسلع غير مرغوبة، أو تم الشك في بعض الأوراق كأن تكون مزورة. وبسبب كبر الطلبات المقدمة، والاجراءات التي يحتاجها التحقق، فان الطلبات المقبولة توزع على عدة ايام، بحيث يستلم جزء منهم طلباته هذا اليوم، وجزء في اليوم الثاني وجزء في اليوم الثالث.

- يسمح للمصارف الحكومية والأهلية وَشركات التحويل المالي وَشركات الصيرفة المسجلة رسميا فقط المشاركة في المزاد. (في بدايات المزاد كان يسمَح لمصارف محددة فقط الدخول الى المزاد)، أما الآن فيسمح لشركات التحويل والصيرفات المسجلة بالدخول، كما تقوم شركات الصيرفة أحيانا بتقديم عروضها ضمنا عن طَريق المصارف وليس بشكلٍ مستقل.

2- اهداف نافذة بيع العملة

اختار البنك المركزي العراقي مزاد العملة كأداة رئيسة لتنفيذ سياسة استهداف التضخم وهي من الادوات المبتكرة غير المباشرة، اذ بنى البنك استراتيجية للوصول الى هذا الهدف من خلال دعم وزيادة قيمة الدينار العراقي، وهو اسلوب لم يسبق التعامل به خلال السنوات المنصرمة ، ونتيجة لاستمرار المزاد في مزاولة اعماله بشكل منتظم فقد اسهم ذلك في خلق حاله من الانفتاح لدى سوق النقد المحلي، ومن ثم فسح المجال امام التجار بحرية التعامل بالعملة الاجنبية، بهدف تمويل مبادلاتهم التجارية، نجم عن ذلك زيادة المعروض السلعي بشكل غطى الطلب على الحاجات المحلية الذي كان مكبوتا منذ مدة طويلة مما أسهم في تحقيق حالة الاستقرار التي تشهدها السوق المحلية. انطلاقا" مما تقدم فان أبرز أهداف المزاد هي (عبدالنبي :2010):

1. اداة تدخل مباشر لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي، عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني، مما ينعكس ايجابيا على المستوى العام للاسعار، ولاسيما السلع المستوردة النهائية ومدخلات الانتاج ويقوي قاعدة التصدير.
2. وسيلة لتطبيق الادوات غير المباشرة للسياسات النقدية في ادارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها، ويعد حالة من حالات تطبيق عمليات السوق المفتوحة المطلوبة بصورة مستمرة في تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي.
3. مصدر اساسي في تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية وممولا اساسيا لها.
4. توحيد اسعار الصرف المتعددة (الرسمي – الموازي).
5. رفع القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة، من خلال مستوى التحسن الذي بلغه الدينار العراقي وانعكاسه على القيمة الحقيقية للدخول.
6. توفير موارد بالعملة الاجنبية لدى المصارف لغرض تمكينها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان واجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الاجنبية.
7. فتح افاق استثمارية لدى الجمهور (زبائن المصارف)، لغرض تطوير استثماراتهم ومشاريعهم الاقتصادية وتوفير العمله اللازمة لاداء السياحة الدينية، والمعالجة الطبية، والدراسة خارج العراق.

8. اسهم المزاد بشكل كبير في تحجيم نمو عرض النقد والعملة المطبوعة، من خلال شراء البنك المركزي للعملة الاجنبية المتوافرة لدى وزارة المالية، والتي يشتريها البنك المركزي لغرض تمكين الوزارة من دفع النفقات التشغيلية للموازنة العامة للدولة بالدينار العراقي دون الحاجة لاصدار عمله اضافية تزيد من حجم الكتلة النقدية وتسهم في رفع وتائر التضخم.

من جدول (31) يتبين ان هذه الاداة حققت للسياسة النقدية واحدا من اهم اهدافها وهو الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي.

جدول (31) حجم مشتريات ومبيعات البنك المركزي من (2004-219)

السنة	مشتريات البنك المركزي		مبيعات البنك المركزي		سعر بيع النافذة دينار/دولار	السعر الموازي	معدل التضخم
	المبلغ مليار دولار	معدل النمو %	المبلغ مليار دولار	معدل النمو %			
2004	10.3		6.1		1452	1453	32.5
2005	14.9	45	10.7	75	1469	1472	37
2006	16.8	13	11.2	5	1467	1475	53
2007	26.7	59	16	43	1255	1267	30.8
2008	45.5	70	25.9	62	1193	1203	2.7
2009	23	-49	34	31	1170	1182	-2.8
2010	41	78	36.2	6	1170	1182	2.4
2011	51	24	39.8	10	1170	1196	5.6
2012	75	47	48.6	22	1166	1233	6.1
2013	62	-17	55.7	15	1166	1232	1.9
2014	47	-24	54.5	-2	1166	1214	2.2
2015	32	-32	44.3	-19	1167	1247	1.4
2016	25.6	-20	33.5	-24	1190	1275	1.3
2017	40.4	58	42.2	26	1190	1258	2.3
2018	52.2	29	47.1	12	1190	1209	4.2
2019	59	13	51	8	1190	1196	1.9

المصدر : البنك المركزي العراقي التقارير السنوية للسنوات 2004-2019

2- الأدوات النقدية المباشرة (سعر الفائدة)

في اذار 2004 اتخذ البنك المركزي قرار تحرير سعر الفائدة، بهدف خلق نظام مالي معاصر وكفوء يسهم في تحقيق اهداف السياسة النقدية المعلنة، فتحرير سعر الفائدة يعمل على تحفيز التجارة والانتاج كما يفتح باب المنافسة بين المصارف التجارية، لجذب اكبر عدد من الزبائن، سواء للاقتراض ام الإيداع، وبمن ثم زيادة كفاءة راس المال في الاقتصاد العراقي، الا ان البنك المركزي وضع سعر اشارة (سعر السياسة)، ليعمل مع الية رفع سعر صرف الدينار العراقي ليتساوى مع السعر الموازي، تسهم هاتان الاداتان في تحييد ا التوقعات التضخمية وتثبيتها واعادة الثقة والاستقرار للدينار العراقي وتضييق نطاق الدولرة، وبذلك يكون أساس السياسة النقدية في العراق هو التكامل بين اشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف (مظهر ، cbi.iq/static/uplo).

في المدة 2019/2004 اختلف سعر السياسة بشكل واضح تبعا لاهداف السياسة النقدية الانية، وهذا ما يمكن ان نلاحظه في الجدولين (32-33)، ففي عام 2007 كان معدل التضخم 30.8% فكان معدل سعر السياسة(20%) لكن عندما نجحت السياسة النقدية في السيطرة على التضخم نلاحظ ان سعر السياسة انخفض الى(8.8 %) سنة 2009 ثم تم تخفيضه الى (6%)، وجاء التخفيض الكبير بعد الصدمة المزدوجة للعراق (انخفاض اسعار النفط، وهجمة الارهاب) تم تخفيضه الى (4%) بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي واخراجه من حالة الركود الذي حصلت نتيجة للأوضاع السياسية والامنية في البلد، وتوقف اغلب مشروعات القطاع العام وانخفاض معدلات الانفاق الحكومي العام.

جدول (32) سعر فائدة السياسة (Policy interest rate) للمدة (2004-2019)

(%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
6.3	6.3	8.8	16.7	20	16	7	6
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
4	4	4	4	6	6.3	6.3	6.3

المصدر : البنك المركزي،النشرات الإحصائية للسنوات(2004-2011)

1- اسعار الفائدة في النظام المصرفي العراقي 2004-2019

قامت المصارف التجارية في العراق بعد عام 2004 بالعمل في نظام سعر الفائدة الجديد، تحت ظل سقف (policy rate)، في عامي 2004-2005 كانت اسعار الفائدة في المصارف التجارية قريبة من (policy rate)، واذا ما رجعنا للجدولين (32-33) نلاحظ ذلك وفي الوقت نفسه نلاحظ ابتعادها في عامي (2006-2007) بسبب الوضع الامني غير المستقر، كما يتضح ايضا من الجدول(33) الفرق بين الايداعات والقروض يصل في بعض السنوات لأكثر من300% وهذا امر غير طبيعي.

جدول (33) سعر الفائدة للايداع والاقراض (2004-2019)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر الفائدة للإيداع	5.5	5.5	6	10	8.8	6.8	5.5	5.2
سعر الفائدة للإقراض	14.5	14.5	15.3	21	18.9	16.7	13.8	12.7
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر الفائدة للايداع	5	4.8	4	4.3	4.4	4.3	5.7	5.7
سعر الفائدة للاقراض	13	13.1	12.3	12.2	12.3	12.4	12.1	11.9

المصدر: للبنك المركزي العراقي النشرات الاحصائية للمدة 2004-2019.

وانخفاض سعر الفائدة للايداع وارتفاع سعر الفائدة للاقراض يؤشر على عدم فاعلية النظام المصرفي العراقي، ويتضح هذا الامر من تحليل هيكل الايداعات والقروض لبعض السنوات (البنك المركزي العراقي ،النشرات الإحصائية).

- في عام2007 سجل الرصيد الاجمالي للودائع (5.3)مليارات دولار، اغلب الايداعات كانت للقطاع الخاص وبواقع (64%)، ثم القطاع العام (30%) والقطاع المالي بنسبة (6%).

اما الائتمان فقد بلغ سنة 2007 (2.2)مليار دولار منها (51%) قروض وسلف للقطاع الخاص، ومنها (83%) للافراد على هيأة سلف اغلبها لموظفي القطاع المصرفي وقروض سكنية، والمتبقي (17%) لقطاع الشركات الخاصة.

– في عام 2010 سجل الرصيد الاجمالي للودائع (29)مليار دولار وقد اختلفت هذه السنة عن 2007 بان اغلب الايداعات كانت من قبل القطاع العام وبنسبة (64%)، ثم القطاع الخاص (34%) واخيرا القطاع المالي (2%) وتعود الزيادة في الايداعات بسبب زيادة ايداعات الحكومة من (1.5مليار دولار)عام 2007 الى (22مليار دولار)عام 2010.

كما حقق اجمالي الائتمان لسنة 2010 رصيدا اجماليا بلغ (8) مليارات دولار ،(90%) منها للقطاع الخاص، و(2%) للقطاع العام و(7%) للقطاع المالي، وقد تقسمت حصة القطاع الخاص كالتالي (86%) افراد و(14%) شركات، منها (77%) على شكل سلف استهلاكية لموظفي القطاع وقروض سكن للمواطنين.

– في عام 2013وصل اجمالي الايداعات الى (59) مليار دولار منها (64.5%) للقطاع العام و (.535%) للقطاع الخاص.

ارتفع رصيد الائتمان عام 2013 الى (25.7) مليار دولار (80%) منها للقطاع الخاص على شكل سلف استهلاكية وقروض سكنية منها (74.6%) لقطاع التجارة (23.4%) لقطاع العقاري.

– اما في عام 2016 فقد انخفضت الايداعات الى(52) مليار دولار منها (48%) ايداعات القطاع الخاص و(52%) ايداعات الحكومة.

في عام 2016 حقق اجمالي الائتمان (31)مليار دولار، لكن هيكل الائتمان اختلف بشكل واضح عن السنوات السابقة ولأول مرة، اذ ارتفعت نسبة الائتمان الحكومي من (2%) سنة 2013 الى (48.9%) مقابل (49.1 %) للقطاع الخاص، يعود سبب الزيادة الى ما تعرض له العراق عام (2014–2015) من صدمة مزدوجة (نفطية امنية) جعلته يلجا الى الاقتراض الداخلي.

وايضا كان ائتمان القطاع الخاص على هيئة سلف استهلاكية وهي الغالب، وقروض سكنية.

– في عام 2019 وصل اجمالي الايداعات الى (69) مليار دولار، محققة زيادة واضحة عن عام 2016 بسبب التحسن النسبي الذي طرا على اسعار النفط، اذ كانت اغلب الايداعات من قبل القطاع العام وبواقع (62%).

كما بلغ اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص (35.2)مليار دولار وفي عام 2019 تقاسم القطاعان الائتمان بالتساوي (50%) لكل منهما، فيما يخص حصة القطاع الخاص إذ كانت (84%) على شكل سلف استهلاكية وقروض سكنية.

من خلال قراءتنا على هيكل الايداع والائتمان يمكن ايجاز عدة ملاحظات ومنها:

- الفرق الكبير بين الايداع والائتمان وهذا يرجع الى الفرق بين سعر فائدة الايداع المنخفض وسعر فائدة الاقراض المرتفع.
- ارتفاع اسهام الحكومة في هيكل الايداعات في سنوات الصدمات الايجابية وانخفاض حصتها من هيكل الائتمان للسنة نفسها فقد لاحظنا ذلك في السنوات(2010و2013)والعكس تماما بعد صدمة النفط السلبية (2014–2015)، وهذا ما يمكن ملاحظته من هيكل الاقراض للسنوات (2016–2019).
- اتسمت قروض القطاع الخاص بالطابع الاستهلاكي وبعضها قروض سكن .
- لم يكن للاستثمار وزيادة الانتاج حصة واضحة بهيكل الائتمان، مما يعني انه لم تكن هناك سياسة ائتمانية واضحة لدعم النمو.

يؤكد هذه الملاحظات تقرير السيد محافظ البنك المركزي في عام 2017 الذي انتقد فيه النظام المصرفي العراقي نوجز منه (اغلب الائتمان توجه الى اعضاء مجالس الادارات وذويهم، وان تركزات الموجودات كانت في الموجودات النقدية على حساب الاستثمارات، اذ بلغت الموجودات النقدية (46%) اغلبها ارصدة في البنك المركزي مما يشير الى تركزها في نافذة بيع العملة، 60% من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كان من حصة قطاع التجارة) (البنك المركزي العراقي، 2017)

شكل (17) اهداف وادوات البنك المركزي العراقي

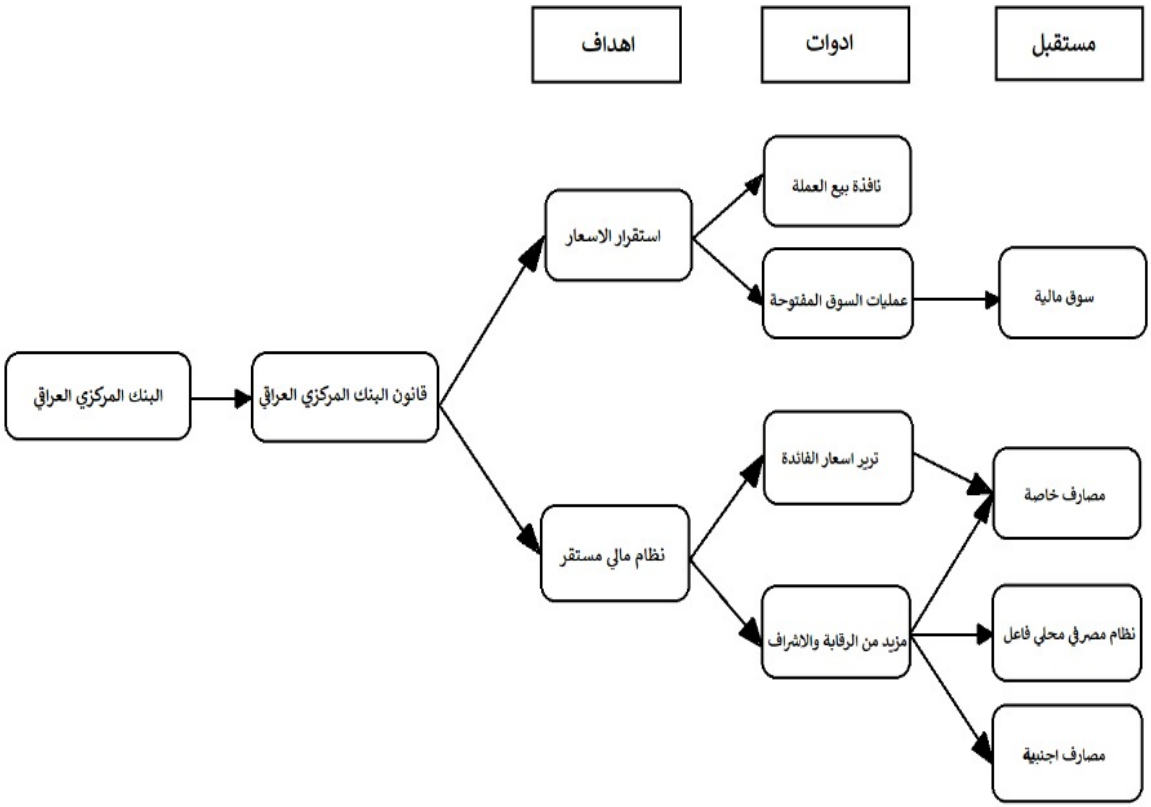

الشكل : من اعداد الباحث

ثالثا: تقييم اداء السياسة النقدية

في المدة من 1973 الى 1980، لم تتمكن السياسة النقدية من حماية الاقتصاد من اعراض المرض الهولندي بسبب زيادة الايرادات النفطية، بعد صدمتي النفط الدوليتين الاولى والثانية، ونحن لاحظنا من المبحث الاول ان اهداف الخطتين الخمسيتين في عقد السبعينات كان اهمها زيادة اسهام الصناعة والزراعة في هكيل الاقتصاد العراقي، فضلا عن استقرار الاسعار وتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، فمن الجدول (20) نلاحظ الارتفاع المستمر في قيمة الدينار العراقي، اذ كان سنة 1973 يساوي (1.5 دولار) ارتفع

سنة 1980 الى(3.5دولارات)، مما ادى الى خنق قطاع التصدير، وزيادة الاستيرادات، ويعود الامر كما ذكرنا الى ان هيكل الانتاج العراقي لم يكن مهيأ لاستيعاب زيادة الطلبات التي نتجت عن زيادة الدخل، وزيادة الانفاق، كما ازداد الخلل في الميزان التجاري بدون النفط من (-803) سنة 1973 الى (-7224) سنة 1980.

اما بعد سنة 1980 وبعد ان تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد مخطط الى اقتصاد ازمات، وضع السياسة النقدية في موقف التابع للسياسة المالية، وكان الهدف الرئيس تمويل المجهود الحربي، ومع تظافر عوامل الحرب مع صدمة النفط العراقية الاولى وصدمة النفط السلبية 1986، مما حرم العراق من مصدر النقد الاجنبي الرئيس وهو الصادرات النفطية، ادت هذه العوامل الى خفض قيمة الدينار العراقي، وارتفاع معدلات التضخم، ونفس الامر ينطبق لما بعد 1990 وفترة الحصار ولكن بشكل اشد واقوى بعد ان تم ايقاف الصادرات النفطية وحرمان العراق من الاقتراض من الخارج مما عرض العراق لصدمة مزدوجة (صدمة النفط العراقية الثانية، وحرمانة من الاقتراض من الخارج)، وهي فترة من الصعب تقييم اداء اي سياسة خلالها.

بعد عام 2003 وبعد ان اصبح البنك المركزي العراقي مستقلا في قراراته، وضع للسياسة النقدية عدة اهداف، وكما جاء في القانون (تضمن الاهداف الرئيسة للبنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق، ويعمل البنك المركزي العرقي تماشيا مع الاهداف المذكورة سلفا ، على تعزيز التنمية المستدامة واتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق).

من الشكل (15) نلاحظ مجموعة من الاهداف للسياسة النقدية ابتداء من استقرار الاسعار وارساء نظام مالي مستقر، ليكون مقدمة لاهداف مستقبلية مثل بناء نظام مصرفي خاص مكون من المصارف المحلية والاجنبية، يكون فاعلا ومؤثرا، وايجاد اسواق مالية لتداول السندات والاسهم، وهذان الهدفان شرطان لازمان للتحول الى نظام السوق وتخفيف الاعباء عن الحكومة والبنك المركزي، ومن شروط خلق سوق مالية فاعلة يجب العمل على ايجاد المنظمين والمستثمرين في مجال الانتاج المحلي سواء في الصناعة ام الزراعة، لتحقيق هدف التنمية المستدامة، وبناء هيكل اقتصادي متوازن، يعمل على تنوع مصادر الدخل

ويزيد من اسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي العراقي، وزيادة اسهام الضرائب في الموازنة المحلية.

ولتقييم اداء السياسة النقدية يجب قياس ما تم تحقيقه من اهداف مرحلية ومستقبلية.

لتحقيق هذه الاهداف عمد البنك المركزي للسيطرة على معدلات التضخم واستقرار الاسعار، واعادة الثقة بقيمة الدينار العراقي، من خلال استخدامه لأداة رئيسة وهي نافذة بيع العملة.

يمكن تقسيم المدة من 2003الى 2019 الى مدتين جزئيتين الاولى (2004-2014) وهي مدة انتعاش اسواق النفط وارتفاع الاسعار والتي تخللتها صدمة نفطية ايجابية، والمدة الثانية (2014-2019) وهي المدة التي تعرضت فيها اسواق النفط العالمية لصدمة سالبة اثرت في اسعار النفط، كما تعرض العراق في تلك المدة الى صدمة امنية تمثلت بارهاب داعش، مما عرض العراق الى صدمة مزدوجة مالية وامنية كانت لها اثار اقتصادية، مدمرة على الاقتصاد العراقي.

واذا ما اردنا تقييم السياسة النقدية بمدى تحقيقها للاهداف المنوطة بها والتي اعلنها البنك المركزي، نجد ان السياسة النقدية نجحت الى حد كبير في الأهداف المرحلية، وهي خفض معدلات التضخم واستقرار الاسعار، واعادة الثقة في الدينار العراقي، طبعاً ساعدها في ذلك وخصوصا في المدة (2004-2014) صدمة النفط الايجابية، وما وفرته للعراق من ايردات من النقد الاجنبي، مكنت اداة نافذة بيع العملة من الحد من معدلات التضخم وخفضها، كما اقترب سعر الدينار الموازي من الرسمي اذ كان الفرق في بعض السنوات (2%) وهي من ضمن المعايير المقبولة، كما نجح البنك المركزي في تكوين احتياطيات من النقد الاجنبي بلغت سنة 2013(77) مليار دولار مع توفيره لحجم الطلب اللازم من الدولار، مما حقق للعراق مستوى جيدا من الاستقرار النقدي.

اما في المدة (2014-2019)، والتي كانت بمثابة اختبار حقيقي لمدى قدرة وفاعلية السياسة النقدية على مواجهة الصدمات الخارجية، ابتعد سعر صرف الدينار العراقي الموازي عن الرسمي في سنة 2015 الى (9%) مما دفع البنك المركزي العراقي الى خفض قيمة الدينار مقابل الدولار من (1167) عام 2015 الى (1190) عام 2016، مما اثر في الاستقرار النقدي، وسيادة التوقعات التشاؤمية اثرت في الطلب الكلي، كما انخفض حجم الاحتياطيات الاجنبية الى (53)مليار دولار سنة 2015.

وبشكل عام فان السياسة النقدية في العراق وعلى طول المدة (1973–2019)، لم تسهم في حل مشكلة الاقتصاد العراقي الهيكلية، واذا ما اقتطعنا المدتين من (1973–1980) والمدة (2003–2014) لتشابههما في عوامل كثيرة، والتي يمكن تقييم اداء السياسة النقدية فيهما، والبحث عن مؤشرات الفشل فيهما، والتي كشفته الفترات اللاحقة لهما، ففي المدة (1973–1980) كان اهمال القطاع الخاص او الغائه بالكامل، ومن ضمنه القطاع المالي، هو الخطأ الذي كان له بالغ الاثر في الاقتصاد العراقي، بمجرد ان تعرضت الدولة لازمة مالية بعد صدمات النفط في عقد الثمانينات، والخطأ نفسه والذي جر للفشل الاقتصادي الذي يعيشه العراق ارتكب بعد سنة 2003 مع ان الادبيات والمنهج كانا يؤكدان التوجه نحو اقتصاد السوق، الا ان النهج الابوي للدولة لم يتغير وظلت جميع المتغيرات الاقتصادية مرتبطة بالإنفاق الحكومي، فاصبح الاقتصاد العراقي يعيش حالة غير متسقة، فهو يحاول بناء اقتصاد راسمالي بدون وجود رأسماليين ومنظمين، ولا اسواق مال، وفشل فشلا ذريعا في بناء قطاع مالي ومصرفي فاعل يؤدي دوره الرأسمالي في دعم الاقتصاد ، فالمصارف والمؤسسات المالية العراقية تقتات على انشطة الحكومة وفي الوقت نفسه هي التي تشكل سوق الاوراق المالية في العراق، واسهم المصارف تتداول فيما بين المصارف، وهذا ما اكده محافظ البنك المركزي العراقي عام 2017 في نقده للنظام المصرفي العراقي والمنشور تحت عنوان (من اجل نظام مصرفي متين) (cbi.iq/)، وقد جاء هذا النقد بعد صدمة النفط (2014) وما أعقبها من أنهيار في أسعار النفط، والتي اكدت مدى هشاشة السياسات الاقتصادية العراقية، بشكل عام، وان الاقتصاد العراقي مازال اسير فخ الريع.

الفصل الثالث

قياس اثر الصدمات النفطية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقية

المبحث الاول

نماذج الاقتصاد القياسي الحديثة

المبحث الثاني

استخدام نموذج (DSEG)لقياس فاعلية السياستين المالية والنقدية

في العراق في ظل الصدمات النفطية

المبحث الثالث

رؤية لزيادة قدرة الاقتصاد العراقي في مواجهة

الصدمات النفطية

الفصل الثالث : قياس أثر الصدمات النفطية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقية

تمهيد : -

في هذا الفصل سيتم استخدام المنهج القياسي لتحليل سلوك السياستين المالية والنقدية، في ظل الصدمات النفطية للمدة(1973–2019)، من خلال صياغة نموذج ديناميكي للتوازن العشوائي للاقتصاد العراقي ، باستخدام نموذج التوازن الديناميكي العشوائي العام Dynamic Stochastic General Equilibrium Models (DSGE).

ينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :–

المبحث الأول : نماذج الاقتصاد القياسي الحديثة ، اذ يتم التعرف على نموذج (DSGE) واهميته ومميزاته .

المبحث الثاني : استخدام نموذج (DSGE) لقياس فاعلية السياسات المالية والنقدية في العراق في ظل الصدمات النفطية ، باستخدام النماذج المقدرة ، نقوم بمحاكاة كيفية استجابة السياسات المالية والنقدية من خلال سلاسل زمنية لبيانات أدوات السياستين ، ومجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى .

المبحث الثالث : يتضمن رؤية الباحث ، لزيادة قدرة الاقتصاد العراقي في مواجهة الصدمات النفطية وزيادة فاعلية السياستين المالية والنقدية في مواجهة الاثار السلبية للصدمات النفطية ، فضلا عن الاستفادة من آثارها الإيجابية .

المبحث الأول :نماذج الاقتصاد القياسي الحديثة :متجه الانحدار الذاتي و التوازن الديناميكي العشوائي العام .

تطورت نماذج الاقتصاد القياسي بشكل ملحوظ بعد صدمات النفط في عقد السبعينات ، و بعد الانتقادات التي تعرضت لها النماذج الكينزية التقليدية ، بسبب فشلها في تفسير ظاهرة الركود التضخمي ، ومن اهم هذه الانتقادات انتقاد (Sims)، وانتقاد (Lucas) والتي أسهمت في إيجاد نموذجين يعدان من اهم نماذج الاقتصاد القياسي الحديث وهما (نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive models (VAR)و (نموذج التوازن الديناميكي الكينزي العشوائي العام (DSGE))، من الصعوبة بمكان الاحاطة بالعوامل والاسهامات التي عملت على نشأة وتطور نماذج التوازن الديناميكية لتطورها السريع وكثرة الاسهامات في هذا المجال ، والتي كانت نتاجات الجدل الفكري بين المدارس الاقتصادية وخصوصا بين رواد المدرسة العقلانية والمدرسة الكينزية الحديثة بعد الصدمة النفطية الاولى 1973.

تستخدم نماذج التوازن الديناميكي العشوائي من قبل خبراء الاقتصاد الكلي لنموذج سلاسل زمنية متعددة الحدود، تستند هذه النماذج الى النظرية الاقتصادية الكلية ، اذ كثيرا ما تستخدم في تحليل الصدمات او اجراءات الاقتصاديين المضادة لتلك الصدمات ، عندما يتعرض الاقتصاد الى تغير خارجي غير متوقع فان خبراء الاقتصاد يحاولون معرفة كيفية استجابة متغيرات الاقتصاد الكلية لتلك التغيرات .(blog. Stata.com)

أولا : فشل النماذج القياسية الكينزية

تعد نماذج التوازن العشوائي الكينزية الديناميكية الجيل الاحدث من نماذج تحليل السياسات الاقتصادية الكلية، والذي بدا فعليا من قبل رواد المدرسة الكينزية في ستينات القرن العشرين التي تعتمد على المعادلات السلوكية، التي كانت تتميز في سهولة التحكم بها وتعديلها ، واختيار متغيراتها بحسب رؤية الباحث، هيمنت هذه النماذج على الساحة الاقتصادية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين (Gurkayank, tille,2017,23)، كما انها وبالاعتماد على النظرية الاقتصادية يتم تحديد المتغيرات بين متغيرات داخلية وأخرى خارجية، اذ تستند هذه النماذج الى النظرية الكينزية التي تؤكد ان التقلبات قصيرة المدى في الانتاج

والعمالة، ترجع اساسا الى الاختلافات في اجمالي الطلب ، وعلية فيمكن لسياسات الاستقرار الكلية ان تتحكم في الطلب الكلي لتجنب التقلبات المتكررة في الانتاج للوصول الى توازن عام مستقر (GE)(Meeusen,2010,2) ، الا ان فشل هذه النماذج في تحليل ظاهرة الركود التضخمي التي اعقبت صدمة النفط الاولى، عرضها لانتقادات كثيرة افقدتها ثقة علماء الاقتصاد ، بعد ان بدا واضحا ارتباط هذه الظاهرة بالصدمات على جانب العرض في الاقتصاد، والتي تسببت بارتفاع أسعار النفط وما سببته من تباطؤ في نمو الإنتاج العالمي ، ولذلك كانت سياسة الاقتصاد الكلي التقليدية ، القائمة على النظرية الكينزية غير قادرة على التعامل مع المشكلات الجديدة،فضلا عن ان السياسة النقدية والمالية زادت الامر سوءا وفي العديد من البلدان من خلال عدم قدرتها على استيعاب توقعات القطاع الخاص بشأن ارتفاع الأسعار وزيادة الأجور.

ثانيا : نماذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ونماذج التوازن الديناميكي العشوائي الكينزي العام (DSEG/RBC)

1- نماذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

انتقد سيمز نماذج المعادلات الآنية التقليدية ، بسبب تحديدها للمتغيرات ، بين متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية تبعا للنظرية الاقتصادية ،اذ اكد في ورقة عمل نشرها سنة 1980 بعنوان (Macroeconomics and Reality Econometric) (انه اذا كانت هناك انية حقيقية بين مجموعة من المتغيرات ، لابد من معاملتها بقدر متساو ويجب عدم التفرقة مسبقا بين متغيرات داخلية وأخرى خارجية) كانت هذه الفكرة الأساس في إيجاد نماذج (VAR) من قبل (Sims) نفسه (جوجارات ،2015، 1092) ، كما اننا لاحظنا من خلال الفصل الأول ان هناك عدم اتفاق على اثر بعض المتغيرات في بعضها .

كما اكد ان النموذج يجب ان يحقق ثلاثة اهداف (1- التنبؤ ،2- تقييم النماذج الاقتصادية ، 3- تقييم نتائج السياسة البديلة) . كما اكد ان النماذج التقليدية السابقة لم تكن كافية لتحقق الأهداف الثلاثة(Christtiano, 2012,1082).

لتحديد نظام هيكلي مع منحنى طلب او منحنى عرض كان من المعياري في النماذج القديمة بافتراض ان متغيرا واحدا يحرك منحنى الطلب ، ولا يؤثر في منحنى العرض ،في حين يؤثر متغير آخر في منحنى العرض ، ولا يؤثر في منحنى الطلب ، ففكرة ان المتغير يؤثر في احد طرفي السوق فقط ، ولا يؤثر في الطرف الثاني ، لا يمكن ان تكون حقيقية ، فلو افترضنا ان عرض القهوة في البرازيل يتأثر في حالة الطقس، فبالتأكيد ان الطلب سيتأثر ، فعندما تكون اخبار الطقس سيئة ، سيتوقع الافراد بجانب الطلب ان حجم الإنتاج في وقت الموسم سيتأثر ، وسيعملون على زيادة الطلب في الوقت الحالي لتخزينها تحسبا لتوقع ارتفاع الأسعار (Christiano, 2012,1083)

عرف نموذج فار (VAR) بانه (نموذج اقتصاد قياسي يستخدم للتغلب على الارتباطات المتعددة بين السلاسل الزمنية ، ويستخدم بصورة عامة في أنظمة التنبؤ للسلاسل الزمنية ذات العلاقات المتبادلة وفي تحليل المعطيات الحركية للتوزيع العشوائي في متغيرات النظام ، وياتي في ثلاثة اشكال (الجنابي ، 2017، 72)

1- الشكل المختزل (Reduced form) : كل المتغيرات في النموذج تعبر عن دالة خطية من قيم الماضي الخاصة بها وقيم الماضي لجميع المتغيرات الأخرى في النموذج .
2- تكرار (VAR) (Recursive) : الأخطاء في كل الانحدارات تكون غير مرتبطة مع الأخطاء في المعادلات السابقة .
3- الانحدار التلقائي المتجه الهيكلي (SVAR) (Structural Vector Autoregressione) :تستخدم النظرية الاقتصادية (SVAR) لتقدير العلاقات الاقتصادية كبديل لتحديد القيود التي لا يمكن تصديقها في النماذج الهيكلية .
4- متجه الانحدار الذاتي البايزي (BVAR)(Bayesian Vector Autoregressive models): يتميز هذا النموذج بقدرته على التعامل مع متغيرات متعدده والبيانات القليلة مع درجات حرية قليلة كما يمكن تقدير متغيرات تحتوي على جذور الوحدة ، ومن ميزات النموذج المهمة التحليل الهيكلي

للاستجابات النبضية والتنبؤات الأكثر شيوعا، فضلاغ عن سهولة استخدامه وتنفيذه Kuschnig, (Nikolas,2021,3)

الا ان الباحث فضل استخدام (DSGE) بطريقةٌ RBC و BVAR لسبب مهم وهو ان نماذج (VAR) لا يفضل استخدامها عندما تزيد المتغيرات عن خمسة ، ويفقد النموذج جودته في حال كان عدد المتغيرات كبيرا ، ففي هذه الدراسة فان الباحث سيتعامل مع اثنى عشر متغيرا ، وبما ان النموذج يتعامل مع جميع المتغيرات كمتغيرات داخلية ، ومن ثم كل نموذج ينحدر على نفسه وعلى جميع المتغيرات الأخرى ، واذا ما اضفنا فترات الابطاء ،فان الباحث يكون امام عدد كبير من المعادلات .

2- نماذج (DSGE)

انتقد روبرت لوكاس في منتصف السبعينات من القرن العشرين منهجية النماذج الكينزية والتي ترتكز على متغيرات الاقتصاد الكلي والعلاقات التي تحكمها مثل (البطالة و التضخم والانتاج والاستهلاك)، اذ وضع احتمالية تاثر متغيرات الاقتصاد الكلي بأخطاء السياسات المالية او النقدية نفسها ، كما اشار الى اهمالها لمتغيرات الاقتصاد الجزئي ، اذ ذكر ان عد النماذج الكينزية لتوقعات الافراد متغيرا خارجيا ثابتا، واحدة من اهم اخطاء الاقتصاد الكلي بشكل عام والنماذج الكينزية القياسية بشكل خاص ، وهو واحد من اهم اسباب عجزها في تحليل ظاهرة الركود التضخمي، فضلا عن الاسهام في حلها ، اذ اكد لوكاس ان توقعات الافراد (المستهلكين والقطاع الخاص) لابد وان تتاثر بسياسات الاقتصاد الكلي ، ومن ثم لايمكن تحليل اثر تلك السياسات بدون الرجوع لاسس ومتغيرات الاقتصاد الجزئي وتضمين توقعات بوصفها متغيرا تابعا .

اسهم نقد لوكاس في تطور الاقتصاد الكلي بشكل عام ومن الطبيعي ان تتطور نماذج الاقتصاد القياسي مع هذا التطور ، كان لنقد لوكاس أثر باتجاهين (Rudebusch,2002,p2).

الاول : أعاد توجيه الاقتصاد الكلي الى نماذج تتضمن التوقعات العقلانية وبشكل واضح ومباشر كما اصبحت هذه النماذج تهتم بمتغيرات جديدة مثل التكنولوجيا والصدمات التي يمكن ان تحدث بسببها.

الثاني : أسهم نقد لوكاس في تغير تقييم السياسة النقدية على وفق المسارات البديلة لاداة السياسة النقدية الى التركيز على قواعد السياسة النقدية البديلة (frbsf.org) نشر لوكاس في عام 1975 وبعد صدمة النفط

الاولى 1973 ورقة عمل كاستجابة لدعوة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ،مشددا فيها على اهمية الصدمات النقدية، وفي الثمانينات تحول النظر باتجاه الصدمات الحقيقية كمؤثر في الدورات التجارية ،حفز طرح لوكاس اهتمام الاكاديميين بالدورات التجارية في محاولة منهم لوضع نموذج للدورة كنموذج للتوازن(Smets, Wouters,2007,pp.1-57) . مما مهد لظهور نموذج (DSGE) ، الذي تطور عبر جيلين ، الأول هو نموذج دورة الاعمال الحقيقية ((RBC)(Real Business Cycles) ، والثاني هو نموذج (DSGE).

أ- نموذج دورة الاعمال الحقيقية Real Business Cycle (RBC)

تعد نماذج دورة الاعمال الحقيقية الجيل الأول لنماذج التوازن العشوائي الديناميكي العام ، والتي كانت محايدة بالنسبة للمال ولذلك سميت حقيقية، اذ انها تعزو التقلبات في الناتج الكلي الى الصدمات الحقيقية ، ومن ثم فان الركود والازدهار ، يحدثان بسبب تغيرات خارجية ، ومن ثم على الحكومة التركيز على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد على المدى الطويل بدلا من التدخل في التقديرات المالية او السياسة النقدية ، ففي نظرية دورة الاعمال الحقيقية ، عندما تحدث تغيرات في نمو الناتج سوف تكون هناك تغيرات في نمو عرض النقد وليس العكس ، أي ان هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين نمو الإنتاج وعرض النقد ، تمتد من الناتج الى النقود (الجنابي،2017، 259)،تتكون (RBC) من دورة اعمال بسيطة وحقيقية تم استخدامها لدراسة المدى الذي تؤثر فيه الصدمات ببعض متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الإنتاج والاستهلاك والاستثمار ، الا ان هذا النموذج أكد حيادية المال ومن ثم لم يتضمن سياسة نقدية ، انطلاقا من ايمانهم بان السياسة النقدية ليس لها تأثير على الاقتصاد الحقيقي ، ومن ثم لا يمكن تطوير نموذج متماسك يكون فيه للسياسة النقدية تأثيرات حقيقية (Midrigan,2018,140) ، الا ان السؤال الذي اثير حول هذه النماذج ، لماذا هي محايدة بالنسبة للمال ؟

وقدد برر خبراء الاقتصاد ذلك بثلاثة أسباب هي (Midrigan,2018,144):

الأول : ان الهدف من العمل هو تطوير نموذج يمكن بناؤه ، على مجموعة متماسكة من المتغيرات مثل (الإنتاج ، والاستهلاك ، والاستثمار)

الثاني :بسبب القيود التقنية المفروضة على طرائق حساب هذه النماذج ، لافتقار علماء الإحصاء الى التقنيات الحاسوبية لحل نماذج ذات عوامل غير متجانسة والاحتكاكات المتعددة والتأثيرات غير الحقيقية .

الثالث : فقدان الثقة في النماذج الكينزية التي كانت ترتكز على مشورات السياسة والتي زادت مشكلة الركود التضخمي عمقا .

من عام 1982 ، نشر كيدلاند وبريسكوت بحثا اقترحا فيه نظرية التقلبات في دورة الاعمال بعيدا عن المنهج الكينزي التقليدي .

قام كيدلاند وبريسكوت بدمج تحليلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتقلبات الاقتصاد الكلي قصيرة المدى ، من خلال الحفاظ على مستويات المعيشة على المدى الطويل ، من خلال النمو في التكنولوجيا والتي يمكن ان تولد دورات قصيرة المدى ، كما اعتمدا على آليات الاقتصاد الجزئي القياسية اذ تمكن الأسعار والأجور وأسعار الفائدة بحسب رايهم الأسواق من التصفية. وهكذا جادلوا بأن فترات نمو الإنتاج المنخفض مؤقتًا لا يجب أن تكون نتيجة لإخفاقات السوق ، ولكن يمكن ببساطة أن تتبع من التحسينات البطيئة مؤقتًا في تقنيات الإنتاج .أظهر Kydland و Prescott أن العديد من الميزات النوعية لدورات العمل الحقيقية ، مثل الحركات المشتركة لمتغيرات الاقتصاد الكلي المركزية وروابطها المتغيرة النسبية ، يمكن إنشاؤها بواسطة نموذج يعتمد على صدمات العرض.

وفي مقابل الانتقادات التي وجهت للنماذج الكينزية لم يقف مؤيدو المدرسة الكينزية مكتوفي الايدي امام هذه التغيرات والانتقادات اذ قدم كل من سميتس و وولترز ورقة عمل في مطلع الالفية الثالثة تتضمن تطوير وتقدير نموذج التوازن الديناميكي العشوائي في منطقة اليورو وتعد هذه الورقة اول ظهور رسمي لنماذج (DSGE) في سياق المدرسة الكينزية الجديدة ، اشتمل النموذج على سبعة متغيرات اقتصادية كلية (الناتج المحلي الاجمالي – الاستهلاك – الاستثمار – الاسعار – الاجور الحقيقية –العمالة – وسعر الفائدة) كما يسمح النموذج لإدخال مجموعة من الصدمات الهيكلية منها صدمات السياسة النقدية والانتاجية ، والهدف كان تحليل اثر الصدمات في دورة الاعمال في منطقة اليورو وشرق اوربا .

مهدت هذه الورقة لتصبح نماذج (DSGE) واحدة من اهم النماذج الحديثة لتمكين الاقتصاديين من تحليل اثر الصدمات على تلك المتغيرات ، ولذلك اصبحت احد الاركان الاساسية للاقتصاد الكلي الحديث ، وبات يطلق عليها اسم الاقتصاد القياسي الجديد ،اذ اصبحت تؤدي دورا مهما في صياغة السياسات النقدية للكثير من البنوك المركزية في العالم(Valdivia, Daney,2015,p4)

ب – نموذج (DSEG)

تستخدم نماذج التوازن العشوائي الديناميكية العام ،على نطاق واسع من قبل السلطات المالية والنقدية لأغراض تحليل اثر السياسات والتنبؤ ، اذ تحتوى هذه النماذج على العديد من المتغيرات ، ومجموعة موسعة من الروابط المالية الكلية ، وتتمثل ميزتها في قدرتها على اشتقاق شروط توازن خطي تقريبية ،من مشكلات التحسين المقيدة التي تواجه الاقتصاد ،لذا كان تطور هذه النماذج مدفوعا برغبة البنوك المركزية في جميع انحاء العالم لإيجاد بديل عن النماذج الكينزية التقليدية ، يكون للمال تأثيرات حقيقية وان يكون متطورا بدرجة كافية بحيث يمكن استخدامه للتنبؤ(Vitek,Francis,2017,5) ، كما تميزت نماذج (DSGE) بأسلوب المعايرة الذي يعرف بانه "استراتيجية يتم من خلالها إيجاد مجموعة القيم العددية للمعلمات في النموذج ، من خلال ارتكازها على النظرية الاقتصادية والبيانات التاريخية" (TF,Cooly,1997,57)الذي جعلها مختلفة فهي تعتمد على المعايرة (Calibration) بدل التقدير (Estimation) (Hansen , J. Heckman, 1996.p91) وهذا ما يجعلها تختلف عن نماذج الاقتصاد القياسي ، كما أصبحت المعايرة طريقة شائعة في ادبيات الاقتصاد الكلي ، اذ تتم معايرة معلمات النموذج مع معايير سابقة من دراسات أخرى سابقة ، والاساس المنطقي وراء هذا المنهج هو ان بعض المعلمات يصعب الحصول عليها من البيانات المتاحة(Nikolay, Iskrev.(2018) ، **الفرق بين المعايرة والتقدير يتمثل بالآتي:**

المعايرة calibration	التقدير estimation
1- تحدد المعلمات على أساس خصائص النموذج 2- تقييد من النظرية الاقتصادية 3- الاستجابات للصدمات النموذجية 4- استراتيجية التكييف	1- رد فعل للصدمات 2- البواقي 3- المحاكاة في العينة 4- البيانات مقابل نموذج - الارتباطات الضمنية

ويمكن ايجاز حل طريقة المعايرة كما هو موضح بالشكل التالي :

شكل (18) خطوات حل نموذج DSGE

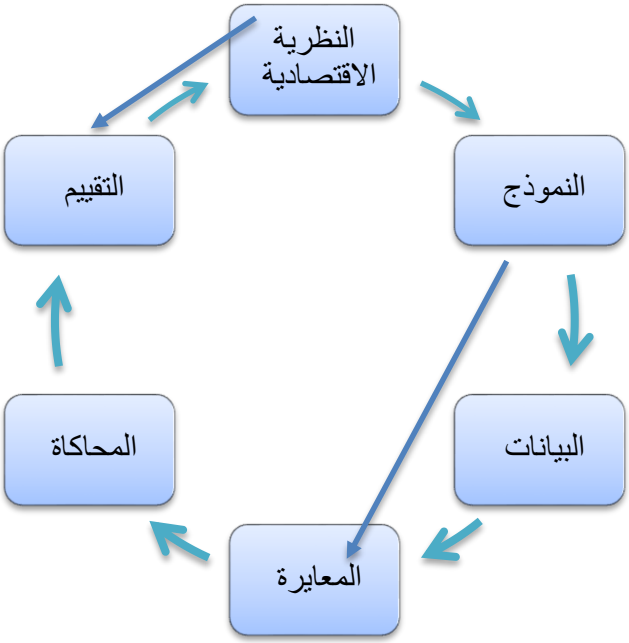

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

Favero, Carlo A.(2003) Appled MacroEconometrIcs,UK: Cambridge University, P. 268.

يمكن تحديد بعض مميزات نماذج (DSGE) التي شهدت تطورا كبير وأصبحت محط اهتمام الاقتصاديين بشكل أساسي بالاتي (Valdivia, Daney,2015,p4):

1- تتميز نماذج (DSGE) عن باقي النماذج الكلية التقليدية بان لها القدرة على توضيح اثر قرارات الاقتصاد الجزئي في متغيرات الاقتصاد الكلية والعكس ، مما جعل بالامكان ربط التطور بالنظرية الاقتصادية الكلية بالتطور والتقدم على المستوى الجزئي .

2- تتميز هذه النماذج بالشمولية والاتساق الزمني ، بسبب تضمينها للتوقعات العقلانية كمتغير داخلي

3- يساعد النموذج على اختيار النمذجة المناسبة .

4- يمكن للنموذج الاجابة عن اهم الاسئلة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية مثل .

أ- اي المتغيرات يسهم بشكل اكبر في عدم الاستقرار.

ب- ماهو اثر صدمة ما على المسار المستقبلي لمتغير معين او مجموعة من المتغيرات.

ت- ماذا يجب على صانعي السياسات اختياره من ادوات تناسب اثر الصدمات الخارجية.

5- تتميز نماذج (DSGE) عن نماذج (SVAR) في انها تتبع نموذجا اقتصاديا محددا بوضوح مبنيا على اسس دقيقة يشمل توقعات الافراد العقلانية وتسعى الى التماسك النظري ، بينما نماذج (SVAR) تتبع منهجا احصائيا اذ تتعامل مع جميع المتغيرات على انها داخلية وتسعى للتماسك التجريبي (Refets,2017,p23) كما يمكن لنماذج (DSGE) تقدير نموذج يتضمن عددا كبيرا من المتغيرات بعكس (VAR) الذي لا يفضل زيادة المتغيرات فيه على خمسة ، ذلك لانه يتعامل مع جميع المتغيرات داخلية ومن ثم فان منظومة المعادلات تكون كبيرة جدا لان كل متغير ينحدر على نفسه وعلى المتغيرات الأخرى ، ويتضاعف العدد مع كل فترة ابطاء .

6- يمكن أن يساعدنا نموذج DSGE في إيجاد توازن وحيد وكامل لاقتصاد معين ، ودعمه بهيكله وأساسه المتغير.

7- يمكن أن تساعدنا على التمييز بين التأثير اللحظي وبين الحاضر والمستقبل ، على سبيل المثال القرار بين ساعات العمل والاستهلاك ومسار الاستهلاك .

8- ومن اهم مميزات النموذج" امتلاكه لعدد قليل من المعادلات ،ومن ثم عدد قليل من المتغيرات، فهي تعتمد على دمج العديد من الروابط المتلازمة بالاستعانة بمبادئ الاقتصاد في نمذجة سلوكيات الوحدات الاقتصادية (الحكومة – الاسر – الشركات)، وبالتالي فان قلة ودقة البيانات التي شكلت

اهم التحديات في تطبيق النماذج القياسية التقليدية اصبحت غير مطروحة في نماذج (DSGE)"(حسن،تشوكتش،2019، 91).

9- خطوات حل قليلة ويمكن تلخيصها بالمعايرة(Calibration) ثم المحاكاة(Simulation)وأخيرا الاستنتاجات(Conclusions)

وبسبب هذه الميزات اصبح هناك شبه اجماع على ان نماذج (DSGE) ، فضلا عن استيعابها لجوهر التقلبات الحديثة في الاقتصاد الكلي ، لكن بسبب حداثتها ، فهي مازالت قيد التطوير ، ولذلك هناك خلاف على مكونات النموذج ، مما دفع كثير من الباحثيين الى اللجوء لنماذج أخرى ، ودمجها مع النموذج وهذا الى يرجع التصاق هذه النماذج بالنظرية الاقتصادية ،التي تتاثر بالخلاف بين العلماء خصوصا بين رواد المدرسة النيوكلاسيكية والمدرسة النيوكينزية ، فعلى سبيل المثال رواد المدرسة النيوكلاسيكية يرون ان الصدمات الحقيقية هي المسبب الرئيس لتقلب الدورات الاقتصادية ،مع فرض مرونة الأجور والاسعار التامة ، بينما المدرسة النيو كينزية ترى وجوب دمج النقود ، ومن ثم تدخل السياستين المالية والنقدية ، بسبب ان الأسعار وبحسب النيوكينيزين تتحدد من قبل أسواق الاحتكار التنافسي ومن ثم لا يمكن للأسعار ان تتعدل بشكل اني ، فهي تحتاج للتدخل من قبل أدوات السياستين المالية والنقدية.

وحقيقة الامر ان الرأيين يشكلان الاختلاف الجوهري بين نموذجي (RBC) ونموذج (DSGE).(Romer,David,2012 p189,p312).

المبحث الثاني : استخدام نموذج (DSGE) لقياس فاعلية السياسات المالية والنقدية في العراق في ظل الصدمات النفطية

أولا : نماذج (DSGE) لاقتصادات منتجة للنفط.

حظيت نماذج (DSGE) بأهمية بالغة في الدراسات التي تناولت اثر الصدمات سواء النفطية ام المالية من وجهة نظر الدول الصناعية المتقدمة والتي تتسم هياكلها بالكمال ، ودور بارز للقطاع الخاص مع توافر بيانات عن نشاط القطاع الخاص وهي جميعها من متطلبات النموذج ، لكن هذا لايمنع من استخدام النموذج في الاقتصادات النامية ، ومنها التي تعتمد على النفط ، اذ يكون النموذج فعالا لتوضيح مسار السياستين المالية والنقدية وفاعليتهما في مواجهة التذبذب في أسعار النفط خصوصا عند الارتفاعات الحادة والصدمات ، وفعلا تم استخدامه في مجموعة من الأبحاث مع قلتها التي تهتم بالاقتصادات الريعية بعد تكييف النموذج ليلائم تلك الاقتصادات وما يتوافر فيها من عوامل وبيانات وقد اطلع الباحث على بعضها تم ذكره عدد منها في الدراسات السابقة

ثانيا : تطبيق نموذج التوازن الديناميكي العشوائي العام باستخدام تطبيق (gECon)

1- تعريف (gEcon)

(gEcon) هو اطار عمل تم تطويره لحل نموذج (DSEG) وهو يتكون من لغة مبسطة لحل النموذج باستخدام لغة (R) .

يعد (gEcon) من النماذج واسعة النطاق والتي لها القدرة على التعامل مع اكثر من 100 متغير ، كما يمكن الاقتصاديين من التركيز على الجوانب الاقتصادية للنموذج ، علما ان النموذج يعد من النماذج السهلة والبسيطة ، اذ يقوم الحاسوب بإيجاد الشرط الأول (FOC) ، واشتقاق المعادلات الثابتة والمصفوفات الخطية تلقائيا ، والتي كانت قبل تستخرج يدويا من قبل الباحث . اذ يقوم بمعالجة المتغيرات المتشابهة والمتباينة على حد سواء بواسطة المعلمات فقط في كتلة واحدة ، للوصول الى حالة الاستقرار والتوازن .

تم تطوير (gEcon) من قبل قسم التحليلات الاستراتيجية التابعة لمكتب الاستشارات الاقتصادي لمكتب رئيس الوزراء البولندي في مطلع عام 2015 .

الية عمل (gEcon)

أ- يستخدم النموذج الحالة المستقرة للمتغيرات ومعلمات المعايرة المحددة

ب-يتم تخزين القيم وقيم التكرار لحل النموذج

ج- يسمح بتحليل المتغيرات المختلفة ومعالجتها وتحويلها الى عدد محدود من المعادلات او (الكتل)

د- كما تم اختيار لغة (R) لحل نموذج (DSEG) بدلا من لغة (Matlab) التي كانت تستخدم لحل النموذج ، وذلك للمرونة التي تتمتع بها لغة (R) وقدرتها على التعامل مع النماذج حتى ان لم تكن على شكل مصفوفة ، كما انها تمتلك العديد من الحزم المخصصة للتحليل الاقتصادي ، فضلا عن قدرتها على التوفيق بين النمذجة الاقتصادية والعمل الاقتصادي القياسي .

2- هيكل معادلات (RBC/DSGE) في (gEcon) وحل نموذج مبسط (RBC) التقليدي ب (gEcon)

اولا : توصيف متغيرات النموذج

في هذا المبحث، تتم صياغة نموذج التوازن الديناميكي العام (DSGE) للاقتصاد العراقي ، اذ يتم استخدام ايرادات النفط(OILR) لتوضيح الصدمات النفطية، على ان تتم محاكاة استجابة (Y) و(K) الإيرادات الحكومية لتوضيح سلوك السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية ، اما السياسة النقدية فيمثلها عرض النقد (Md) وسعر الصرف الاسمي (r) وسعر الصرف الموازي (PIQ2)، وتجدر الإشارة هنا الى ان الباحث استبدل سعر الصرف ، مكان سعر الفائدة ، والذي عادة ما يكون أداة السياسة النقدية الموثوقة في الاقتصادات الصناعية ،القائمة على الفائدة ، إذ تمتلك هذه الدول نظاما ماليا رصينا يتكون من أسواق مال فاعلة ، وأسواق ثانوية متطورة للدين الحكومي ، فضلا عن نظام مصرفي فاعل ، وهو ما لا يمتلكه الاقتصاد العراقي ، واغلب الدول النامية بشكل عام ، والذى يجب البحث ان أداة تمثل السياسة النقدية تحل محل سعر الفائدة في ارسال الإشارات النقدية بكفاءة عبر السوق ، وهذا ما تعرضنا له في المبحث الثاني من الفصل الأول ، وهو ما أكدته مجموعة من الدراسات نذكر منها دراسة (Paolo Vitale) التي

اكد بها (ان التدخل في العملات الأجنبية عادة ما يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي ، ويمكن ان تكون السياسة النقدية نفسها مستجيبة لتطورات أسعار الصرف(Vitale,Paolo,2003,p842)

اما الاستهلاك العائلي (CO) ، و(I) من متغيرات النموذج ، التي توضح مستوى الرفاهية كما انه مع الاستثمار (I) يؤثران بشكل مباشر في مستوى الإنتاج والتوظيف والذي يمثله في النموذج حصة دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (W)، ومن ثم في نمو اعمال الشركات ، اما الاستيرادات (IMP)، والصادرات (EXP)وهما من مؤشرات التجارة الخارجية مع الميزان التجاري (BOT) ، والميزان التجاري بدون النفط (BOTnon oil) ، ومن ثم يتضح مسار متغيرات السياستين المالية والنقدية ، وبحسب دليل نموذج (gEcon) يجب تحديد الصدمات النفطية في النظام ،والتي حددها الباحث بخمس مدد كل مدة تشمل اكثر من صدمة بشرط ان تكون من النوع نفسه أي سلبية او إيجابية كما تشمل المدة المدى الزمني لتوضيح مسار المتغيرات للصدمة ومداها الزمني ،تبعا لحركة (OILR) ،اذ تم تحديد الصدمات ب(1973-1980) و (1981-1987) و (1990-2003) و(2007-2013) وأخيرا (2014-2019).

يتكون الناتج المحلي في العراق من مكونين رئيسين وهما الإنتاج النفطي وهو صاحب الاسهام الأكبر ، والناتج غير النفطي الذي يتاثر بشكل كبير بحجم ما يحصل عليه العراق من إيرادات نفطية ، من خلال الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي ، ولذلك فان التغير في حجم الإيرادات النفطية له اثر بالغ في معدلات النمو بشكل خاص وفي عملية التنمية بشكل عام في العراق ، فهو يؤثر في مكونات الانفاق الكلي ، او الناتج المحلي بطريقة الانفاق والذي يتكون من :

الانفاق العائلي على السلع النهائية والخدمات + الانفاق الاستثماري للسلع الراسمالية + الانفاق الحكومي + انفاق العالم الخارجي والذي يمثله في النموذج الميزان التجاري .

$$Y=C+I+G+(x-m)$$

ثانيا:وصف هيكل النموذج :

بفرض ان الاقتصاد العراقي يتكون من مجموعة من القطاعات وهي (القطاع العائلي ، القطاع الحكومي ، البنك المركزي ، قطاع التجارة ، قطاع النفط ، القطاع غير النفطي ، قطاع الاستثمار).

قطاع الاسر يستهلك مختلف السلع والخدمات التي يحصل عليها من قطاع التجارة ، في المقابل تقوم الاسر بعرض العمل على جميع القطاعات الحكومية والخاصة ،يحتوي قطاع التجارة على عدد كبير من شركات الاستيراد التي تستخدم جزءا من الايدي العاملة والنفط .

في قطاع النفط التنافسي تسعى الشركات الى تعظيم أرباحها من التجارة بالنفط المحلية والدولية .عوائد النفط ملك لوزارة المالية ، والتي تحولها للبنك المركزي ، للحصول على الدينار العراقي من خلال نافذة بيع العملة والتي يستخدمها البنك المركزي كاداة للسيطرة على معدلات التضخم وتثبيت سعر صرف الدينار العراقي ، اما السياسة المالية والتي يكون النفط اكثر من 95% من إيراداتها و2% ضرائب،ومن ثم فان حجم الانفاق يتحرك بشكل طردي مع حجم الإيرادات النفطية .

عملية حل النموذج بعد نقل الرموز الخاصة من (gEon) الى (R) فان النموذج تم حله (Model has been Solved)،اذ يوضح دالات الاستجابة والتي من خلالها يتضح اثر الصدمات النفطية في متغيرات الدراسة .

1- القطاع العائلي

$$E_0 \sum_{t=0}^{\infty} \beta^t \left[\frac{c_t^{1-1/\sigma}-1}{1-1/\sigma} - \frac{L_t^{s1+}}{\sigma_L}\right] \quad (1)$$

$$C_t + \frac{B_t}{R_t P_t} \leq \frac{B_{t-1}}{P_t} + \frac{W_t}{P_t} W_t L_t^s + \frac{T_t}{P_t} \quad (2)$$

حيث ان

σ: مرونة الاحلال فيما بين الفترات الزمنية.

σ_L: مقلوب مرونة عرض العمالة للأجر الحقيقي.

W_t,: مستوى الأجور الاسمية.

B_t: السندات التي يمتلكها قطاع الأسر.

R_t: سعر الفائدة الاسمي.

P_t: المستوى العام للأسعار.

T_t: صافي التحويلات.

L_{st}: عدد ساعات العمل في كلا القطاعين النفطي وغير النفطي..

C_t: الاستهلاك الخاص وهو مركب من السلع الأجنبية $C_{F,t}$ و السلع المحلية $C_{H,t}$

$$C_t = \left[(1 - C_t)^{\frac{1}{\eta_c}} (C_{H,t})^{\frac{\eta_c - 1}{\eta_c}} + a_c^{\frac{1}{\eta_c}} (C_{F,t})^{\frac{\eta_c - 1}{\eta_c}} \right]^{\frac{\eta_c}{\eta_c - 1}} \qquad (3)$$

حيث ان :

$a_c \in [0,1]$: مؤشر الانفتاح التجاري.

$\eta_c > 0$: يقيس درجة الأحلال بين السلع المحلية والأجنبية

يتحدد مستوى الإنفاق على السلع المحلية والاجنبية على وفق العلاقتين الآتيتين:

$$C_{H,t} = (a - \alpha_c) \left(\frac{P_{H,t}}{P_t}\right)^{-\mu_c} C_t \,, C_{F,t} = \alpha_c \left(\frac{P_{F,t}}{P_t}\right)^{-\mu_c} C_t \qquad (4)$$

ومنه فإن مؤشر أسعار الاستهلاك يعبر عنه كما يلي:

$$P_t = [(1 - \alpha_c) P_{H,t}^{1-\mu_c} + \alpha_c P_{F,t}^{1-\mu_c}]^{\frac{1}{1-\mu_c}} \qquad (5)$$

تتحدد شرطا الدرجة الأولى اللذان يسمحان للأسر بتعظيم منفعتهم (المعادلة 1 في ظل قيد

الميزانية الخاص بهم (المعادلة)2 فيما ياتي:

$$C_t^{1/\sigma} L_t^{S\sigma_L} = \frac{W_t}{P_t} \qquad (6)$$

$$E_t R_t \beta \left\{ \left(\frac{C_t + 1}{C_t}\right)^{-\frac{1}{\sigma}} \left(\frac{P_t}{P_{t+1}}\right) \right\} = 1 \qquad (7)$$

الشركات(calvo,Guillermo,1983,P383)

هناك احتمالان يحددان سلوك الشركات الأول هو ثبات الأسعار والثاني الوصول للمستوى المثالي

(θ) معلمة التثبيت

(1 − θ) احتمال تغيير السعر

$$max_{PH,t} \sum_{K=0}^{\infty} \theta^K \ \mathrm{E}_t\{\mathrm{Q}_{t,t+k}[\mathrm{Y}_{H,t+K}(\bar{P}_{H,t} - MC_{t+k})]\} \qquad (8)$$

وذلك في /ل القيد ال:

(9)

$$\mathrm{H}_{H,t}(j) = \left(\frac{\bar{P}_{H,t}}{\bar{P}_{H,t}}\right)(C^*_{H,t+k})$$

حيث MC_t تمثل التكلفة الحدية الاسمية و تعطى كما يلي:

10)

$$MC_t = \frac{1}{\alpha^\alpha(1-\alpha)^{1-\alpha}} \frac{W_t^\alpha (P_t^\circ)^{1-\alpha}}{A_t}$$

قطاع النفط(. Romero, Roman ,2008,p10)

تعمل شركات النفط في بيئة تنافسية اذ تقوم بإنتاج النفط ، وتعمل على تعظيم أرباحها من خلال الوصول للحد الأمثل العمالة $P_{O,t}$ & w_t

(11)

$$\max_{L_{o,t}} (P_{o,t}Y_{o,t} - W_t L_{o,t})$$

(12)

$$s.t: Y_{o,t} = A_{o,t} L_{o,t}^{\mu}$$

حيث ان

$L_{o,t}$: تمثل عدد ساعات العمل في قطاع النفط

$Y_{o,t}$: تمثل إجمالي المعروض من النفط والذي يتحدد عن طريق دالة الانتاج ذات غلة الحجم المتناقصة.

$\mu \in [0.1]$: تمثل مساهمة العمالة في ناتج قطاع النفط.

$A_{o,t}$: اجمالي انتاجية عوامل الانتاج في قطاع النفط، وتتحدد على وفق معادلة الانحدار الذاتي AR(1):

(13)

$$\log A_{o,t} = \rho_\alpha \log A_{o,t-1} + \varepsilon_{ao,t'} \qquad \varepsilon_{ao,t} \sim (0,\sigma_{\alpha o})$$

$$A_{o.t}P_{o.t}(L_{o.t})^{\mu-1} = W_t \qquad (14)$$

قطاع التجارة

بافتراض ان الاقتصادات الأجنبية لها نفس هيكل الاقتصاد المحلي , يمكن كتابة الطلب الأجنبي على السلع المحلية كالتالي:

$$C^*_{H.t} = (1-\alpha^*)\left(\frac{P^*_{H.t}}{P}\right)^{-\eta^*} C^*_t \qquad (15)$$

حيث ان

$C^*_{H.t}$ الطلب الأجنبي على السلع المحلية:

$(1-\alpha^*)$ مساهمة السلع المحلية في استهلاك الاسر الأجنبية:

η^* مرونة الطلب الاجنبي:

بتعويض $P_{H.t} = \epsilon_t P^*_{H.t}$ و $C^*_t = Y^*_{H.t}$ في العلاقة 15 يمكن كتابه الطلب الأجنبي ع السلع المحلية بالعلاقة التالية

$$C^*_{H.t} = (1-\alpha^*)\left(\frac{1}{RER_t}\frac{P^*_{H.t}}{P_t}\right)^{-\eta^*} Y^*_t \qquad (16)$$

حيث أن RER_t يمثل سعر الصرف الحقيقي ويحدد بالعلاقة التالية:

$$RER_t = \frac{\epsilon_t P^*_t}{P_t} = \frac{P_{F.t}}{P_t} \qquad (17)$$

حيث ان :

ϵ_t: سعر الصرف الاسمي

P_t: المستوى العام للأسعار المحلية

$P_{F.t}$: المستوى العام لأسعار السلع الاجنبية معبر عنها بالعملة المحلية

بالنسبة للسعر المحلي للنفط فهو يعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{P_{o.t}}{P_t} = \frac{\epsilon_t P_t^*}{P_t} = RER_t \frac{P_{o.t}^*}{P_{F.t}^*} \quad (18)$$

السياسة النقدية :

على النحو الاتي:

$$\frac{1+R_t}{1+R} = \left(\frac{1+R_{t-1}}{1+R}\right)^{\rho i} \left(\frac{P_t}{P_{t-1}}\right)^{(1-\rho i)\varphi\pi} \quad (19)$$

$\rho i\epsilon$: يشير إلى درجة تمهيد سعر الفائدة الاسمي

$\varphi\pi$: تقيس درجة استجابة السياسة النقدية لتغيرات معدل التضخم العام

القاعدة التالية تتمثل في تثبيت سعر الصرف الاسمي مباشرة كما يلي

$$\Delta\epsilon_t = 0 \quad (20)$$

السياسة المالية :

$$TAX_t + FRR_{t-1} + B_t = FRR_t + PG_t + R_{t-1}B_{t-1} \quad (21)$$

$$FRR_t = FRR_{t-1} + \varepsilon_t P_{ot}^* O_{H,t}^* \quad (22)$$

$$\frac{G_t}{G} = \left(\frac{G_{t-1}}{G}\right)^{\rho g} \left[\left(\frac{FRR_{t-1}}{FRR}\right)^{\varphi rrf} \left(\frac{B_{t-1}}{B}\right)^{-\varphi b}\right]^{(1-\rho g)} \exp(\varepsilon_{g.t}) \quad (23)$$

التوازن العام

يتطلب توازن سوق السلع والخدمات ان يتساوى مجموع ناتج القطاع غير النفطي وعائدات الصادرات النفطية مع اجمالي الاستهلاك الخاص والانفاق الحكومي وصافي الصادرات .

$$\boldsymbol{Y_{H,t} + \frac{p_{o,t}}{pt} O_{H,t} = C_t + C_t + CA_t} \quad \textbf{(24)}$$

يتطلب توازن سوق السلع والخدمات في القطاع غير النفطي ان يتساوى ناتج القطاع غير النفطي مع اجمالي الاستهلاك المحلي والاجنبي للسلع المنتجة محليا :

$$\boldsymbol{Y_{H,t} = C_{H,t} + C_{H,t}^*} \quad \textbf{(25)}$$

اما في سوق النفط فيجب ان يتساوي العرض من النفط مع الطلب المحلي والاجنبي عليه

$$Y_{H,t} = O_t + O^*_{H,t} \qquad (26)$$

سوق العمل

عرض العمالة من قبل الاسر = طلب القطاع النفطي غير النفطي على العمالة

$$L^S_t = L_t + L_{o.t} \qquad (27)$$

صافي الصادرات

$$CA_t = P_{x,t}X_t - P_{M,t}M_t \qquad (28)$$

حيث : $\rho_{g\in[0.1\}}$: معامل (ar) يشير الى درجة استمرارية الانفاق الحكومي

φ_{rrf} و φ_b : معلمتان تقيسان درجة استجابة السياسة المالية للتغيرات في الإيرادات النفطية والعجز في نهاية المدة $(t-1)$ في ما اذا كانت السياسة حيادية .

ε_{gt} متغير عشوائي يمثل الصدمة العشوائية في السياسة المالية $\longrightarrow$ iid $(0, \sigma_g)$

ثالثا– معايرة المعادلات Calibrating equations:

معايرة على عكس التقدير ، الذي يستخدم عادةً لبناء النماذج الاقتصادية ، تعود المعايرة فقط إلى لوحة الرسم لتغيير النموذج في مواجهة الأدلة الدامغة ضد صحة النموذج ؛ في الواقع ، ببساطة ، هي عملية تغيير النموذج ليناسب البيانات. لاختبار مقدرة النموذج على تحليل أثر الصدمة في ايرادات النفط على المتغيرات الاقتصادية التالية :الناتج الإجمالي Y ، معدل تضخم أسعار الاستهلاك، مستوى التشغيل ورصيد المالية العامة، وذلك في ظل قواعد مختلفة من السياستين النقدية والمالية، تمت معايرة معالم النموذج بطريقة تعكس الخصائص الهيكلية للاقتصاد العراقي كأحد الاقتصادات المصدرة للنفط.

بعض المعالم تمت معايرتها بناء على دراسات سابقة لاقتصادات ذات هيكل مماثل للاقتصاد العراقي في حين تمت معايرة بقية المعالم استنادا الى بيانات سنوية للاقتصاد العراقي وذلك من خلال تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على وفق ما تمليه معادلات النموذج، والجدول(34) ادناه يبين القيم المعطاة لكل معلمة من معلمات النموذج.

1–المتغيرات الهيكلية

تعد "القيم المعقولة" للمتغيرات الهيكلية مثل معدل الخصم ومعدل إهلاك رأس المال ضرورية لنماذج RBC في إنشاء مسارات متغيرة محاكاة. تميل هذه إلى تقديرها من دراسات الاقتصاد القياسي ، بفواصل ثقة 95٪. إذا تم استخدام النطاق الكامل للقيم المحتملة لهذه المتغيرات ، فإن معاملات الارتباط بين المسارات الفعلية والمحاكاة للمتغيرات الاقتصادية يمكن أن تتغير بشكل كبير ، مما يؤدي ببعضهم إلى التساؤل عن مدى نجاح النموذج الذي يحقق فقط معاملًا بنسبة 95٪.

جدول(34) معايرة معالم المتغيرات على وفق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

TRUE	*All . variable*	*الوصف*
0.33	α	*مساهمة العملة في الناتج للقطاع غير النفطي*
0.63	b	*معامل الا نحدار الذاتي لصدمة في الطلب الكلي*
0.99	β	*معامل الخصم*
0.025	δ	*الانحراف المعياري للصدمة في اسعار النفط*
0.8	e	*مؤشر الانفتاح التجاري*
2	η	*درجة الاحلال بين السلع المحلية والاجنبية*
1	γ	*مقلوب مرونة عرض العمالة*
0.3	μ	*درجة استجابة سعر الفائدة لتقلبات التضخم*
1.45	Ω	*درجة استجابة القطاعات لمستوى الانفاق*
0.95	φ	*معامل الانحدار الذاتي للصدمة في اسعار النفط*
1.75	ψ	*درجة استجابة الانفاق الحكومي لتقلبات ايرادات النفط*
0.08	ϑ	*مساهمة العمالة في ناتج الشركات النفطية*
TRUE	verbose	

المصدر :

2- قيم الحالة المستقرة :Steady_ state value

بعد ضبط توازن الاقتصاد ، من الضروري الحصول على حالة مستقرة لقيم المتغير الداخلي يقال إنها لها قيمها في حالة المستقرة محددة مسبقًا (محددة خارجيًا). قيمة الحالة المستقرة لمستوى الايرادات النفطية ، وهي مصدر الصدمات في نماذج RBC القياسية

جدول(35) حالة المستقرة لقيم المتغيرات

المتغيرات	Steady_ state value
pi	0.00000
r	0.0351
c	0.7422
i	0.2559
K_s	10.2369
L_s	0.2695
PI	0.00000
U	-136.2372
W	2.3706
Y	0.9981
$Shock= Z$	1.0000

المصدر : برنامج (R)

3- تحليل المصفوفة الشرط الاول The solution of the 1st order perturbation

يمكننا قياس اثر الصدمات بمزيد من التفصيل باستخدام الارتباطات كما هو موضح في المصفوفات(A,B,C,D) . المتغيرات الدورية لها ارتباطات موجبة لأنها تزداد عادة في أثناء فترات الازدهار وتنخفض في أثناء فترات الركود. بالعكس المتغير المعاكس للدورة الاقتصادية يرتبط بالارتباطات السلبية. تشير الارتباطات الدورية القريبة من الصفر إلى عدم وجود علاقة منهجية بدورة الاعمال. نجد أن الإنتاجية مسايرة للاتجاهات الدورية إلى حد ما. هذا يعني أن العمل ورأس المال أكثر إنتاجية عندما يشهد الاقتصاد انتعاشا ماليا بسبب ارتفاع ايرادات النفط. فهي ليست منتجة تمامًا عندما يمر الاقتصاد بتباطؤ. وياخذ المتغيرات الاخرى ممثلة بالاستهلاك والاستثمار ذات الاتجاه ، والتي هي مسايرة للدورة الاقتصادية بقوة.

A-Matrix P:

$$\begin{array}{c} \\ K_t^s \\ Z_t \end{array} \begin{array}{c} \begin{array}{cc} K_{t-1}^s & Z_{t-1} \end{array} \\ \begin{pmatrix} 0.9658 & 0.0863 \\ 0.000 & 0.9500 \end{pmatrix} \end{array}$$

B-Matrix :

$$\begin{array}{c} \\ K^s \\ Z \end{array} \begin{array}{c} \text{Epsilon } Z \\ \begin{pmatrix} 0.0908 \\ 1.0000 \end{pmatrix} \end{array}$$

C- Matrix R

$$\begin{array}{c} \\ \text{Pi} \\ \text{r} \\ \text{c} \\ \text{I} \\ L^S \\ \text{PI} \\ \text{U} \\ \text{W} \\ \text{Y} \end{array} \begin{array}{c} \begin{array}{cc} K^{S-1} & Z^{-1} \end{array} \\ \begin{pmatrix} 0.0000 & 0.0000 \\ -0.7408 & 1.2972 \\ 0.4748 & 0.5545 \\ -0.3661 & 3.4511 \\ -0.1575 & 0.5426 \\ 0.0000 & 0.0000 \\ 0.4167 & 0.0644 \\ 0.4167 & 0.7547 \\ 0.2592 & 1.2972 \end{pmatrix} \end{array}$$

تبين هذه المصفوفة اثر الصدمات في السياستين المالية والنقدية اذ تؤثر الايرادات سلبا في سعر الفائدة بنسبة (74%) وايجابية مع صدمات اسعار النفط تجاوزت 129% بينما الاستهلاك اخذ اتجاها ايجابيا

مع صدمات بينما اثرت الايرادات في الاستثمار بشكل سلبي بنسبة 36% ومالت صدمة الاسعار الى اثر ايجابي بلغ 345% وجاءت آثار الصدمات بالنسبة في سياسة التوظيف مواتية لما حصل في متغيرين الاستثمار واسعار الفائدة مبني على التوقعات التي يبنى عليها الاستثمار وتوقعات السياسة النقدية التي تعتمد في البنك المركزي بينما باقي المتغيرات تغيرت بشكل ايجابي .

المصفوفة العددية تمثل قيم المعلمات الاولية :D-Matrix s

	Epsilon z
Pi	0.0000
r	1.3655
c	0.5837
I	3.6328
L^S	.5711
PI	0.0000
U	0.0678
W	0.7944
Y	1.3655

فإن الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة ترتفع جميعًا خلال الامد الطويل ، ومن ثم يتحولون إلى انحراف إيجابي. فضلا عن ذلك ، نظرًا لأن المزيد من الاستثمار يعني توافر المزيد من رأس المال في المستقبل ، فقد يكون لصدمة قصيرة الأجل تأثير في المستقبل. أي أن السلوك فوق الاتجاه قد يستمر لبعض الوقت حتى بعد اختفاء الصدمة. غالبًا ما يشار إلى تراكم رأس المال هذا على أنه "آلية انتشار" داخلية ، لأنه قد يزيد من استمرار الصدمات في الإنتاج(y)، تتبع فترات الركود سلسلة من الصدمات السيئة للاقتصاد. إذا لم تكن هناك صدمات ، فسيستمر الاقتصاد في اتباع اتجاه النمو دون دورات الاعمال.

4- Model statistics

A -Basic statistics

جدول (36)

	Steady- state value	Std.dev	variance	login
pi	0.000	0.000	0.000	N
r	0.0351	0.1814	0.0329	Y
c	0.7422	0.0783	0.0061	Y
I	0.2559	0.4741	0.2248	Y
K^S	10.2369	0.0422	0.0018	Y
L^S	0.2695	0.0749	0.0056	Y
PI	0.0000	0.0000	0.000	N
U	-136.2372	0.0090	0.0001	Y
W	2.3706	0.1047	0.0110	Y
Y	0.9981	0.1781	0.0317	Y
Z	1.000	0.1303	0.0170	Y

المصدر : برنامج (R)

تدل النتائج على ان الانحراف المعياري والتباين للمعلمات المقدرة قليل مما يعني التقارب من حالة الاستقرار وهذا ما سنبينه من خلال الرسم البياني شكل (19)

B - Correlation matrix

جدول(37)مصفوفة الارتباط

	r	c	I	K^S	L^S	U	W	Y	Z
r	1	0.989	0.99	0.09	0.996	0.932	0.942	0.973	0.985
c		1	0.958	0.498	0.94	0.998	0.996	0.981	0.967
I			1	0.228	0.998	0.974	0.98	0.996	0.999
K^S				1	0.173	0.445	0.418	0.319	0.260
L^S					1	0.959	0.967	0.989	0.996
U						1	1	0.991	0.981
W							1	0.994	0.986
Y								1	0.998
Z									1

المصدر : برنامج (R)

من خلال مصفوفة الارتباط توضح العلاقة الايجابية بين الصدمة والمتغيرات ذات الارتباط العالي فان جميع المتغيرات تستجيب لصدمات الايرادات النفطية سواء قصيرة الامد ام طويلة الامد وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية فهي مسايرة لموجة الانتعاش والركود.

c-Autocorrelations:

تشير المصفوفة الى توضيح كيفية التقاط النماذج المقدرة لإحصائيات البيانات بناءً على اختلاف المعلومات أو الافتراضات السلوكية ، تتطابق جميع نماذج التوقعات المنطقية بشكل معقول مع الارتباطات التلقائية الموضحة في البيانات ضمن أفق مدة الأقصر وتوقعاتنا "الأفضل" المنطقية يقوم النموذج بها، و تشير البيانات إلى أن جميع المتغيرات إيجابية للغاية وترتبط ارتباطًا وثيقًا تلقائيًا عبر الآجال القصيرة.، كل ما يقدر النماذج قادرة على إنشاء الارتباطات التلقائية التي تمت ملاحظتها كما في الجدول (38)، ولكن في مدد تباطؤ أعلى ، يكون اكثر ثباتا.

جدول (38) مصفوفة الارتباط الذاتي

	Lag 1	Lag 2	Lag 3	Lag 4	Lag 5
r	0.710	0.466	0.266	0.104	-0.022
c	0.745	0.512	0.329	0.169	0.038
I	0.712	0.468	0.268	0.107	-0.019
K^S	0.960	0.863	0.728	0.572	0.408
L^S	0.710	0.466	0.265	0.103	-0.022
U	0.735	0.505	0.311	0.150	0.020
W	0.730	0.498	0.303	0.142	0.013
Y	0.718	0.479	0.280	0.119	-0.006
Z	0.713	0.471	0.271	0.110	-0.016

المصدر : برنامج (R)

E- Variance decomposition:

	Epsilon _z
r	1
c	1
I	1
K^S	1
L^S	1
U	1
W	1
Y	1
Z	

شكل (19) يوضح المعايرة

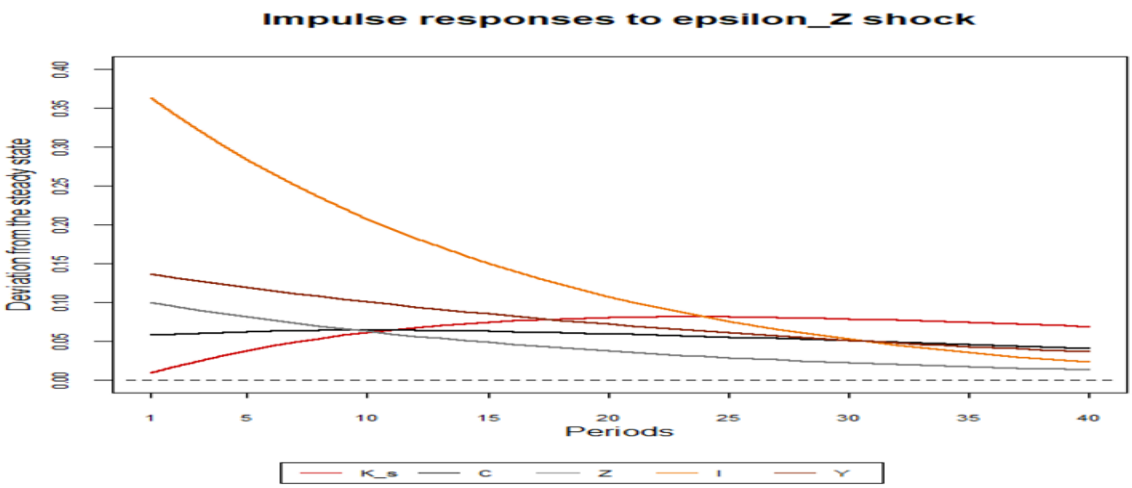

المصدر :من اعداد الباحث في برنامج R

من الشكل (19) يتضح اثر الصدمة والذي بدا مرتفعا ثم اخذت بالانحدار الى الأسفل فاخذت استقرارية

الامر التالي(**compute_model_stats: Computation of model statistics**)

تحسب هذه الدالة إحصائيات النموذج باستخدام الطيف(Fast Fourier Transform)(FFT) أو طرائق المحاكاة. وتظهر القيم المستقرة الثابتة مصفوفة التغاير ، والتي استبعد منها النظام متغيرين وهما (pوPI) ويمثلان في النموذج الأساسي (BNON OILو IRQD1)ومصفوفة الترابط والتي تظهر مدى الترابط الكبير بين المتغيرات الذ تظهره قيم (R) والتي اغلبها اكثر من (90%) ، اذ افرز البرنامج قيمة (R^2) والتي تمثل التغيرات المفسرة من قبل المتغيرات التوضيحية على المتغير المعتمد . أي اثر التغير في الإيرادات النفطية.

شكل (20) يوضح اثر الصدمات على المتغيرات المختاره

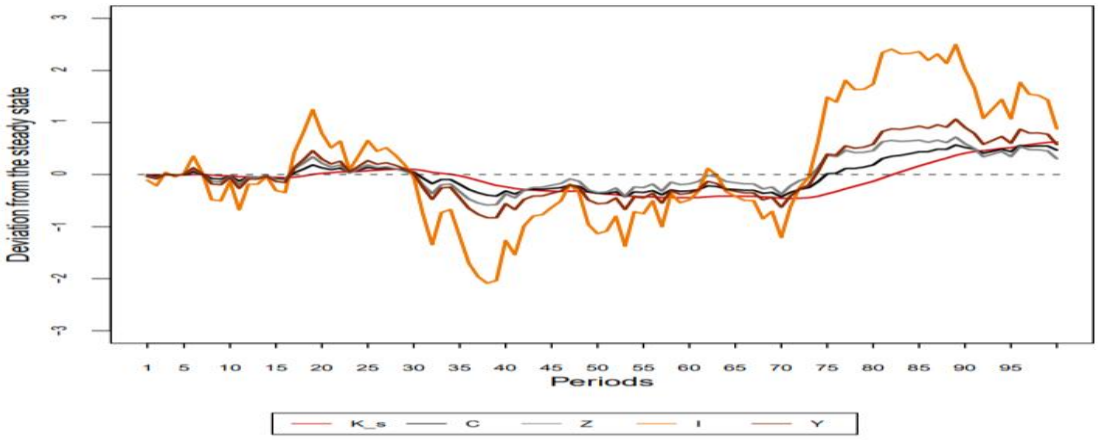

من خلال عملية المحاكاة يمكن رصد اثر الصدمات النفطية في متغيرات الاقتصاد الكلي العراقية والتي تمثلها الاشكال التالية على وفق بيانات ملحق(1).

في الشكل (20)نجد ما يلي:-

الناتج المحلي الاجمالي : تبين الصدمات النقدية الموجبة نموا في الناتج المحلي الاجمالي ،والعكس في حال الصدمات النقدية السالبة ، ومن خلال حركة مستويات الانفاق الحكومي يتضح ان السياسة المالية كانت مسايرة للدورة الاقتصادية وان الانفاق الحكومي هو قناة انتقال اثر الصدمة الى باقي متغيرات النموذج .

الاستهلاك العائلي : من خلال رسم دوال استجابة النبضة لهذا المتغير ، يرتفع حجم الاستهلاك العائلي ، مع ارتفاع حجم الايرادات النفطية والعكس في حال انخفاضها ، مما يعني ان مستوى الرفاه الاجتماعي في العراق ارتبط بشكل وثيق بقطاع النفط ، وهذا يرجع الى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي ، وعدم وجود قطاع خاص فاعل .

الاستثمار : لم يختلف الانفاق الاستثماري كثيرا عن الاستهلاك ، فالاستثمار في العراق ، بشقيه الخاص والعام يعتمد بشكل وثيق بالانفاق الحكومي ، بسبب ان اغلب القطاع الخاص ، يعمل في قطاع الخدمات والمقاولات ، المرتبط بالحكومة .

سعر الصرف: نلاحظ تأثر سعر الصرف بحجم الايرادات النفطية ففي حال الصدمات الايجابية (عقد السبعينات) ارتفعت قيمة الدينار العراقي الرسمية ، اما في الثمانينات والتسعينات فنلاحظ انخفاض في القيمة الموازية للدينار مع ابتعادها عن القيمة الرسمية بشكل كبير خصوصا ابان الصدمة العراقية (من 1990–1997)

الصادرات والاستيرادات :

يظهر الشكل 1718) الذي يوضح محاكاة لمسار الصدمات العشوائي الذي حدده البرنامج بخمس صدمات في المدد (1973–1980) و(1981–1987) و (1990–1997) و(2004–2008) وأخيرا (2014–2019).

يوضح الشكل بشكل واضح تأثر تلك المتغيرات بايرادات النفط ومسايرتها للزيادة والنقصان لتللك الإيرادات ففي حالة الصدمات النفطية الإيجابية نلاحظ الزيادة المتناسبة للانفاق الحكومي وعرض النقد مع الارتفاع الكبير بالايرادات النفطية للمدة (1973–1980) ، والتي تبعتها زيادة في الاستهلاك العائلي ، والاستثمار وسعر الصرف والاستيرادات مما تسبب في الخلل في ميزان المدفوعات ، وهذاما أكدته قيم (R^2) المرتفعة .

ولتوضيح اثر الصدمات النفطية والتي يمثلها (OILR) على كل متغير على حده تم ايجاد رسم استجابة النبضة (IRF)

من الشكل (19) الذي يوضح استجابة متغيرات النموذج للخمس صدمات التي تم تحديدها في البرنامج وكالتالي

1- الانفاق الحكومي: الصدمة الأولى والتي تضمنت المدة (1973-1980) كانت استجابة الانفاق الحكومي وباتجاه الصدمة (Z) نفسه ، والتي تمثل الإيرادات النفطية ، اما في الصدمة الثانية (1981-1987) التي كانت سلبية فنلاحظ التذبذب بين المنطقة الموجبة والسالبة وكان الانفاق الاستهلاكي الحكومي متوافق مع اتجاه الصدمة السالب ، وفي الصدمة الثالثة والتي شهدت انخفاضا كبيرا بالايرادات النفطية تبعها انخفاض بالانفاق الحكومي ، اما فيمابعد 2003 فقد تعرض الاقتصاد العراقي لصدمتين نفطيتين وهما الصدمة الرابعة التي كانت إيجابية فنلاحظ ان الاتجاه كان إيجابيا أيضا وباتجاه الصدمة نفسه ، ولا يختلف كثيرا الامر في الصدمة الخامسة والتي كانت سالبة ، والتي كان سير الانفاق الحكومي مسايرا للصدمة أيضا ،ومن ثم فان الانفاق الحكومي والذي يمثل أداة السياسة المالية الرئيسة كان مسايرا للدورة الاقتصادية من خلال مسايرته للصدمات النفطية .

2- الاستثمار (I):من الواضح أيضا ان الاستثمار كان يسير بنفس الاتجاه الاان استجابته كانت ضعيفة عدا الصدمة الأولى وهذا ينسجم مع ماتم ذكره في الفصل الأول ،إذ كان هناك انفاق استثماري كبير نسبيا اذا ما قورن في المدد الأخرى ، ونلاحظ في المدة بعد (2003) كان في المنطقة السالبة بسبب أن الانفاق كان اغلبه انفاقا استهلاكيا .

3- المعروض النقدي (MD): نلاحظ ان المعروض النقدي لم تكن له استجابة واضحة للصدمة الأولى بل سار بالاتجاه المعاكس في نهاية مدة الصدمة ، وهذا ينسجم مع ما حققه معدل النمو MD للمدة (1973-1980) الذي كانت نسبته (19 %)وهي قليلة اذا ما قورنت بمعدل نمو الإيرادات النفطية المركب الذي حقق (35.8%) ، وفي الصدمة الثانية والثالثة ، نلاحظ ان عرض النقد ارتفع ، ويعود ذلك الى عمليات التمويل بالعجز التي دفعت لها السياسة النقدية مجبرة ، وهو دليل تبعيتها للسياسة المالية .

4- الاستهلاك العائلي (CO) : من الواضح ان سير (CO) كان منسجما مع سير (GP) والذي بدوره كان مسايرا للصدمات النفطية واذا ما حسبنا معدلات النمو للاستهلاك العائلي في ظل الصدمات النفطية الخمسة نجدها على التوالي (25% -1%- 3-18 -1) واذا ما قابلناها مع معدلات نمو

الإيرادات النفطية التي حققت قيمها (24%- -4% - 2% - 15 % - 0%) نجدها منسجمة معها ، وهذا دليل على اعتمادية المجتمع العراقي على الحكومة ، وعدم وجود قطاع خاص فاعل ، بمعنى ان مستوى الرفاه مرتبط ارتباطا وثيقا بالانفاق الحكومي ، بمعنى ان رفاهية الاسر العراقية مرتبطة بالصدمات النفطية .

5- سعر صرف الدينار الاسمي (r) : لم يبد استجابة واضحة الا في الصدمة الإيجابية الرابعة ، وهذا يرجع الى ان سعر الدينار العراقي الرسمي ظل ثابتا من سنة 1980 الى سنة 2003 ، لكن بعد عام 2004 تم تحديد سعر صرف جديد من قبل البنك المركزي

6- سعر صرف الدينار الموازي (PIQD2):من الواضح ان استجابته كانت واضحة للصدمة الأولى والثالثة والرابعة .

7- الميزان التجاري (BOT): كانت اكبر استجابة للميزان التجاري في ظل الصدمة الأولى ، كذلك كانت استجابته واضحة في بداية الصدمة الثانية ، الا انها كانت تقل تدريجيا ، اما في الصدمة الثالثة فلم يبد استجابة واضحة ، بالعكس من الصدمة الرابعة

8- اما الميزات التجاري بدون النفط(BOTNON OIL): فلم يبد أي استجابة يمكن ان تذكر

مما سبق يلاحظ ان اغلب المتغيرات تاثرت بالصدمات النفطية وبنسب متفاوتة اعلاها كان الانفاق الحكومي والاستهلاك العائلي والمعروض النقدي وسعر الصرف ونصيف الفرد الذي مثل الدخل للفرد ، وهذا يضفي إلى نتيجة مهمة وهي ان السياسات المالية والنقدية في العراق كانت مسايرة للدورات الاقتصادية العالمية ، ففي حالة الانتعاش والرواج يزداد الطلب على النفط فترتفع الأسعار وتزداد ايرادات النفط العراقية فيزداد حجم الموازنة والانفاق الحكومي ، ويزداد معه المعروض النقدي ، فيزداد الاستهلاك العائلي مع ضعف هياكل الإنتاج في العراق ، فان الزيادة في الطلب ، تؤثر في ارتفاع المستوى العام في الأسعار ، و زيادة حجم الاستيرادات، ومن ثم زيادة الخلل في ميزان المدفوعات ، مما يتسبب بالضغط على سعر صرف الدينار العراقي ، ولان السلطة النقدية تعمل على الحفاظ على مستويات مقبولة من التضخم والتي تتأثر في زيادة الطلب والعرض النقدي ، واستقرار سعر صرف الدينار العراقي ، اذ يتعرض لمخاطر خفض قيمة الدينار العراقي من خلال زيادة الطلب على النقد الأجنبي ، مما يدفع البنك المركزي من توفير ما يلزم من النقد الأجنبي للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي، معتمدا على ما يحصل عليه من نقد أجنبي من وزارة المالية ، في الوقت نفسه مواجهة الزيادة في المعروض النقدي وهذا ما اتبعته السياسة النقدية للمدة (2003–2019) ، بمعنى ان السياسة النقدية لم تنفك من االتبعية للسياسة المالية كما كان مخططا لها بل ان للسياسة المالية اثرا مزدوجا في السياسة النقدية ، فمن المعروف ان وزارة المالية تحول ما تحصل عليه من نقد اجنبي الى البنك المركزي العراقي الذي يوفر احتياجات الموازنة من الدينار العراقي ، ومن ثم فان زيادة الانفاق الحكومي له اثران سلبيان الأول زيادة المعروض النقدي مما يؤثر في ارتفاع معدلات التضخم ، والثاني يزيد من معدلات الاستهلاك العائلي ومن ثم زيادة الطلب على السلع النهائية الذي يقابل بزيادة الاستيراد .

والسياستان معا لم تعملا على تخليص الاقتصاد العراقي من فخ الريع الذي وضع الاقتصاد العراقي بنقاط حرجة جدا ، خصوصا أن المدى الزمنى للصدمات السلبية اكبر بكثير من الصدمات الإيجابية ، ومن ثم فان ما يتم تجميعة من احتياطيات نقدية في أوقات الصدمات الإيجابية سوف يتم استهلاكة ابان الصدمات السلبية وعمليا هذا ما حدث ، اذ استهلك العراق ماتم تجميعه من احتياطيات نقدية من صدمتي نفط السبعينات خلال سنتين فقط في صدمة الثمانينات ، كما اكلت صدمة النفط 2014 والحرب احتياطيات صدمة النفط الإيجابية (2007–2008).

وعلى السياستين المالية والنقدية ان تكون مضادة للدورات الاقتصادية ، من خلال تحويل الفوائض المالية الى مشروعات إنتاجية للسلع النهائية ، لتوفير معروض سلعي لزيادة الطلب الكلي ، ومن ثم الاسهام في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وزيادة الاسهام في الناتج المحلي وزيادة حصة الضرائب في الإيرادات الحكومية فضلا عن زيادة معدلات التوظيف وتخفيف العبء عن الحكومة ، وتغير النهج الابوى للدولة ، وهذا هو المدخل لتصحيح هيكل الاقتصاد العراقي و الانعتاق من اسر الريع النفطي ، وبناء قطاع خاص فاعل في الاقتصاد ،ومن ثم تعمل السياستان المالية والنقدية بشكل اكثر كفاءة .

واذا ما سألنا سؤالا مهم ، هل هذه الاحتياطيات هي فعلا احتياطيات أم سوء إدارة للموارد المالية ؟ ومن خلال ما تم عرضه في الفصل الثاني يمكن القول ان الاحتياطيات في نهاية السبعينات هي احتياطيات فعلية ، فنسبة الانفاق الاستثماري كانت مرتفعة ، الا ان الطاقة الاستيعابية للعراق كانت منخفضة مما أدى الى اختناقات ، وكانت مشروعات البنى التحتية جيدة، الا ان الخطا كما ذكرنا سابقا هو اقصاء القطاع الخاص .

لكن الاحتياطيات التي تجمعت لحد سنة 2013 ، هل كانت فائضا فعلا عن حاجة العراق ، ان الموازنات الاستثمارية تثبت ، انها كانت تقتير وليس فائضا ، ولو ان جزءا منها تم تحويله الى استثمارات إنتاجية ، لمواجهة الطلب المحلي للسلع النهائية الاستهلاكية ، ومواد البناء والانشاءات خصوصا ان مشروعات إعادة الاعمار كانت كبيرة للدرجة التي تنجح أي مشروع انتاجي ، فضلا عن الزيادة في الانفاق العائلي ، لكان لها اثر فاعل في مواجهة صدمة النفط 2014 .

ولاشك ان تراكم رأس المال هو أفضل احتياطي لمواجهة الأزمات ، فقد اثبتت التجارب خلال مدة الدراسة ان الحكومة لم تستفد من الصدمات الإيجابية ، ولم تتمكن من مواجهة الصدمات السلبية ، وحقيقة ان هذا هو اساس المشكلات الاقتصادية والتي تبعتها مشكلات سياسية واجتماعية. ومن ثم فان وجود قطاع انتاجي خاص واحدة من العوامل المهمة لحل هذه المشكلات، فالصدمات الإيجابية تزيد من حيوية ونشاط الاقتصاد المحلي والتي تعمل على زيادة الاستثمارات وتزداد الأرباح التي تتحول الى مدخرات ، مما يؤسس لنظام مالي ومصرفي كفوء ، يعمل على رفد الاستثمار وزيادة الإنتاج ، وفي حالة الصدمات النفطية السالبة ، يوفر

للموازنة وعاء ضريبيا فاعلا ، كما يمكن للحكومة اللجوء إليه في حالة العجز ، ان آلية عمل الاقتصاد العراقي أصبحت تماما كمضخة كينزية ولكن لسقي الاقتصادات الأجنبية ، فمضاعف الانفاق الحكومي ومضاعف الائتمان المصرفي من قروض عقارية تقدم بدون فوائد ، ومن ثم مضاعف الاستهلاك جميعها تعمل في الاقتصادات الأجنبية .

ان مسالة تنويع مصادر الدخل والإنتاج والانفلات من سطوة النفط أصبحت مهمة، لدرجة انها واحدة من عوامل بقاء العراق ووحدته واستقراره السياسى والاجتماعي ، خصوصا مع ارتفاع معدلات النمو السكاني في العراق والتي تحتاج الى اكثر بكثير من النفط ، لمقابلة هذا النمو وتوفير مستلزماته ، من عمل وسكن وتعليم وصحة وماء للشرب وخدمات ، وتحويل المضخة الاقتصادية لسقي الاقتصاد المحلي ودعم نموه ، وجعل المضاعفات تعمل عملها في الاقتصاد العراقي وما فيها مضاعف الاستثمار وهي الضمانة الحقيقية لمواجهة النمو السكاني.

وللوصول الى هذا الهدف يقترح الباحث سياسة نقدية ومالية يكون لها دور اكثر فاعلية في تصحيح مسار الاقتصاد العراقي .

رابعا: طريقة البيزية Bayesian VAR (BVAR)

تعد أساليب Bayesian VAR (BVAR) (Litterman 1986؛ Doan، Litterman، and Sims 1984؛ Sims and Zha 1998؛ Koop and Korobilis 2010؛ Giannone، Lenza and Primiceri 2014) منهجاً شائعاً لتحقيق التقليص ، نظرًا لأن Bayesian توفر طريقة منطقية ومتسقة لفرض قيود المعلمات.

عند المقارنة بين الطريقة البيزية وطريقة دورة الاعمال تعطي التقديرات نفسها في تحديد العلاقات الايجابية والسلبية اذ جاءت اثر ايرادات نفطية ذات تأثير سلبي في الاستثمار خلال الاجل القصير وسلبية مع عرض النقد وكذلك مع صافي ميزان المدفوعات وايضا العمل وايرادات الحكومية (K) كما مبين في معادلة الايرادات النفطية(الملحقان (2)و(3)).

اما أثر السياسة النقدية الممثلة بعرض النقد فقد جاءت العلاقات سلبية مع الاستهلاك والاستثمار والناتج وصافي ميزان المدفوعات أما باقي المتغيرات فهي ذات اثر ايجابي مع عرض النقد.

واخذت معادلة الناتج تأثيرا سلبيا مع الاستهلاك والاستثمار والعمل وعرض النقد والناتج اما باقي المتغيرات فذات اثر ايجابي في الناتج كما يمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني الذي يبين رسم الاخطاء اتجاه النبضة الذي تاخذ باتجاه ارتفاع الصدمة او انخفاضها كما موضحة في الاشكال البيانية (22) في الملحق

الشكل(20) تقييم الصدمات الهيكلية في المتغيرات قيد الدراسة

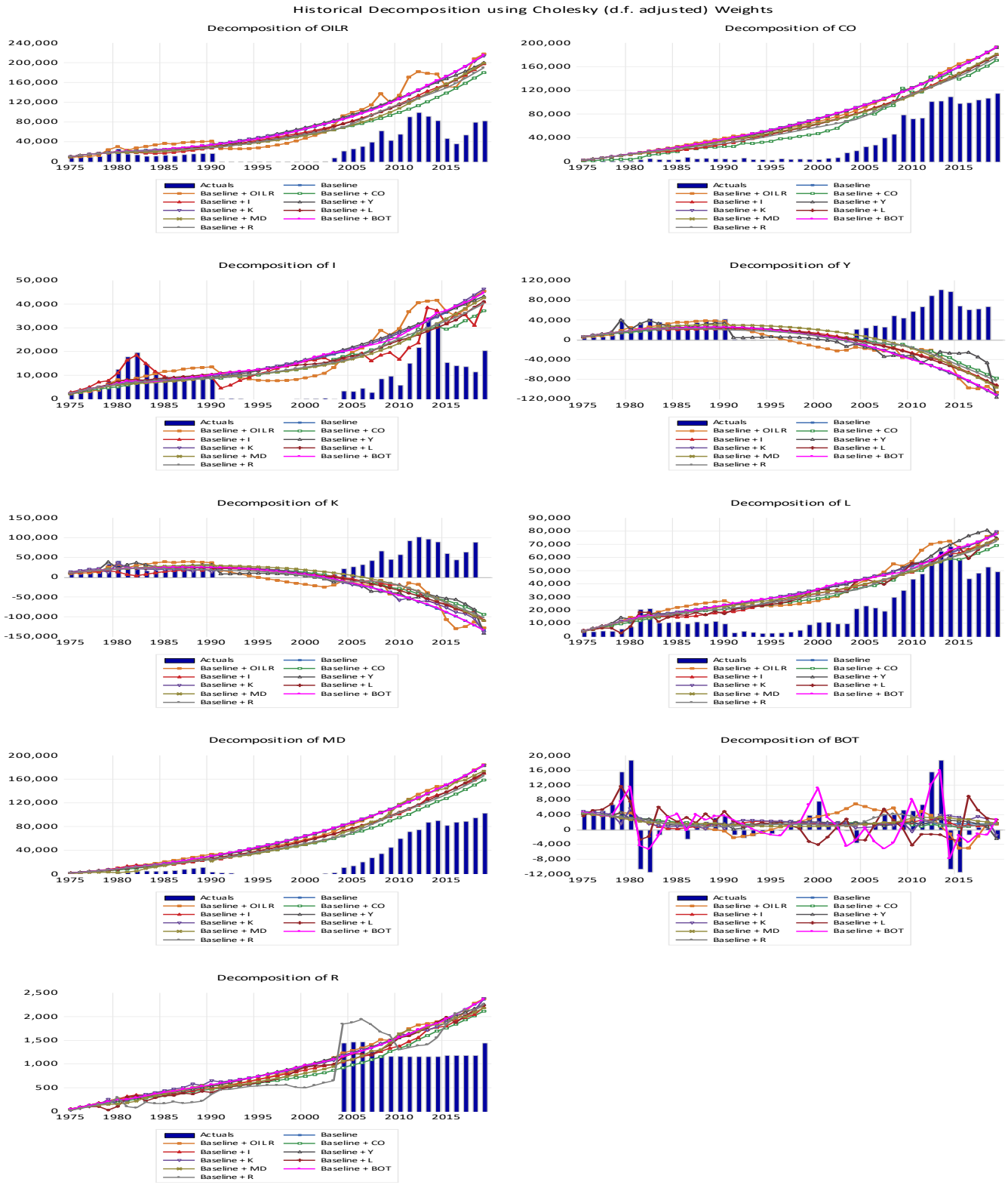

من الطرائق البديلة لمحاسبة آثار الصدمات هي تحليل السلسلة المرصودة إلى المكونات المقابلة لكل صدمة هيكلية. يقترح Burbridge and Harrison (1985) تحويل البواقي المرصودة إلى بواقي هيكلية ، ثم لكل مشاهدة تتجاوز نقطة معينة في عينة التقدير ، و حساب مساهمة الصدمات الهيكلية المتراكمة المختلفة لكل متغير.للحصول على التحليل التاريخي من خلال الشكل (20) نلاحظ اتجاه المتغير عرض النقد باتجاه مساير للصدمات مما يدل على ارتفاع التضخم وعدم السيطرة عليه وعشوائية السياسات النقدية التي اتبعت طيلة مدة الدراسة .

واخذ المتغير متغير ايرادات الحكومة اتجاها متناقصا عبر الزمن مع القيم الحقيقية وهذا يدل على عشوائية السياسة المالية واعتمادها المتزايد على عنصر متذبذب مثل النفط وكذلك الناتج المحلي الاجمالي الذي اتبع الاتجاه المتناقص ذاته مما يعكس هشاشة الجهاز الانتاجي وعدم القدرة لمواجهة الصدمات . اتبع الاستهلاك المتزايد عبر كل الصدمات الهيكلية نتيجة زيادة الإيرادات النفطية عبر الزمن فكلاهما متزايد .

المبحث الثالث : رؤية للتحول من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد متنوع

ان مشكلة الخلل في هيكل الاقتصاد العراقي وما تسببه من مشكلات أصبحت ،وبشكل متزايد تهدد الامن القومي العراقي ، ولذلك فان مهمة إصلاحه يجب ان يسهم بها الجميع ،الحكومة بكل مؤسساتها ودوائرها وان تصبح من أولويات البرلمان وبعيدا عن التقاطعات السياسية ، وعلى المجتمع ان يسهم بشكل فاعل في الوصول لهذا الهدف، وعلى قياداته الدينية بكل مؤسساتها، وقياداته الاجتماعية ،ان تعمل لدفع المجتمع لتحمل أعباء إعادة بناء الاقتصاد ، فعملية البناء لابد ان يصاحبها مستوى معين من الجهد والتضحية، ولابد من ان يكون الاعلام حاضرا بشكل إيجابي يرفع من مستوى الوعي الاقتصادي في المجتمع ،للوصول الى مستقبل افضل ، يكون للقطاع الخاص دور فيه ، خصوصا اننا بدانا نلاحظ استثمارات كبيرة ذات تكاليف عالية ، يقوم بها القطاع الخاص ، الا انها تتجه باتجاه غير مثالي، فاغلبها استثمارات عقارية وتجارية مثل بناء مراكز تجارية حديثة وكبيرة ، تسهم في زيادة معدلات الاستهلاك في بلد غير منتج ، والقطاع الآخر لاستثمارات القطاع الخاص ، هو القطاع العقاري من خلال بناء مدن مغلقة ذات مواصفات عالية ، ذات أسعار مرتفعة تناسب أصحاب الدخول المرتفعة جدا ، ولا يقوي على الشراء بها حتى أصحاب الدخول المتوسطة ، فهذه المشروعات عمقت مشكلة الطبقية في المجتمع ، فاصبح العراق اصبح بين طبقتين الأولى تحظى بسكن متميز ورعاية صحية خاصة وتعليم خاص متطور والثانية تفتقد السكن اللائق ، والرعاية الصحية متدنية جدا أو معدومة ، والمستوى التعليمي متدن بسبب افتقار المدارس الحكومية لأبسط مستلزمات التعليم المناسب ، من وقت ووسائل تعليم وغيرها ، كما تفتقد لوسائل نقل ، والنتيجة تعميق مشكلة الفقر والبطالة السياسة والاجتماعية ناهيك عن الاقتصادية ،واحكام الحلقة المفرغة للفقر في العراق ، فمن الواضح أن العراق أصبح دولة ريعية بدون خدمات ، ودولة رأسمالية بدون انتاج، وبالتالي فهي جمعت أسوا سمات الدولة الريعية ، وأسوا خصائص الدولة الراسمالية ونتيجة ذلك ان الاقتصاد العراقي يسير بعكس الاتجاه ، فهو اقتصاد زاحف للأثرياء ، ولابد من تغيير هذه المعادلة ، بدفع أموال الاستثمار باتجاه القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية من خلال مبدأ (اجعلها مربحة) ، فأولا وأخيرا فأصحاب رؤوس الأموال يبحثون عن

الأرباح ، خصوصا بعد أن بدأ رجال الاعمال العراقيون يتجاوزون العائق الأمني ، وهذا واضح من خلال الاستثمارات العملاقة التي تم ذكرها .

أولا : الهدف طويل الأمد أن تسهم القطاعات الاقتصادية بتكوين الموازنة بنسبة (75%) مقابل (25%)

1- خلق مشروعات إنتاجية للسلع النهائية والوسيطة .
2- زيادة دور القطاع الخاص الاقتصادي .
3- إرساء نظام مالي ومصرفي فاعل يقوم بدوره الرئيس كوسيط بين وحدات العجز ووحدات الفائض

من خلال زيادة فاعلية سوق بغداد للأوراق المالية ، وزيادة فاعلية وحيوية النظام المصرفي .

4- اصلاح الخلل في الميزان التجاري
5- خلق فرص عمل تقابل النمو السكاني أو جزاء منه .
6- تقليل نسبة اسهام النفط في الناتج المحلي الإجمالي من خلال رفع نسب اسهام الإنتاج السلعي والزراعي .

المقترح :

أولا: سعر صرف الدينار العراقي

في الفصل الأول تم التطرق لفاعلية السياستين المالية والنقدية في ظل نظامي تثبيت سعر الصرف ونظام سعر صرف مرن ، ولاحظنا ان السياستين المالية والنقدية تفقدان فاعليتهما في ظل ثبات سعر الصرف،اما في نظام سعر الصرف المرن ومع انخفاض قدرة راس المال على التنقل فان السياستين المالية والنقدية تصلان الى اقصى فاعليتهما ، الا ان حركة سعر الصرف في حالة العراق من الممكن ان تعرض سعر الصرف الى مخاطر عدم الاستقرار، وفقدان الثقة في الدينار العراقي ، وهو ما يمكن ان يحدث أيضا في نظام تثبيت سعر الصرف مع صدمة نفط سلبية تفقد العراق جزء من احتاطياته النقدية ، وهذا ما لاحظناه من الجدول(31) عندما ابتعد سعر الصرف الموازي عن سعر الًصرف الاسمي .

وفي هذا المقترح نحاول ان نعطي قدر من المرونة للدينار العراقي مع اعلى مستوى استقرار يمكن الوصول اليه.

1- يتم تحديد سعر برميل نفط الموازنة من خلال لجنة من الخبراء تعمل على مدار السنة ، تأخذ بالحسبان تنبؤات المؤسسات والمنظمات الدولية لاسعار النفط ، وحاجة الموازنة السنوية .
2- يتم تحديد مبيعات النفط العراقي اليومية
3- يتم تحديد حجم حصة النفط في الموازنة من خلال ضرب سعر برميل النفط المتوقع مع المبيعات السنوية للنفط . على ان يحدد سعر برميل الموازنة في السنة الأولى بالمستوى المتوسط ، ثم ينخفض بالسنوات التي تليها .
4- يتم ربط بيع سعر صرف الدينار العراقي مع سعر برميل النفط العالمي . على ان يكون هناك حد ادنى .
5- تكوين صندوق الاستثمارات المحلية لانتاج السلع النهائية والوسيطة .

مثال توضيحي لكيفية العمل وكيف يمكن تحقيق الأهداف المذكورة سابقا .

الموازنة السنوية (IRP)

سعر برميل النفط العالمي (OP)= $50

سعر برميل نفط الموازنة (IOP)= $50

مبيعات العراق السنوية من النفط (IS)= 4000000per/day

سعر صرف الدينار في الموازنة (PIQ)=1250/ دولار

1- IRP = IOP*(IS*360)
= 50*(4000000*360) = $72000000000
=72000000000*1250= 90000000000000

أي ان حصة النفط في الموازنة 90 ترليون دينار في السنة الأولى على ان تنخفض في السنة الثانية من خلال خفض قيمة (IOP)

2- تحديد سعر صرف الدينار العراقي من خلال ربطه بسعر صرف دينار الموازنة وسعر برميل النفط الدولي والموازنة وكالتالي :

اذا كان سعرصرف دينار الموازنة (PIQ) = 1250 لكل دولار

فانه يكون ثابتا في حالتين :

- اذا كان سعر برميل النفط العالمي أكبر أو يساوي برميل نفط الموازنة. $OP \leq PIQ$

- أما اذا انخفض سعر برميل النفط عن سعر برميل الموازنة فان قيمة الدينار العراقي تنخفض بمستوى الفرق بين السعرين وكالتالي:

$$PIQ < OP$$

بفرض ان OP=45 و PIQ=50

فيكون سعر الدينار الرسمي 45-50=-5

بمعنى اخر اذا قلنا ان 100دولار = 125 الف دينار عراقي

وان انخفاض قدرة 5 دولار بسعر برميل النفط = 5 دولار * 1250 دينار = 6250دينار

فتصبح 100دولار = 131250دينار

اذن تنخفض قيمة الدينار العراقي بقيمة 5 فتصبح 1310 لكل دولار بدل 1250وهو سعر صرف الموازنة ، على ان يتم تحديد حد ادنى وليكن 1400 دينار لكل دولار ، وهنا من الممكن ان تظهر مشكلة عدم الاستقرار ، التي يرى الباحث ان نسبة حدوثها مرتبطة بنسبة تدني سعر برميل النفط عن سعر الموازنة ، وهي نسبة ضئيلة جدا خصوصا اذا ماتم ، تحديد سعر صرف الموازنة على وفق سيناريوهات مبنية على توقعات أسعار النفط العالمية ، في المقابل فان الفوائد من حركة الدينار العراقي لاشك انها مهمة واكبر من سلبيات عدم الاستقرار، فهي تخفض من الضغط على الاحتياطيات من النقد الأجنبي ومن ثم فان البنك المركزي سوف يجد نفسه غير مضطر لزيادة مبيعاته من الدولار .

وهنا يجب ان تكون هناك معرفة مسبقة للحدود الدنيا للتنبؤات بأسعار النفط الدولية ، وهو امر مهم لتحديد الحد الأدنى لقيمة الدينار والتي عندها يتحرك البنك المركزي للتثبيت

هـ-اما في الحالة الأولى $OP \leq PIQ$ بمعنى حدوث فائض ، فان الفائض يحول الى صندوق الاستثمار المحلي ومهما ارتفع سعر برميل النفط العالمي فان سعر صرف الدينار العراق يظل ثابتا

ثانيا: صندوق الاستثمار المحلي :

هو صندوق لتمويل الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية النهائية والوسيطة والذي يهدف لايجاد معروض سلعي وطنى يواجه الزيادة في الطلب ، وزيادة معدلات التوظيف، وتخفيف الطلب عن النقد الأجنبي ، وإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات ، والاسهام في خلق سوق مالية فاعلة في العراق ، وزيادة اسهام الصناعة والزراعة في تكوين الناتج المحلي ،على ان يحل هذا الصندوق محل الصندوق السيادي ، والذي ثبتت الاحداث التاريخية ان مخاطره كبيرة ابتداء بالمخاطر الاقتصادية مثلما حدث في ازمة الرهن العقاري

او سياسية ، بعد ان تعرضت اكثر من دولة للابتزاز بسبب استثماراتها في الخارج .

يعمل الصندوق على تحقيق الأهداف الثلاثة الأولى بشكل مباشر، بعد ان اوجدنا طريقة لتمويله ، يتم تحويل المبالغ المجمعة فيه الى مشروعات إنتاجية ، وهناك طريقتان لذلك الأولى إعطاء رخص صناعية لمشروعات ترتبط بإعادة اعمار العراق مثل المواد الانشائية والكهربائية والصرف الصحي وكل ما يرتبط بها من صناعات ومنتجات ترتبط بإعادة الاعمار وتطوير البنى التحتية ، يتم التنافس عليها من قبل الشركات المسجلة في سوق الأسهم على ان تكون هناك حصة للاستثمار الأجنبي ، على ان يقوم الصندوق بتمويلها بقروض ميسرة ، الطريقة الأخرى ، هي اتباع مبدأ رأسمالية الدولة ، بمعنى ان تقوم الدولة ببناء مدن صناعية تنشا عليها هذه المشروعات الصناعية ، على ان تتم خصخصتها من خلال طرح أسهمها في أسواق المال .

ويمكن ان يكون الخيار الثاني افضل لأسباب منها .

1- اذا كان الهدف الأولى هو إيجاد مشروعات إنتاجية قادرة على تلبية السوق المحلي والدولى ان امكن فبامكان الدولة تحويل الأعداد الكبيرة من الموظفين والعمال (البطالة المقنعة) الذين بالاصل تتكلف

الموازنة السنوية برواتبهم بدون ان يقدموا أي انتاج او خدمة فعلية للمجتمع ، مما يقلل تكاليف الإنتاج ومن ثم تكون هناك فرصة للمنافسة اكبر .

2- يفتقد العراق الى المنظمين ذوي الخبرة في الاستثمار

3- إن عملية الخصصة ستؤسس لسوق مالية فاعلة خصوصا مع ضمان عدم الاحتكار وتداول اسهم تلك المشروعات .

4- إن معرفة التجار بأن تلك المشروعات ستتم خصخصتها بعد سنة او سنتين ، مع نجاحها المفترض سيجعلهم يهتمون بالادخار ، وتغير عقليتهم التجارية الى صناعية

5- سيمكن الدولة من سحب المعروض النقدي المكتنز او المستثمر في القطاع العقاري في الخارج او الداخل

6- ضمان ان أرباح تلك المنشئات وودائعها المالية ستتجة للنظام المصرفي وليس للخارج وومن ثم تحسين أداء النظام المصرفي .

يمكن للدولة من العمل على نجاح هذه المشروعات بوصفها خيارا استراتيجيا يرتبط بالامن القومي للبلد من خلال عدة إجراءات ، منها :-

1- اعتماد المنتجات الانشائية المحلية مع كل ملحقاتها من اسلاك كهربائية وملحقاتها ، وصرف صحي وملحقاته لتكون المواد الرئيسة في الأبنية والانشاءات الحكومية .

2- شرط استخدام المنتجات المحلية لمنح القرض العقاري .

3- تنشيط دور الاعلام في هذا المجال .

4- رفع معدلات الجمارك على السلع المستوردة المشابهه .

5- تقليل تكاليف تلك المشروعات من خلال إيجاد البنى التحتية وعادة تكون من تجهيز المدن الصناعية بما يلزم.

6- إعفاءات ضريبية للسنوات الأولى من عمر المشروع.

7- الدولار الصناعي ، فيمكن للدولة بيع الدولار بأسعار مخفضة لشراء الآلات الراسمالية وحتى المواد الأولية خصوصا في بداية عمر المشروع.

من المتوقع ان الإنتاج الأولى لن يغطي طلب السوق المحلية ، ومع ارتفاع الأسعار ووجود فائض طلب ومع تلك المحفزات ستدفع رجال الاعمال المحليين والأجانب وأصحاب الفوائض لتأسيس شركات إنتاجية تلبي الطلب المحلي والاستفادة من الامتيازات السابقة .

ثالثا :الإنتاج الزراعي :

يمتلك العراق إمكانات زراعة مهمة جدا ، الا ان طرائق الزراعة البدائية واهمال الأرض والذي يتوقع ان يزداد اذا أصبحت هناك فرص عمل في القطاعات الأخرى ، علما ان هناك (23.4مليون دونم صالحة للزراعة) يتم استقلال (11.4مليون دونم) وبطرائق زراعة بدائية(cosit.gov.iq) ، أي ان هناك (12مليون دونم) صالحة للزراعة غير مستقلة ، والهدف هو استصلاح تلك الأراضي وتحسين إنتاجية الأرض في الاراضي المستقلة ، ولاشك ان هذا الهدف ليس بالأمر الهين ، الا انه هدف مهم للغاية لمستقبل العراق ، وعليه يجب ان تتضافر جهود الدولة وامكاناتها في خدمة هذا الهدف ، ولتحقيقه يقترح الباحث انشاء لجنة عليا تتكون من (وزارة الزراعة – وزارة الموارد المائية ، كليات الزراعة) ، هذه الجهات تمتلك إمكانات فنية وإدارية وعلمية ، الا انها تحتاج الى الإمكانات والمعدات اللازمة للاستصلاح ، وهذا ما نجده لدى مؤسستين الأولى وزارة النفط والثانية المؤسسة العسكرية ، فاذا ما تظافرت جهود هاتين المؤسستين في تكوين شركات زراعية راسمالية ، تعمل على استصلاح الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي وتجعله يسير بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو السكاني في العراق . وهذا الهدف يرتبط أيضا بالامن القومي للبلد ، وأيضا ستكون تكاليف الإنتاج الاولي منخفضة بعكس طبيعة الإنتاج الزراعي التقليدي ، لأن تكاليف العمل والاستصلاح مدفوعة مسبقا ، ومع اشراك كليات الزراعة فيمكن الوصول لأكبر انتاج مع اقل كمية من الماء ، ومن ثم التخفيف من حدة مشكلة شحة الماء ، فاليوم باتت هناك طرائق زراعة حديثة ، لا تحتاج الى كميات كبيرة من الماء مثل ماهو قائم حاليا في العراق ، وبالطبع اذا كانت هناك زراعة جيدة ستكون هناك ثروة حيوانية جيدة ،

فضلا عن الصناعات الغذائية التي تعمل على تحسين ظروف تسويق تلك المنتجات داخليا وخارجيا، ولاشك ان تحقيق هذا الهدف سيكون له اثر إيجابي مهم في الميزان التجاري وفي تخفيف عبء الموازنة .

المصارف الإسلامية : تمتلك المصارف الإسلامية إمكانات تمويل متعددة لها دور فاعل في زيادة الإنتاج من خلال أدوات التمويل والاستثمار الإسلامية ونذكر منها (المشاركة الدائمة –المشاركة المنتهية بالتمليك – الاستصناع) وتعد هذه الأدوات من اهم و انجح الأدوات في تمويل المشروعات الصناعية ، علما ان هناك مجموعة من المصارف الإسلامية العاملة في العراق احداها حكومي وهو مصرف النهرين الإسلامي ، اذ يمكن للدولة تمويل المشروعات الصناعية الخاصة من خلال هذا البنك باستخدام تلك الأدوات ، مما يمكن من خلق قطاع رأسمالي مشترك ، يكون طرفة مصرف النهرين الإسلامي والطرف الآخر المستثمر على وفق عقد مركب من أداة الاستصناع ، والمشاركة المنتهية بالتمليك .

ومن جانب اخر يمكن لهذا المصرف أن يستعيين بأموال الجمهور المودعة لدى البنوك التجارية بضمانة البنك المركزي ويحولها باتجاه الاستثمار الإنتاجي ، مما يوفر فرصة مهمة لعمل المصارف التجارية من خلال الودائع والقروض ، ومن ثم يحفز الجمهور على زيادة ودائعهم طمعا بأسعار الفائدة مما يدفع معدلات الادخار للارتفاع لتوافر تمويل جيد للاستثمار ، وهنا تظهر فائدة مهمة ، فعندما يصبح سعر الفائدة اكثر فاعلية في أداء دوره بين الاستثمار والادخار ، فيصبح اداة فاعلة بيد البنك المركزي تسهم في زيادة فاعلية السياسة النقدية في امتصاص آثار الصدمات النفطية السلبية ، والاستفادة بشكل كفوء من الصدمات الإيجابية

المصرف الإسلامي الزراعي : تمتلك المصارف الإسلامية أداة تمويل بعنوان السلم ، وهي من الأدوات الفاعلة في دعم الزراعة وهناك تجارب دولية ناجحة في هذا المجال ، وفي تلك الأداة يقدم المصرف الإسلامي قرضا قبل زراعة المحصول (لمحاصيل محددة سلفاعلى وفق دراسات معدة من قبل المصرف)، على ان يحصل المصرف على المحصول ، وعادة ومثل التجربة السودانية يكون لدى البنك مخازن وطرائق تسويق محلية ودولية ، واتفاقات مسبقة ، والفكرة اشبه بافكار مؤسسات الإنتاج والتسويق الزراعي المعمول بها في كثير من الدول .وهو ما يحتاجه المزارع العراقي الذي لا يملك القدرة على التخزين ولا على التسويق المحلي وفي الأسواق الدولية .

الميزان التجاري :

ان نجاح العراق في الأهداف السابقة ، سيوفر عرضا سلعيا مهما في العراق ، مما يعني انه يحتاج الى استراتيجيات تسويقية لضمان النجاح والنمو، ولتحقيق ذلك يمكن للعراق، ان يعقد اتفاقيات للتصدير ،وان يفعل الميزان التجاري الثنائي كالتالي :-

من الفصل الثاني لاحظنا ان العراق يعاني من خلل مزمن في الميزان التجاري بدون النفط ، ولاشك انه لايمكن إصلاحه بشكل سريع ، وان تحويله الى الموجب يحتاج الى جهود استثنائية ، تجارية ودبلوماسية ، وفي هذا الصدد يقترح الباحث ، التعامل على وفق مبدا الميزان التجاري الثنائي ، خصوصا مع الدول التي لا تستورد النفط العراقي ، وبينها وبين العراق تعاملات تجارية ، مثل (المملكة العربية السعودية– ايران – تركيا – الكويت – الأردن– بعض الدول الغربية وغيرها) وفي بداية الأمر يمكن مطالبتها باستيراد منتجات عراقية بقيمة 20% مما يتم استيراده منها ، و ترتفع هذه النسبة وفق خطة زمنية مدروسة الى ان تصل الى 100% او حسب ما تقتضيه الظروف ولهذا المبدا أهمية بالغة على إيجاد اسواق للمنتجات العراقية المفترضة . ومن ناحية أخرى من الممكن ان يدفع الدول غير النفطية منها والتي لها تعاملات تجارية مع العراق الى استيراد النفط العراقي للتخلص من هذا الشرط ، مما يعطي فرصا إضافية لتسويق النفط العراقي .

عبء الموازنة :

يعد هدف ترشيق الموازنة وخصوصا الانفاق الاستهلاكي منها التحدي الأكبر للسياسة المالية في العراق .

ويمكن الوصول الى هذا الهدف تدريجيا ، خصوصا اذا ما علمنا ان هناك مؤسسات حكومية ، من الممكن ان تتحول الى مؤسسات مربحة وكالتالي .

7- البلديات ، ووزارة النقل ، ومديريات المرور ، وزارة السياحة هذه المؤسسات بإمكانها ان توفر الكثير لخزينة الدولة او ان تمول نفسها بنفسها ، من خلال الغرامات والرسوم والاجازات واستغلال إمكاناتها غير المستغلة وهناك تجارب مهمة لكثير من الدول في هذا المجال.

8- في الفصل الثاني لاحظنا في الموازنة حجم الانفاق العسكري الكبير ، وللاسهام في التخفيف من هذه المشكلة ، يمكن لوزارة الدفاع بناء مؤسسة استثمارية كبيرة تستفيد من المعدات والالات والافراد لتكوين استثمارات كبيرة ومربحة ، وهو شائع ومعمول به في كثير من الدول ، حتى ان استثماراتها تمتد الى السلع الاستهلاكية النهائية وتعمل على وفق مبدا رأس مالي بحت ، خصوصا اذا ما علمنا ان جزاء كبيرا من تكاليف الايدى العاملة لا يتحمله المنتج.

9- صندوق قرض الطالب الجامعي : من اخطر القضايا التي واجهت العراق هو ارتباط راس المال البشري بالنفط ، وخصوصا التعليم والصحة وللتخلص من هذه التبعية يقترح الباحث الاتي :

تكوين صندوق اقراض للطالب الجامعي ، إذ يمنح الطالب قرض يحول الى حساب الجامعة المقبول بها على ان يتم تسديدة بعد التخرج والحصول على عمل باقساط ميسرة وبدون فوائد ، يرجع الى الصندوق . وبمجرد اكتمال دورة القرض ، ستجد أن الحكومة قد حصلت على مصدر لتمويل مؤسسات التعليم العالي ، علما ان الحكومة في الدورة الأولى لن تدفع شيئا فالقرض يحول اسميا الا الجامعات الى ان تسديد القرض يحول الى الصندوق ، مع مراعاة حجم القرض لكل كلية ، فمثلا من الممكن ان يحسب لكلية الطب 50مليون دينار وللهندسة مثلها وينخفض القرض مع ما متوقع حصوله من دخل بعد التخرج .

10- التأمين الصحي : أي تقوم كل وزارة ومؤسسة خاصة او عامة بتوفير تامين صحي ، من خلال اقتطاع قسط سنوي من راتب الموظف ، من خلال دراسة التجارب الناجحة في هذا المضمار .

11-خفض تكاليف المعيشة: ان لخفض تكاليف السلع والخدمات الأساسية أثرا بالغا في زيادة قدرة المجتمع وخصوصا للاغلبية من المجتمع العراقي الذين هم من الطبقة المتوسطة فما دون على تحمل الاثار السلبية للصدمات الاقتصادية ، مما يعطي الدولة مرونة اكبر في معالجتها بالسياسات الاقتصادية وخصوصا المالية والنقدية ، ونذكر من تلك التكاليف ما يأتي:

أ- النقل : من خلال إعادة تشغيل وسائل النقل الجماعي الحكومية في داخل المدن ، من حافلات وقطارات الانفاق (داخلية)، وتنظيم النقل بين المحافظات والمدن بتطوير وزيادة قدرة النقل بالقطارات وحافلات الركاب .

ب-المواد الغذائية الأساسية : وهذه المهمة تقوم بها البطاقة التموينية التي يجب ان تتناسب مفرداتها مع حاجة الفقراء الأساسية اليومية ، ومن الضروري ان يتم تزويدها بمنتجات تصنع محليا .

ت-السكن اللائق : من خلال زيادة المعروض من وحدات السكن وإعطاء أولوية لمن لايملكون دخلا مناسبا ، ولاشك ان هذا الامر يعود بفوائد اقتصادية مهمة خصوصا ان كانت هناك مصانع لمواد البناء والانشاء محلية الصنع .

وبالنتيجة اذا كان الخبز والنقل والسكن بحدود إمكانية اقل الشرائح دخلا وهو واجب اساسي سيكون بالإمكان تحمل الصدمات خصوصا اثارها السياسية والاجتماعية ، مما يخفف العبء السياسي للقرارات الاقتصادية ذات الاثار السلبية الآنية والايجابية في المستقبل

12- تنظيم سوق العمل الخاص ورعايته : ان من اهم عوامل نفور المجتمع العراقي عن العمل في القطاع الخاص لدرجة ان موظف القطاع الخاص وعامليه يعتدون انفسهم عاطليين عن العمل، الفوضى في هذا القطاع ، وعدم وجود آليات تحفظ حقوقهم ، او عدم شمولهم بامتيازات القطاع العام من قطع أراضي ، وقروض بنكية ، ومكافأة نهاية خدمة ، وتقاعد ، او حتى تحديد الحد الأدنى للأجور ويمكن للدولة ان تزيد من جاذبية هذا القطاع من خلال توفير ماسبق وحمايتهم من الاستغلال ، ولايكفي وجود قوانين في هذا الصدد بل يجب ان تكون هناك رقابة حقيقية لضمان تنظيم هذا القطاع .

اما أصحاب الحرف والمهن اليدوية مثل النجارين وأصحاب مهنة الحدادة والديكورات ، فيمكن حماية أعمالهم من خلال منع استيراد المواد تامة الصنع من اثاث وابواب وشبابيك وغيرها الكثير ، خصوصا ان هذه المهن اذا انقرضت من الصعب إعادة احيائها ، وللعراق كما نعلم باع طويل في هذا المجال

13 - الاعلام : يؤدي الاعلام دورا مهما واساسيا في نجاح او فشل أي مشروع ، اقتصادي يؤثر بشكل مباشر بحياة المواطنين خصوصا أن هناك مشروعان إصلاحية اقتصادية تحتاج الى مدى زمني لجنى ثمارها

وخلال هذا المدى هناك سلبيات يجب ان يتحملها المواطن بشكل مباشر ، هناك مجتمعات مرت بهذه التجارب واستطاعت تجاوزها ، وهي اليوم تمتلك اقتصادات متطورة ، توفر قدرا مهما من الرفاهية .

رأس المال الاجتماعي : تعرض العراق لجملة من الحروب لكن اخطرها ماكان له أثر مباشر في النسيج الاجتماعي ومن ثم على رأس المال الاجتماعي ، ولاشك ان إعادة بنائه هو أمر ضروري لنجاح أي مشروع إصلاحي اقتصادي ، وعلى الفرد العراقي ان يفهم واجباته تجاه الآخر وتجاه المجتمع والدولة علما ان من اخطر ما افرزته الريعية في العراق هي خلق ما اسماه الدكتور مالك بن نبي (انسان النصف والذي يعرفه بأنه (انسان الشديد الالحاح بطلب حقوقة ولكنه لايقوم بالحد الأدنى من واجباته او من ثقافة المتاح بين يديه).

الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات

1- من خلال الاستعراض التاريخي للسياستين المالية والنقدية ، يتضح ان فاعليتهما تبرز خلال مواجهتهما للدورات الاقتصادية والصدمات المالية .

2- في النظام الرأسمالي يرتبط دور الدولة في الاقتصاد ، بمستوى النشاط الاقتصادي ، فهو يزداد في وقت الازمات من خلال السياسة المالية ، ويتقلص في أوقات ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي .

3- من خلال تحليل متغيرات الاقتصاد العراقي للمدة (1973-20109) يتضح ارتباطها الوثيق بالايرادات النفطية ، من خلال مستوى الانفاق الحكومي الذي يزداد بزيادة تلك الإيرادات وينخفض بانخفاضها ، مما يعني ان السياسة كانت مسايرة للصدمات النفطية وليست مواجهة لها

4- عمد العراق الى الغاء دور القطاع الخاص الاقتصادي مما افقد الاقتصاد العراقي المرونة اللازمة لمواجهة الصدمات النفطية ، وعمق المشكلة الريعية في العراق ، وزاد من ارتباط المجتمع العراقي اقتصاديا بالحكومة .

5- يعاني الاقتصاد العراقي من خلل مزمن بالميزان التجاري ، والذي يزداد مع زيادة الإيرادات النفطية وينخفض بانخفاضها ، مما يعرض الدينار العراقي لمشكلة عدم الاستقرار.

6- من خلال تحليل هيكل الموازنة العراقية يمكن استنتاج الاتي :-

أ – المدة (1973-1980) كانت هناك محاولة جادة لاصلاح الخلل في هيكل الاقتصاد العراقي ، الا انها اخطات في الغاء القطاع الخاص ، ولم تأخذ بالحسبان القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي ، ومن ثم فشلت في تحقيق أهدافها ، وعمقت المشكلة الريعية .

ب- المدة (1981-1988و 1991-2003) زيادة مستويات العجز في الموازنة بسبب انخفاض الإيرادات النفطية ، كما أدت الزيادة في الانفاق العسكري ، الى خفض الانفاق الاستثماري ، واظهرت هذه المدة هيمنة السياسة المالية ، كما بدى واضحا ان الغاء القطاع الخاص كان خطا اقتصاديا .

ج- المدة (2003-2019) كان مجمل الانفاق استهلاكي ، اما الانفاق الاستثماري ، فكان اغلبه للقطاع النفطي والعسكري مع اهمال واضح للتربية والتعليم العالي والصحة ، بمعنى ان الانفاق كان باتجاه زيادة دخل الفرد ، واهمال البيئة التي يعيش فيها .

7- للريع النفطي اثر في هيمنة السياسة المالية على حساب السياسة النقدية ، اذ تتوسع مع زيادة الإيرادات النفطية ، من خلال زيادة الانفاق الحكومي ، اما في حال انخفاض الريع النفطي فيتم اللجوء للسياسة النقدية لتمويل العجز الناتج عن هذا الإنخفاض .

8- الانفاق الحكومي هو القناة التي ينتقل عبرها اثر الصدمات النفطية لباقي مكونات الاقتصاد الكلي العراقية ، ففي حال الصدمات النفطية الإيجابية يزداد الانفاق الحكومي ، مما يدفع الاستهلاك العائلي للارتفاع ، أي زيادة معدلات الطلب الكلي ، ومع محدودية هياكل الإنتاج السلعي ، فان اثر زيادة الطلب يسير باتجاهين الأول زيادة الأسعار ، والثاني زيادة الاستيرادات مما يتسبب بزيادة العجز في الميزان التجاري ، وعندها تكون السياسة النقدية مجبرة لاتخاذ خطوات منها مواجهة الارتفاع بالأسعار ، ودعم سعر الدينار العراقي الذي يزداد عرضه ، مقابل زيادة الطلب على العملات الأجنبية .

9- بعد عام 2003 نجحت السياسة النقدية في إزالة السلبيات التي ورثها الاقتصاد العراقي من الحروب والحصار ، اذ نجح في زيادة قيمة الدينار وارجاع الثقة له وخفض مستويات التضخم ، من خلال أداة نافذة بيع العملة ، الا انها ربطت بين سعر صرف الدينار العراقي والاحتياطيات النقدية ، بمعنى ان قيمة الدينار والثقة فيه ترتبط بمدى قدرة البنك المركزي من الدفاع عنه والتي تزداد مع زيادة الاحتياطيات النقدية ، والتي مصدرها الريع النفطي .

10- لم تفلح الحكومات ، بعد عام 2003 من تخفيف الارتباط بين الاقتصاد العراقي والريع النفطي ، بل ازدادت تطرفا .

- التوصيات

1- عد اصلاح الخلل الاقتصادي من اهم قضايا الدولة العراقية في المرحلة القادمة ، وإيجاد مصادر تمويل الانفاق الحكومي من خلال زيادة اسهام الزراعة والصناعة ، وتطوير القطاعات الأخرى مثل النقل والسياحة وتخفيف عبء الموازنة الحكومية .

2- العمل الجاد على خلق قطاع خاص فاعل يعمل في القطاع الزراعي والصناعي

3- زيادة فاعلية السياستين المالية والنقدية لمواجهة الصدمات النفطية وليس مسايرتها

4- العمل على زيادة اسهام القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

5- خلق مشروعات إنتاجية صناعية وزراعية من خلال إيجاد ودعم المنظمين ودفع رؤوس الأموال للتصنيع بدل التجارة ، وهذا دور الحكومة ، واذا لم يتوافر المنظمون ، من الممكن ان تنهض الحكومة بهذه المسؤولية ومن ثم بيعها للقطاع الخاص .

6- تأ سيس صندوق الاستثمار المحلي ، الذي تستثمر الدولة أموالها فيه ، داخل حدود البلد .

7- دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة الوعي الاقتصادي للمجتمع

8- زيادة الوعى الاقتصادي للمجتمع ، ورفع مستوى راس المال الاجتماعي ، من خلال القنوات الإعلامية ، والمؤسسات الدينية ، ومؤسسات المجتمع المدني .

المصادر

أولا: المصادر العربية:

أ. **الكتب**

1. ابدجمان،مايكل .(2012).**الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**(ترجمة محمد إبراهيم منصور) ،ط2 الرياض: دار المريخ
2. ابريهي ،احمد.(2013)،**اقتصاد العراق في دراسات**،ط1عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
3. ابريهي، احمد.(2018)،**التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي**،ط2،الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع
4. ابريهي،احمد.(2015).**الاقتصاد النقدي واقع ونظريات وسياسات** .العراق:دار الكتاب
5. الاسدي،يوسف. جراح نعيم صباح.(2015)،**الفاعلية النقدية للبنك المركزي**،مجلة العلوم الاقتصادية،المجلد الثامن العدد15
6. الاعسر،خديجة .(2016)، **اقتصاديات المالية العامة**،ط1، القاهرة:جامعة القاهرة.
7. باتلر،ايموني.(2013)،**المدرسة النمساوية**،(ترجمة محمد فتحي خضر)،ط1 القاهرة:دار الهنداوي
8. الجنابي،نبيل (2017)،التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي،ط1 الأردن:دار غيداء للنشر والتوزيع
9. حميد موسى،سندس :(2018)، **البنوك المركزية والتوازن الاقتصادي**،ط1 الأردن:دار الأيام للنشر والتوزيع
10. خليل، سامي .(1983). **النظريات والسياسات النقديةوالمالية** ،ط1، الكويت: شركة كاظمة.

11. الداغر،محمود.(2018)، **علم الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات**،ط1العراق :دار السيسبان

12. دانيالز،جوزيف.فانهوز،ديفيد.(2008).**اقتصاديات النقود والتمويل الدولي** ،(ترجمة محمود حسن حسني) الرياض:دار المريخ

13. روس،مايكل .(2014)،**نقمة النفط** ،(ترجمة محمد هيثم نشواتي)ط1،قطر:منتدى العلاقات العربية الدولية.

14. زيني،محمدعلي.(2009)، **الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل** ،ط3العراق:دار الملاك للفنون والاداب والنشر.

15. ساملسون،بول.نوردهاوس،ويليام(2006)،**علم الاقتصاد**(ترجمة هشام عبدالله)ط2،الأردن:الاهلية للطباعة والنشر

16. السيدعلي،عبدالمنعم .(2004).**النقود والمصارف والأسواق المالية** .عمان:دار الحامد.

17. شومبيتر،جوزيف(2005)، **تاريخ الفكر الاقتصادي**(ترجمة حسن عبدالله بدر) ،ج3،ط1،القاهرة:المجلس الأعلى للقافة.

18. صالح، مظهرمحمد (2012)، **السياسة النقدية للعراق** ،ط1 العراق:بيت الحكمة.

19. صالح،مظهرمحمد.(2011)،**السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف**،العراق،:مركز حمورابي للبحوث والدراسات

20. الطاهر،عبدالله.(1992)،**مقدمة في اقتصاديات المالية العامة** ط2،الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.

21. الطبقجلي ،احمد.(2018)،**ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون ونشاتها**،ط1 العراق:مركز البيان للدراسات.

22. عبالحميد،عبدالمطلب .(2005)،**اقتصاديات المالية العامة** ،القاهرة:جامعة الزقازيق

23. عبدالرضا،نبيل جعفر.(2018).**الموسوعة النفطية**،ط1،العراق:شركة الغدير للطباعة والنشر.

24. العلي،عادل.(2008)،**المالية العامةوالقانون المالي والضريبي** ,بيروت :المكتبة العالمية

25. العمري،هشام.(1988)،**اقتصاديات المالية العامةوالسياسة المالية**،ط2العراق :مطبعة التعليم العالي–بغداد

26. الغالبي،عبدالحسين.(2015).**الصيرفة المركزية النظريات والسياسات**،ط1العراق:مؤسسة النبراس للطباعة والنشر.

27. كانساس،ديفيد.(2010)،**نهاية وول ستريت** ،بيروت:دار الكتاب

28. كروغمان،بولز.(2011).**العودة الى الكساد العظيم**، (ترجمة هاني تابري)ط1بيروت: دار الكتاب العربي.

29. كريانين،موردخاي.(2010)،**الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**،(ترجمة محمد إبراهيم و علي مسعود)ط1الرياض:دار المريخ للنشر

30. كينز،جون ماينارد(2010).**النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**.(ترجمة الهام عيداروس)ط1ابوظبي:دار العين للطباعة والنشر.

31. ماير، توماس.جيمس،دوسينبري و اليبر،روبرت.(1996).**النقود والبنوك والاقتصاد** (ترجمة السيد احمد عبدالخالق)،ط1،الرياض: دار المريخ

32. ماير،توماس.دوسنبري،جيمس.البيرت،روبرت.(2002)**النقود والبنوك والاقتصاد الدولي**(السيد احمد عبدالخالق) ،الرياض:دار المريخ

33. المهر،خضـــير عباس .(1981). **التقلبات الاقتصـــادية بين الســـياســـات المالية والنقدية**، ط1 الرياض : جامعة الملك سعود.

34. موســـجريف، ريتشـــارد. موســـجريف، بيجي(2010)،**المالية العامة في النظرية والتطبيق**(ترجمة محمد السباخي و كامل العاني)ط1 الرياض:دار المريخ للنشر.

35. ميرزا،علي(2018)،**الاقتصاد العراقي الازمات والتنمية**، ط1،بيروت:الدار العربية للعلوم

36. عبدالرضا ، نبيل جعفر. الجوراني ،عدنان فرحان .(2013)،**تاريخ الازمات الاقتصادية** ،الامارات دار الكتاب الجامعي للطباعة والنشر

37. هارفي، ديفيد . (2013). **الوجيز في تاريخ النيولبرالية**،(ترجمة وليد شـــحادة)ط1 دمشـــق: وزارة الثقافة السورية

38. هارولد،ســي بول.ماكدونالد،رولاند.(2007)،**النقود والتمويل الدولي** (ترجمة محمود حسن حسني) الرياض:دار المريخ

39. هيدسون،جون.هرندر،مارك.(1987)،**العلاقات الاقتصادية الدولية**(ترجمة طه عبدالله منصور و محمد عبدالصبور)،الرياض:دار المريخ

40. يونس،عدنان . عبدالمجيد ،إســـماعيل(2016)،**الهيمنة المالية للدولة الريعية**، ط1الاردن:دار الأيام للنشر والتوزيع

ب. البحوث والدراسات

1. . السيد على،عبدالمنعم.الجنابي،هيل.(1992)، **الاقتصاد السياسي في العراق** (1988-1992)،مجلة بحوث اقتصادية،العدد الأول،1992،القاهرة .
2. ابريهي ،احمد.(2018)، النقود وعلاقتها الكمية في العراق،العراق، البنك المركزي العراقي :دائرة البحوث والدراسات
3. الخزرجي،ثريا .(2010)،**السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر**،امجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد23العراق: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
4. المشهداني ،احمد.ال طعمة،احمد .(2012)، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 – 2009** ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد الثالث والثلاثون :دار المنظومة
5. الحمداني ، احمد.الحمداني،رفاه (2018)،**قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي العراقي (2005-2015)**،العراق،مجلة المنصور العدد30:كلية المنصور الجامعة.
6. التميمي ، سامي .هادي، عدنان . (2015). **المشهد السياسي والاقتصادي لحركة أسعار النفط** ،وقائع المؤتمر العلمي الثامن ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، العراق:جامعة البصرة
7. عبدالنبي،وليد.(2018). **دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي** ،العراق،البنك المركزي العراقي :دائرة البحوث والدراسات.
8. عداي،نورشدهان،(2020)،**فاعلية الانفاق العام في تصحيح الاختلالات الهيكلية في العراق بعد 2003**، مجلة الإدارة والاقتصاد،ع 123 العراق:الجامعة المستنصرية .

9. الرفيعي،افتخار (2007)، **السـيولة العامة وفاعلية السـياسـة النقدية عليها مع إشـارة تطبيقية للعراق**،أطروحة دكتوره،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، العراق

ج. النشرات والتقارير

1. جمهورية العراق , وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للإحصـاء, المجموعة للإحصـائية السـنوية للسنوات 1980-2019,بغداد,الجهاز المركزي للإحصاء.
2. جمهورية العارق، البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصـادي السـنوي ، للسـنوات (1980الى 2019)
3. جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي ،النشرات الإحصائية للسنوات (من 1973 الى 2019)
4. جمهورية العراق، وزارة المالية ، دائرة الموازنة ،موازنات العراق للسنوات (1973الى 2019)
5. جمهورية العراق ، وزارة العدل ،جريدة الوقائع العراقية ،اعداد (2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019)
6. (صـندوق النقد الدولي .(2009)، دليل ميزان المدفوعات ووضـع الاسـتثمار الدولي ،الولايات المتحدة، واشنطن ،الطبعة السادسة

ثانيا المصادر الأجنبية :

A-Books

1. Kitous.A, Saveyn.B.(2013).**Analysis Of the Iran Oil Embargo**, Luxembourg: Publications Office of the European Union: European Commission,
2. Algozhina, Aliya.(2012).**Monetary and Fiscal Interactions in an Emerging Open Economy**. Czech Republic: Economics Institute ASCR
3. Bach, Leland .(1971).**Making Monetary and Fiscal Policy**. Washington, DC : Brookings Institution
4. Bain, Keith.& Howells, Peter .(2003). **Monetary Economics: Policy and its Theoretical Basis**. University of East London,: PALGRAVE MACMILLAN
5. Friedman,Milton& Heller,walter.(1969).**Monetary VS Fiscal Policy** .New York, Norton & Company

6. Faia,Ester.(2011).Financial Opemess Financial Frictions and Optimal Monetary Policy. Franc : university of Paris.

7. Gongdon, Tim. (2011). **Money in a Free Society : Keynes, Friedman, and the New Crisis in Capitalism**. 1st New York : Encounter Books

8. Gurkayna, Refet .Cedric Tille.(2017). **DSGE Models in the Conduct of Policy**: Use as intended, Londen: A VoxEU.org eBook.

9. Hamilton, Games .(2000). **What is an Oil Shock, Combridg**., Luxembourg: Publications Office of the European Union

10. Hamilton, Games .(2012)**Oil Prices, Exhaustible Resources, and Economic Growth**,USA: University of California,

11. Handa, Jadish.(2009).**Monetary Economics**. London, second edition :taylor& francis group

12. Howard,Roger.(2008). **Iran Oil The New Middle East Challenge to America,**1st,USA: Bloomsbury Publishing

13. Jcobs,Jane.(1985). **Cities and the Wealth of Nations**,NewYork: Division of random house

14. Katzman, Kenneth.(2021). **Iran Sanctions**.USA: Congressional Research Service

15. Keynes, John Maynard .(1936). **The General Theory of Employment, Interest, and Money**.Ed1.USA: Palgrave Macmillan, Cham*

16. Kolasa, Marcin & Giovanni Lombardo.(2011). **Financial Frictions and Optimal Monetary Policy in an Open Economy** . Frankfurt ,Germany : (ECB)

17. Mankiw, Grogory.(2000). **The Savers- Spenders Theory of Fiscal Policy**.Cambridge university

18. Ostry, Jonathan,& others.(2012). **Two Targets, Two Instruments: Monetary and Exchange Rate Policies in Emerging Market Economies**.IMF: Olivier Blanchard

19. Ramey, Valerie.(2016). **Macroeconomic Shocks and Their Propagation**,USA: University of California . Retrieved from

20. Rowe,James.(2017).Row,James, **Finance & Development**,USA:imf

21. Snowdon, Brian&Vane,Haward.(2005). **Modern Macroeconomics**.UK: Edward Elgar Publishing limited

22. Vitek, Francis.(2017). **Policy, Risk and Spillover Analysis in the World Economy**: A Panel Dynamic Stochastic General Equilibrium Approach,USA : Authorized for distribution by Ulric Eriksson von Allmen

23. Iskrev, Nikolay.(2018). **Calibration and the Estimation of Macroeconomic Models,** Lisbon,:Banco de Portugal

24. Favero, Carlo A.(2003) **Applied Macroeconometrics**,UK: Cambridge University.

25. Romer, David.(2012). **Advanced Macroeconometrics**, Fourth Edition,USA: McGraw-Hill Companies

B-Periodical

1. Berg, Andrew. & others.(2013).**Public Investment in Resource-Abundant Developing Countries**. IMF Economic Review Vol. 61, No. 1:IMF
2. Bernanke, Ben.(2003).**Measuring effects of monetary policy :Afactor-Autoregressive (FVAR) Approach**, The Quarterly Journal of Economics, Volume 21, Issue 1,Columbia university USA. Retrieved from
3. Bibow, Joerg.(2020). **The General Theory as "Depression Economics"?Financial Instability and Crises in Keynes's** Monetary Thought, Levy Institute and Skidmore College, Retrieved from
4. calvo,Guillermo.(1983). **Staggered prices in a utility-maximizing framework,** Journal of monetary policy economicsVolume 12, Issue 3, September 1983, Pages 383-398, USA: C.E.M.A. and Columbia University
5. Christiano, Lawrence .(2012).**Christopher A Sims &Vector Autoregressions,jornal of economic** ,USA. Volume 16,Number2 E31,52
6. Friedman, Milton.(1948). **A Monetary and Fiscal Framework for Economic Stability ,**The American Economic Review, Vol. 38, No. 3,Retrieved from
7. Fernandes , Samuel .(2019). **The concept of entrepreneur of Schumpeter in comparison to Kirzner**, Universidade Federal de Sergipe,

Brazil, MISES: Interdisciplinary Journal of Philosophy Law and Economics, vol. 7, no. 3, pp. 613-642.

8. Glenn , Rudebusch.(2002), **Assessing the Lucas Critique in Monetary Policy Models,** Federal Reserve Bank of San Francisco:https; Retrieved from https://www.frbsf.org/economic-research/files/wp02-02bk.pdf

9. Goutsmedt, Aurelien& Sergi, Francisco.(2016**) . Criticizing the Lucas Critique: Macro econometricians'** Response to Robert Lucas, Documents de Travail dumCentre d'Economie de la Sorbonne, Retrieved from

10. Hamilton. James .(2011). **Historical Oil Shocks**. Cambridge,USA:NBER Retrievedfrom https://www.nber.org/system/files/working_papers/w16790/w16790.pdf

11. Hansen, Lars . J. Heckman, James.(1996). **The Empirical Foundations of Calibration. Journal of Economic Perspectives**—Volume 10, Number 1—1996—Pages 87–10: Technium

12. Hebbel, Klaus.(1994). **Fiscal policy in classical and Keynesian open. the economies**. The world bank Retrieved from.

13. Leijonhufvud, Axel .(2009). **Out of the corridor: Keynes and the crisis**.UK. Cambridge Journal of Economics, Volume 33, Issue 4, July 2009, Pages 741–757.

14. Ionela, Popa & Codreanu, Diana.(2010). **Fiscal Policy and its role in ensuring economic stability,** Spania, Universities Constantine

Brancoveanu - Facultative de Management Marketing in Afaceri Economic Rm. Valcea. Retrieved from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/

15. Jahan,sarwat.(2014). **What is the monetarism**? Retrieved from, https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2014/03/basics.htm

16. Kehoe, Patrick& Midrigan, Virgiliu.(2018). **Evolution of Modern Business Cycle Models: Accounting for the Great Recession**, The Journal of Economic Perspectives, Volume 32 • Number 3,USA: American Economic Association Publications. Retrieved from

17. Kuschnig, Nikolas.(2021). **BVAR: Bayesian Vector Autoregressions with Hierarchical Prior Selection in R**, Journal of Statistical Software, 2021, Volume 100, Issue 14 : e Foundation for Open Access Statistics

18. Meeusen,Wim.(2011). **Whither the microeconomic foundations macroeconomic theory,** Brussels Economic Review,volume 54,: Bruxelles, Belgian : Editions du DULBEA.

19. muth,John.(1961). **Rational Expectations and the Theory of Price Movements, Econometrica** Vol. 29, No. 3 (Jul., 1961), pp. 315−335 : The Econometric Society

20. Pongrneis, ivan,(2007). **The Great Depression According to Milton Friedman. Retrieved from** https://fee.org/articles/the−great−depression−according−to−milton−friedman/

21. Rothbard, Murray. (1970)**Power & Market: Government and the Economy. Menlo Park**, California: Institute for Humane Studies.

22. Salter, Alexander.(2014). **An Introduction to Monetary Policy Rules,Georg Mason** University,USA. Retrieved from

23. Sargent,Thmas.(2015). Robert E**. Lucas Jr.'s "Collected Papers on Monetary Theory,** Journal of Economic Literature Vol. 53, No. 1: American Economic Association. Retrieved https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/jel.53.1.43

24. Sbordone,Argia.(2010), **Policy Analysis Using DSGE Models** Volume 16, Number 2 JEL classification: E31, E52

25. Sergi, Francesco.(2018). **DSGE Models and the Lucas Critique. A Historical Appraisal**, England: University of the West of England (UWE), Bristol,

26. TF,Cooly.(1997). **CALIBRATED MODELS, Oxford Review of Economic Policy,** Vol. 13, No. 3, Autumn 1997: Oxford University Press.

27. Tnzi,Vito.(2006). **Fiscal Policy: When Theory Collides with Reality**.Centre for European Policy Studies. Retrieved from https://www.files.ethz.ch/isn/25341/246_Fiscal%20Policy.pdf

28. Tovar, Camilo.(2008).**DSGE models and central banks**. Germany .Retrieved from http://www.economicsejournal.org/economics/discussionpapers

29. Valdivia, Daney (2015): **Handbook on DSGE models**: some useful tips in modeling a DSGE models. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/

30. Vitale. Paolo.(2003). **Foreign exchange intervention: how to signal policy objectives and stabilise the economy** ,monetary economic,50,841-870

31. Weinstock, Lida. (2021). **Fiscal Policy: Economic Effects.USA**. Retrieved from, https://crsreports.congress.gov/

32. Nick Zammit, **The Open Economy (IS-LM-BP), University of Warwick Department of Economics**,uk,2016

C. Report

1. OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria (1973-2019)

2. Federal Reserve Bank of St. Louis, One Federal Reserve Bank : Retrieved from https://fred.stlouisfed.org/searchresults/?st=iraq

3. Oak Ridge National Laboratory is managed by UT-Battelle for the US Department of Energy: Retrieved from https://tedb.ornl.gov/data/

4. World Bank Open Data: Retrieved from https://data.worldbank.org/

5. IndexMundi, Commodity Fuel (energy) Index annual Price - Index Number

Retrieved from https://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=energy-price-index

6.BP, Statistical Review of World Energy : Retrieved from https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy.html

7. Don Geddis, Retrieved from https://don.geddis.org/

8. Inflation Calculators , global oil production, , Retrieved from https://www.sentech.no/products/levelprofiler/?gclid=EAIaIQobChMIksPu2uX69AIVDwGLCh0P2AB7EAAYASAAEgLQyvD_BwE

9. International Energy Agency,iea: Retrieved from https://www.iea.org/data-and-statistics/data-products

10. Laurel Graefe. Oil Shock of 1978–79, Federal Reserve History. Retrieved from

https://www.federalreservehistory.org/essays/oil-shock-of-1978-79

11. Organization for Economic Co-operation and Development,OCED

Retrieved from https://stats.oecd.org/index.aspx?queryid=60702

الملاحق

الملاحق

YEAR	BOT non Oil	BOT	IMP	EXP	PIQD2	PIQD1	I	co	W	Md	GP	GR	OilR
1973	-803	1039	1942	903	0.6	0.6	365	612	469	259.6	1048	2506	1842
1974	-2,301	4233	6602	2,369	0.4	0.4	1441	384	1000	322.6	3744	8188	6534
1975	-4,144	4083	8298	4,215	0.4	0.4	2,406	1,022	1,152	462.6	4288	11303	8227
1976	-3,825	5376	9273	3,897	0.4	0.4	2,748	1,110	1,471	625.6	6414	13276	9201
1977	-4,391	5169	9650	4,481	0.4	0.4	3,496	1,643	1,592	755	6945	13986	9560
1978	-4,062	6851	11064	4,213	0.4	0.4	5,405	1,685	1,848	864	10307	15374	10913
1979	-5,698	15684	21572	5,888	0.3	0.3	7,755	1,516	2,852	1245	41560	33805	21384
1980	-7,224	18872	26349	7,477	0.3	0.3	12,694	1,393	3,850	1576	26841	42808	26096
1981	-20,634	-10595	10140	20,735	0.3	0.3	17,940	3,667	2,693	3645.5	34173	22470	16167
1982	-21,364	-11431	10033	21,464	0.48	0.298	19,818	5,606	2,937	4980.7	43476	21366	14694
1983	-9,003	-1304	9298	10,602	0.501	0.3108	14,964	4,229	2,748	5527.4	36378	17645.1	11430
1984	-8,397	698	11501	10,803	0.501	0.3108	11,574	3,624	3,090	5500	32157	18415.5	12039
1985	-10,799	460	11787	11,327	1.176	0.3108	9,660	3,821	3,113	5777	31749	21072	13575
1986	-9,361	-2448	7396	9,844	1.174	0.3108	8,187	7,642	2,971	6736.6	30465	19817.7	12006
1987	-9,687	1425	12813	11,388	1.174	0.3108	7,854	5,030	3,492	8316	35541	26127	14844
1988	-9,121	2194	12388	10,194	2	0.3108	8,199	5,832	3,773	9848	40089	24803.7	16182
1989	-11,578	3232	15017	11,785	3	0.3108	9,186	5,153	3,874	11868	41802	33340.2	16776
1990	-6,132	3801	13710	9,909	4	0.3108	8,466	5,096	10,357	3839	42537	25473	16914
1991	-1,580	-1304	1730	3,034	10	0.3108	184	3,543	23	2467	1749	422.8	279.4
1992	-2,526	-2146	2108	4,254	21	0.3108	333	6,569	30	2090	1565	240	168
1993	-1,954	-1624	1794	3,418	74	0.3108	255	4,145	54	1167	931	121	92
1994	-1,254	-962	1720	2,682	456	0.3108	60	3,728	204	523	437	56	49
1995	-1,278	-928	1963	2,891	1674	0.3108	50	3,222	640	421	412	63	52
1996	-846	-187	2756	2,943	1170	0.3108	31	5,309	502	820	463	152	131
1997	-1,907	2702	6385	3,683	1471	0.3108	48	4,410	969	705	411	279	240
1998	-3,375	2442	7428	4,986	1620	0.3108	59	4,707	932	834	568	321	266
1999	-7,980	3970	13067	9,097	1972	0.3108	102	4,467	1,617	752	524	364	323
2000	-10,585	7734	18743	11,009	1930	0.3108	179	3,974	2,058	895	239	587	508
2001	-9,865	1720	12872	11,152	1929	0.3108	300	5,980	1,494	1119	1072	668	559
2002	-8,844	2402	12219	9,817	1957	0.3108	386	7,116	1,321	1539	1286	1007	802
2003	-7,749	-223	9711	9,934	1957	0.3108	149	15,325	855	3007	2553	8325	8191
2004	-21,222	-3492	17810	21,302	1453	1453	3,525	18,809	1,392	11498	22103	22703	22335
2005	-23,414	165	23697	23,532	1472	1472	3,338	25,819	1,856	14659	24443	27469	26802
2006	-21,711	1039	30597	22,009	1475	1475	4,640	28,614	2,373	21050	29463	33257	31378
2007	-19,452	4233	39516	19,556	1267	1267	2,917	40,612	3,183	27971	26475	43381	40131
2008	-27,556	4083	63726	30,171	1203	1193	8,696	46,702	4,637	34920	49792	67595	63093
2009	-35,162	5376	39430	35,285	1182	1170	9,749	79,359	3,854	45443	44929	46394	43461
2010	-43,021	5169	52483	43,915	1186	1170	6,001	72,796	4,657	60396	58121	58421	56150
2011	-47,587	6851	83226	47,803	1196	1166	15,293	73,911	6,045	72180	67545	93316	91212
2012	-58,704	15684	94392	59,006	1233	1166	21,886	101,855	6,863	75486	90170	102915	100283
2013	-61,441	18872	93066	65,104	1232	1166	34,632	102,690	7,077	87679	102168	97632	92453
2014	-68,177	-10595	83,980	68,618	1214	1166	32,495	110,208	6,638	90728	98396	90573	83510
2015	-58,063	-11431	60669	58,517	1247	1190	15,600	98,637	4,688	82595	69059	60963	47119
2016	-43,754	-1304	48177	44,116	1275	1190	14,196	99,954	4,551	88082	61824	44884	36648
2017	-48,436	698	57559	48,506	1240	1190	13,835	104,731	5,077	89441	63437	64988	54681
2018	-53,090	460	86360	53,191	1209	1190	11,613	107,631	5,523	95390	67960	89553	80352
2019	-17,212	-2448	81585	49417	1196	1453	20522	115705	5658	93.884	90.392	83374	

B

ملحق (1) دالة استجابة للصدمات			
	1	2	3
pi	0.00000000	0	0
r	0.136551423	0.1229959	0.110347933
C	0.058373498	0.059766965	0.060943487
I	0.36327583	0.341787001	0.321486174
K_S	0.009081896	0.017399523	0.02500169
L_S	0.057111463	0.052825365	0.048802429
PI	0.00000000	0	0
U	0.006780577	0.006821132	0.006846696
W	0.07943984	0.079252321	0.078944926
Y	0.136551294	0.132077678	0.127747 349
Z	0.100000000	0.095	0.09025
	11	12	13
pi	0	0	0
r	0.036026725	0.029472402	0.023408125
C	0.064261134	0.064094406	0.063831974
I	0.194905507	0.182811247	0.171401924
K_S	0.06506137	0.068005117	0.070590037
L_S	0.02447109	0.022236937	0.020149005
PI	0	0	0
U	0.006639914	0.006576077	0.006506273
W	0.073287622	0.072296795	0.0712642
Y	0.097758711	0.094533731	0.091413205
Z	0.059873694	0.056880009	0.054036009
	20	21	22
pi	0	0	0
r	-0.007642388	-0.010736765	-0.013557691
C	0.059951603	0.059182212	0.058375191
I	0.107840619	0.10073046	0.094034488
K_S	0.08057207	0.081076029	0.081 399991
L_S	0.00897013	0.007782436	0.006679373
PI	0	0	0
U	0.005897016	0.005798306	0.005697832
W	0.063260347	0.062052859	0.060838959
Y	0.072230478	0.069835297	0.067 518333
Z	0.03773536	0.035848592	0.034056163
	29	30	31
pi	0	0	0

r	-0.027014331	-0.028206444	-0.029252106
C	0.052011635	0.051040827	0.050062898
I	0.056996098	0.052889595	0.049031338
K_S	0.079721291	0.079050499	0.07830002
L_S	0.000933649	0.0003463	-0.000193217
PI	0	0	0
U	0.004968963	0.004863979	0.004759344
W	0.052356014	0.051168554	0.049991618
Y	0.053289665	0.051514857	0.049798403
Z	0.023782689	0.022593554	0.021463876
	37	38	39
pi	0	0	0
r	-0.032985537	-0.033261941	-0.033458756
C	0.044160336	0.043186544	0.04221929
I	0.030367719	0.027897638	0.025583565
K_S	0.072528352	0.071412584	0.070266858
L_S	-0.002583499	-0.00286377	-0.003116044
PI	0	0	0
U	0.004146389	0.004047714	0.003950263
W	0.043207368	0.042130194	0.041069885
Y	0.040623871	0.039266427	0.037953844
Z	0.015777921	0.014989025	0.014239574

Bayesian VAR Estimates
Date: 02/17/22 Time: 08:24
Sample: 1975 2019
Included observations: 45
Prior type: Litterman / Minnesota
Initial residual covariance: Univariate AR
Constant included in covariance calculation
Hyper-parameters: Mu1: 1, L1: 0.1, L2: 0.99, L3: 1, L4: inf
Standard errors in ( )

ملحق (2) الطريقة البيزية

	OILR	CO	I	Y	K	L	MD	BOT	R
OILR(-1)	0.962268	0.052322	0.027725	0.011493	-0.060039	0.027852	0.017227	-0.010551	7.35E-05
	(0.08917)	(0.05703)	(0.03433)	(0.12179)	(0.14283)	(0.04185)	(0.03122)	(0.04563)	(0.00180)
OILR(-2)	-0.022118	-0.004835	-0.001695	0.008852	-0.006814	-0.001740	0.001866	-0.005555	-0.000154
	(0.04871)	(0.03110)	(0.01872)	(0.06642)	(0.07788)	(0.02282)	(0.01703)	(0.02488)	(0.00098)
CO(-1)	0.039997	0.958668	-4.66E-05	0.036118	0.044150	0.029020	0.046035	-0.003441	0.001254

	(0.13086)	(0.08498)	(0.05078)	(0.18014)	(0.21123)	(0.06191)	(0.04623)	(0.06749)	(0.00267)
CO(-2)	0.007476	0.001914	-0.000975	-0.016302	-0.001694	-0.007202	-0.000814	-0.004105	5.01E-05
	(0.07406)	(0.04819)	(0.02874)	(0.10195)	(0.11955)	(0.03503)	(0.02614)	(0.03820)	(0.00151)
I(-1)	-0.224543	-0.062024	0.914238	-0.016694	-0.070107	-0.038783	-0.067783	-0.100025	-0.001382
	(0.22007)	(0.14186)	(0.08604)	(0.30302)	(0.35525)	(0.10410)	(0.07766)	(0.11350)	(0.00449)
I(-2)	-0.053392	-0.044414	-0.028942	-0.043474	-0.034967	-0.037854	-0.017427	0.001909	-0.000323
	(0.12236)	(0.07889)	(0.04793)	(0.16847)	(0.19753)	(0.05788)	(0.04318)	(0.06312)	(0.00249)
Y(-1)	-0.022706	-0.003532	-0.005636	0.972532	-0.008701	-0.008568	-0.003288	-0.002343	-0.000348
	(0.06700)	(0.04319)	(0.02600)	(0.09304)	(0.10816)	(0.03169)	(0.02364)	(0.03456)	(0.00137)
Y(-2)	-0.008760	-0.004660	-0.004215	-0.004879	-0.006528	-0.003163	-0.002543	-0.004305	-0.000105
	(0.03516)	(0.02267)	(0.01365)	(0.04888)	(0.05677)	(0.01663)	(0.01241)	(0.01814)	(0.00072)
K(-1)	-0.015696	0.017912	0.010572	-0.003828	0.965499	0.008800	0.004677	-0.007052	-2.78E-05
	(0.05856)	(0.03775)	(0.02272)	(0.08061)	(0.09538)	(0.02769)	(0.02066)	(0.03020)	(0.00119)
K(-2)	-0.008240	-0.002184	-0.000756	0.000621	-0.005458	-0.000769	0.000580	-0.002909	-7.09E-05
	(0.03030)	(0.01954)	(0.01176)	(0.04172)	(0.04940)	(0.01433)	(0.01069)	(0.01563)	(0.00062)
L(-1)	-0.090568	-0.000420	-0.016578	0.009806	-0.030705	0.954451	0.014767	0.002220	0.000402
	(0.18763)	(0.12097)	(0.07281)	(0.25829)	(0.30287)	(0.08946)	(0.06622)	(0.09677)	(0.00383)
L(-2)	-0.016465	-0.007108	-0.013995	-0.000768	0.012708	-0.020019	-0.006026	0.005979	3.70E-05
	(0.10125)	(0.06528)	(0.03929)	(0.13939)	(0.16345)	(0.04835)	(0.03574)	(0.05222)	(0.00206)
MD(-1)	0.139415	0.041393	0.026386	-0.081656	-0.035980	0.020105	0.983616	0.006429	-0.000228
	(0.19690)	(0.12717)	(0.07640)	(0.27106)	(0.31784)	(0.09317)	(0.06990)	(0.10155)	(0.00401)
MD(-2)	-0.039242	-0.015562	-0.009104	-0.093290	-0.096152	-0.031702	-0.020113	0.011658	-0.000104
	(0.12833)	(0.08275)	(0.04980)	(0.17667)	(0.20717)	(0.06071)	(0.04570)	(0.06619)	(0.00262)
BOT(-1)	0.057484	0.032675	0.073198	0.103463	0.081069	0.107581	0.031326	0.852393	-0.000580
	(0.16770)	(0.10810)	(0.06507)	(0.23085)	(0.27070)	(0.07932)	(0.05918)	(0.08716)	(0.00342)
BOT(-2)	-0.029866	-0.005098	-0.000787	0.004206	-0.021227	0.013457	-0.006244	-0.036274	8.15E-05
	(0.09263)	(0.05972)	(0.03594)	(0.12752)	(0.14954)	(0.04382)	(0.03269)	(0.04823)	(0.00189)
R(-1)	2.488554	2.397955	0.208098	2.682164	4.109021	0.658117	1.737297	0.944385	0.955801
	(3.86093)	(2.48921)	(1.49823)	(5.31491)	(6.23237)	(1.82631)	(1.36254)	(1.99134)	(0.07923)
R(-2)	0.712452	0.584901	0.111797	0.885592	1.176944	0.208507	0.507498	0.168335	-0.012216

	(2.31195)	(1.49050)	(0.89713)	(3.18278)	(3.73218)	(1.09358)	(0.81592)	(1.19249)	(0.04758)
C	4081.442	1324.928	591.6834	2140.983	3495.187	1310.541	859.8653	1101.467	50.25672
	(3098.41)	(1997.45)	(1202.47)	(4266.52)	(5002.21)	(1466.80)	(1093.62)	(1598.25)	(63.1720)
R-squared	0.893813	0.977220	0.793681	0.747500	0.683756	0.950953	0.990335	0.083631	0.875384
Adj. R-squared	0.820300	0.961450	0.650846	0.572692	0.464817	0.916998	0.983644	-0.550779	0.789111
Sum sq. resids	4.11E+09	1.62E+09	6.50E+08	9.18E+09	1.27E+10	8.42E+08	5.02E+08	1.78E+09	2052179.
S.E. equation	12568.55	7900.148	4999.159	18791.42	22084.72	5690.435	4392.292	8270.185	280.9448
F-statistic	12.15844	61.96448	5.556596	4.276130	3.123050	28.00591	148.0043	0.131825	10.14671
Mean dependent	26547.79	30191.04	8253.911	30064.69	29284.94	20603.78	24196.99	1978.289	446.3628
S.D. dependent	29649.04	40236.51	8460.347	28746.79	30188.46	19751.53	34343.72	6641.104	611.7784

ملحق (3)نموذج البيزية المقدر
BVAR Model - Substituted Coefficients:
==========
OILR = 0.962268385729*OILR(-1) - 0.0221175057449*OILR(-2) + 0.039997356848*CO(-1) + 0.00747566903004*CO(-2) - 0.224542515066*I(-1) - 0.053391742517*I(-2) - 0.0227057667102*Y(-1) - 0.00875969610622*Y(-2) - 0.0156955150234*K(-1) - 0.00823959175116*K(-2) - 0.0905678624356*L(-1) - 0.0164649097178*L(-2) + 0.139414589791*MD(-1) - 0.0392416506911*MD(-2) + 0.0574842522332*BOT(-1) - 0.0298660887881*BOT(-2) + 2.48855350847*R(-1) + 0.712451832445*R(-2) + 4081.44163609
CO = 0.05232188705*OILR(-1) - 0.00483525954836*OILR(-2) + 0.958668154963*CO(-1) + 0.00191404683781*CO(-2) - 0.0620239351813*I(-1) - 0.0444144252171*I(-2) - 0.00353247210269*Y(-1) - 0.00465992289955*Y(-2) + 0.0179123597443*K(-1) - 0.00218400009778*K(-2) - 0.000420152983691*L(-1) - 0.00710847325125*L(-2) + 0.041392976013*MD(-1) -

0.0155620504201*MD(-2) + 0.0326750741392*BOT(-1) - 0.00509786908417*BOT(-2) + 2.39795517809*R(-1) + 0.584901452798*R(-2) + 1324.9282847
I = 0.0277248360785*OILR(-1) - 0.00169493677754*OILR(-2) - 4.66229588947e-05*CO(-1) - 0.000975483705815*CO(-2) + 0.914237944906*I(-1) - 0.0289418205628*I(-2) - 0.00563632442163*Y(-1) - 0.00421459380817*Y(-2) + 0.0105717709198*K(-1) - 0.000755748831625*K(-2) - 0.0165780414804*L(-1) - 0.0139951144016*L(-2) + 0.0263855648728*MD(-1) - 0.00910423488514*MD(-2) + 0.0731979295202*BOT(-1) - 0.000787239313148*BOT(-2) + 0.20809810161*R(-1) + 0.11179725788*R(-2) + 591.683421371
Y = 0.0114930750115*OILR(-1) + 0.00885224237627*OILR(-2) + 0.0361176920749*CO(-1) - 0.01630237664*CO(-2) - 0.0166939781758*I(-1) - 0.0434743370769*I(-2) + 0.972531752258*Y(-1) - 0.00487855628149*Y(-2) - 0.00382816302119*K(-1) + 0.000620666768951*K(-2) + 0.00980550258827*L(-1) - 0.000768374672946*L(-2) - 0.0816563360452*MD(-1) - 0.0932902887151*MD(-2) + 0.103462729507*BOT(-1) + 0.00420585306653*BOT(-2) + 2.68216432275*R(-1) + 0.885592122138*R(-2) + 2140.98254911
K = - 0.0600391330936*OILR(-1) - 0.0068138897392*OILR(-2) + 0.044150420144*CO(-1) - 0.00169437485111*CO(-2) - 0.0701070571502*I(-1) - 0.0349670555253*I(-2) - 0.00870148897891*Y(-1) - 0.00652752330109*Y(-2) + 0.965498623326*K(-1) - 0.00545804594723*K(-2) - 0.0307052628049*L(-1) + 0.0127081117798*L(-2) - 0.0359795810414*MD(-1) - 0.0961524851103*MD(-2) + 0.0810685957244*BOT(-1) - 0.0212272409654*BOT(-2) + 4.1090207678*R(-1) + 1.17694448916*R(-2) + 3495.18734849
L = 0.0278519246402*OILR(-1) - 0.0017401253674*OILR(-2) + 0.029020096739*CO(-1) - 0.0072018535865*CO(-2) - 0.0387829773876*I(-1) - 0.0378543817492*I(-2) - 0.00856767941042*Y(-1) - 0.00316277061162*Y(-2) + 0.00879973374375*K(-1) - 0.000768900950799*K(-2) + 0.954450908418*L(-1) - 0.0200190450803*L(-2) + 0.0201051810002*MD(-1) - 0.0317017021906*MD(-2) + 0.107581324457*BOT(-1) + 0.0134570529493*BOT(-2) + 0.65811696339*R(-1) + 0.208507407813*R(-2) + 1310.54059983
MD = 0.0172266857252*OILR(-1) + 0.00186569366231*OILR(-2) + 0.0460354744041*CO(-1) - 0.000814410914167*CO(-2) - 0.0677828971411*I(-1) - 0.0174274343856*I(-2) - 0.0032881275083*Y(-1) - 0.0025427910605*Y(-2) + 0.00467733081952*K(-1) + 0.000579946729125*K(-2) + 0.0147668170657*L(-1) - 0.00602610648903*L(-2) + 0.983616005703*MD(-1) - 0.0201127167434*MD(-2) + 0.0313256015259*BOT(-1) - 0.00624429032415*BOT(-2) + 1.73729744187*R(-1) + 0.507497660382*R(-2) + 859.86534953

BOT = - 0.0105506283974*OILR(-1) - 0.00555490545694*OILR(-2) - 0.00344125864081*CO(-1) - 0.0041049684114*CO(-2) - 0.100024725408*I(-1) + 0.00190887382781*I(-2) - 0.00234308849809*Y(-1) - 0.00430486786216*Y(-2) - 0.00705183541189*K(-1) - 0.00290917378378*K(-2) + 0.00222027636479*L(-1) + 0.0059791675093*L(-2) + 0.00642949282572*MD(-1) + 0.0116580222963*MD(-2) + 0.852392631507*BOT(-1) - 0.0362742881254*BOT(-2) + 0.944384905215*R(-1) + 0.168335061702*R(-2) + 1101.46681249
R = 7.34972642537e-05*OILR(-1) - 0.000154142461264*OILR(-2) + 0.0012539809523*CO(-1) + 5.01141653839e-05*CO(-2) - 0.00138244304385*I(-1) - 0.000323058888015*I(-2) - 0.00034807782864*Y(-1) - 0.000104800097072*Y(-2) - 2.78389223683e-05*K(-1) - 7.08823449941e-05*K(-2) + 0.000401899978075*L(-1) + 3.70076646612e-05*L(-2) - 0.000227997698211*MD(-1) - 0.000104171651891*MD(-2) - 0.000580076457183*BOT(-1) + 8.15471361946e-05*BOT(-2) + 0.95580052758*R(-1) - 0.0122160479042*R(-2) + 50.2567163845

شكل (21) يوضح استجابة كل متغير للصدمات النفطية

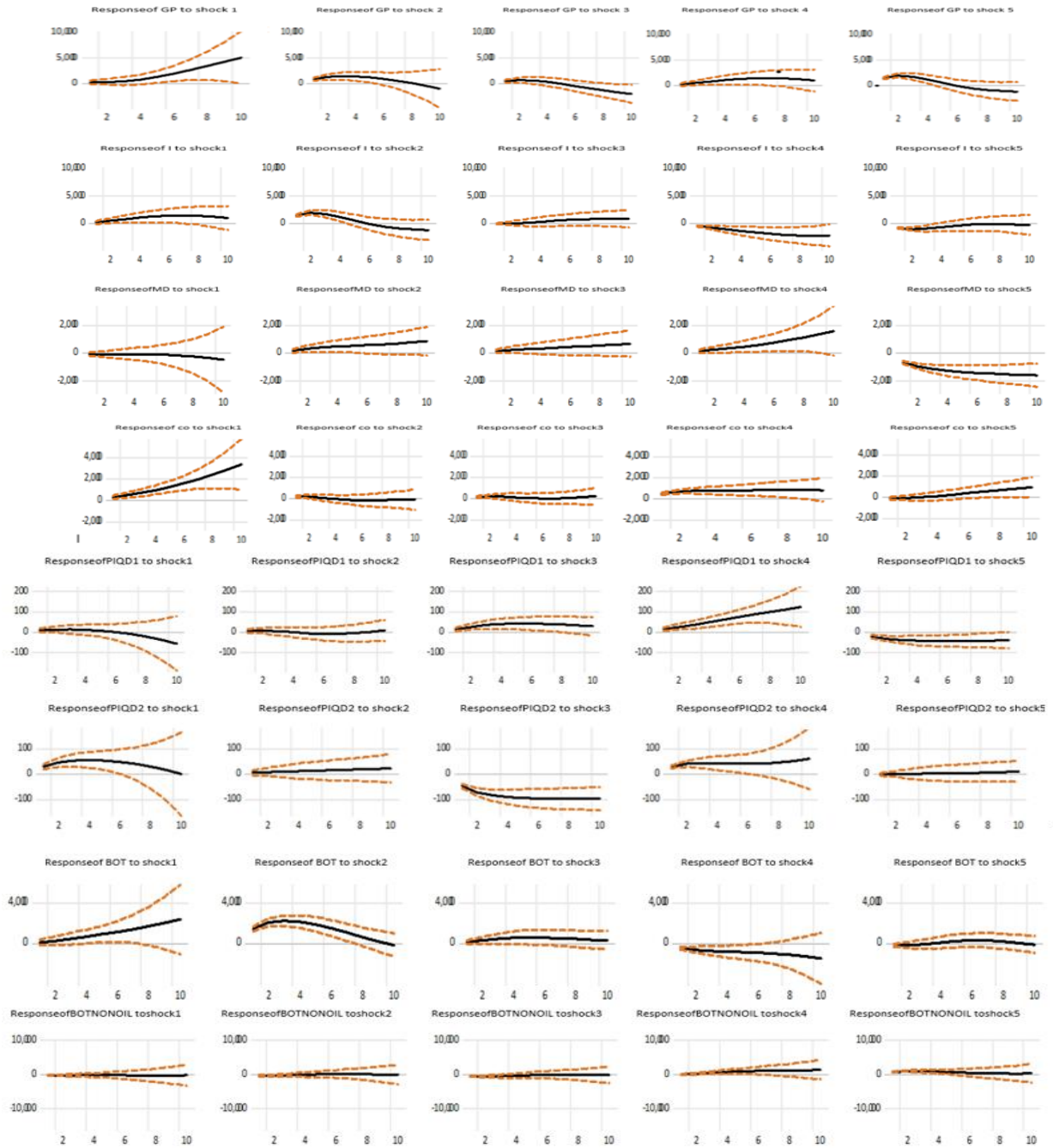

الشكل(22) رسم الاخطاء

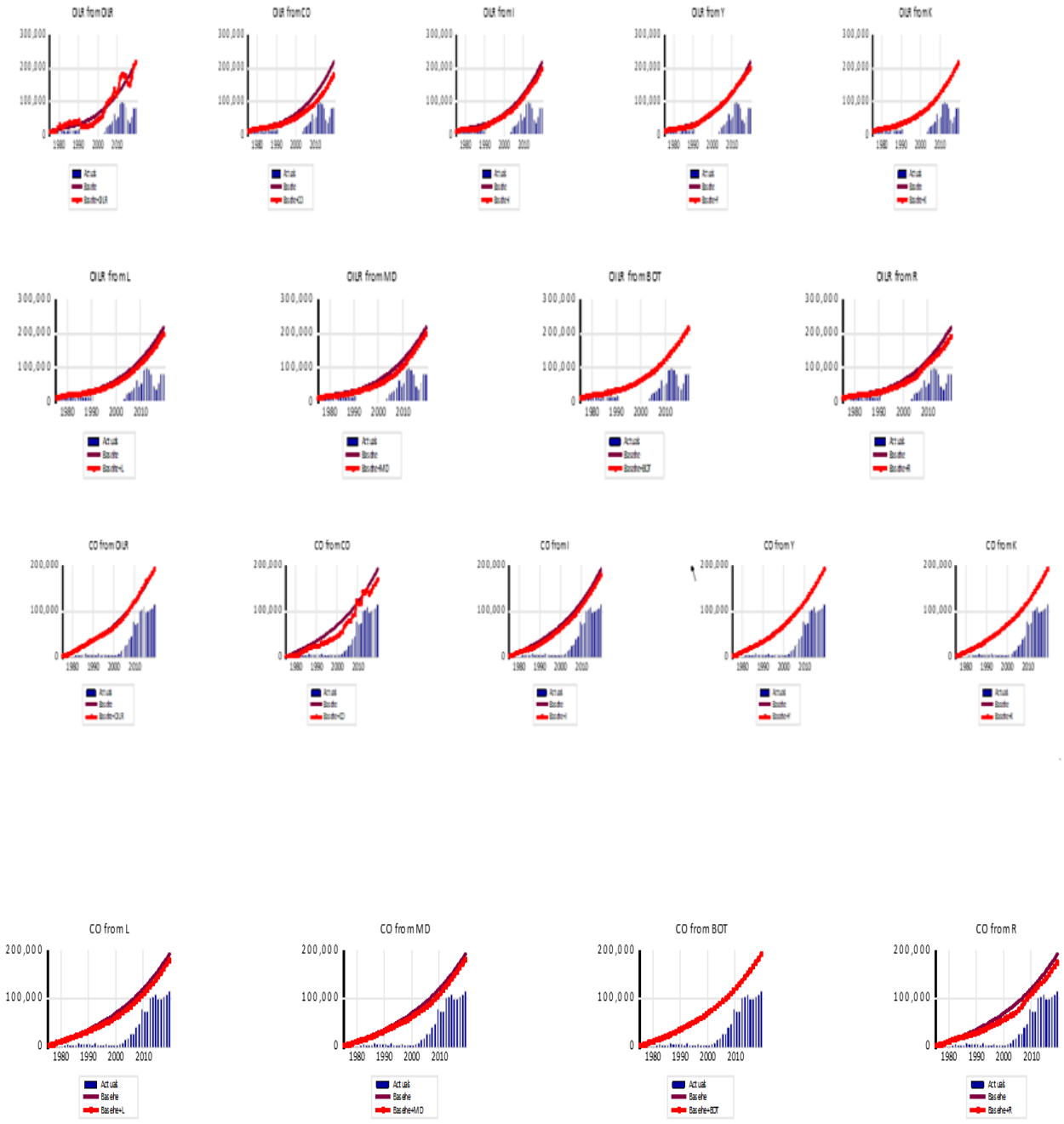

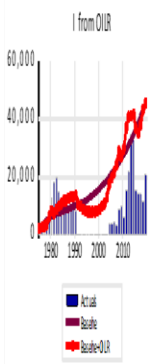
I from OUR
60,000
40,000
20,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-OUR

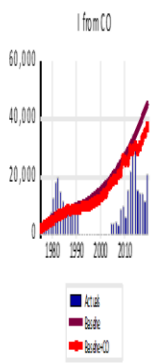
I from CO
60,000
40,000
20,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-CO

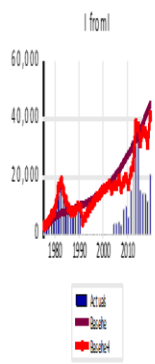
I from I
60,000
40,000
20,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-I

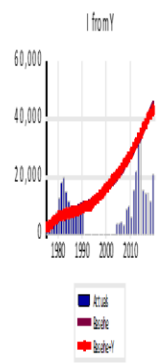
I from Y
60,000
40,000
20,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-Y

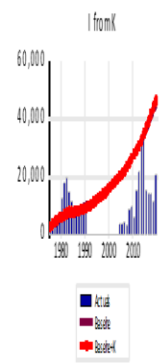
I from K
60,000
40,000
20,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-K

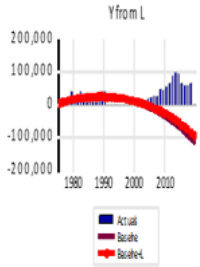
Y from L
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-L

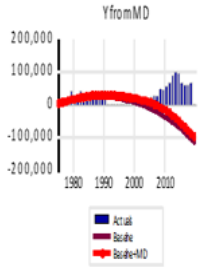
Y from MD
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-MD

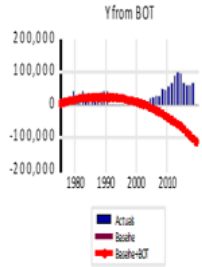
Y from BOT
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-BOT

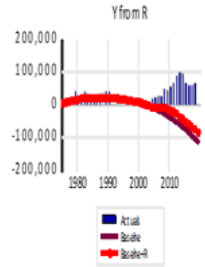
Y from R
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-R

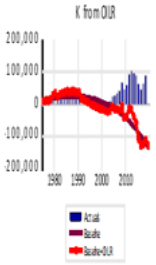
K from OUR
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-OUR

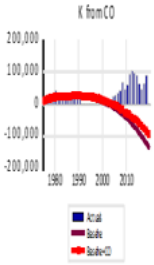
K from CO
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-CO

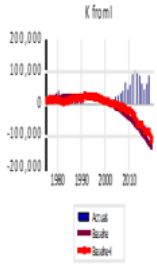
K from I
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-I

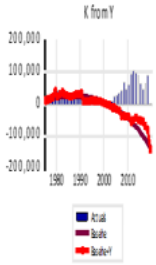
K from Y
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-Y

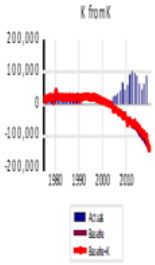
K from K
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-K

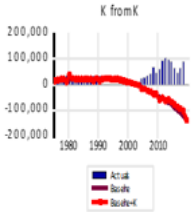
K from K
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-K

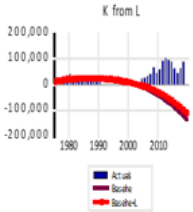
K from L
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-L

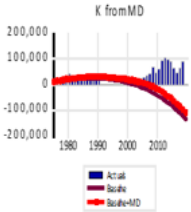
K from MD
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-MD

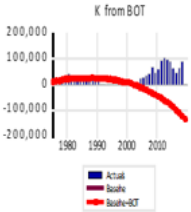
K from BOT
200,000
100,000
0
-100,000
-200,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline-BOT

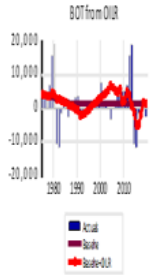
BOT from OLR
20,000
10,000
0
-10,000
-20,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+OLR

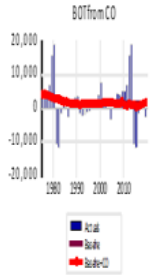
BOT from CO
20,000
10,000
0
-10,000
-20,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+CO

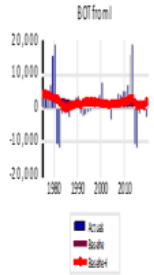
BOT from I
20,000
10,000
0
-10,000
-20,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+I

BOT from Y
20,000
10,000
0
-10,000
-20,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+Y

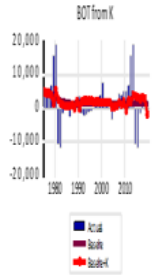
BOT from K
20,000
10,000
0
-10,000
-20,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+K

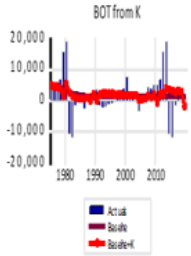
BOT from K
20,000
10,000
0
-10,000
-20,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+K

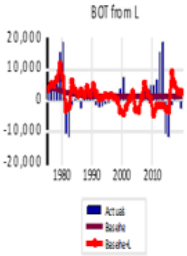
BOT from L
20,000
10,000
0
-10,000
-20,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
BaselineL

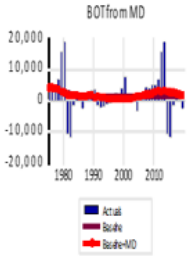
BOT from MD
20,000
10,000
0
-10,000
-20,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+MD

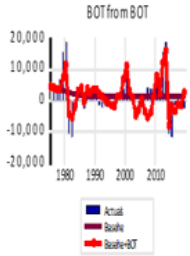
BOT from BOT
20,000
10,000
0
-10,000
-20,000
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+BOT

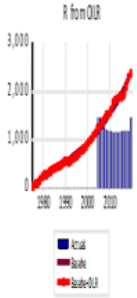
R from OLR
3,000
2,000
1,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+OLR

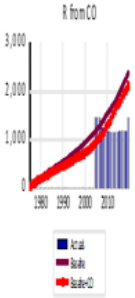
R from CO
3,000
2,000
1,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+CO

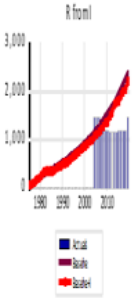
R from I
3,000
2,000
1,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+I

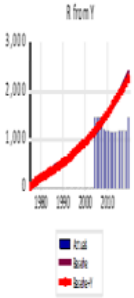
R from Y
3,000
2,000
1,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+Y

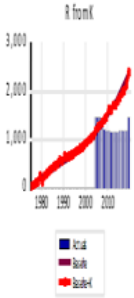
R from K
3,000
2,000
1,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+K

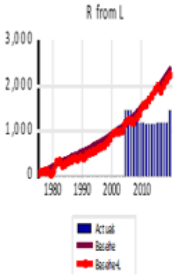
R from L
3,000
2,000
1,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
BaselineL

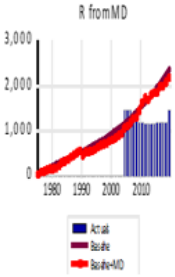
R from MD
3,000
2,000
1,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+MD

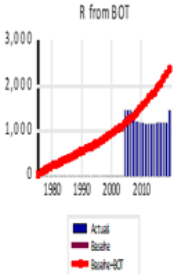
R from BOT
3,000
2,000
1,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+BOT

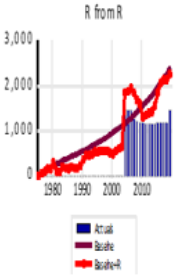
R from R
3,000
2,000
1,000
0
1980 1990 2000 2010
Actual
Baseline
Baseline+R

Abstract:-

The study seeks to track the course of the fiscal and monetary policies in Iraq for the period (1973-2019), which included several oil shocks that had an impact on the Iraqi macroeconomic variables. Thus, understanding the role of the two policies in facing those shocks, by analyzing the data of the most important variables, such as oil revenues, general government spending, household consumption, investment, money supply, the nominal and parallel exchange rates, and the trade balance with and without oil. This will be in addition to an analysis of the movement of financial policy tools such as the structure of government spending and the movement of debt in Iraq. As for monetary policy, the study also addressed money supply and exchange rates, as well as the effect of the two policy tools on the trade balance.

To reach this goal, the researcher relied on two approaches to support each other, the first is the descriptive approach, and the second is the standard approach using the Dynamic Stochastic General Equilibrium (DSGE) model. DSGE is one of the relatively recent models that has begun to be widely used by researchers and economists, as well as central banks to show the impact of financial, technological, and oil shocks. This is true for oil-consuming industrial countries or oil-producing countries as well.

The study concluded that the fiscal and monetary policies were in keeping with the oil shocks, which means that their effectiveness was low to address the negative effects of negative shocks, or to benefit from positive shocks.

Lastly, proposed future visions were put in place to increase the effectiveness of fiscal and monetary policies in the face of future shocks by finding a model for the Iraqi dinar exchange rate, finding ways to increase investment spending, reducing the burden of the budget, and encouraging the private sector to be a key partner in managing various economic sectors, especially industrial and agricultural.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Basrah
College of Administration and Economics
Department of Economics

Measuring the Role of Fiscal and Monetary Policies in Addressing Oil Shocks in Iraq for the period (1973-2019) using Dynamic Stochastic General Equilibrium (DSGE) models

Dissertation Submitted By

Adnan Hadi Jaaz Alshatob

TO:

The Council of the College of Administration and Economics - University of Basrah

As part of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Economics

Supervised by

Prof. Dr. Rajaa Abdullah Issa Al-Salem

2022 **1443**